

اهداءات ۲۰۰۰

محتبة

1. د. محمد حسین میرزا

رئيس مجلس الشيوخ السابق

كتب المؤلف

١ — المسألة الاقتصادية الزراعية في مصر (بالفرنسية)

La question agraire en Egypte — Paris 1919

٢ — روح التعاون — ١٩٢٢

٣ — خلاصة الاقتصاد السياسى

(أصول الاقتصاد — تاريخ المذاهب الاقتصادية — في الانتاج)

كتب تحت التحضير

١ — فى الوقف (بالفرنسية)

Le wakf (habous) ou les biens de mainmorte en droit musulman

٢ — مباحث فى الاقتصاد السياسى

(توزيع الثروة وتداولها واستهلاكها)

فهرس الكتاب

صحيفة

٩ مقدمة الكتاب للدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير السياسة

مقدمة الكتاب (نشأة الاقتصاد السياسى وفائدته فى مصر)

١٣ ١ - نشأة الاقتصاد السياسى

١٦ ٢ - فائدة الاقتصاد السياسى

١٧ ٣ - ظهور الاقتصاد السياسى فى مصر

الكتاب الاول

فى اصول الاقتصاد السياسى

الفصل الأول (نظرة عامة فى الاقتصاد السياسى)

٢١ ١ - موضوع الاقتصاد السياسى

٢٤ ٢ - علاقة الاقتصاد السياسى بالاقتصاد الاجتماعى

٢٦ ٣ - علاقة الاقتصاد السياسى بالاقتصاد الزراعى والصناعى والتجارى والمنزلى

٢٩ ٤ - علاقة الاقتصاد السياسى بالسياسة

٣٠ ٥ - علاقة الاقتصاد السياسى بالاخلاق

٣٢ ٦ - علاقة الاقتصاد السياسى بالعلوم الجنائية

٢٤ ٧ - تعريف الاقتصاد السياسى

٣٧ ٨ - الاقتصاد السياسى والقوانين الطبيعية

٤٠ ٩ - القوانين الاقتصادية الطبيعية والقوانين الاقتصادية التاريخية

٤١ ١٠ - الاقتصاد السياسى علم أو فن ؟

٤٣ ١١ - الاقتصاد السياسى العام والاقتصاد السياسى الخاص أو الاهلى

الفصل الثانى (الطريقة فى الاقتصاد السياسى)

٤٥ ١ - الطريقة الاقتصادية (الاستنتاجية والاستقرائية)

٤٩ ٢ - المذاهب الاقتصادية من حيث الطريقة (المذهب الرياضى والنفسى

والتاريخى)

صحيفة

- ٣ — العلوم المساعدة للاقتصاد السياسى (الاحصاء والتاريخ والجغرافيا وغيرها) ٥٠
٤ — شأن التجربة في الاقتصاد السياسى ٥٢

الفصل الثالث (حاجات الانسان)

- ١ — ضروريات الانسان فى معاشه ٥٤
٢ — الثروة أو المنفعة ٣ — القيمة ٦٢-٦٠
١ — المنفعة الاخيرة كأساس لتحديد القيمة ٦٥
٢ — العمل كأساس لتحديد القيمة ٦٨

الكتاب الثانى

فى تاريخ المذاهب الاقتصادية

الفصل الاول (الاقتصاد السياسى قبل آدم سميث)

- ١ — الاقتصاد السياسى فى العصور القديمة ٧٢
٢ — الاقتصاد السياسى فى القرون الوسطى ٧٨
٣ — المذهب التجارى (مركانتيلست) ٧٩
٤ — المذهب الطبعى (فيزيوكرات) ٨١

الفصل الثانى (الاقتصاد السياسى منذ آدم سميث)

- ١ — آدم سميث ٢ — روبرت مالتس ٣ — دافيد ريكاردو ٨٥-٨٩-٩١
٤ — جون ستينورات مل ٥ — جان باتيست سائى ٦ — فردريك باستيا
٩٧-٩٥-٩٣

الفصل الثالث (المذاهب الاقتصادية العصرية)

- ١ — المذهب الحر أو الفردى أو الكلاسيك ٢ — المذاهب الاشتراكية ١٠١-١٠٣
١ — الشيوعية ٢ — الفوضوية ٣ — الجماعة أو الاشتراكية العلمية ١٠٥-١١٥
٤ — الماركسية أو مذهب كارل ماركس ٥ — الماركسية الجديدة ١١٧-١٢١
(٣) المذاهب الناقدة أو الوسطى

(١) تعاليم سيسموندى (٢) اشتراكية الحكومة (٣) الاشتراكية الكاثوليكية

والبروتستانتية (٤) مذهب الاصلاح أو مذهب Le Play (٥) مذهب

١٢٣-١٣١

التضامن والتعاون

١٣٥-١٤١

(٤) نظم اقتصادية حديثة (٦) البلشفية الروسية (٢) الفاشزم

الكتاب الثالث (في الانتاج)

١٥٥

الباب الاول (عوامل الانتاج)

١٥٧

الفصل الاول (الطبيعة)

١٥٨

١ - البيئة الطبيعية (الجو - الارض)

١٦٢-١٦٣

٢ - المواد الاولية ٣ - القوة المحركة

الفصل الثاني (العمل)

١٦٧-١٦٥

١ - شأن العمل في الانتاج ٢ - أنواع العمل

١٧١

٣ - متى يكون العمل منتجاً أو غير منتج ؟

١٧٥

٤ - عناصر العمل (المجهود - الزمن - التعليم الفني)

الفصل الثالث (رأس المال)

١٨٢

١ - تعريف رأس المال

١٩٠-١٨٧

٢ - كيف يتكون رأس المال ومتى يكون منتجاً ؟ ٣ - أنواع رأس المال

١٩١

٤ - رأس المال المنتج ورأس المال المربح

١٩٢

٥ - رأس المال الثابت ورأس المال الدائر

١٩٥

٦ - كيفية توزيع رأس المال على مختلف فروع الانتاج

١٩٥

٧ - قانون الدخل غير المناسب أو قانون الدخل المتزايد والمتناقص

١٩٨

٨ - الاشتراك بين رأس المال

الباب الثاني (تنظيم الانتاج)

الفصل الاول (المشروعات والانتاج)

٢٠٠

١ - المشروعات المستقلة في الانتاج والمشاركة

٢٠٢

٢ - أنواع المشروعات المشتركة

صحيفة

١ - شركات الافراد ٢ - شركات الاموال ٢٠٣ - ٢٠٥

٣ - جمعيات التعاون الصناعية ٤ - جمعيات التعاون الزراعية ٢٠٧ - ٢٠٨

الفصل الثانى (تقسيم العمل)

١ - تطورات تقسيم العمل ٢١٣

١ - تقسيم العمل بين الافراد والاسر ٢١٥

٢ - تقسيم العمل بين القرى والمدن ٢١٧

٣ - التخصص وفصل الحرف بعضها عن بعض ٢١٩

٤ - أنواع تقسيم العمل ٥ - شروط تقسيم العمل ٢٢٠ - ٢٢٢

٦ - نتائج تقسيم العمل ٧ - فوائد تقسيم العمل ٢٢٣ - ٢٢٤

٨ - مضار تقسيم العمل ٢٢٦

٢ - الآلات الميكانيكية وتقسيم العمل

١ - ادخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات ٢٢٨

٢ - فوائد ادخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات ٢٢٩

٣ - مضار ادخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات ٢٣٣

الفصل الثالث (حرية العمل)

١ - تنظيم العمل فى الماضى والحاضر

١ - تنظيم العمل بواسطة العميد فى العصور القديمة ٢٣٥

٢ - تنظيم العمل بواسطة المستعبدين فى القرون الوسطى ٢٣٦

٣ - تنظيم العمل بواسطة الطوائف والنقابات فى فرنسا ومصر قديماً وحديثاً ٢٣٧

٢ - حرية العمل والمنافسة

١ - المنافسة ٢ - فوائد المنافسة ٣ - مضار المنافسة ٢٤١ - ٢٤٣

٣ - قيود المنافسة

١ - الاحتكار ٢ - جمعيات المنتجين (Corners Cartells Trusts) ٢٤٧ - ٢٤٨

الفصل الرابع (تركيز العمل أو الانتاج الكبير)

١ - أنواع التركيز فى الانتاج ٢٥٨

صحيفة

- ٢٥٩ — التركيز في الصناعة فوائده ومضاره
 ٢٦٣ — التركيز في التجارة فوائده ومضاره
 ٢٦٦ — التركيز في الزراعة فوائده ومضاره
 ٢ — نضال الصناعة والتجارة والزراعة الكبيرة مع الصغيرة من كل منها
 ٢٧٠ — نضال الصناعة الكبيرة مع الصغيرة
 ٢٧٣ — نضال التجارة الكبيرة مع الصغيرة
 ٢٧٤ — نضال الزراعة الكبيرة مع الصغيرة

الفصل الخامس (تحديد الانتاج)

- ٢٧٦ — تحديد الانتاج حسب تعداد السكان
 ٢٧٧ — علاقة التعداد بالانتاج ونظرية مالتس
 ٢٧٩ — حركة التعداد في بعض الامم
 ٢٨١ — المواليد والوفيات في بعض الامم
 ٢٨٧ — ٢٨٤ — الهجرة. ٥ — الاستثمار
 ٢ — تحديد الانتاج منعماً للازمات
 ٢٩٦ — الازمات الخاصة في الزراعة والصناعة
 ٢٩٩ — الازمات العامة في التجارة والمالية ٣ — أسباب الازمات وعلاجها

الفصل السادس (تدخل الحكومة في الانتاج)

- ١ — كيفية تدخل الحكومة في الانتاج
 ٣١٠ — تدخل الحكومة في الانتاج بطريقة غير مباشرة
 ٣١٢ — تدخل الحكومة في الانتاج بطريقة مباشرة
 ٢ — المذاهب الاقتصادية وتدخل الحكومة في الانتاج
 ٣١٦ — المذاهب الاقتصادية المعضدة لتدخل الحكومة في الانتاج
 ٣١٨ — المذاهب الاقتصادية المعادية لتدخل الحكومة في الانتاج
 ٣١٩ — المذاهب الاقتصادية المتوسطة لتدخل الحكومة في الانتاج
 ٣٢٠ — مضار ونوائد تدخل الحكومة في الانتاج

تقدمة الكتاب

للدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير السياسة

كنت أود وأنا أقدم هذا الكتاب في (خلاصة الاقتصاد السياسي) أن أفيه كل ما يجب له ولؤلفه الدكتور حسين علي الرفاعي من حق الاشادة بذكركه والاشارة لكل ما يمكن أن تفيده دراسة الاقتصاد السياسي في مصر من طريقه . لكن ذلك ليس على اليوم يسيراً وليس يرجع عدم تيسره الي ضيق وقتي وكفي ، بل لأني منذ زمن غير وجيز منقطع عن مراجعة ما ينشر في الاقتصاد السياسي من الكتب والمباحث . منذ اقطعت عن تدريس هذا العلم بقسم الحقوق بالجامعة المصرية سنة ١٩٢٢ وشغلت بالحياة السياسية والصحفية . وأنا لا أطلع على المباحث الجديدة الا بمقدار ما يوجبه تتبعي تطور العالم الاقتصادي بعد الحرب تطوراً كنت أتوقعه منذ نشبت الحرب ، وكنت أؤمن به إيماناً جفني الى نشر نبوءتي في (الجريدة) في أخريات سنة ١٩١٤ وأوليات سنة ١٩١٥ . فلما رأيت أُمامي مجلد صديقي الاستاذ الرفاعي ، أجلت فيه بادئ الأمر نظرة عجي ثم استوقفتني هذه النظرة عند بعض فصول فيه استوعبتها وزادني هذا الاستيعاب لبعض الفصول حرصاً على استيعاب غيرها .

ولقد كان أول أثر تركته نظرتي العجي وتركه استيعابي لما استوعبت من الفصول تقدير مبلغ الجهد الذي ألقه المؤلف في وضع كتابه . فالاقتصاد علم جديد لقراء العربية . وما يقول نبي علم لم يؤلف فيه غير بعض المجالات المأخوذة عن كتب مدرسية موجزة وضعت في غرانا وفي انكلترا لطلاب الاقتصاد أول طلبهم إياه . ولم يترجم فيه غير بعض الكتب التي تعرض الأدب أكثر مما تعرض العلم ودقة التعبير في ترجمتها . وهذا الكتاب الذي وضعه الأستاذ الرفاعي قد اعتمد على عدد كبير من المؤلفين الحجة في هذا العلم والذين اختلفت فيه منازعهم وآراؤهم اختلافاً كان يودي بهم ، وهم من الفطاحل المعترف لهم بالتفوق للعالم ، الى الجدل العنيف والى التعسف في غير قليل من الاحيان . فلو أن عناية المؤلف وقفت عند عرض آراء هؤلاء الأساتذة ، من غير تعرض للتوفيق بينهم ولا استنباط نتيجة

توفيقية لجلدهم ولا آرائهم المتناقضة ، لكان هذا الجهد وحده خليفاً بكل تقدير واعتبار .
ثم ان المؤلف وهو يتوخى وضع (خلاصة الاقتصاد السياسى) ، وهو بذلك يرجو وضع كتاب مدرسى أكثر من تعرضه لوضع كتاب مذهبي ، قد وجد نفسه أمام صعوبة يقف أمامها الكثيرون حيارى . فهل هو يبدأ بعلم الاقتصاد والتفريق بين الفن والعلم وتعريف الثروة ، ومقدماتها وأدواتها لينتقل من ذلك إلى الكلام عن عمل الطبيعة ورأس المال والعمل في الاقتصاد وعلى حصر كل منها في الانتاج والتوزيع ، لينتقل بعد ذلك الى النظريات والمبادئ الاقتصادية ؟ أو هو على العكس من ذلك يبدأ بالمبادئ والمذاهب الاقتصادية فيستعرضها ثم ينتقل من هذا الاستعراض الى الكلام عن الاقتصاد : أعلم هو أم فن ، وما مقدماته ؟ . الحق أن هذه المسألة مدعاة لحيرة غير قليلة . فيينا الاقتصاد السياسى لم يكن علماً قائماً بذاته بل لم يكن فناً قائماً بذاته منذ زمن بعيد ، وقبل أن ينتزع من مجموعة علوم الاجتماع ويعترف له بكيان خاص ، كانت المذاهب الاقتصادية تدون ركان أصحابها يقدمون لتأييد آرائهم فيها مختلف الحجج . بل إن نظريات اقتصادية فى مسائل فرعية كنظرية (ريكاردو) فى أجر الأرض ونظرية (مالثس) فى تزايد السكان وضعت على أثر نشر كتاب (آدم سميث) فى ثروة الأمم . وتناولت ، كما يرى القارئ ، مسائل فرعية من علم الاقتصاد قبل أن يعترف للاقتصاد بأنه علم مستقل منفصل عن علم الاجتماع . وقد يرى بعضهم لذلك ، وأخذاً بالنظرية التاريخية ، وجوب البدء بالمذاهب الاقتصادية والتخلص منها الى علم الاقتصاد . وقد يرى آخرون عكس هذا : فيرون وجوب البدء بالعلم أو بالفن على نحو ما وصلت البحوث الاخيرة الى تقرير مقرراته ، ثم الرجوع بعد ذلك الى المذاهب الاقتصادية المختلفة وتطورها . فليس مذهباً ابناً كان مبتدأه الا تطور بتطور الاقتصاد .
واذا كانت الشيوعية بنت القرن العشرين فأصولها ترجع إلى عهد افلاطون وإلى ما قبل عهد افلاطون ، وهى مع ذلك لا تستند إلى نظرية افلاطون ، ولكنها تستند الى مقررات كارل ماركس فيما سماه « الاشتراكية العلمية » . فمن الحق فى رأى هذه الطائفة الأخرى من العلماء البدء — وبخاصة فى كتاب مدرسى — بتدريس العلم وقواعده وتعريفه ثم الانتهاء بالمذاهب المختلفة فيه حتى لا يكون البدء بالمذاهب المختلفة وسيلة لضلال الطالب الذى لم يتفقه بعد مطالعة هذه المذاهب التفقه الكافى ، والذي يتأثر لذلك أثناء البحث بميوله لفطرية التى لم تكونوا تكونوا علمياً كافياً .

وقد أخذ مؤلف كتاب (خلاصة الاقتصاد السياسى) بهذه النظرية الثانية . وهى فى نظرنا أقوم وأدنى إلى أداء الغاية التى يتوخاها واضع كتاب مدرسى فى خلاصة علم الاقتصاد . بل هى أدنى إلى أداء هذه الغاية فى مصر منها فى الأمم الأوروبية . فما يزال الطالب الذى يبدأ درس الاقتصاد فى مصر بعيداً بدراساته الثانوية عن تحصيل شىء من مبادئ الاقتصاديين عليه ادراك مذاهبه وتطورات هذه المذاهب . وأذكر اذ كنت أدرس الاقتصاد واذ كنت أدرسه للطلبة أنه كان من أعوص العلوم وأدقها . ولست أحسب ذلك راجعاً إلى أنه كان يدرس باللغة الانكليزية وكفى بل هو راجع كذلك إلى أن الطلبة لم يكونوا قد تلقوا أى شىء يوطن لهم هذا العلم ويقرب مقدماته وتعاريفه إلى أذهانهم

ولقد شعر الدكتور الرفاعى بهذه الحال أثناء وضعه مؤلفه فبنى بأن يمهّد له بالمقدمات التى تجعله قريباً لمتناول ادراك من لم تسبق له ممارسة الاقتصاد السياسى سواء من الطلبة أو من جماعة القراء من غير أن يقف لذلك عند حد توطئ العلم بل لقد قصد إلى السهولة وإلى الاحاطة فى نفس الوقت : فهو يعرض المسألة عرضاً أولياً ثم يضع أمام نظر القارئ أقوال علماء الاقتصاد الذين تناولوها وكان لهم فيها رأى خاص . وإن المجهود الذى قام به فى هذا السبيل للمجهود يستحق كل حد . فأنت أبدأً أمام مصادر الرأى الذى تقرؤه بما يسر لك استيضاحه واستكمالته وتحقيقه فى مراجعته . وأنت أبدأً أمام النظريات المختلفة فى المسألة الواحدة مما يجعل لك حق الحكم أى الرايين أدنى إلى ما يمشل أنه الحق . ومن حسنات هذه الطريقة أنها لا تمنى على الطالب ولا على القارئ رأياً يزعم كاتبه أنه الحق الذى لا يأتبه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . بل هى تعرض أمامه الآراء المختلفة وأسانيد كل رأى منها والحجج التى يعتمد عليها . فاذا هو اطلع على ذلك جميعاً وواصل قراءة الكتاب إلى آخره لم يكن قد اقتصر على الوقوف على قواعد علم الاقتصاد ومباحثه فنه ومختلف مذاهبه وكفى ، بل يكون قد عرف كذلك مختلف مناهج الرأى التى تترتب على كل قاعدة من القواعد وكل مبحث من المباحث وكل مذهب من المذاهب ، وكان بذلك فى حل من أن يكون لنفسه رأياً خاصاً يتفق وميله وثقافته

أعلم أن كثيرين يميلون عن هذا الرأى فى التأليف ويريدون لذاتية المؤلف أن تكون بارزة بوضوحاً يهتدى به القارئ فى حكمه من غير أن يخفى عليه من أجل

ذلك ما للعلماء الذين على غير رأى المؤلف من مختلف الحجة والاسانيد. وربما كنا نميل مع هذا رأى لوان المؤلف قصد من كتابه إلي أن تتناول طبقة واقعة على قواعد الاقتصاد ومذاهبه ويعنيها استيعاب ماحول هذه القواعد والمذاهب من جسد لتزداد في فروع الاقتصاد علما . أما وقد قصد المؤلف إلى وضع كتاب مدرسي ليتقنه الطالب في العلم ويقف على تقسيمه ومباحثه وعلى مختلف النظريات فيه فإن حظله من التوفيق إلى هذه الغاية عظيم بما عرض من علم الاقتصاد وفنونه عرضاً دقيقاً يفيد قارئه الفائدة المرجوة ولعل ما قد يطلبه الطالبون من مناقشة المذاهب الاقتصادية مناقشة دقيقة يكون موضع عناية الدكتور الرفاعي في الجزء الثاني من كتابه . ويومئذ يكون هذا الجزء الاول قد مهد للطالب تتبع هذه المناقشات تمهيداً حسناً .

ولا يسعنا قبل أن نختم هذه الكلمة الموجزة في مقدمة (خلاصة الاقتصاد السياسي) إلا أن نشي أجزل الشناء على عناية المؤلف بالتدقيق في اختيار العبارات العلمية أكثر من عنايته بالاسلوب المنمق الذي جنى أشد الجناية على بعض الكتب الاقتصادية التي ترجمت أو وضعت في الماضي . ولقد كان بين العبارات التي اختيرت ما يحتاج إلى مراجعة ربما تيسر للدكتور الرفاعي أو غيره ممن يعنون بعلم الاقتصاد وفنونه إيجاد ما هو أدق منها وأدنى إلى الاحاطة بكل الفكرة التي يراد تحميلها لهذه العبارات فإن هذه قليلة إلى جانب ما وافق فيه المؤلف التوفيق كله

وكم نرجو لو أن وزارة المعارف قررت دراسة هذا الكتاب لكل من يدرسون الاقتصاد السياسي من الطلبة لكي يفيدوا قائمتين جليلتين : معرفة علم الاقتصاد وفنونه وتقدير المجهود الكبير الذي يتفقه مؤلف يريد أن يضع كتاباً نافعاً حقاً

محمد حسين هيكل

الكتاب الاول في أصول الاقتصاد السياسى

مقدمة الكتاب

نشأة الاقتصاد السياسى وفائدته فى مصر

١ — نشأة الاقتصاد السياسى ٢ — فائدة الاقتصاد السياسى

٣ — ظهور الاقتصاد السياسى فى مصر

١ — نشأة الاقتصاد السياسى

كان (Xenophon) يستعمل كلمة (اقتصاد) فى كتبه حيث خصص لها كتابه المعروف باسم (الاقتصاد)^(١). وكان العلماء الاقدمون لا يعرفون عن الاقتصاد إلا ما هو مشهور عندنا الآن بالاقتصاد المنزلى أى : قوانين أو قواعد تدبير الامور المنزلية لأن كلمة Oixoc اليونانية معناها منزل

(١) يقال ان كتاب الاقتصاد (Econômique) الذي وضعه (Xenophon) فى أوائل القرن الرابع قبل المسيح كان جزء من كتاب كبير وضعه نفس المؤلف دفاعاً عن آراء (Socrate) ورداً على كتاب (Polycrate). ونظم هذا الكتاب على شكل محاوراة دارت بين (سكرات) و(كريتويل) بدأها بما أتى :

سكرات — خبرنى يا كريتويل هل للاقتصاد اسم على كمال الطب والمعادن والهندسة ؟
كريتويل — أظن ذلك يا (سكرات)

س — حسن . ولكن أيمكننا تحديد الغرض من الاقتصاد كما يمكننا ذلك فى هذه العلوم ؟
ك — أظن أن للتقصد هو الذي يحسن حكم منزله !

س — ولكن ماذا يعمل هذا المقتصد اذا كلف بادارة منزل غيره أيجس ذلك كما يجس ادارة منزله ؟ حقيقة ان المهندس يمكنه الاشتغال لنيره كما يشتغل لنفسه وهل الامر كذلك مع المقتصد ؟
ك — أظن ذلك يا (سكرات)

واستمرت هذه المحاولة بينهما على هذا النمط حتى النهاية . وتناولوا فيها تفوق الزراعة والامور الحربية على جميع الفنون والعلوم . فكان (Xenophon) هو واضع الحجر الاساسى للمذهب الطبيعى (Physiocrate) وانما يظهر أن السبب الحقيقى فى تفضيل الزراعة على غيرها هو أن الامم كانت فى بدايتها منصرفة عن جميع الصناعات الا الزراعة ولوازم الحرب لأن الاولى ضرورية لفسادهم والثانية لمروهم المستمرة اذ كان الحقى للقوة

كان الاقتصاد المنزلى أو الاقتصاد العائلى أول فكرة لوضع أصول الاقتصاد السياسى . وكانت حالة الانسان الاجتماعية فى بادئ الامر تجعله لا يفكر إلا فى انتاج لوازمه الخاصة . اذ لم يكن بين العائلات صلة لتبادل الانتاج بل كانت كل أسرة مستقلة عن غيرها إلا فى أحوال الدفاع الوطنى فكانت تتحد لصد العدو . وأما فى أوائل القرون الوسطى فكان التبادل معدوماً أو قليلاً لدرجة أنه لا يتعدى حدود القرى أو المدن . وتغير هذا الحال فى أواخر القرون الوسطى اذ بدأت العائلات المتجاورة تبادل مصنوعاتهما إلى أن انتشرت فكرة التبادل وامتدت إلى التبادل مع الجهات القريبة . ومن هذا العهد تكونت فكرة الاقتصاد الاهلى (Economie Nationale)

فى هذه العصور الغابرة كانت المسائل الاقتصادية الخاصة والامور الاقتصادية العامة مشتتة ولم يفكر أحد فى جمعها ووضعها فى قالب علم مستقل إلا بين القرن السادس عشر والثامن عشر عند ما أصبح للمسائل الاقتصادية أهمية كبرى فى شئون الحكومة ^(١) . وكان (Montchrétien) أول من فكر فى هذا العمل إذ وضع كتابه (بحث فى الاقتصاد السياسى) سنة ١٦١٥ ولقد أضاف الصفة (السياسى) إلى كلمة (الاقتصاد) لأن الاقتصاد المنزلى كان خاصاً بإدارة شئون المنازل ، بينما الاقتصاد الذى كتب عنه يخص الدولة ويهتم بإدارة شئونها ولذلك سماه : (اقتصاد سياسى)

وحرّم رجال الدين فى العصور القديمة الترف والبدخ والاسراف وحضوا على عدم الاقتراض بفائدة لأنه ربا (Usure) ممقوت ووسيلة غير مشروعة للكسب والاستيلاء على أموال الغير . وعنى أرسطو وغيره من فلاسفة عصره بفحص هذه الامور الخيرية ودرسوا مسائل العملة وتقسيم الحرف وكيفية الحصول على الملكية . ورغم هذه البحوث الاقتصادية الطريفة لم يفكروا فى جمعها تحت لواء علم واحد بل كانوا يكتفون بتمحيصها وابداء آرائهم فى شكل نصائح للملوك وللحكام وللأفراد . واستمر حال المسائل الاقتصادية على هذه الوتيرة إلى أن بدأت حركة اقتصادية عظيمة فى القرن السادس والسابع عشر بسبب اكتشاف أمريكا لأنه لما رأت فرنسا وإيطاليا وإنجلترا أن أسبانيا تستغل وحدها خزان الذهب التى اكتشفت فى الدنيا الجديدة فكرت كل منها فى وضع نظام يمكنها من الاستفادة من استغلال ذهب القارة الجديدة فوضع العالم الايطالى (Antonio Serra) سنة ١٦١٣

كتابه (الطرق التي توصل الامم المحرومة من مناجم الذهب الى الحصول بكثرة على الذهب والفضة) واعتقد الجميع أن الطريقة الوحيدة الموصلة إلى هذه الغاية هي بيع محصولات بلادهم إلى البلاد الاجنبية وعلى ذلك بذلت كل دولة قصارى جهدها لنشر تجارتها في الخارج فظهرت النظرية الاقتصادية المشهورة بالطريقة التجارية (Mercantilisme) التي لم تصادف حظاً وافراً من النجاح إذ قامت ضدها حملة شعواء مطالبة بعودة الامور إلى مجاريها الطبيعية . وكتب (مونتكيو) في كتابه (روح القوانين) هذه الجملة الخالدة : (القوانين عبارة عن الروابط الضرورية المأخوذة من طبيعة الاشياء) ثم قال : (اني لم أستنبط مبادئ من أحكامى الشخصية بل أخذتها من طبيعة الاشياء)

وفي ١٧٥٨ وضع الدكتور كنى (Quesnay) - أحد أطباء لويس الخامس عشر - كتابه الجدول الاقتصادى (Tableau Economique) وفي ١٧٢٥ وضع (Cantillon) كتاباً لم يظهره إلا في ١٧٥٥ تحت اسم (رسالة في التجارة) ^(١) ولم يعرف فضل هذا الكتاب غير أنصار الدكتور كنى الذين أسسوا المذهب الطبعى . وكان يطلق على زعماء هذا المذهب اسم (الاقتصاديين) ^(٢) ولكن اندثر هذا الاسم وبقي اسمهم المشهور حتى الآن (Physiocrates) وهذه الكلمة مركبة من كلمتين يونانيتين معناهما : (حكومة الطبيعة) ويصح تسمية هذا المذهب - كما نرى - بالمذهب الزراعى خصوصاً وأن هذه التسمية كثيرة المطابقة لمبادئه . وكان أكبر أنصاره (تيرجو) الذى لم يكتف بنشر تعاليمه في كتبه المشهورة بل كان يطبقها علماً وعملاً عندما كان وزيراً في عهد لويس السادس عشر إذ أعلن حرية التبادل (Libre-echange) بعد إلغاء الجمارك الداخلية والضرائب التى كانت تعجى على الحبوب . ثم بعد ذلك نشر في فرنسا نظام حرية العمل (Liberté de travail) بعد إلغاء نظام احتكار بعض الطوائف (Corporations) لجميع الحرف

ومع أن هذا المذهب الطبعى أصلح أغلظا كثيرة جاءت ضمن المذهب التجارى فإنه لم يخل من مبالغات كادت تذهب بمزاياه وفضله، على أن تعاليمه استمرت نحو قرن ، كأساس لعلم الاقتصاد إلى أن ظهر في إنجلترا سنة ١٧٧٦ كتاب (المباحث الخاصة بطبيعة وأسباب ثروة الامم) ^(٣) الذى وضعه (آدم سميث) ولما ظهر هذا السفر العظيم بدأ عصر

(١) Essai sur le commerce

(٢) Les Economistes

(٣) The Wealth of Nations

جديد في تاريخ الاقتصاد السياسي فاستمر المذهب الاقتصادي الانجليزي مسيطراً على العالم نحو قرن . ولقد بالغ البعض في فضل كتاب آدم سميث لدرجة أنهم لقبوه (أبو الاقتصاد السياسي) مع أنه لم يخلق هذا العلم من العدم بل جمع شمله المشتت ووضعه في قالب علم مستقل

وظهر بعد آدم سميث في انجلترا اقتصاديون آخرون وأخرج منهم نظرية جديدة فوضع (مالتس) قانونه المشهور (بقانون تزايد السكان) ^(٤) في ١٨٠٣ ثم تبعه (ريكاردو) الذي اشتهر في ١٨١٧ بقانونه المعروف باسم (قانون الايراد العقاري) ^(٥) وظهر في فرنسا (جان باتست ساي) عندما وضع ١٨٠٣ كتابه (رسالة في الاقتصاد السياسي) الذي اشتهر فيه بتفوقه في البيان ودقة النظام والآراء الحكيمة وبعد نظره في الامور الاقتصادية ، ولقد امتاز كتابه عن غيره لانه أظهر علم الاقتصاد على شكله الطبيعي أى الوصفى المحض ، بمعنى أن آدم سميث عرف علم الاقتصاد بأنه : (علم آراء الشعب والملوك) فجعل الاقتصاد غاية عملية مادية محضة ولكن (جان باتست ساي) صحح ذلك وقال : (ان غاية الاقتصاد السياسي هي الارشاد إلى الوسائل الموصلة لمعرفة كيفية تكوين الثروة وتوزيعها واستهلاكها) . واتخذ (ساي) هذا التعريف اسماً لكتابه المشهور (رسالة في الاقتصاد السياسي أو شرح بسيط لكيفية تكوين الثروة وتوزيعها واستهلاكها) . ومنذ هذا العهد يعتبر الاقتصادى السياسى قد تم تكوينه ووضعه في قلبه العلمى النهائى الذى نراه عليه الآن

٢ — فائدة الاقتصاد السياسى

قبل البحث في موضوع الاقتصاد ومسائله الهامة يجب معرفة الفائدة التى تعود علينا جميعاً — لان دراسة الاقتصاد ليست مقصورة على تلاميذ المدارس وطلبة الكليات — من دراسة هذا العلم . قد يكون سؤالنا هذا موضع الدهشة والاستغراب إذ لا جدال في أن الاقتصاد السياسى مفيد ونافع ومرشد لجميع الطبقات على اختلاف أنواعها وتضارب مبادئها لأنه يهتم بسعادة الجميع فيبحث عن الوسائل الفعالة الموصلة الى هذه الغاية . يستفيد المشرع من الاقتصاد السياسى لأنه كثيراً ما تكون المسائل الاقتصادية أهم

La loi sur L' accroissement de la population (٤)

La Rente Fonciere (٥)

باعث وأكبر مسيطر على نفسيته عند وضع القوانين، وكذلك يستمد السياسى أو الحاكم^(١) قوته وأدله وحججه المعرزة لأرائه ومذاهبه فى الحكم من الاحوال الاقتصادية الشديدة التأثير فى الشئون السياسية العامة أو الخاصة . والاقتصاد أكبر نبراس يهتدى به رجال الزراعة والتجارة والصناعة لحسن السير فى أعمالهم اليومية إذ يضع أمامهم الخطط القويمة ويرسم لهم الطرق الصحيحة التى يجب عليهم أن يسلكوها ويسيروا بمقتضاها للحصول على غاياتهم المنشودة ولتحقيق آمالهم المقصودة .

ولا يقتصر الاقتصاد السياسى على إرشاد أرباب الصناعات والمهن الحرة بل يعنى كل العناية بأمر الأغنياء أصحاب الأموال الطائلة والأملأك الكبيرة الواسعة ، إذ يدلمهم على أحدث الطرق الاقتصادية لاستثمار أموالهم فيستفيدون من تشغيلها فى أبواب الكسب ويفيدون بها غيرهم بفضل تداولها بين الناس .

ولا يهتم الاقتصاد السياسى بالمسائل المادية فحسب ، بل كثيراً ما يعنى بالامور الخلقية والاجتماعية إذ يحض الناس على إنشاء جمعيات التبصر والتأزر التى تبذل جل قواها لمساعدة المعوزين فى وقت الشدة والبؤس . وكذلك يهتم الاقتصاد بفحص المشاريع الاقتصادية الخيرية والمالية . فالاقتصاد علم الحياة والسعادة والتقدم والعمران وهو جدير بالعناية والاهتمام من جميع طبقات الهيئة الاجتماعية .

٣ - ظهور الاقتصاد السياسى فى مصر

(من عهد محمد على باشا إلى عهد حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد فؤاد الأول)
ينقسم ظهور الاقتصاد السياسى فى مصر فى العصر الحديث (من محمد على باشا للآن) إلى شطرين : الشطر الأول خاص بتعليم الاقتصاد السياسى لأعضاء البعثات التى كان يرسلها محمد على باشا لتلقى العلوم فى أوروبا . والشطر الثانى خاص بادخال تدريس الاقتصاد السياسى فى المدارس العالية .

وبدأت الحركة العلمية فى عهد محمد على باشا بفضل البعثات التى كان يرسلها لتلقى

(١) كتب جان باتيست ساي الى مالتس سنة ١٨٢٠ خطاباً يقول له فيه : (ان الواجب علينا نحن رجال الاقتصاد نحو الجمهور أن نرفههم كيف ولماذا نتجت هذه المسألة عن تلك الحادثة ، ويكفينا من ذلك أن يرف هذا الجمهور ما يجب عليه أن يفعله) ، — انظر جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٢٧ طبعة ١٩٠٩

العلوم الراقية في الخارج قويات النهضة الحديثة في مصر ولكن كان نصيب الاقتصاد السياسى في هذه النهضة قليلا لأن أعضاء هذه البعثات لم يتركوا لنا أثراً اقتصادياً يذكر ولم يؤلف أو يترجم واحد منهم كتاباً في الاقتصاد السياسى، بل كان هذا العلم مهملًا أهملًا شديدًا. وكان يكتفى أفراد هذه البعثات بحفظه في الصدور دون تدوينه في السطور! على أن هذا الاهمال العلمى لم يمنعهم من العمل الجدى لاعلاء شأن الامة المصرية اقتصادياً. فكانوا يطبقون نظرياتهم الاقتصادية التى تلقوها على الحياة العملية. ولذلك يمكننا القول بأن الاقتصاد السياسى المطبق (Economie politique appliquée) أو الاقتصاد السياسى العملى (pratique) عرف في مصر وانتفع به قبل الاقتصاد السياسى المحض (Economie politique pure) أو الاقتصاد السياسى النظرى (théorique) أو بعبارة أخرى عرف فن الاقتصاد وجهل علم الاقتصاد. واستمر الحال كذلك الى عهد قريب عند ما فكرت وزارة المعارف في انخل تدريسه في مدرسة الحقوق. ومنذ هذا العهد بدأت حياة جديدة علمية للاقتصاد السياسى في مصر.

اقتنعت وزارة المعارف أخيراً بفائدة غرس مبادئ الاقتصاد السياسى فى عقول الشبيبة المصرية التى تدرس الحقوق لما بين هذا العلم والعلوم القانونية من صلة ظاهرة. فعهد تدريسه الى أساتذة أجانب أخذوا يدرسونه بالفرنسية أو الانجليزية ولم يدرس قط باللغة العربية الا من سنة ١٩٢٠ وعندئذ بدأ المعجم العربى فى الاقتصاد ينمو فى هدوء، ولكن ما فائدة العلم الصحيح اذا لم يكن مشعراً؟! ولا تقصد من ثمرة العلم تهذيب عقول النشء فحسب بل ان ثمرة العلم الصحيح هو الانتاج العلمى الحق. والانتاج العلمى لا يظهر بأجلى معانيه إلا في مظاهر التعريب والتأليف، ويكفى دليلاً على ذلك أن الكتب الاقتصادية العربية تقل عن أصابع اليد الواحدة وهى بلا جدال جديرة بالذكر منها: الاقتصاد السياسى تأليف جيفونس وتعريب المرحوم على باشا ابو الفنوح ومحمد مسعود. وكامل بك ابراهيم والمرحوم صالح نور الدين — وكتاب الاقتصاد السياسى تأليف الاستاذ محمد فهمى حسين، والموجز فى الاقتصاد تأليف (Paul Leroy-Beaulieu) وتعريب خليل بك مطران وحافظ بك ابراهيم

ويوجد بجوار هذه الكتب القليلة فى الاقتصاد السياسى كتب أخرى عديدة فخص فيها أصحابها مسائل اقتصادية خاصة، وأهم هذه الكتب التى أحدثت تأثيراً فعلياً فى حياة

مصر الاقتصادية كتابان: الاول كتاب حضرة صاحب العزة محمد طلعت بك حرب الذى وضعه سنة ١٩١١ وسماه (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الامة) ولم تنشر تعاليم هذا الكتاب إلا سنة ١٩٢٠ إذ تأسس (بنك مصر) الذى نشهد نجاحه مغتربين وأما الثانى فهو كتاب الاستاذ عبد الرحمن بك الرافى الذى وضعه سنة ١٩١٤ وأسماه (نقابات التعاون الزراعية) عقب الدعوة التى نشرها المرحوم عمر بك لطفى الخاصة بإنشاء النقابات الزراعية فى مصر . ولم تظهر ثمرة هذه الدعوة العملية وهذا المجهود العلمى إلا سنة ١٩٢٣ حين أنشئ (قسم التعاون) فى وزارة الزراعة

ولقد أدخل علم الاقتصاد فى الجامعة المصرية القديمة وأدخل معه علم اقتصادى آخر عظيم الأهمية وهو علم الاقتصاد الزراعى ولكن ذهبت ربح هذين العلمين من الجامعة القديمة بسبب انحلالها إلى أن حلت مكانها الجامعة الجديدة التى وضعت نظماً على برامج الجامعات الأوروبية الحديثة

ولقد عنى صاحب الجلالة الملك بالاقتصاد فأنشأ جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع سنة ١٩٠٩ ويكنى أن ننظر فى المجلة الشهرية (L'Egypte Contemporaine) التى تصدرها هذه الجمعية والمحاضرات القيمة التى يلقيها أعضاؤها النقدر فائدتها العلمية . ثم لم يكتف صاحب الجلالة بنشر الاقتصاد من الجهة العلمية بل عنى به من الجهة العملية أيضاً فأنشأت وزارة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا سنة ١٩٢٢ (المجلس الاقتصادى) الذى يرجى أن يكون له أحسن الأثر فى مرافق الدولة

ومع ذلك كله ينبغى — من الوجهة العلمية — أن يقوى درس الاقتصاد فى كلية الحقوق بقسميها (اللسانس والدكتوراه) وأن يعنى به عناية ظاهرة فى كلية الآداب ومدرسة المعلمين والتجارة العليا . ولا بد من درس مبادئه فى مدارس التجارة المتوسطة ومدارس البنات الثانوية إذا أصبح التدبير المنزلى بعيداً عن أن يكنى لحاجة السيدة التى تريد أن تكون رئيسة الاسرة حقاً .

وهناك علم الاقتصاد الزراعى الذى أهمل فى مصر اهمالاً شديداً مع أن حاجتنا اليه عظيمة ولا بد من درسه بعناية تامة فى مدرسة الزراعة العليا ، إذ لم يدرس فيها الا حديثاً جداً ، وكذلك يجب درس مبادئه فى مدارس الزراعة المتوسطة . وحسبك ان مادة الاقتصاد الزراعى تدرس فى بعض كليات الحقوق فى أوروبا فضلاً عن درسها فى المدارس الزراعية

وأما الوجهة العملية الفنية للاقتصاد فستتبع في رقيها وتقدمها هذه الحركة العلمية التي قدمنا ذكرها . وبقينا ان هذه الخطة القوية التي تسير عليها الجامعة المصرية والحكومة ستنتهي بمصر الى مكاتنها الاقتصادية الرفيعة التي تستحقها بين الامم الراقية علماً وعلاً . ولقد استرشدنا في وضع هذا الكتاب بأحدث آراء الكثير من أقطاب علماء الاقتصاد نخص منهم بالذكر أساتذتنا الثلاثة الاول شارل جيد وكاميل بيرو وسوشون ثم كوفيس وكولسون وبلانشار وماك كلش وشموز ومارشال وموريس بلوك ومولينارى ولسين وجفونس وفرديك ليست وفاراس وجان باتيست سائى وبلانكى ولروابوليه وغيرهم ممن سنذكرهم في سياق أبحاثنا

ونخصبنا هذا السفر لدراسة بعض مباحث في الاقتصاد السياسى قسمناها الى ثلاثة كتب اقتصر الكتاب الاول منها على دراسة اصول الاقتصاد ، واختص الكتاب الثانى بفحص تاريخ المذاهب الاقتصادية ، واهتم الكتاب الثالث بدرس الانتاج . وأما القسم الباقى من المباحث الاقتصادية الخاصة بتوزيع الثروة وتداولها واستهلاكها فقد أدرجنا تحت مبحثها ودرسها لسفر آخر . واننا نرجو أن يؤدى هذا الكتاب الى ما قصدناه من خير وفائدة

الكتاب الأول

في أصول الاقتصاد السياسى

الفصل الأول

نظرة عامة في الاقتصاد السياسى

- ١ - موضوع الاقتصاد السياسى ٢ - علاقة الاقتصاد السياسى
- بالاقتصاد الاجتماعى ٣ - علاقته بالاقتصاد الزراعى والصناعى
- والتجارى والمنزلى ٤ - وعلاقته بالسياسة ٥ - علاقته بالاخلاق
- ٦ - علاقته بالعلوم الجنائية ٧ - تعريف الاقتصاد السياسى
- ٨ - الاقتصاد السياسى والقوانين الطبيعية ٩ - القوانين الاقتصادية
- الطبيعية والقوانين التاريخية ١٠ - هل الاقتصاد السياسى علم
- أو فن ؟ ١١ - الاقتصاد السياسى العام والاقتصاد السياسى الخاص

٩ - موضوع الاقتصاد السياسى

يهتم علم الفلك بدرس الأجرام السماوية بينما يدرس علم الطب جسم الانسان ويفحص مايعيبه من الامراض فيفتنن في تطبيق هذه العلل ويخفف ماينتاب هذا الجسم من الآلام . ويوجد فى هذا الكون الواسع علوم أخرى عديدة خليقة بالعناية والفحص الدقيق منها العلوم التى تدرس تركيب الهيئة الاجتماعية وأحوالها المحصورة فى ثلاثة أبحاث وهى :
 البيئة الاجتماعية والتركيب الاجتماعى أى تنظيم العائلة والدولة والهيئات الاجتماعية الأخرى .
 وأخيراً الحوادث الاجتماعية وترتيبها والبحث عن أسبابها وعلاقتها المختلفة بعضها ببعض
 ولكل رابطة من روابط الناس بعضهم ببعض علم مخصوص يبحث عن تدبير هذه
 العلاقات المختلفة فهناك علاقات خلقية تسير على مقتضى قواعد الآداب وعلم الاخلاق .

وعلاقات قانونية أو حقوق ينظم سيرها القوانين المحصورة في علم الحقوق أو الفقه وغير ذلك من علوم السياسة والدين التي تدير شئون الإنسان في الأمور السياسية والمسائل الدينية وكان يطلق في عهد أرسطو والفلاسفة الاقدمين على العلوم الاجتماعية اسم (علوم الاخلاق والسياسة) ولما اتسعت دائرة هذه العلوم المندمجة بعضها في بعض أصبح لامناص من تشعبها فانفصل علم الاخلاق عن السياسة واشتق الاقتصاد السياسي منهما بمعنى أنه استنبط من العلوم الاجتماعية أربعة علوم حديثة الظهور ولو انها كانت موجودة فعلاً كاجزاء من علم واحد (علم الاجتماع) وهي (علم الاخلاق والحقوق والسياسة والاقتصاد) ولا شك أن الحد الذي وضع لفصل العلوم الاقتصادية عن العلوم الاجتماعية الاساسية غير متين إذ لا يمكن تحديد الأمور الخاصة بكل من هذين العلمين تحديداً ظاهراً دقيقاً كما تحدد الأمور الخاصة بعلوم مختلفة في المقاصد والغايات كعلم طبقات الارض وعلم النبات وعلم الحيوان . وسيكون التفريق الحاصل الآن بين العلوم الاجتماعية والاقتصاد السياسي وهمياً مصطنعاً دائماً ، وانما تنحصر الفائدة الوحيدة من هذا التقسيم في المساعدة على فهم المواد الخاصة بكل منهما . وعلى كل فإن الحدود التي بين علوم الاخلاق والحقوق والسياسة والاقتصاد مرنة غير ثابتة

ولقد كان (اوجست كوت) من أكبر أنصار عدم فصل هذه العلوم بعضها عن بعض . وأول معزز لفكرة بقاء الاقتصاد تحت لواء علم الاجتماع الذي كان له الفضل في اظهاره للعالم كعلم من العلوم الحيوية . وهو يرى أن في هذا التفريق خروجاً عن الحقيقة فلا يعترف بالاقتصاد السياسي كعلم قائم بذاته . ويرى شارل جيد غير هذا الرأي . فهو يعترف بأن هذه العلوم متحدة حقيقة في بعض الوجوه ولكنه يرى ألا يجوز حرمان العلوم الاقتصادية من اتباع أنظمة خاصة بها تميزها عن غيرها من العلوم الأخرى الاجتماعية ^(١) . فالملكية (la propriété) وما يتعلق بنقلها من يد لأخرى . والمأجورية (Salariat) تدخل كلها في آن واحد تحت اختصاص العلوم الثلاثة (الاخلاق والحقوق والاقتصاد) ^(٢)

(١) يبحث علم الاخلاق عن طيب الاشياء ، وأما علم الاقتصاد فيبحث عن النافع منها . فالاقتصاد والاخلاق انهما لا عنصرين لشيء واحد . - بيرو - محاضرات في الاقتصاد - جزء أول طبعه ١٩١٤ .
(٢) العلوم الاربية - الاخلاق والحقوق والسياسة والاقتصاد - مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وهي عبارة عن علم الاجتماع ، لانها تدرس أحوال الإنسان الموجود في الهيئة الاجتماعية - بلانشار - محاضرات في الاقتصاد - الجزء الاول طبعه ١٩٢١

اذ يصح فحصها من ثلاثة أوجه مختلفة أى من وجهتها الخلقية والقانونية والاقتصادية فيقوم كل منها ببحث خاص قائم بذاته لكل من هذه المسائل المختلفة . فالقيام بالواجب والتمتع بالحقوق والحصول على ما يارزم للعيشة عبارة عن ثلاثة مقاصد مختلفة يرجع المقصد الاول منها الى مباحث علم الاخلاق ، والثانى الى مباحث علم الحقوق ، والثالث الى مباحث علم الاقتصاد . فالاقتصاد السياسى اذن يدرس علاقات الناس بعضهم ببعض فيما يختص بلوازم معاشهم ونمائه من ذلك البحث عن راحة الفرد وسعادة الجماعة ^(١) . وعلم الاقتصاد نفسه آخذ فى هذه السنة الاخيرة فى التشعب الى علوم مختلفة وأقسام متباينة اذ قسمه البعض الى قسمين مختلفين فى الموضوع (Objet) لافى الشكل (Forme) وهما :

١ — الاقتصاد السياسى المحض (Ec. Pol. Pure) وهو يبحث عن العلاقات العارضة أو التي تحدث من نفسها بين الناس المقيمين فى مجتمع واحد ، كما أنه يدرس الروابط التي تتكون بين الهيئات المختلفة أيا كانت ^(٢) . ولا يهتم الاقتصاد السياسى المحض بدراسة هذه العلاقات من الوجهة الخلقية أو العملية بل يكتفى بشرحها فقط . وفى هذه الحالة يظهر لنا علم الاقتصاد فى شكل علم طبعى محض

٢ — والاقتصاد الاجتماعى وهو يهتم بدراسة علاقات الناس بعضهم ببعض لتحسين حالة معاشهم ، ولا يتوافر ذلك إلا بتكوين جمعيات أو باتفاق الطرفين المتعاقدين على وضع قوانين وأنظمة لسعادة الجميع . فيدخل الاقتصاد السياسى من هذه الوجهة ضمن العلوم الخلقية ولكن بحسن عدم الخلط بين هذا التقسيم (اقتصاد سياسى محض واقتصاد اجتماعى) والتقسيم القائل بأن الاقتصاد السياسى ينقسم الى قسمين آخرين وهما :

١ — اقتصاد سياسى نظرى (théorique) وهو يدرس الاقتصاد من حيث أنه علم وهو عبارة عن الاقتصاد السياسى المحض الذى سبق الكلام عليه

٢ — واقتصاد سياسى مطبق أو عملى (Appliquée) وهو يهتم ببيان أحسن الطرق الموصلة الى الانتفاع بالقوانين الطبيعية التي اكتشفها الاقتصاد السياسى المحض أو النظرى . كنظام المصارف المالية والسكك الحديدية والطوق التجارية . فهو يدرس الاقتصاد من حيث كونه فناً بينما يدرسه الاقتصاد النظرى من حيث كونه علماً

(١) كوفيس — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٣٣ طبعة ١٨٩٣
(٢) قال (مونتسكيو) ان هذه العلاقات عبارة عن الروابط الضرورية المستنبطة من طبيعة الشيء نفسه

٢ — علاقة الاقتصاد السياسى بالاقتصاد الاجتماعى

يدرس الاقتصاد السياسى المحض أو النظرى الاشياء كما هى على طبيعتها فيبحث عن العلاقات التى تنشأ بين الناس ليحلها ويعللها للوقوف على حقيقتها كما يفعل ذلك فى مسائل التوازن والتبادل لشرحها ويحصرها حصراً حسابياً . فيبحث عن المبادئ التى توصل الانسان الى الحصول على حاجاته بأقل مجهود

وأما الاقتصاد السياسى المطبق أو العملى فيبحث عن الوسائل الاكثر اقتصاداً فى تطبيق هذه القوانين الطبيعية لانتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها وكذلك للتغلب على العقبات — حتى الطبيعية منها كالزمن والمسافة وقهر المادة — التى تقوم هذا التطبيق . ولا يتدخل الاقتصاد السياسى المطبق أو العملى فى تقدير القيمة الادبية اللازمة لتنفيذ هذا التطبيق ولا يعتمد الاقتصاد الاجتماعى فى تحقيق سعادة العالم على القوانين الطبيعية ، بل على أسس العدل والانصاف فلا يفحص المسائل الاقتصادية كما هى عليه بل يدرسها كما يجب أن تكون عليه ^(١) . فلا يهتم بالثروة وأرباحها بل يدرس العلاقات التعاقدية وشبه التعاقدية والقانونية التى يعقدها الناس بعضهم مع بعض ليضمنوا لأنفسهم حياة مرضية وعدالة صادقة . ولقد عرفه رئيس الجمهورية الفرنسية ^(٢) فى خطابه الذى ألقاه عند افتتاح معرض الاقتصاد الاجتماعى المنعقد فى باريس سنة ١٩٠٠ بأنه (مجهود عظيم لاثبات أن المعيشة فى الهيئة الاجتماعية) وليس المقصود من التمييز بين الاقتصاد الاجتماعى والاقتصاد السياسى التفريق بينهما تفريقاً كلياً لانهما متصلان ببعضهما ببعض اتصالاً متيناً ، ويظهر لنا ذلك كمداد قتنا النظر فى بحث مسائلهما واحدة واحدة ولا نزاع فى أن كل منهما ينير طريق الآخر

وقد قد (سيميان) ^(٣) رغبة (جيد) فى فصل الاقتصاد الاجتماعى عن الاقتصاد السياسى فقال: (إن هناك خرافة ظن أنها اندثرت ولم يبق لها أثر فى أفكار علماء الاقتصاد وهى اعتبارهم قوانين الاقتصاد السياسى كقوانين طبيعية ضرورية بينما هم يعتبرون العلاقات التى حدثت بين الناس بفضل الاقتصاد الاجتماعى ليست كذلك . ولكن كيف يكون

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٤ طبعة ١٩٢١

(٢) شارل جيد — أنظمة التقدم الاجتماعى — ص ٧ طبعة ١٩١٢

(٣) مجلة السنة الاجتماعية ١٩٠٤ — ١٩٠٥

الأجر الذى يحدده قانون العرض والطلب — أى الذى يحدده عقد مزعوم فيه حرية المتعاقدين (العامل ورئيس العمل) — أكثر ضرورة وطبيعة عن الاجر الذى يحدده تعاقد رقابة المال مع رئيس العمل ؟ ولماذا تكون جمعيات المنتجين ^(١) — التى يدخلها جيد فى الاقتصاد السياسى — أكثر طبيعية وضرورية عن جمعيات التعاون فى الإنتاج والاستهلاك — التى يدخلها جيد فى الاقتصاد الاجتماعى ؟ وكيف تنتمى جمعيات العمال الى علم وقابات رؤساء الاعمال الى علم آخر ؟ والحقيقة أن الاقتصاد الاجتماعى ليس الا عبارة عن درس عوامل التوزيع الاقتصادية التى أهل الاقتصاد السياسى فحصها والتى لا تخرج عن عوامل الإنتاج ، وليس فى ذلك نوعان مختلفان من العوامل بل هناك وجهان لعنصر واحد .

فرد (جيد) بأن الفرق بين العلمين — فى نظر سيميان — هو أن الاقتصاد السياسى يهتم بأمور الإنتاج بينما يهتم الاقتصاد الاجتماعى بأمور التوزيع ، وهذا الاعتبار لا يختلف عن رأى (فالراس) ولا عن وجهة نظرنا لأننا نوافق على أن تكون الارباح الاجتماعية خاصة بالإنتاج وان العدل الاجتماعى خاص بالتوزيع غير أن هناك نظريات فى التوزيع — كقانون المعاشات العقارية وتخفيض الفوائد والاجور — تدخل ضمن الاقتصاد السياسى ولا تدخل فى دائرة الاقتصاد الاجتماعى . وأما أمثلة (سيميان) التى ناقضنا بها فاتها بالعكس متفقة مع تقسيمنا ، لأن الأجر المعمول به هو فى نظرنا من اختصاص الاقتصاد السياسى لأنه محدد بواسطة قانون وضعى عضو وهو قانون العرض والطلب المعروف الآن بقانون المنفعة الأخيرة . وبالعكس اذا أريد تحديد الأجر العادل أو معرفة الطرق الموصلة الى هذه الغاية كالمقد المشترك C. Collectif أو أقل أجر شرعى يمكن تحديده فإن هذا كله من اختصاص الاقتصاد الاجتماعى إذ فى جميع هذه الامور تبذل الجهودات للعمل ضد القوانين الطبيعية القاسية . وأما جمعيات المنتجين وشركات المساهمة والمصارف فاتها من اختصاص الاقتصاد السياسى لأن غرضها مادى بينما ان النقابات وجمعيات التعاون من اختصاص الاقتصاد الاجتماعى لأنها لا ترمى الى غرض مادى ^(٢)

(١) سيأتى الكلام على جمعيات المنتجين فيما بعد

(٢) ميز — ديولان — أحد أنصار علم الاجتماع عن علم الاقتصاد بأن الاخير يفحص قوانين إنتاج الثروة وتوزيعها بينما يهتم الاول بدرس قوانين تقدم الهيئة الاجتماعية . أنظر بول لروا بوليه — رسالة فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ٩٢ طبعة ١٩١٠

وإذا أريد التمييز بين العلمين فيمكننا تعريف الاقتصاد السياسي — كما عرفه ليون فاراس — بأنه علم المنفعة الاجتماعية . وأما الاقتصاد الاجتماعي فانه علم العدالة الاجتماعية ومع ذلك كله فليس بين العلمين تنافر ولا تناقض ولا موجب للخلاف لأن لكل منهما وجهة نظر غير التي للآخر .

٣ — علاقة الاقتصاد السياسي بالاقتصاد الزراعى والصناعى والتجارى والمنزلى

تفرع من الاقتصاد السياسى جملة علوم أخرى اقتصادية منها الاقتصاد الاجتماعى والاقتصاد الزراعى والاقتصاد الصناعى والتجارى والمنزلى ، ورغم هذا التشعب والانفصال فان علاقة الاقتصاد السياسى بما تفرع عنه متينة ، ولا يمكن لهذه الفروع الاستغناء عن القواعد الاساسية الاقتصادية ، ولذلك فانها فى الواقع على اتصال تام بالاقتصاد السياسى . كان علماء الاقتصاد يسمون الاقتصاد السياسى بالاقتصاد الاجتماعى تارة أو بالاقتصاد الصناعى طوراً وأخرى يسمونه بالاقتصاد العام ، ولكن منعا لهذا الخلط ورغبة فى حصر مجموعات الابحاث الاقتصادية فى دائرة واحدة أطلقوا عليه اسم (الاقتصاد) فقط ^(١) وانما يميل أكثر علماء الاقتصاد الى إبقاء اسمه القديم التاريخى وهو (الاقتصاد السياسى) ويهتم الاقتصاد السياسى بدرس قوانين إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها ، بينما يدرس الاقتصاد الزراعى القوانين الخاصة بتنظيم أمور الزراعة وبحث الطرق الاقتصادية الضرورية للمحافظة على مصالح الزراع ووقاية الزرع من كل ما يطرأ عليه من الحوادث الفجائية وغير الفجائية وينظر فى وضع قوانين للدفاع عن حقوق عمال الزراعة ^(٢) فيما يختص بأجورهم ومساكنهم ومدة عملهم وساعات راحتهم والتأمين على مستقبلهم ضد الاخطار التى تصيبهم أثناء تأدية أعمالهم . ولذلك فان الاقتصاد الزراعى فرع من فروع الاقتصاد السياسى إذ يبحث عن جميع الأمور التى تهتم الزراعة والزراع ويدرسها درساً اقتصادياً مستقلاً دقيقاً . وكان الاقتصاد السياسى يفحص هذه الأمور ضمن فحوصه أعمال الانسان الاقتصادية ولكنه كان يدرسها درساً مجملًا مقتضباً لا ينى بمطالب الحياة الزراعية فى هذا العصر ، ولذلك خصصت جامعة باريس أستاذاً لتدريس هذا العلم (الاقتصاد

(١) جوزيف جارتنييه — الاقتصاد السياسى أو الاجتماعى أو الصناعى — طبعة ١٨٦٨

(٢) كولسون — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — الجزء الاول ص ١٦

(الزراعى) فى كلية الحقوق وجعلته إحدى المواد الأساسية التى تدرس فيها ^(١). ولقد بدأت دراسة الاقتصاد السياسى فى شكل درس الأمور الزراعية أو ما نسميه الآن بالاقتصاد الزراعى . وكان ذلك فى عهد أنصار المذهب الزراعى أو الطبعى (فزيوكرات) وأول ما كتبه الدكتور كنى (Quesnay) زعيم هذا المذهب كان خاصاً بدراسة حالة (الحبوب) وخص (طبقة الزراع) . فهذه المباحث كلها لا تخرج عن كونها مباحث هامة أساسية لعلم الاقتصاد الزراعى ، ولكن كان أنصار هذا المذهب يدرسون هذه الأبحاث كأنها اقتصادية محضة لعدم اهتمامهم إلى تكوين العلم الاقتصادى الحديث (علم الاقتصاد الزراعى) ففى الواقع كان الاقتصاد الزراعى موجوداً ولكنه لم يأخذ شكله العلمى المستقل الذى نراه عليه الآن .

ورغم أبحاث الدكتور (كنى) فى المسائل الاقتصادية الزراعية وشدة عنايته وتمسك أنصاره بها ورغبتهم فى جعل طبقة الزراع الركن الأساسى لتكوين الهيئة الاجتماعية لم ينجحوا فى مساعهم بل أهملت دراستها إهمالاً شديداً لاهتمام الناس بالأمور الصناعية والتجارية وصار أنصار المذهب التجارى يجدون ويكفون فى فحص ودرس الطرق والوسائل الموصلة لتقدمها دون الالتفات إلى الاحوال الزراعية .

وكان آدم سميث أول من كتب بطريقة علمية على علم الاقتصاد بعد أنصار المذهب الزراعى أو الطبعى ، وكانت إنجلترا وقتئذ فى حالة انحطاط زراعى شديد بينما كانت صناعاتها متقدمة لأنها توصلت فى هذا العهد الى تحويل القوى الانجليزية العاملة عن الامور الزراعية الى الأعمال الصناعية . وكانت هذه النهضة الصناعية الانجليزية سياسة قادة الفكر والحكومة فى القرن الثامن عشر لتحسين حالة بلادهم الاقتصادية فكانوا يحولون الأراضى الزراعية الى غابات ومراعى للأغنام أو يتركونها تموت أو كانوا يستعملونها للصيد . ولما لم يجد الزراع أرضاً يزرعونها ويتعيشون منها حولوا وجوههم وقواهم المنتجة نحو الصناعة فقل عدد الزراع تدريجياً بمقدار ما ازداد من العمال فى الصناعات ولذلك أسهب آدم سميث فى كتابه (نروة الأمم) فى الكلام على الحركة الصناعية الكبرى ، ورغم ذلك لم يهمل شرح المسائل الزراعية حيث قال : (لأظن أنه يوجد بعد الفنون الجميلة والأعمال الحرة — الطب والحمامة والهندسة — أعمال تحتاج إلى كد وإجتهاد فكر وخبرة عظيمة ومعرفة فنية أكثر

من الزراعة) ^(١) فالزراعة ليست أصعب الأعمال فحسب ولكنها أنفعها. ويرى آدم سميث أنه يجب على الناس عند الرغبة في استثمار أموالهم أن يستغلوها أولاً في الأعمال الزراعية وتأتي اكتفت الزراعة منها فيمكن استخدام هذا المال والانتفاع به في أعمال الصناعة أو التجارة ^(٢).

ولقد عاد التفرقي بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد الزراعي بفوائد كبيرة لآلاف علماء الاقتصاد ^(٣) الذين تفرغوا في درس المسائل الزراعية من وجهتها الاقتصادية لم يوجهوا نظرهم إلى وضع قوانين عامة صالحة للجميع بل اهتموا بالتخصص لدرس المسائل الزراعية فآثفونها واستطاعوا الخروج من حظيرة القوانين الاقتصادية العامة التي لا تناسب دائماً مع جميع الأحوال الاقتصادية في كل زمان ومكان إلى ميدان القوانين الخاصة بالزراعة وصاروا يدرسون المسائل المتعلقة بالزراعة فقط حتى ابتدعوا الطرق الاقتصادية المفيدة للزراعة والزراع مثال ذلك: لما تبين للاقتصاديين الزراعيين أن الزراع كثيراً ما يحتاجون إلى المال قبل ميعاد الحصد وأنهم محرومون من وسائل الاقتراض العديدة التي يتمتع بها التجار وأصحاب الصناعات لأن علاقات الفلاحين — خصوصاً صغار الملاك منهم — ليست متصلة بالمصارف وأن المصارف لا تثق بهم في الغالب لبعدهم عنها وجهلها بأحوالهم المالية فكر رجال الاقتصاد الزراعي في تأسيس مصارف زراعية وأنشأوا لها فروعاً في جميع الجهات للزراعية وكذلك تأسست نقابات التعاون الزراعي وشركات التسليف الزراعي وغيرها من طرق تدبير المال فيما يعود على الزراعة والزراع بالفائدة الخاصة وعلى الأمة بالفائدة العامة.

وقصارى القول أن الاقتصاد السياسي يبحث عن المسائل الاقتصادية العامة. ويدرس الاقتصاد الزراعي أحوال الزراعة والمزارعين ويتبع أقوم الطرق لاسعادهم. ويهتم الاقتصاد الصناعي ^(٤) — وكثيراً ما يسمى بالتشريع الصناعي أو تشريع العمال ^(٥) — بالدفاع عن مصالح العمال بوضع قوانين وأنظمة محددة لهم حقوقهم لدى أصحاب المصانع ومبيناً لهم واجباتهم نحو رؤسائهم. وأما الاقتصاد التجاري فيعنى بأحوال التجار وعلاء شأن

(١) آدم سميث — ثروة الأمم — الفصل الثاني من الكتاب الرابع

(٢) كتابنا عن المسألة الاقتصادية الزراعية في مصر — باريس سنة ١٩١٩

(٣) كتاب الاقتصاد الزراعي تأليف روشر

(٤) W. Roscher — Economie Industrielle — ed. 1920 N. P, Hallier

(٥) انظر كتب تشريع العمال وضع Pic - Bry - Hauriou - Capitant

التجارة ، وأما الاقتصاد المنزلى أو التدبير المنزلى فانه خاص بترتيب المعيشة العائلية على قواعد الاقتصاد التي تضمن لافراد العائلة كل سعادة وهناء . وهذا الاقتصاد (المنزلى) جدير بعناية ربات المنازل لضمان سعادتهن وراحة أزواجهن وحسن الاهتمام بتربية أولادهن وبناتهن تربية منتظمة . ومتى ضمنا السعادة فى المنازل فقد سعدت الامة بأسرها

٤ — علاقة الاقتصاد السياسى بالسياسة ^(١)

تبحث العلوم السياسية عن نظام الحكومات ووظائفها بين الناس . والحكومة مكلفة بمراقبة حسن سير الاظمة التي تختارها الامة للحكم ولذلك فنها تعمل على احترام قوانينها والزام الناس الخضوع لها مادامت لم تخرج عن حدودها فى الحكم . والعلوم السياسية جزء من علم الاجتماع الذى تفرع منه الاقتصاد السياسى ^(٢) وعلى ذلك فإن بينهما صلة العصبية — اذا صح لنا استعمال هذه الكلمة — واذا قيل إن قوانين الاقتصاد السياسى متممة ومرتبطة بعضها ببعض فليس الغرض من ذلك انها مرتبطة فيما بينهما فقط بل رمتصلة بقوانين السياسة والاخلاق حتى والديانة بصرف النظر عن الاشكال الخاصة بكل مذهب دينى . ويهتم الاقتصاد السياسى بدراس أعمال الانسان الفردية والاجتماعية التي لها صلة تامة بطرق الحصول على الماديات وبكيفية استخدامها لاسعاده ^(٣) . فيقوم الاقتصاد السياسى بتنظيم الانتاج وتوزيع الثروة ويشارك فى وضع الطرق القوية لاستهلاكها وتبادلها ، كل ذلك تحت رقابة القوة المادية التي تتولاها الهيئة الحاكمة . وكثيراً ما تتأثر الامور السياسية أو نظام الحكومات بالتقلبات الاقتصادية ، ولذلك يترقب رجال السياسة — الذين يعنون بشئون بلادهم — التغييرات الاقتصادية ويعملون على اتقانها اذا كانت مضرّة بمصالح البلاد ، أو يعضدونها ويبدلون جهدهم فى نشرها اذا كانت مفيدة لها واهتمت الامم العظيمة فى القرن السادس عشر بالمسائل الاقتصادية لدرجة أنها كانت الاساس الاكبر لسير السياسة فيما يتعلق بأعمال التجارة والصناعة والزراعة . ولكل

(١) Elements of Political science by S. Leacock P. 112 ed, 1911

Introduction to political science by Y. R. Seeley — 1902

(٢) F. Bastiat — Lettres d'un habitant des Landes — 1902

(٣) Marshall — Principles of Economics — ed, 1910

حكومة سياسة داخلية وخارجية اقتصادية معينة لتحكم البلاد بمقتضاها وتعامل الام
الآخري حسب ماتطلبه مصالح البلاد . وتختلف السياسة الاقتصادية حسب مقدار
تدخل الحكومة في مسائل الانتاج فاما أن تميل الحكومة إلى اتباع سياسة التدخل
ومراقبة الاعمال الفردية الاقتصادية مراقبة شديدة ، وإما أن تميل إلى ترك المنتجين
أحراراً في أعمالهم الاقتصادية . وسنشرح هذا الموضوع في الفصل السادس من الكتاب
الثالث عند فحص مسألة تدخل الحكومة في الانتاج

٥ — علاقة الاقتصاد السياسي بالاخلاق

كان (Locke) في أواخر القرن السابع عشر وكذلك أنصار المذهب الزراعي أو
الطبعي يضعون مذاهبهم الاقتصادية ويؤسسونها على مبادئ الفلسفة العامة المرتبطة بالنظام
الاجتماعي . وكان آدم سميث يدرس في جامعة (جلاسجو) الفلسفة الخلقية التي كانت
تتضمن دورساً عن الدين والادب والتشريع الاقتصادي والمالية والتجارة فلما انفصلت
هذه الفروع بعضها عن بعض أصبح كل منها يدرس كعلم قائم بذاته . ورغم هذا الانفصال
لم يمكن التفريق بين الخير والحق والمنفعة بمعنى انه لم يكن فصل الاخلاق والحقوق
والاقتصاد فصلاً تاماً لان الصلة بينها في الحقيقة متينة وان ظهرت ضعيفة . ولقد قد
(أوجست كونت) هذا التقسيم قدماً مرةً لأنه يرى ان هذه الفروع سلخت سلخاً مشوهاً
لعلم الاجتماع . واهتم الاقتصادي الأمريكي Carey وأجهد نفسه في كتابه مبادئ علم
الاجتماع (لاعادة هذه الفروع الى أصلها ولكنه لم يوفق

وليس في استطاعة الاقتصاد السياسي ان يكون مستقلاً استقلالاً تاماً عن غيره
من العلوم لان علوم الحقوق والاخلاق تنمى من أصوله ^(١) أو كما يقول Baudrillart
يجب وضع الاخلاق والحقوق في الاقتصاد السياسي ^(٢) لانه مامن مسألة من المسائل
الاقتصادية الا وتدخلها فحص قانوني وأخلاقى ولناخذ مثلاً لذلك في باب التبادل :-
إذا أريد تبادل المحصولات لابد من فحص هذه العملية من وجهتها الخلقية حتى لا تكون
مخالفة للأخلاق وقواعد العادات ومن وجهتها القانونية حتى لا تكون مخالفة للقانون ومن

وجهتها الاقتصادية للاستدلال على ما اذا كان هذا التبادل مفيداً، واذا توافرت الشروط صح التعاقد على التبادل . ويتولى القانون تنفيذ هذا العمل الاقتصادي غير الخالف للاخلاق . وقد يرى الاقتصاد في هذا التبادل منفعة لأحد الطرفين بينما يحرمه القانون والاخلاق ، اذ لا بد أن تتوافر فيه شروط العدل والحق : فلا يكون مفيداً لأحد الطرفين ومضراً بالطرف الثاني

وقد يعترض أنصار المنفعة (Utilitaires) على هذا المذهب بدعوى أن الاخلاق والمنفعة لا يتفقان ولكن يرد (بننام) و (ستيوارت مل) على ذلك بقولهما : انه يجب أن تكون المنفعة العامة أو المصلحة المشتركة هي العنصر الاساسى الوحيد للبحث العلمى ^(١) وينسب البعض إلى الاقتصاد النقائص الآتية :

١ — ان الاقتصاد السياسى علم المنفعة فهو يخالف الروح الخلقى الذى يحض الناس على التضحية

٢ — ان نضال الناس ، حباً فى المنفعة ، يفرق بينهم مع أن تعاليم الاخوة الخلقية تحض على قهرهم

٣ — ان غاية الاقتصاد السياسى الانتفاع المادى فهو ينمى عند الانسان حب اللذة فى الاستزادة التى تنهى عنها المبادئ الخلقية القوية وفى هذا كله مبالغة يصح الرد عليه بما يأتى : ^(٢)

١ — لا يهتم الاقتصاد السياسى بالمنفعة فحسب، بل هو يعنى بمسائل عديدة خيرية نافعة للهيئة الاجتماعية كتنظيم جمعيات التعاون وما شابهها من مشاريع التآزر والتبصر والتوفير وكثيرا ما متحد المنفعة مع الواجب . وليس من النقص فى شىء أن يفكر الانسان فى منفعة نفسه — وهى من أهم واجباته — على شرط ألا يضر غيره وألا يهمل مساعدة من كان فى استطاعته مساعدتهم

٢ — لا يميل الانسان ميلاً كلياً إلى منفعته المحضة الا اذا قصت تربته وانحطت آدابه وتملكه حب النفس والأثانية . وليست هذه العيوب ناتجة عن تعاليم الاقتصاد

السياسى ، بل كلها ناشئة عن قص فى التربية وضعف فى الاخلاق . فاذا بثت العلوم الصحيحة بين الناس زال عنهم حب الاستئثار بالمنفعة الشخصية وتكون عندهم حب منفعة الغير كما يظهر لنا ذلك جلياً فى أمور التعاون الذى لم تؤسس قواعده الا على مبادئ اقتصادية غير مادية ، ومملوءة بالمواطف الكريمة والاخلاق الزخيمة الميالة إلى خدمة الانسانية المتأثلة . ولقد قال (B. Demoulin) ونقله عنه (Proudhon) أن المنفعة هى الصورة العملية للعدل ، والعدل هو الصورة الخلفية للمنفعة^(١)

٣ — لم يحض الاقتصاد السياسى على تفانى الناس فى حب اقتناء الثروة ، ولكنه لم يحرم عليهم العمل لمصلحتهم ، وهذا لا يخرج عن حدود التعاليم الخلقية ، فلا بد للوصول اليها من السعى بالطرق الاقتصادية والاجتماعية للحصول على شىء من الثروة ليستخدمه فى نشر العلم والاخلاق . ولم يعلننا الاقتصاد السياسى أن أكبر الامم مدنية وعمرانا هى الأمم ذات الثروة الطائلة ، بل هو بالعكس اذ يحكم على ضعف أوقوة الامة حسب نشاطها الاجتماعى والعلمى والخلقى . وبما يثبت اتفاق الاخلاق مع الاقتصاد محاربته لكل من يعيل إلى الاسراف والتبذير وتشجيعه جميع أنظمة التوفير

يحصل الانسان على الثروة بعدكد وعناء — عدا الثروة الموروثة أو الموهوبة — فهل من الحزم والتعاليم الخلقية أن يتنازل عنها من حصل عليها بكده وجده للخامل الكسول ؟ وهل يطيب للانسان معاش دون الحصول على المال اللازم له ؟ ولقد أصاب (Channing)^(٢) بقوله (تساعد زيادة الانتاج على نشر التربية الخلقية) فكلمها كانت الامة فقيرة عجزت عن نشر العلوم بين أفرادها ، وكلمها أثرت تمكنت من نشرها وشب أهلها فى بحبوحة من السعادة الخلقية والاقتصادية

٦ — علاقة الاقتصاد السياسى بالعلوم الجنائية^(٣)

العلوم الجنائية جزء من علوم الحقوق ، وهذه العلوم الاخيرة فرع من فروع علم الاجتماع

M. Clément - La science sociale - t. 1 p. 16 et suiv.

(١)

(٢) كوفيس — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ٤٢ طبعة ١٨٩٣

G. Vidal - Cours de droit criminel - p. 64 eF. 1901

(٣)

Ferri - Sociologie criminelle p. 399 à 426

Van Kan — Les causes économiques de la criminalité.

الذى يشترك فيه الاقتصاد مع السياسة والاخلاق . واشتمال علم الاجتماع على هذه الفروع الاربعة كبر دليل على شدة ارتباطها بعضها ببعض . وقد سبق القول بأن علم الاقتصاد السياسى يهتم بانتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها ويدرس كيفية تسيير هذه العناصر الاربعة سيراً مفيداً منتظماً بين الناس . واذا حرمت الهيئة الاجتماعية أحد أفرادها من طرق المعيشة فلا شك أنه يحنق عليها ويخرج على قوانينها فيقترب المخالفات والجنح ، وربما ذهب به الامر إلى ارتكاب الجنايات . لان الانسان الذى يحرم أو يعجز عن كسب معاشه ينصرف فكره ومجهوده إلى كسب معاشه بالطرق غير المشروعة ، ووقى ارتكب هذه الامور المحرمة . وقع تحت طائلة قانون العقوبات . وكلما فتحت أبواب الرزق سهّل اكتساب المعيشة وزالت عن الانسان فكرة الخروج على القوانين ، اذ لا يكون لديه الفراغ الكافى للتفكير فى الاقدام على هذه النقائص . اللهم الا الذين تعودوا الاجرام وخبت طبائعهم فلا يكون المحرض لهم على ارتكابها سوء النظام الاقتصادى بل يرجع ذلك إلى سوء أخلاقهم

لاشك فى أن حالة الافراد الاقتصادية ، سواء كانت فى بؤس أو سعادة ، تأثيراً فى حركاتهم ، فإن كانوا بؤساء فقد يدفعهم البؤس إلى الاعمال السيئة ، وان كانوا سعداء فقد تقوّدهم السعادة إلى الاعمال الطيبة . ولذلك لا بد من اعتبار سوء حالة الانسان ، أى بؤسه وقره ، من أهم الاسباب التى تضطره أو تحرضه على ارتكاب الجرائم ومخالفة القوانين . والتعبدى على ملك الغير ليستولى على جزء مما زاد عند غيره ليسد به روقه أو رفق من يعولهم . ويعتبر (Durkheim) الاجرام كمنصر ضرورى للهيئة الاجتماعية غير المعتلة ، بل ان هذا الاجرام دلالة واضحة على تمام صحتها وبرهاناً ظاهراً على خروج المواد الفاسدة من الجسم السليم ^(١) . واذا صح هذا الزعم كان من الضرورى عدم معاقبة من يرتكبون مثل هذه الاعمال المخالفة للقوانين حتى تكون هذه النظرية صادقة .

من الاسباب الاقتصادية المحرضة على ارتكاب المخالفات والجنح أو الجرائم الفقر المدقع : أى البؤس والازمات الاقتصادية — اذ قد ينتعز من أفلس أو يقتل من كان سبباً فى افلاسه — وتكاثر السكان وتهاقمهم على سكنى المدن والمهاجرة من القرى . وزيادة على ذلك فإن بؤس النساء الضعيفات الارادة قد يذهب بهن إلى ارتكاب الموبقات .

والاستسلام إلى الاجرام الاجتماعى الذى وضعت له الام أنظمة وقوانين خاصة لمراقبته مع أنه كان يجب على حكومات هذه الام العمل على استئصال هذه الجرائم بمعالجة أسبابها الاقتصادية الاجتماعية

ولم يهمل الفلاسفة الاقدمون فحضر تأثير سوء الحالة الاقتصادية فى الاخلاق وفسادها لنظام الهيئة الاجتماعية بسبب تعدى البؤساء على ملاك غيرهم ، فجاء فى أناشيد الشاعر اليونانى القديم (هومير) فى (الاوديسية) ان (للبطون الجائعة أذناً) ولدينا ما يمانئها من الاقوال السائرة فى بلادنا انه : (وقت البطون تضيع العقول) بمعنى انه متى شعرت البطون بألم الجوع اقتحمت كل الصعاب وارتكبت كل الاعمال المخالفة للقوانين للحصول على القوت الضرورى للحياة . ويقول (زوفون) : ان (من ضمن معاشه لا يعرض نفسه لارتكاب الجرائم) وأما أفلاطون فقد قال : (لا نزاع فى أنك سترى نصابين ونشالين ومحتالين ومنتهكين للحرمات فى الامة التى كثر فيها الفقراء) وتكلم أرسطو كثيراً فى كتاب السياسة عن ذلك اذ قال : (من السهل على الفقير البائس ارتكاب الجرائم لانه لا يخشى فقد ما يملكه) ورغم هذا كله فلم يدون فى كتب شراح قوانين العقوبات أن سوء الاحوال الاقتصادية من أكبر محرض على ارتكاب الجرائم . وعلى كل حال فان للاقتصاد السياسى تأثيراً عظيماً فى تقليل الجرائم اذا اتبعت قواعده الصحيحة بنيتاً صادقة ، أو الاكثار منها اذا أهملت الانظمة الاقتصادية

٧ - تعريف الاقتصاد السياسى

ليس من السهل تعريف الاقتصاد السياسى لانه علم واسع شديد الارتباط بعلوم أخرى عديدة ^(١) فالاقتصاد السياسى — الذى يسميه بعض العلماء الاقتصاد الاجتماعى أو الاقتصاد الصناعى أو الاقتصاد العام — عبارة عن العلم الذى يهتم بمسائل الثروة وتوزيع أمور الهيئة الاجتماعية فيما يخص حاجاتها التى قد تكون مادية أو أدبية أو عقلية ^(٢) وللوصول إلى حل هذه المسائل الاقتصادية لابد من معرفة حاجات الانسان وميوله الطبيعية . وينحصر عمل الاقتصاد السياسى فيما يأتى . ^(٣)

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١ طبعة ١٩٢١

(٢) جان جاك روسو — محاضرات على العلوم والفنون

(٣) جوزيف جارتنيه — الاقتصاد السياسى الاجتماعى أو الصناعى — ص ١ طبعة ١٨٦٨

١ - درس ووصف عناصر انتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها بوجه عام
٢ - بيان الانظمة والعادات والآراء والميول الخاصة بالسكان وكل ماله تأثير في
العناصر السابقة سواء كان من شأنه افادة الانتاج أو التوزيع أو الاستهلاك أو تداول
الثروة أو الاضرار به (١)

وعرف كوفيس (Cauwès) (٢) الاقتصاد السياسى بأنه العلم الذى موضوعه درس
قوانين المنفعة المطبقة على عمل الهيئة الاجتماعية ، والذى غايته راحة الافراد وسعادة الجماعة
بواسطة التوزيع العادل للعمل والثروة . فالاقتصاد علم المنفعة ، والحقوق علم العدل
والاخلاق علم الخير

وأول من دون اسم الاقتصاد السياسى فى الكتب (Montchrétien) فى فرنسا
سنة ١٦١٥ و (Verri) فى ايطاليا سنة ١٧٦٣ و (James Stuart) فى انجلترا سنة ١٧٦٧
وكان يفهم من (الاقتصاد السياسى) فى أول الامر أنه عبارة عن القواعد الخاصة بوضع
النظام المنزلى ، ولما كبرت المنازل وانتشرت تكونت المدن ، ولما اتسعت المدن تكونت
الامم وصارت تطبق هذه القواعد على التطورات الاجتماعية المتتابعة ، وبعد ما كان
الاقتصاد قاصراً على حسن نظام المنزل أصبح شاملاً هذا وغيره ، بل وأصبح يهتم بحسن
نظام الحكومة التى تدير شئون الافراد وتهتم بمصالحهم الخاصة والعامة . ومن هنا يظهر
أنه يوجد اقتصاد سياسى عام واقتصاد سياسى خاص مرتبطان ببعضهما البعض كل الارتباط
فالاقتصاد هو علم تدبير أحوال الافراد والحكومات . وانه يصود من كلمة (Volkswirtschaft)
الالمانية حرفياً هو (Menage de la nation) (٣) أى نظام الامة . والمقصود من كلمة
(Hauswirtschaft) هو (Economie domestique) أى الاقتصاد المنزلى . والمقصود
من كلمة (Wirtschaft) هو (Economie) أى الاقتصاد . فالاقتصاد السياسى للحكومة
بمثابة الاقتصاد المنزلى للأسرات

وقال (Colson) (٤) ان الغرض من الاقتصاد السياسى درس القوانين التى

(١) A. Clement - Essai de science sociale - p. 1 à 65 ed. 1867

(٢) كوفيس — محاضرات — ص ١ — ٨ جزء أول طبعة ١٨٩٣

(٣) Banfield - Organisation de l'Industrie - trad. Em. Thomas p. 30

(٤) Cours d'économie politique - t. 1 p. 10

تسيطر على انتاج الثروة وتوزعها وتداولها واستهلاكها مادامت هذه القوانين مستنبطة من الطبيعة وحسب الخير. وقال (Dunoyer) ^(١) ان كلمة اقتصاد سياسى لاتدل الا على فكرة النظام والقانون والترتيب. وقال (Marshall) ^(٢) ان الاقتصاد ، أو الاقتصاد السياسى عبارة عن درس الانسانية فيما يتعلق بأعمال الحياة العادية فيفحص الاجزاء المرتبطة بالحياة الفردية والاجتماعية التي تمس الحصول على الماديات الضرورية للسعادة والتي تبحث عن طرق الانتفاع بها. وعرفه (Mac Culloch) ^(٣) بأنه علم القوانين التي تنظم سير الانتاج والتوزيع والاستهلاك فيما يختص بالاغذية والمحصولات الضرورية ، أو النافعة أو الكمالية للانسان ، والتي يكون لها في الوقت نفسه قيمة تبادل

وعرف (Rossi) ^(٤) الاقتصاد بأنه علم الثروة ، وعرف (آدم سميث) الثروة بأنها عبارة عن كل الاشياء الضرورية النافعة أو اللذيذة للمعيشة. ^(٥) وعرف (N.Sénior) الثروة بأنها عبارة عن كل شىء ينتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سروراً أو يمنع ضرراً وقال : (Sismondi) ^(٦) ان سعادة الانسان الطبيعية هي غاية الاقتصاد السياسى. وقال (جان باييست ساى) في محاضراته على الاقتصاد السياسى: (يظهر أن موضوع الاقتصاد السياسى كان محصوراً حتى الآن في معرفة القوانين التي تنظم انتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها) إلى أن قال: (ليس الاقتصاد السياسى شىء غير الاقتصاد الخاص بالهيئة الاجتماعية. فدرس الطبيعة ووظائف جميع أعضاء الجسم الاجتماعى كون مجموعة من المعلومات ، بل أوجد علماً مستقلاً ممتوًه بالاقتصاد السياسى، وأنهم يحسنون صنعاً لو سموه بالاقتصاد الاجتماعى)

وقال شارل جيد: (لقد قيل ويقال حتى الآن إن الاقتصاد السياسى هو علم الثروة ولكن هذا التعريف يغير الغاية الحقيقية الاصلية المقصودة من هذا العلم ، وهي معرفة الانسان ولوازمه. أما الثروة فليست إلا وسيلة تسهل للانسان الوصول إلى غاياته. وربما

(١) La liberté du travail - t. 1. p. 11

(٢) محاضرات في الاقتصاد السياسى

(٣) Prinèples d'économie politique - trad. par A. Blanche p. 1 ed. 1851

(٤) محاضرات في الاقتصاد السياسى — جزء أول طبعة ١٨٦٥

(٥) في كتابه ثروة الامم

(٦) Sismondi—Nouveaux principes d'économie politique

يفهم من التعريف القائل بأن الاقتصاد هو علم الثروة أن الانسان خلق للثروة ولم تخلق الثروة له، مع أنه لا جدال في أن الثروة خلقت ليستعين بها الانسان على قضاء حوائجه (إلى أن قال : ان (الاقتصاد السياسى هو علم المنفعة الاجتماعية بينما الاقتصاد الاجتماعى هو علم العدالة الاجتماعية)

٨ - الاقتصاد السياسى والقوانين الطبيعية

كل علم من العلوم المعروفة لنا مؤسس على قوانين متصلة بعضها ببعض يراو بط قوة ضرورية لبقاء هذا العلم . وقد تكون هذه القوانين غير ظاهرة لجميع الناس فلا يدركها إلا الراسخون فى هذا العلم ، أو تكون واضحة جليلة لا تغيب عن أقل الناس دراية بالمسائل العلمية . ويكفيننا أن ننظر الى السماء لنعرف من دقة نظام النجوم فى كل ليلة، ولنستدل من حركات القمر فى كل شهر ، على وجود قوانين طبيعية تسير عليها هذه الكواكب . ولقد لاحظ فى غابر الازمان رعاة الاغنام والبحارة فى مراكزهم الصغيرة دقة وانتظام حركات هذه الأجرام والأفلاك السوية . ومن هذه المشاهدات والملاحظات وضعت قواعد علم حقيقى معروف — هو علم الفلك — وهو أقدم العلوم اكتشافا

ولم يصل الانسان الى معرفة القوانين الطبيعية والكىماوية إلا بعد بحث وتدقيق طويل . وعندئذ سهل عليه جمعها فى علوم الطبيعة والكيمياء ، وعلم تركيب أعضاء جسم الانسان . وتمكن العلماء من معرفة القوانين الطبيعية التى تسير بمقتضاها العواصف والرياح فجاءوها ونظموها ووضعوها تحت علم سموه : (علم طبيعة الكرة الأرضية أو علم الأحوال الجوية) . ولم تقف البحوث العلمية عند هذا الحد فى الفحص عن القوانين الطبيعية بل توصلت الى معرفة القوانين الطبيعية التى تسير عليها الألعاب الموكول أمر نجاحها للصدف كالمرائيات ولعب الميسر (١)

ويرجع الفضل الى (مونتسكيو) والى (الفزيوكراتيين) فى الوقوف على القوانين الطبيعية التى تسير عليها الامور الاقتصادية ، ولو أن كثيرًا من علماء الاقتصاد ينكرون وجود هذه القوانين . إذ لا يعترف (De Laveleye) فى كتابه (مبادئ فى الاقتصاد السياسى) بوجود القوانين الطبيعية فى الاقتصاد ويقرر أن القوانين الوضعية (les lois positives)

التي وضعها المشرع^(١) هي الاساس الوحيد لتسيير الامور الاقتصادية . والفرق بين القوانين الطبيعية والقوانين الوضعية هو أن الانسان يخضع للأولى إذ لا يمكنه الانتفاع بها إلا إذا أطاعها ، وأما الثانية فهو الذي يصنعها وفي قدرته تعديلها أو تغييرها إذا كانت لا تفيده : أي أن الأولى غير قابلة للتغيير بينما الثانية تتغير حسب رغبة الانسان

ان الواقف على دقائق القوانين الطبيعية لا يتعذر عليه معرفة ما عساه يحصل إذا حدث أمر معين من الحوادث الطبيعية . فالفلكى قادر على أن يعرف متى يحصل خسوف الشمس ، والكيميائى الذى يجمع عنصرين في وعاء واحد ويمزجهما يعرف حق المعرفة نوع الجسم الكيماوى الذى يخرج عن هذا المزج . وكذلك عالم طبقات الارض يستطيع أن يمحصر لنا مختلف أنواع طبقات الارض إذا أريد فتح نفق أو حفرة . ولكن ما الذى فى وسع الاقتصادى أن يتنبأ به استناداً الى القوانين الطبيعية ؟ ان فى قدرته أن يخبرنا عن أشياء كثيرة ولو انه قد يخطئ أحياناً . ولكن لا يستدل بهذا على عدم صحة القوانين الطبيعية الاقتصادية التى استند اليها

يعتبر بعض العلماء مثل (De Laveleye) أن القوانين الطبيعية عبارة عن سلطة قوية لابد من الخضوع لها إذا أريد الانتفاع بها ، ولو أنها ليست العلاقات تنشأ من نفسها بين الأشياء بعضها ببعض ، أو بين الناس بعضهم ببعض ، أو بين الأشياء والناس . وقد تكون العلاقات ضرورية لازمة ولكن لا يتم هذا الا فى حالة توافر شروط معينة . فالذرة الضئيلة من الاوكسجين أو الهيدروجين لا يتكون منها الماء دائماً وانما يتم ذلك اذا وضعت ذرة من الاول مع ذرة أخرى من الثانى تحت شروط معينة ونظام خاص من الحرارة والضغط . وبغير تكامل هذه الشروط لا يتكون الماء . وكذلك ليس البيع والشراء من الامور الاجبارية الحتم على الانسان عملها ، بل انه يقوم بعملية البيع أو الشراء اذا وجد عند فرد من الافراد بضاعة يريد عرضها على غيره من الناس ليبيعها ، فاذا صادفه من يميل الى اقتنائها بمحض ارادته فاتهما يتفقا مما على اتمام عملية البيع والشراء التى تنتج بطبيعتها من عرض الاول وطلب الثانى . وهذا الاتفاق لا يخرج عن كونه (عقداً حراً) تم برضاء الطرفين دون أى الزام أو قهر

ينكر الكثيرون من الناس على رجال الاقتصاد مقدرتهم على النظر فى عواقب الامور

والمسائل الاقتصادية مع أن الذين ينكرون عليهم هذا الامر يتنبأون في كثير من أعمالهم
اليومية الاقتصادية لان الشخص الذى يشتري سهماً من أسهم شركة قنال السويس أو من
بنك مصر أو غيرها يكون شديد الأمل في أن هذه الشركات ستنتج في أعمالها ومشروعاتها
قترداد قيمة هذه الاسهم ، وعندئذ يستفيد المشتري من ارتفاع سعر ما اشتراه من الاسهم
حتى إن أقل الناس دراية بالقوانين الاقتصادية — الفلاح عندما يشتري قطعة من الارض
الزراعية — لا يقدم على عمل الا بعد التبصر والتفكير في عواقبه، ولا ينفذ فكرته الا عند
ما يرجح الاستفادة . وما شراء الاسهم وقطعة الارض الا نتيجة قوانين طبيعية اقتصادية
وقد لا يتجح هذا التكن والتنبأ لطوارئ عرضية أو موانع فجائية . ومع ذلك لا يجوز
الاستدلال بهذا الفشل على عدم وجود هذه القوانين الاقتصادية الطبيعية، اذ من المحتمل
أن ينتج هذا الفشل عن جهل الاسباب الحقيقية والقوانين الصحيحة المتممة لهذا النبا
والتي كان يجب على كل مشتر معرفتها والسير بمقتضاها .

وكلنا نعرف أن الريح والمطر والثلج لا يحدث بمجرد الصدفة، بل انه يحصل حسب
قوانين طبيعية معروفة لعلما الاحوال الجوية . ورغم ذلك فقد لا تصيب أحيانا هذه القوانين
كما تخطئ في بعض الاحوال القوانين الاقتصادية الطبيعية

كل انسان يأتي بعمل غير معقول يكون مجنوناً أو سىء التصرف . وكل عاقل
حسن التصرف لا بد أن يسير في أعماله حسب أمور طبيعية تدفعه الى تنفيذ هذا العمل
وهذه الامور الطبيعية هي نفس القوانين الطبيعية . وفي الغالب لا يصمم الانسان على عمل
من الاعمال الا لأسباب فلا يقر قراراً بلا سبب . واذا كان الانسان لا يتحرك ولا يعمل
الا لسبب من الاسباب ، وكان في الامكان معرفة هذه الاسباب الطبيعية سهل علينا معرفة
حقيقة جميع الامور الاقتصادية وتيسر تطبيقها على الانسان في جميع أطوار حياته . وعلى
فرض أن الاقتصادى توصل الى حصر هذه الاسباب التى حركت شخصا معيناً للقيام
بعملية معينة، وليس في الامكان تطبيق هذه الاسباب على جميع الاشخاص لان الاسباب
التي تحرك شخصا لعمل معين قد لا تكون هي التي حركت شخصا آخر للعمل نفسه .
ويستنتج مما تقدم أن كل ما في استطاعة الاقتصادى عمله هو أن يهدينا السبيل الى القوانين
الطبيعية التي يجب أن يسير عليها الناس

القوانين الاقتصادية الطبيعية والقوانين الاقتصادية التاريخية

تكلمنا فيما تقدم عن وجود قوانين طبيعية اقتصادية، ولكن هل هذه القوانين ثابتة وعامة في تطبيقها؟ يعتقد كثير من علماء الاقتصاد في المانيا وانجلترا وفرنسا أن القوانين الطبيعية ثابتة ولكن لا يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان، ولذلك يؤكدون وجود قوانين اقتصادية تاريخية أى قوانين اقتصادية لا تطبق الا في أزمنة مخصوصة وعلى فئات معينة من الناس، ومتى تغير الزمان والمكان أصبحت هذه القوانين الاقتصادية التاريخية عديمة الفائدة وغير منتجة وفي حاجة الى الاستبدال. وهل يمكن تطبيق القوانين الخاصة بالملكية العقارية الفردية الحرة على نظام الملكية العقارية المشتركة المقيدة؟ وهل يمكن تطبيق المبادئ التجارية الدولية الخاصة بحرية التجارة في البسلاد التى تتبع نظام حماية التجارة بوضع ضرائب جمركية فادحة على كل مايرد لها من الخارج

ولننظر قليلا إلى قانون العرض والطلب نجد أنه يعرفنا أن المصنوعات تكون رخيصة اذا زاد عرضها في الاسواق عن طلبها: أى متى كانت المعروضات تفوق الطلبات في الاسواق، وبالعكس يرتفع ثمنها متى زاد طلبها عن المعروض منها في الاسواق: أى متى زادت حاجة الناس اليها عن الكمية المعروضة منها للبيع. وقد تخطى هذه القوانين في بعض الاحوال لأن في مسائل الصناعات المحتكرة لا تتغير أسعار مصنوعاتهما قلت أو كثر في الاسواق، اذ تحد يد أثمانها في قبضة أصحاب الاحتكار فلهم أن يخفضوها أو يرفعوها دون الخضوع لقانون العرض والطلب الذى ليس له أثر في مثل هذه الاحوال

وهناك قانون اقتصادى آخر مشهور بقانون (جرشام) وهو الخاص بتداول النقود والقاتل: (انه متى وجدت عملتان شرعيتان في وقت واحد للتداول في بلد واحد فلا بد من أن الرديئة منهما تمحو الطيبة) ولقد دلتنا الايام على أن هذا القانون قد يخطئ أحيانا اذ حصل منذ خسين سنة، أن انخفضت في أسواق المعادن الثمينة، قيمة الفضة عن قيمة الذهب انخفاضا عظيما! ومع ذلك فانه استمر متداول بين الناس مع وجود التعامل بالذهب وهذه الاعتراضات على وجاهتها لا يمكن الاخذ بها لأن تنفيذ القوانين الاقتصادية موقوف على تحقيق شروط معينة واذا نقصت اختل سير هذه القوانين. ففي قانون العرض والطلب لا بد أن يكون نظام التجارة حراً وتكون فيه المنافسة طليقة. ونظام

الاحتكار عكس ذلك لانه نظام مقيد لهذه الحرية ، بل وضع خصيصاً لوقف قانون العرض والطلب . ويعلم من هذا انه اذا أزيلت هذه القيود لاثرا القانون الطبيعى وهو قانون العرض والطلب . وأما فيما يختص بالاعتراض الموجه إلى قانون (جرشام) فيصح الاجابة عليه أنه اذا أريد أن تمنح العملة الرديئة العملة الجيدة من الاسواق فلا بد أن تكون العملة المتبادلة أردأ من الاخرى باعتبارها نقوداً لا باعتبارها معادن ثمينة . ولقد أضاعت فرنسا وأمم أخرى تأثير هذا القانون بفضل الاتفاقات السياسية التي عقدتها بخصوص إيقاف سك النقود . ولكن لو تركت فرنسا وغيرها من الامم حرية السك لتحقق قانون (جرشام) ولطردت النقود الرديئة النقود الجيدة

وأما من جهة ضرورة اتباع نظام القوانين الوضعية فى الأمور الاقتصادية بمجة أن القوانين الاقتصادية الطبيعية لا تتفق مع اختلاف الزمان والمكان فهذا أمر مشكوك فيه لانه مبنى على الخلط بين اعتبار الاقتصاد السياسى علم أو فن ، أو بعبارة أخرى تبحث هذه الفكرة عن خلط علم الاقتصاد بفن الاقتصاد . وعلم الاقتصاد هو الذى يستكشف القوانين الطبيعية المسيطرة على الامور الاقتصادية العامة ، وأساس هذه القوانين الطبيعية موجود وكأن فى ثبات الطبيعة . وأما فن الاقتصاد فهو الذى يتغير ويضع الطرق المناسبة، حسب الزمان والمكان ، عند تطبيق مبادئ علم الاقتصاد العامة

١٠ - الاقتصاد السياسى علم أو فن ؟

تتم العلوم باكتشاف الحقائق^(١) . والحقائق الاقتصادية التى وصلت اليها بمباحث العلماء تكون علم (Science) الاقتصاد السياسى . وأما الفن (Art) فلا يهتم إلا بالبحث عن النافع من الامور الاقتصادية والقابل للتطبيق . ولا شك أن التمييز الفلسفى بين العلم والفن موجود فى الاقتصاد السياسى^(٢) لان العلم يهتم فى الاقتصاد بتحديد علاقات الاشياء بعضها ببعض ويدرس حقائقها حتى يستنبط منها قوانينها الطبيعية العامة . وأما الفن فيبحث عن طرق تطبيق هذه القوانين العامة بصفة عملية خاصة نافعة^(٣) . ويرى أنصار

(١) تعريف كلمة (science) فى القاموس التاريخى الذى وضعه (Littre)

(٢) كوفيس — محاضرات — جزء أول ص ٣٠ طبعة ١٨٩٣

(٣) روسى — محاضرات — جزء أول ص ٢٨ طبعة ١٨٦٥

الاقتصاد السياسى المحض ألا تدخل الفن فى الاقتصاد السياسى (١)

العلم فى الاقتصاد هو الجزء النظرى ، وأما الفن فى الاقتصاد فهو الجزء العملى الذى لا بد من سيره حسب الحقائق الاقتصادية أى طبقاً للنظريات الاقتصادية التى وضعها علم الاقتصاد ، وإذا لم يعمل فى الاقتصاد لهذه الحقائق العلمية حسابها ولم يتخذها راسماً له فى أعماله فلا بد من تخبطه فى ديجورالظلام ، وحتماً من وقوعه فى الخطأ الذى ينتج عن إهماله الاسس الطبيعية الاقتصادية

العلم شىء والفن شىء آخر : اذ يضع الاول القاعدة ليطبقها الثانى . فلقاعدة ثابتة وانما تختلف طرق التطبيق حسب الزمان والمكان ، ولذلك فان تعاليم علم الاقتصاد عامة يصح العمل بها فى كل زمان ومكان . وأما تعاليم فن الاقتصاد خاصة فلا بد من تطورها لتكون مناسبة للزمان والمكان فتختلف حسب اختلاف العصور والامم (٢)

ويستنتج مما تقدم أن قوانين علم الاقتصاد عامة طبيعية ، بينما قواعد فن الاقتصاد خاصة تاريخية . ومن هنا قسم العلماء الاقتصاد إلى اقتصاد سياسى محض (٣) أو نظرى وإلى اقتصاد سياسى عملى أو مطبق . نعم إن فى الاقتصاد السياسى جزءاً علمياً وجزءاً آخر عملياً . ويفضل كثير من العلماء عدم فصلهما لأنهما مرتبطان بعضهما ببعض كل الارتباط (٤) ومن الخطر فصل دراسة العلم (النظريات) عن دراسة الفن (التطبيق) . وأكبر دليل على ضرورة هذا المزج هو أن (أدم سميث) و (جان باتيست ساي) لم يفصلاهما بل تركا الفن مندمجاً فى العلم لأنهما كتلة واحدة لتكوين جسم الاقتصاد السياسى . والسبب فى أن بعض العلماء أرادوا التفريق بين علم الاقتصاد وفنه هو أنهم رغبوا فى أن يكون علم الاقتصاد أكثر وضوحاً وأعظم تأثيراً وأن يكون فن الاقتصاد أثبت قدماً وأكثر حرية عند تطبيقه (٥)

(١) إيف جيو (Y. Guyot) — علم الاقتصاد السياسى — ١٨٨٧

(٢) ليون ساي — قاموس الاقتصاد السياسى — ص ٧٩٦

(٣) Rossi — Cours - t. 1. p. 33; Turgeon — La science économique et politique nationale p. 27 ed. 1888; M. Block — Les progrès de la science économique — t. 1 ed- 1897

(٤) كوفيس — محاضرات — جزء أول ص ٣٤ طبعة ١٨٩٣ — بلانشار — محاضرات جزء أول ص ٥ طبعة ١٩٢١ يرو — محاضرات — جزء أول ص ٤ طبعة ١٩١٤

(٥) Courcelle — Seneuil. — Traite d'économie théorique et pratique — t 1 p. 4 et t 2 p 2

١١ - الاقتصاد السياسى العام والاقتصاد السياسى الخاص أو الاهلى

كانت الفكرة الاساسية الاولى للاقتصاد السياسى هى وضع قواعد عامة ذات تأثير فى كل زمان ومكان لاعتبارها قوانين طبيعية مبنية على العلم الصحيح . والعلم هو الذى يبحث عن حقائق الامور . ولما لم تكن الحقيقة العلمية مقيدة بزمان أو مكان كان العلم الذى يتألف من الحقائق عاما مثلها ولذلك فإن الاقتصاد السياسى عام . وقال (Lowe) فى خطاب القاه بمناسبة الاحتفال بالعيد المئوى لآدم سميت : (ان الاقتصاد السياسى لا يتقيد بزمان ولا بمكان) فهو عام تسرى أحكامه على جميع الامم وفى كل عصر

وفكر فريق آخر من علماء الاقتصاد — وفى مقدمتهم أنصار المذهب الطبيعى — فى أن لكل أمة أنظمة وقواعد خاصة بها لفحص مسائلها الاقتصادية لأن (من لم يلاحظ وجود أم سياسية منفصلة بعضها عن بعض فلن يحسن فحص المسائل الاقتصادية)^(١) وتبعهم فى هذا رأى كثير من علماء الالمان (Schmoller) و (Frederic List) و (Cauwès)^(٢) فى فرنسا اذ يعتقدون أن للاقتصاد السياسى مسحة أهلية خاصة بكل أمة من الامم ، وأن مبادئه لا يمكن تطبيقها إلا على هيئة اجتماعية معينة وفى زمان معين فيؤخذ بما تقدم أن هناك اقتصاداً سياسياً خاصاً بقدر عدد الامم الموجودة فى العالم . ويكون الغرض من الاقتصاد السياسى الخاص (تربية كل أمة تربية اقتصادية خاصة لتمكين أهلها من الدخول فى معترك الحياة العامة على علم ودراية بجميع شئون بلادهم) ولا بد ان تكون العلوم التى تدرس عبارة عن (علوم تفحص كيف يمكن للامة الوصول الى حفظ كيانها وتحسين حالها مع مراعاة مراقفها الخاصة) وهذا هو المبدأ الذى أسهب فى شرحه (List) فى كتابه (الخطبة الاهلية فى الاقتصاد السياسى)^(٣)

وكتب (Taine) معضداً هذا رأى قائلا: إن (الناس ليسوا سواءً فى كل الامم ولا يسلكون مسلكاً واحداً للحصول على الثروة أو لاستغلالها . وليس الانسان كالاشياء

Turgot — Lettre ouverte à Melle de Lespinasse

(١)

(٢) مقال نشره فى مجلة الاقتصاد السياسى ١٨٩٨

Frederic List — Système National d'Economie Politique

(٣)

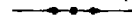
الكمية ولا كالمادة الثابتة لأنه متغير ومتقلب . وليس للقوانين التي تحكمه إلا قيمة شخصية أو ذاتية . وإن صح أن عناصر العالم الطبي متصلة بعضها ببعض بروابط مستقلة عن حوادث الزمان والمكان فليس الأمر كذلك في العناصر الاجتماعية العديدة التشابه بالنسبة لاختلاف الجو والمدينة والانظمة الاجتماعية) وقال (Wolowski) إن الاستنتاجات العلمية المحضة غير المحسوسة جعلتنا نحار لأننا نعتبر الانسان قوة مادية أكثر مما نعتبره قوة معنوية . فيظهر الانسان أماننا حسب النظريات والطرق الحسابية ، كأنه شيء ثابت لا يتغير في كل زمان ومكان مع أنه في الواقع كثير التغير ^(١)

وظهر أخيراً في النمسا والمانيا أنصار كثيرين لايجاد مبادئ الاقتصاد السياسى الخاص ببحوار الاقتصاد السياسى العام لأن الجهود الانسانية — وهو العمل — كان دائماً وسيلتنا العليا للحصول على حاجتنا بشرط أن لا ينفرد الانسان في أعماله بل يتعاون مع غيره لانجازها . وكانت رغبتنا في الحصول على السعادة والمعيشة المرضية هي الدافع الوحيد الى هذا التعاون . وكلما تحسنت طرق التعاون ازدادت سعادتنا . وكلما اختلفت ارتبكت . هذه السعادة . فالتعاون هو القانون الاقتصادى الوحيد العام . وعلى هذا الأساس الثابت وضعت قواعد الاقتصاد العام لجميع الامم . أما أن نجزم بضرورة وجود اقتصاد سياسى عام محتوم تنفيذه وتطبيقه على جميع الامم دون تغيير ولا تحوير ، فهذا ضرب من المحال ومثلنا في هذه الحالة كمثل الطبيب الذى يصف لمرضى مقيم بجهاث خط الاستواء نفس الادوية والاغذية التي يعطيها لمرضى آخر في القطب الشمالى

والخلاف الموجود الآن بين الاقتصاد السياسى العام والاقتصاد السياسى الخاص أو الاهلى ناتج عن اعتبار الاقتصاد علماً أو فناً . فاذا اعتبرناه علماً فهو عام ، وإذا اعتبرناه فناً فهو خاص . وللإقتصاد السياسى الخاص خواص معينة تختلف باختلاف الانظمة الاجتماعية الموجودة في كل أمة . إذ قد لا يوافق نظام تجارى معلوم الاحوال الاقتصادية التجارية في أمتين مختلفتين فرنسا وانجلترا مثلاً . فرمما تكون احدهما ناجحة نجاحاً عظيماً في الصناعة بينما تكون الاخرى بطيئة فيها أو تكون مهتمة بالزراعة . وكذلك مصر فإن أكثر مجهوداتها منصرفة إلى الاعمال الزراعية ، ولذلك لا بد أن يكون لها اقتصاد زراعى متميز حتى تتمكن من استثمار ينابيع ثروتها استثماراً معقولاً مستمداً قوته من التعاليم

(١) كتب ذلك في المقدمة التي وضعها لكتاب (Rosche) مبادئ الاقتصاد السياسى ص ٥٥

الاقتصادية الخاصة بالزراعة ومتى تيسر لها تحسين حالة صناعاتها فمن السهل توسيع نطاق اقتصادها الخاص توسيعاً يكون كفيلاً بحسن قيادة هذه الاعمال الاقتصادية الجديدة .
ورغم هذا كله فان أكثر علماء الاقتصاد ينظرون إلى الاقتصاد السياسى كعلم عام اندمج فيه الجزء الخاص أو المعروف بالاقتصاد السياسى الاهلى .



الفصل الثانى

الطريقة فى الاقتصاد السياسى

- ١ — الطريقة الاقتصادية ٢ — المذاهب العصرية من حيث
الطريقة (المذهب الرياضى والنفسى والتاريخى) ٣ — العلوم
المساعدة للاقتصاد السياسى ٤ — شأن التجربة فى الاقتصاد السياسى

٩ — الطريقة الاقتصادية

تبدل كلمة منهج أو طريقة (methode) فى اللغة من الوجهة العلمية على (السبيل
الموصل إلى الحقيقة) ^(١) أو (الطريق الذى يتخذ العلم للوصول إلى اكتشاف الحقيقة) ^(٢)
وقد يكون لكل نوع من أنواع معلوماتنا المختلفة طرق علمية خاصة للوصول إلى مغزاة
حقيقة كل منها . وأهم هذه الطرق اثنان :

- ١ — الطريقة الاستنتاجية (methode deductive) ويسمىها البعض الطريقة
المجردة (abstraite)

- ٢ — والطريقة الإستقرائية (methode inductive)

. وتسير الطريقة الاستنتاجية من العام إلى الخاص وترجع، فى سيرها هذا إلى تحكيم

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٨ من الجزء الاول طبعة ١٩٢٦ وكذلك كاميل بيرو —
محاضرات فى الاقتصاد السياسى — ص ٥٤ جزء أول طبعة ١٩١٤
(٢) بلانشار — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — ص ١٠ — ١١ طبعة ١٩٢١

العقل^(١) لأنها تشك في وضوح المبادئ العامة فلا تعتقد صحتها ، ولذلك تفحصها فحصاً دقيقاً وتستنتج منها ، بالتفكير والمنطق ، القواعد التي تريد الوصول إليها لجعلها أساساً ثابتاً للعمل بها في الأمور الاقتصادية . وأكثر العلوم استعمالاً لهذه الطريقة علم الهندسة والحساب والحقوق ، خصوصاً الفقه الروماني

ولقد كانت هذه الطريقة أول الطرق الاقتصادية التي سار عليها في بادئ الأمر أساطين رجال الاقتصاد مثل (ريكاردو ومالتس وستيورات مل) لأنهم استشهدوا بها في وضع نظرياتهم المشهورة . وكذلك استعان أنصار المذهب العلمي بهذه الطريقة في بحوثهم فاستنتجوا بواسطتها من الأمور الاقتصادية جملة مبادئ ذات أهمية منها (أن الإنسان يسعى دائماً للحصول على أقصى أغراضه بأقل مجهود) وقانون (تناقص الفوائد) وقانون (زيادة تعداد السكان)

وأما الطريقة الاستقرائية فمنها تسير بعكس الطريقة السابقة لأنها تسير من الخاص إلى العام وتستعين في ذلك بدقة الملاحظة قبل الاعتماد على التفكير . فنلاحظ الحوادث الخاصة وتحصرها لتصل منها إلى وضع مبادئ اقتصادية عامة^(٢) وتسمى هذه الطريقة في ألمانيا بالطريقة المحققة أو الحقيقية (Meihode Réelle) وهي كثيرة الانتشار فيها . وهذه الطريقة هي عين النظرية التي أدخلها باكون (Bacon) في علوم الطبيعة والتاريخ الطبيعي . وكانت نظريته مؤسسة على (ملاحظة أشياء معينة للاستدلال منها على أمور عامة) وكذلك قانون الجاذبية الذي اكتشفه نيوتن (Newton) إذ استدل من سقوط الأجسام على الأرض أن هناك مادة جاذبية في الأرض وهذه المادة هي التي تجذب الأشياء بما لها من القوة

والطريقة الاستقرائية في الاقتصاد السياسي عبارة عن (الملاحظة الدقيقة لجميع الأمور الاجتماعية الماضية والحاضرة كما يشرحها لنا التاريخ والاحصاء وما يقدمه لنا السامعون من البيانات المرتبطة بهذه الأمور الاجتماعية) ومتى قللنا التاريخ كيفية تكوين الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية وكيفية تسييرها وتعديلها فاننا نستعين بهذه الحوادث التاريخية

(١) بلانشار - محاضرات ص - ١٠ - ١٣

(٢) بيرو - محاضرات - جزء أول ص ٢١ طبعة ١٩١٤ وشارل جيد محاضرات - ص ١٨

جزء أول طبعة ١٩٢٦

الخاصة لوضع القواعد الاقتصادية العامة الثابتة ^(١) ويعطى لهذه الطريقة الاستقرائية اسم الطريقة التاريخية (Methode historique) وكان من أكبر أنصارها في ألمانيا (Roscher و Llist) وفي فرنسا (Leroy Beaulieu - Levasseur - Cawvès Possy - Le Play) وفي إنجلترا (Cliffe Leslie) وفي بلجيكا (Laveleye)

وتختلف الانظمة الاجتماعية باختلاف الامم ، وعلى ذلك فإن ما يرمعه المذهب العلمى الفلسفى المعضد للطريقة الاستثنائية القائلة إن العناصر الاقتصادية والعوامل الاجتماعية عامة وثابتة غير صحيح ولا يتفق مع الواقع ولذلك يقول المذهب التسارىخى المعزز للطريقة الاستقرائية إنه لا فائدة من البحث عن قوانين عامة ثابتة لقيادة الانسان فى كل زمان ومكان ، بل لابد من البحث بواسطة التاريخ والملاحظة عن وضع قوانين لتنظيم علاقات الناس (المقيمين فى بيئة واحدة) ومن هنا أعطى للاقتصاد السياسى اسم الاقتصاد السياسى الخاص أو الاهلى

لاشك أن المذهب التسارىخى المعضد للطريقة الاستقرائية أدق فى قوانينه من المذهب العلمى المحبذ للطريقة الاستنتاجية لانه يتجنب وضع قوانين عامة ثابتة لاعتقاده أنه لا يمكن لكل قانون أن يكون عاماً ثابتاً يؤثر فى جميع الناس فى كل زمان ومكان . ومع هذا كله : هل الطريقة الاستقرائية التى تستمد قوتها من الحوادث التاريخية والملاحظات الاجتماعية كاملة لا عيب فيها ؟

من العبث الاعتقاد بان الطريقة الاستقرائية كاملة دقيقة لا غبار عليها فيما يختص بالعلوم الاجتماعية مثل مناتها ودقتها وكما لها فى علوم الطبيعة ، لانه من الصعب ملاحظة الوقائع والحوادث فى العلوم الاجتماعية ، مع أنه من السهل ملاحظتها فى علوم الطبيعة . وإذا دلت الظواهر على غير ذلك فإن الحقائق تثبت أنه من الصعب علينا أن نلاحظ بأنفسنا الوقائع التى تصدر منا أو نخضعنا شخصياً . والسبب فى ذلك هو أننا القاعون بها والقاعلون لها وليس من السهل علمها وملاحظتها فى وقت واحد ، وزيادة على ذلك فإن هذه الحوادث الاجتماعية عديدة مختلفة . وان كل من شاهد جملاً واحداً قد عرف جميع هذا النوع

(١) ظهرت هذه النظرية لأول مرة فى ألمانيا كما أظهر فيها (Savigny) المذهب التسارىخى فى علم الحقوق . ويرجع تاريخ ظهور الطريقة الاستقرائية الى سنة ١٨٤٣ وهو تاريخ ظهور كتاب الاقتصاد الذى وضعه Roscher وظهرت الطريقة الاستقرائية فى العلوم الاجتماعية سنة ١٨٥٥ فى فرنسا بفضل كتاب (Le Play) الذى وضعه بخصوص (الهال الاورويين)

من الحيوانات وعرف خواصها ولكن رأى عاملاً واحداً من عمال المناجم أو من عمال المصانع لا يستطيع القول بأنه عرف جميع أنواع وأحوال وعادات هذه الطبقة من الهيئة الاجتماعية، لأن لكل عامل عادات وأنظمة تختلف عما لزملائه، فملاحظة الامور الاقتصادية والوصول إلى معرفة الاحوال الاجتماعية ليست من المسائل السهلة، بل إنها فوق طاقة الفرد وحده ولا بد للتمكن من ملاحظتها من مجهود آلاف من الناس وعدد كبير من الحكومات التي في يدها وسائل عدة للحصول على هذه الملاحظات الدقيقة

ولقد بالغ أنصار الطريقة الاستقرارية في ألمانيا لدرجة أنهم جعلوا الاقتصاد السياسي عبارة عن دائرة معارف أو مجموعة الحوادث الاقتصادية مع أن الاقتصاد كما يقول Cliffe Leslie عبارة عن (الحقائق وليس بسجل لحصر جميع الحوادث) فالامور الاقتصادية المرتبطة بالحياة الاجتماعية متشعبة إلى أشكال عدة وإذا سجلناها على علائها دون استبعاد النافه منها^(١) فانا نحاول عبثاً وزنكب شططاً ونعمل عملاقاً، ولذلك لا بد من أن توصلنا الملاحظات الدقيقة العدة إلى استنباط العموميات التي تسير حسب القوانين المتشابهة

ويتضح لنا مما تقدم أنه لا يمكن الاستغناء عن احدى الطريقتين (الاستنتاجية والاستقرائية) في فحص الامور الاجتماعية وانهما لازمتان للاقتصاد السياسي على حد سواء^(٢) وهما كما قال (Schmoller) لازمتان للعلم كزوم القدمين للانسان في مسيره اذ يتعذر الاستغناء عن احدهما^(٣) وبناء على ذلك فلا يوجد كما يقول شارل جيد^(٤) إلا طريقة اقتصادية واحدة ذات ثلاث درجات وهي:

- ١ — ملاحظة الحوادث الاجتماعية دون التمسك بفكرة جازمة معينة
- ٢ — افتراض تفسير عام موصل إلى معرفة الرابطة التي بين الاسباب والنتائج
- ٣ — التحقق من صحة تطبيق هذا الافتراض بواسطة التجربة أو الملاحظة للوصول

(١) جيد — محاضرات — ص ١٧ جزء ١ طبعة ١٩٢٦ وكوفيس — محاضرات في الاقتصاد السياسي ص جزء أول طبعة ١٨٣٩

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٤ طبعة ١٩٢١

(٣) مقالة كتبها عن نظرية الاقتصاد السياسي وطرقه — في مجلة الاقتصاد السياسي العدد الثامن

سنة ١٨٩٤ ص ٤٦٣ وكذلك أنظر كتابه — Politique Sociale et Economie Politique —

ص ١١٧ طبعة ١٩٠٢

(٤) جيد — محاضرات — ص ٢٤ جزء أول طبعة ١٩٢٦

إلى معرفة ما اذا كان تطبيق هذا الافتراض موافقا للواقع أو غير موافق له

٢ - المذاهب العصرية من حيث الطريقة

لا يرجع خطأ الطريقة الاستنتاجية الى أنها أكثر من الاعتماد على الملاحظات المجردة، بل لانها اعتبرت الافتراضات كأنها حقائق، ومع ذلك فإن هذه الطريقة لم تندثر بل استمرت باقية غير أنها تشعبت إلى مذهبين جديدين وهما : المذهب الرياضى والمذهب النفسى^(١)

فالمذهب الرياضى يعتبر أن جميع العلاقات التى بين الناس عبارة عن توازن (équilibre) كالذى يدرس في العلوم الميكانيكية والذى يصح وضعه على شكل معادلة جبرية (équation algébrique) ولقد نشر (Cournot) هذا المذهب في فرنسا سنة ١٨٣٨^(٢) و (Walras)^(٣) في سويسرا و (Jevons)^(٤) و (Marshall) في إنجلترا ، و (Vilfredo Pareto) في ايطاليا (Launhardt) و (Gossen) في ألمانيا^(٥) و (I. Fisher) في الولايات المتحدة . وخصص (Bouvier) سنة ١٩٠٢ كتاباً لدرس هذا المذهب ومما (الطريقة الرياضية في الاقتصاد السياسى) .

وأهم تعاليم المذهب الرياضى تطبيق قواعد الملاحظة المستعملة في العلوم الرياضية : (الحساب والجبر والهندسة) على الامور الاقتصادية لان الاقتصاد نظريات شديدة الحاجة الى استعمال الارقام الحسابية كنظريتي (القيمة والتمن) ، ولقد اعترض على هذا المذهب لان الامور الاقتصادية ناتجة عن محض إرادة الانسان وإرادة الانسان تتغير وتتقلب حسب أهوائه ولا تسير بمقتضى قواعد ثابتة دقيقة كقواعد الحساب والجبر والهندسة ، وزيادة على ذلك ليس من الحتم تطبيق القواعد الرياضية على جميع المسائل الاقتصادية ، بل قد يكتفى بتطبيقها في بعض الامور وتهمل في غيرها . ويحصر هذا المذهب جميع المسائل الاقتصادية في أعمال التبادل (Echange)^(٦) . فإذا أريد تجديده ثمن بضاعة من

(١) Ecole mathématique et école psychologique

(٢) Recherches sur les principes mathématiques de la théorie des richesses

(٣) Walras — théorie d'économie politique

(٤) Jevons — Elements d'économie politique pure — 4^e ed

(٥) Economie politique pure

(٦) جيد — محاضرات — ص ٢٢ جزء أول طبعة ١٩٢٦

البضائع المعروضة في الاسواق لابد من درس أحوال أسواق هذه البضاعة للوقوف على معرفة نسبة حركة العرض الى الطلب فيها ، ومتى تيسر معرفة توجـح حالة الاسواق صار من الممكن تحديد ثمن البضاعة على وجه التقريب . وكل هذه المباحث تصورية مؤسـسة على الافتراض (hypothèse) وقد لا تنجح هذه الافتراضات ولذلك يجب على الاقتصادي الرياضي أن تكون افتراضاته قريبة الى الحقيقة ، على قدر المستطاع ، ومع ذلك فرغم دقة الفحص فان النتيجة تكون دائماً تقريبية لان أساسها الفرض ، والفرض شيء غير الحقيقة ولو قرب منها .

لا عيب على هذا المذهب في شيء ، لان جميع القوانين العلمية — خصوصاً العلوم الاجتماعية — تقريبية هـما اختلفت طرق الوصول اليها ، ولكن استعمال المذهب الرياضي في الامور الاقتصادية ليس في استطاعة كل انسان ، لانه يحتاج الى التعمق في الرياضيات^(١) التي قد تغيب على كثير من علماء الاقتصاد .

وأما المذهب النفسى أو النفسوى — نسبة إلى جنسية واضعه — فانه يعتبر العناصر الاقتصادية كعناصر أدبية . واذا درست أخلاق الانسان من حيث رغباته فلا بد من الوصول الى معرفة أسباب الاعمال الاقتصادية ، وبهذه الطريقة يسهل تحليل نظرية قيمة الاستعمال^(٢) (Valeur d'usage) ونظرية رأس المال . ولما كانت قيمة الاشياء مؤسـسة على رغبة الانسان في الحصول عليها أو رغبته عنها . فن الضروري درس هذه الرغبة من الوجهة النفسية .

وأما المذهب التاريخى فقد سبق الكلام عليه فيما يخص بالطريقة الاستقرائية وهو يستند في جميع استنباطاته إلى الحوادث التاريخية :

٣ — العلوم المساعدة للاقتصاد السياسى

تشارك في مساعدة الاقتصاد السياسى على إتمام بحوثه علوم كثيرة أهمها علم الاجتماع الذى اشتق منه الاقتصاد وعلم الحقوق والسياسة والأخلاق^(٣) . وقد سبق الكلام على

(١) بيرو — محاضرات — جزء ول ص ٢٥ طبعة ١٩١٤

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٤٢

(٣) G. Schmoller Politique sociale et économie politique p. 338 ed. 1902

علاقات كل من هذه العلوم بالاقتصاد السياسي . ونكتفي هنا بالكلام على علوم أخرى لم نشر إليها بشيء فيما تقدم وهي : الاحصاء والتاريخ والجغرافية والزراعة .

علم الاحصاء حديث يرجع عهده الى القرن السابع عشر . وهو علم عد الوقائع الاجتماعية ^(١) ويستعمل في جميع الامور القابلة للعد والحصص أو التقدير . فيساعد علم الاحصاء الاقتصاد السياسي ^(٢) على معرفة تأثير الاحوال الاجتماعية الخاصة بالمواليد والوفيات ويدرس أسباب قلتها أو كثرتها ليعمل على نشر الاحتياطات الصحية منعا لقلّة التعداد ويخلص أسباب قلة النسل لوضع الانظمة الاجتماعية الضرورية لزيادة عدد المواليد . ولا تقتصر بحوث علم الاحصاء ^(٣) على حصر تعداد الاشخاص بل يهتم بمعرفة مقادير الحاصلات السنوية وحصر كمية كل نوع منها وعمل نسبة عن حركة الانتاج لمعرفة أسباب الزيادة أو العجز وكذلك يرشدنا الى حالة أجور العمال وما يحدث لها من الصعود أو الهبوط فيسهل مقارنة الاجور في السنين الماضية بأجور عمال الامم الاخرى لمعرفة حالة العمال الاجتماعية في الامم المختلفة .

وأول أنصار علم الاحصاء في فرنسا (Vauban - Nickér - Condorcet - Lavoisier) وفي القرن التاسع عشر استر (Cournot) و (Leon Say) و (Foville) و (Levasseur) على نشر هذا العلم لشدة ارتباطه بالامور الاقتصادية .

وأما التاريخ فقد سبق الكلام على أنه أساس المذهب التاريخي عند فحص الطريقة الاستقرائية . وأما الجغرافية وعلم طبقات الارض فيرشدان الاقتصاد السياسي عند فحص أحوال معيشة الانسان في الماضي والحاضر . وهذان العلمان يوضحان أسباب توزيع

(١) بيرو - محاضرات - جزء أول ص ٣٢ وجان باتيست ساي - رسالة في الاقتصاد السياسي ص ٥ من الطبعة السابعة

(٢) Ferrand Faure - Elements de statistique - 1902; Liesse - La statistique ses difficultés, ses résultats - ed. 1912; M. Block - traité théorique et pratique de la statistique; G. Schmoller - Politique sociale et économie politique - p. 372 ed. 1902

(٣) الاحصاء ليس يعلم بل هو طريقة من طرق العمل وينحصر عمله في تطبيق نظام البعد على العناصر الاجتماعية - هذارأي (S. Nitti) الذي جاء في كتابه (La population et le systeme social) ترجمه من الألمانية الى الفرنسية (R. Worms) ص ٦ طبعة ١٨٣٧ .

الناس على جميع أقسام الكرة الأرضية ويدينان طرق المواصلات والمعاملات واختصاص كل أمة وأهميتها

وأما علم الزراعة (botanique) فيهدى عالم الاقتصاد السياسى إلى القوانين الطبيعية التى تساعد على انتاج النباتات والحيوانات وكذلك يدل على كيفية تحسين طرق الانتاج^(١)

٤ - شأن التجربة فى الاقتصاد السياسى

لا تكفى ملاحظة الحوادث وحدها للوصول إلى نتيجة باهرة فيما يختص بعلم الطبيعة. دون القيام بعمل أى تجربة (Experimentation) ولكن ليس من السهل اجراء هذه التجربة فيما يختص بالعلوم الاجتماعية . فعالم الكيمياء أو الطبيعة قادر على درس مايريد فحصه وقيامه بالتجربة اللازمة لها ، ولكن ليس فى امكان عالم الاقتصاد عمل مثل هذه التجارب . ولذلك فهو يتربص الفرص التى ترشده إلى أمور معينة يستطيع الاستناد عليها لتطبيق تشريع جديد أو لابتكار أنظمة اقتصادية حديثة وزيادة على ذلك فإن الاقتصادى يدرس الوقائع الاجتماعية أو الاقتصادية التى يقع عليها نظره كما هى دون أن يتمكن من القيام بأى تغيير فيها وانماغاية مايمكنه هو أن يفرض تعديلها أو تغييرها — عن طريق التصور فقط — للوصول إلى الفرض الاقتصادى الذى يبحث عنه . وقد تخطى هذه التصورات والفروض فتكون العاقبة سيئة

لنفرض اننا أردنا تجربة حرية التبادل (libre échange) والنظرية الاخرى المضادة لها المشهورة باسم مذهب حماية التجارة (protectionnisme) فنشرنا فى مملكة من الممالك مذهب حرية التبادل ، وفى مملكة أخرى المذهب الثانى لمدة خمسين سنة فظهر لنا فى نهاية هذه المدة أن المملكة الاولى صلح حالها وكثر مالها ، بينما المملكة الثانية افقرت وساء حالها وقل مالها . ولكن هل يمكننا القول أن التجربة فى الامور الاقتصادية سهلة ومتيسرة كما هى فى علوم الكيمياء والطبيعة ؟ وهل عرف من التجربتين السابقتين أى المذهبين أفضل ؟ لا يمكن البت فى أفضلية أى المذهبين أنفع . والذى يحول دون ذلك هو اختلاف الانظمة التجارية فى كل من المملكتين وتنوع الشرائع والمجهودات الفردية . ورغم أن بلاد (الجال الجديدة الجنوبية) و بلاد (فيكتوريا) موجودتين فى قارة واحدة

(استراليا) وأهلها من عنصر واحد وعاداتهما متشابهة فإن الأولى تتبع نظام حرية التجارة بينما تسير الثانية على قواعد حماية التجارة . فيستدل من ذلك على أن التجربة المباشرة عسيرة متعذرة في المسائل الاقتصادية الاجتماعية^(١)

أما التجربة غير المباشرة أو طريقة المقارنة فيظهر أنها أكثر اتفاقاً مع طبيعة العناصر الاقتصادية من التجربة المباشرة ، وهي عبارة عن تكرار ملاحظة تأثير العناصر نفسها في أوساط مختلفة وبيئات متنوعة وعندئذ يلاحظ خواص كل حالة من الأحوال وعند مقارنة نتائجها بعضها ببعض يستدل على أهمية الأسباب العديدة التي كان لها أكبر تأثير في هذه الأحوال الاجتماعية والاقتصادية . وقد يكون لمثل هذه الطريقة فائدة عظيمة في العلوم الاجتماعية كما يقول (Durkheim)^(٢) وهذا مشاهد فيما يختص بأجور العمال ومنحة شغلهم وفي القوانين التي تعطى للحكومة حق إدارة السكك الحديدية لأن علماء الاقتصاد يلاحظون سير الأنظمة الاقتصادية في الأمم المختلفة ويفحصون نتائجها فيها ، وبعدئذ يستنبطون من هذا المقارنة أن قوانين الاقتصادية المناسبة لبلادهم^(٣)



(١) M. Donnat - La politique experimentale — ed.1891

(٢) Durkheim — La règle de la methode sociologique 1895

(٣) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٣٠ طبعة ١٩١٤

الفصل الثالث

حاجات الانسان

١ - ضروريات الانسان في معاشه ٢ - الثروة أو المنفعة ٣ - القيمة : المنفعة
الاخيرة كأساس لتحديد القيمة - العمل كأساس لتحديد القيمة

١ - ضروريات الانسان في معاشه

ضروريات الانسان هي لوازمه وحاجاته التي لا يمكنه الاستغناء عنها في معاشه .
والحرك الاكبر لمجهوداته الاقتصادية . والنقطة الاساسية للاقتصاد السياسي . كل انسان
في حاجة إلى مساعدة الغير للوصول الى الغاية التي ينشدها في حياته ، وكذلك النباتات
والحيوانات في شدة الاحتياج الى معونة الغير . وكلما كبرت شخصية الانسان واتسعت
معارفه وتقدمت مدينته ازدادت حاجاته

يقول الناس في حديثهم : إنهم في حاجة الى النوم والغذاء والمسكن ، وما عدا ذلك
فليست بحاجات ولكن من الوجهة الاقتصادية أو في لغة الاقتصاد أن كل رغبة من
رغبات الانسان تعبر عن حاجة معينة مهما صغرت أهميتها . فيقال : إن الانسان في حاجة
الى امتتناسق الهواء النقي أى الى الرياضة ، ويرغب في مطالعة الكتب العلمية النافعة
ويميل الى السياحة لمشاهدة المناظر الجميلة ويود سماع الاغانى المشجية والالخان المطربة
كل هذه الامور تعبر عن رغبات الانسان وتوضح شدة تمسكه بتحقيقها لانها من أهم
حاجاته الضرورية لمعيشته عيشة سعيدة

كل حاجة (besoin) يريد بها الانسان تولد عنده رغبة (desir) الحصول عليها .
وهذه الرغبة نفسها توجد عنده النشاط أو المجهود اللازم الذى يدفعه ويقوى إرادته لتحقيق
هذه الرغبة . ويقول (Tarde) ^(١) ان رغبة الانسان فى الحصول على شىء من الاشياء
لا تتولد عنده الا اذا كان هذا الشىء فى عالم الوجود أى معلوماً لنا . فلاختراع
- لا الرغبة - هو الركن الاساسى لكل حاجة يريد الانسان تحقيقها . ولا يميل الانسان

الى التدخين وركوب الاوتوموبيلات إلا لعلها موجودة ويمكنه الوصول اليها لأنها اخترعت وعرف كيفية استعمالها والتمتع بها . ومن الامثال المشهورة : إن « الحاجة أم الاختراع » أى ان حاجة الانسان هي الركن الاساسى ، ولا تتكون هذه الحاجة الا اذا رغبها الانسان . فالرغبة هي التى تدفع الانسان الى اختراع ما يحتاج اليه من ضروريات معاشه . فالاختراع نتيجة لرغبة الانسان الطبيعية فى الحصول على حاجات معينة . وهذه الرغبة تجرئه على البحث والتدقيق والتنقيب والاختراع . وحاجة الانسان الى الغذاء هي التى دفعت الى البحث عما يقيه شر الجوع فصار يهتم بأمور الزراعة وتربية الحيوانات اللازمة لها . وحاجته الى وقاية جسمه من شر البرد والحر جعلته يفكر فى اختراع الاقمشة ووسائل نسجها واكتشاف الآلات الميكانيكية لازمة لصناعتها

وسواء كانت الحاجة هي أم الاختراع أو كان الاختراع هو أبو الحاجة فلا يحصل الانسان على حاجاته دون الاشتغال لها بكه ونشاط . وحاجات الانسان ^(١) عديدة تختلف باختلاف الناس . وأهم هذه الحاجات المأكل والمسكن والملبس والتعليم والترفيه قال Senèque ^(٢) ان أقرب طريق موصل إلى اثروة هو أن يقلل الانسان من حاجاته . فحدا حدوه (Le Play) ^(٣) وقال : انه يجب على الانسان أن يقلل من حاجاته على قدر المستطاع ليكون سعيداً لان رعاة الاغنام وأهل القرى أكثر سعادة من غيرهم لقلة حاجاتهم وزهدهم وقناعتهم بالضرورى . من لوازمهم كالكوت اليومي ولكن كثرة حاجات الانسان لا تبدل على قص فى أخلاقه كما يزعمون بل النقص الاخلاقى الحقيقى هو أن تكون هذه الرغبات سيئة وخبيثة المقصد ^(٤)

ولقد قصر أنصار مذهب الزهد (Doctrine Stoicienne) حين عجزوا عن الوصول إلى هذه الحقيقة ولم يصيبوا فى قضيلهم الفقر على الغنى كما يزعمون أن (الزهد والتكشف هما منبع صحة الفرد والجماعة . ومتى ابتعد الانسان عن الظواهر قل تفكيره فى نفسه واقترب

(١) لم يهتم علماء الاقتصاد بدرس حاجات الانسان درساً دقيقاً مثل ما درسها (Fourier) فى

تأليفه . ولقد خصص لها (Tarde) كتابه المعروف باسم Psychologie economique

(٢) نقلا عن كتاب بيرو - محاضرات فى الاقتصاد - جزء أول ص ٦٦ طبعة ١٩١٤

(٣) - جزء أول من كتابه - العمال الاورويون

(٤) كوفيس - محاضرات فى الاقتصاد - جزء أول ص ٢٤٧ طبعة ١٨٩٣

من الله^(١) لقد غاب عن زعماء هذا المذهب أن الرضى بالقليل والقناعة باليسير أكبر باعث للإنسان على الخمول والكسل وهذا مناقض لما قاله أرسطو (لا سعادة بغير العمل والعقل من الناس في أعمالهم غايات عديدة شريفة)^(٢) وزيادة على ذلك فإن البطالة والكسل مخالفان للتعاليم الاجتماعية الحديثة القائلة بأن (العمل هو الحرية) والحرية هي التي تجعل الإنسان طليقاً في اختيار حاجاته وأما الكسل فيقع بالطيف من الأمور لأنه لا يستطيع العمل للحصول على أكثر منها

وتختلف حاجات الإنسان باختلاف الأشخاص وكذلك فإن هذه الحاجات غير محصورة ولكنها محدودة الفائدة . ومتضامة ولو أنها تزام بعضها . وستتكم على كل من هذه الأحوال الأربعة :

١ — حاجات الإنسان غير محصورة^(٣)

تختلف حاجات الإنسان عن حاجات الحيوان والنبات في عددها فلا تعد ولا تحصى بالنسبة للإنسان ولكنها محدودة محصورة ومعروفة فيما يختص بالحيوان والنبات . وتختلف حاجات الإنسان المتقدم ذكره في الحضارة والمدنية^(٤) عن حاجات المتأخر فيهما إذ تزداد هذه الحاجات حسب تقدم أو تأخر الإنسان في المدنية . فحاجات سكان أواسط أفريقيا وبجاهل استراليا أقل بكثير من حاجات سكان القاهرة . وقد تكون حاجات سكان القاهرة في مجموعها أقل من حاجات سكان باريس ونيويورك وهكذا كلما انتشرت المدنية في جهة من الجهات أو في فئة من الفئات ازدادت حاجاتها عن غيرها .

وهذه الحاجات تختلف في بلد واحد وفي أسرة واحدة حسب اختلاف الأشخاص والامزجة والسن والجنس . فحاجات الطفل عنه ولادته أقل من حاجات البالغ الرشيد . وحاجات هذا تختلف عن حاجات الشيخ الهرم . وهذه الحاجات الخاصة بالذكر ليست هي حاجات الاناث . فيحتاج الطفل — على العموم — في أول أيامه الى اللبن النقي والملبس النظيف والعناية بصحته . وكلما كبر سنه تغيرت وازدادت صحته . ويحتاج

(١) Perin - De la richesse des nations chrétiennes - livre 1 p 17 et 75

(٢) La politique - livre IV ch. III section 2

(٣) Fl. Marshall - principles of Economics

(٤) يقول (Durkheim) في كتابه (تقسيم العمل) في الفصل الأول من الكتاب الثاني (ليس

للاكتاف من الأشياء المرغوبة — الثروة — علاقة ضرورية لزيادة السعادة)

الانسان الى أشياء كثيرة عديدة منها أسباب الراحة في المعيشة والامور الصحية والتعليم والتدريب والسياحة والرياضة . وكثير من هذه الحاجات كانت مجهلة الاجيال السابقة، ولربما ازدادت حاجات الاجيال اللاحقة عن الجيل الحاضر . وهذه سنة الطبيعة والمبادئ الاساسية للتطور الاجتماعى .

حاجات الانسان المتقدم فى المدنية عديدة لا تحصى ، فهل من الحكمة إذن تقايلها أو تغييرها أو تعديلها ؟ من الجائز إدخال تحسينات وتعديلات عليها ، ومن الجائز أيضاً تغييرها واستبدالها بما هو أحسن منها ، ولكن ليس من الجائز تقايلها والتضييق على الانسان فى معيشته . وإنما كلما تقدمت المدنية ازدادت هذه الحاجات فبقى الانسان فى تفكير دائم للبحث عن الطرق الموصلة إلى تحقيق ما ربه . وإذا نصحن الانسان بتقليل حاجاته فقد نشجعه على الكف عن العمل ، وفى ذلك تعطيل حركة الانتاج وإيقاف إنماء الثروة . والتوفيق بين شدة اهتمام الانسان بحاجاته الشخصية وبين عدم تعطيل إنماء الثروة يقول : انه اذا كان الغرض من حاجات الانسان إنماء الثروة من الوجهة المادية أى انصراف الانسان للمادة فقط ، فلا يجوز الاستمرار على زيادة هذه الحاجات التى تندفع اليها النفس بعامل المادة ويجب استبدالها بمقاصد أشرف وغايات أنفع للبيئة الاجتماعية . ولا يصح إقصاء هذه الحاجات دون استعاضتها بأنبيل منها مقصداً لأننا نكون قد سعينا الى إرجاع الانسان إلى حالته البدوية الاولى والتقهقر بالهيئة الاجتماعية .

لا بد أن تكون حاجات الانسان الاقتصادية قيمة أدبية وخلفية^(١) . فكل حاجة من حاجات الانسان الجديدة توجد رابطة جديدة تصل الناس بعضهم ببعض إذ لا يمكنه الحصول عليها دون مساعدة الغير ومن هنا تتكون روح التضامن والتآزر بين الناس . والسر الوحيد فى هياج العمال وتذمرهم وشدة رغبتهم فى الاضراب يرجع إلى تقدمهم فى المدنية . وهذا التقدم يدفعهم إلى تغيير حالتهم البائسة واستبدالها بحالة أطيب عيشاً منها .

٢ — حاجات الانسان محدودة القابلية (limités en capacité)^(٢)

وضعت نظرية القيمة (valeur) على أن حاجات الانسان محدودة القابلية بمعنى أن

(١) يقول المذهب المادى التاريخى (materjalisme historique) ان هذه الحاجات الاقتصادية تتحدد حاجات الانسان الاخرى السياسية والدينية وغيرها

(٢) أو كما يسميها (مارشال) فى كتابه — مبادئ فى الاقتصاد (limited capacity) ص ٨٧ طبعة ١٩١٠

مصلحة الانسان ومنفعته واستفادته وقابليته لشيء معلوم محدودة . فحاجة الانسان إلى الغذاء محدودة القابلية أى أن معدته وتركيبه الجسدى لا يقبلان من هذه المأكولات إلا شيئاً محدوداً ، أى الذى يكفى لشبعه كالحليب واللحم والخضر والفاكهة والماء بمعنى أن قابلية انتفاع الجسم من هذه الانواع محدودة بشبع الانسان ليمكن من استرداد ما فقده من قوته أثناء عمله اليومى . وأما ما زاد عنده من الحلبز وغيره فلا يفيد شيئاً بعد انتهائه من الأكل . فمنفعة هذه الاغذية تقف عند حدودها — أى عند الشبع — وكثيراً ما تكون المبالغة فى الانتفاع بهذه الاشياء مضرّة بل قد تكون خطرة على المستزيد منها ، فاذا أكثر الانسان من الأكل أصابته التخمّة . ويتولى علم الصحة تحديد مقادير هذه الحاجات . وبعبارة أوضح أن كمية ^(١) حاجات الانسان محدودة بينما أن عددها ^(٢) غير محصور .

من السهل تحديد حاجات الانسان الطبيعية أى المرتبطة بأعضاء جسمه (physiologique) ولكن من الصعب تحديد حاجاته الاجتماعية لأن الكمية التى يحتاج اليها من الأكل أو الشرب أو النوم أو الرياضة محدودة ، وإذا تمادى فيها أو بالغ تنقلب الى ضد المنتظر منها لأن قابلية الجسم لا تتحملها . والكمية التى يحتاج اليها الانسان المغرم بطوابع البريد أو الحب لجمع القطع الأثرية الثمينة والتخف الجميلة يتعسر معرفتها ، لأن قابلية الانسان فى هذه الظروف لا حد لها .

٣ — حاجات الانسان تراحم بعضها بعضاً

حاجات الانسان تزدحم أى تصطدم بعضها ببعض ، لأنه كثيراً ما لا تتفق بعض حاجات الانسان مع حاجاته الأخرى ، فلما أن يندمج بعضها فى بعض ، وإما أن يحو الجديده القديم ، فيستغنى الانسان عن حاجاته الأقل أهمية ويحتفظ بحاجاته الجديدة المهمة . وهذا كما يقول المثل الفرنسى : (مسار يطرد مسارا) ^(٣) . وهو ما يعبر عنه فى علم الاقتصاد : (بقانون الاستعاضة) ^(٤) ، والغرض منه هو استعاضة حاجات الانسان الأولية بأفضل وأفع منها .

(١) quantité

(٢) nombre

(٣) بول لروا بوليه — رسالة الاقتصاد السياسى

(٤) la loi de substitution

ولقد اتفق أنصار محاربة المشروبات الروحية على استبدال شرب الخمر بالشاي أو القهوة . ويناسبة اختراع الأوتوموبيلات استبدال استخدام الخيول ودواب النقل بالأوتوموبيلات وما شاكلها من وسائل النقل الحديثة . ومن يدرينا ألا تستبدل طرق المواصلات الحالية بطرق المواصلات والنقل الهوائية بفضل الطيارات متى أهن صنعها . وقد تستبدل حاجات الانسان المادية بأخرى عقلية أو خلقية كاستعاضة محال شرب المسكرات بمكاتب المطالعة . وقد يكف العامل عن الخمر ويضع ما كان ينقعه عليها في صناديق التوفير ليستعين بها في وقت الشدة .

٤ — حاجات الانسان متضامنة

حاجات الانسان متضامنة ، أى أنها متممة بعضها لبعض ، وليس في هذا التضامن أى مناقضة لتزاحم الحاجات ، لأن العمالولو انهم يتزاحون في أعمالهم فاتهم متضامنون متى اشتركوا في إنجاز عمل واحد . والسعادة التى تنشدها الجهود الاقتصادية كاثنة في العمل لها جماعة ^(١) . وكان (Fourier) أول من أشار الى (قانون الحاجات المتممة) وهو أول من حلل هذا القانون الذى كان يسميه (la composite) . فحاجة الانسان الى عربة الركوب تستدعى حاجته الى الخيل والى سائق وأشياء كثيرة من متمات العربة . وحاجة الانسان الى أوتوموبيل تستلزم حاجاته الى أشياء أخرى جزئية أهمها الحصول على البنزين الضروري لتسيير هذه العربة . وحاجة الانسان المتقدم فى المدنية لا تتطلب — فيما يتعلق بالغذاء — الحصول على اللحم والخضر والفاكهة فقط ، بل لا بد له من مائدة وفوط وملاعق وشوك وأطباق وكراسى وغير ذلك من متمات الأكل على نظام عصرى مقول للشهية ومساعد على تناول الطعام بلذة وسرور .

وكما اعتاد الانسان على الانتفاع بحاجات معينة تمسك بها تمسكا شديداً لانها أصبحت ضرورية ودخلت ضمن عاداته اليومية التى يحتاج اليها فى معاشه : كأن يعتاد انسان المعيشة بشكل ونظام معين فمن الصعب عليه استبدالها بغيرها أردأ منها . فالفلاح لا يأكل اللحم إلا نادراً . وإذا تحسنت حالته المالية والادبسية ازدادت حاجاته وتعود أكل اللحوم والطيور يومياً ، وإذا أصابته محنة أو أزمة مالية يصعب عليه النزول عن هذه النعم والرجوع الى حالة التقشف والزهة الاولى .

٢ - الثروة أو المنفعة

يحتاج الانسان الى أشياء يستعين بها على قضاء لوازمه . وتعرف هذه الاشياء أو العناصر بالثروة . والثروة عبارة عن كل انتاج أو عمل أو خدمة كان النرض منها سد حاجات الانسان الجسمية أو العقلية أو الطبيعية أو الادبية ، بصرف النظر عن قيمتها منخفضة كانت أو مرتفعة . فسمار واحد أو صاع من القمح أو قطار من القطن هو ثروة لأن كلا من هذه الاشياء يعبر عن منفعة معينة يستفيد منها الانسان . وكذلك الدروس والمحاضرات التي يلقيها الاساتذة على التلاميذ أو الطلبة هي ثروة أيضاً . فعنى الثروة فى علم الاقتصاد أوسع منها فى اللغة المتداولة بين الناس

يعتقد الكثير من الناس أن الثروة هى الملك الواسع أو المال الطائل مع أنها تدل على علم الاقتصاد على كل ما يستعين به الانسان لقضاء حاجاته ^(١) وعرف الفيلسوف الانجليزى (Hobbes) الثروة بأنها (هى المقدرة) وعرفها (آدم سميث) بأنها (الاشياء الضرورية النافعة المقبولة فى الحياة) وعرفها (Lauderdale) ^(٢) فى كتابه (مباحث عن طبيعة وأصل الثروة العامة) بأنها (كل ما يريد الانسان باعتباره نافعا له أو مقبولا عنده) وعرفها (N.Senior) بأنها (كل شئ ينتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سرورا أو بمنع ألما) وخاصة الثروة هى قدرتها على تمكين الانسان من الحصول على مطالبه . وتسمى هذه الثروة بالمنفعة . ولذلك يفضل هذا اللفظ الاخير تجنباً للخلط الذى ينشأ عن استعمال الثروة بمعنى الغنى

فلمنفعة ، أو منفعتنا ، فى شئ من الاشياء عبارة عن الرابطة الموجودة بين حاجتنا وبين مزايا هذا الشئ المرغوب الحصول عليه للارتفاع بمزايه . وانتا نرغب الحصول على الخبز لانه نافع لنا فى معاشنا . وإذا كنا نرغب فى زرع القطن فلا ننا فى شدة الحاجة اليه لصنع ملابسنا التى تقينا شر التقلبات الجوية . فمنفعة الانسان فى هذه الاشياء هى العامل القوى الدافع له على التمسك بالحصول عليها بمعنى أن منفعة الانسان فى هذه الاشياء هى التى تجعل لها قيمة . فالمنفعة شخصية أو ذاتية (Subjectif) ^(٣) وليست موضوعية (objectif)

(١) جوزيف جارفنيه — رسالة فى الاقتصاد السياسى والاجتماعى والصناعى — ص ٦ طبعة ١٨٦٨

(٢) Inquiry into the nature and origin of public Wealth - Ch. XII ed 1819

(٣) كوفيس — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٢٦٠ طبعه ١٨٩٣

أوشيتية أى أن قيمة الأشياء تقدر حسب رغبة الانسان فى الحصول عليها لاحسب قيمة الشيء فى حد ذاته باعتباره مادة من المواد

ولا فائدة من وجود الأشياء على سطح الارض أوفى جوفها وفى قاع البحار أوفى الجوما دمنا نجعل مزاياها وعلى فرض أننا عرفنا هذه المزايا وليس فى استطاعتنا الانتفاع بها ففى هذه الحالة أيضاً لا يمكن اعتبارها نافعة لنا . فالبطاطس مثلاً كان مجهولاً لنا وكنا محرومين من مزاياه حتى اكتشفه (Parmentier) وكذلك سيول جبال الالب (Alpes) بقيت زمناً طويلاً لم ينتفع الانسان بمزاياها الكهربائية العظيمة حتى استخدمها المهندس الشهير (Bergés) كقوة محركة

قد يكون لجميع الاجسام الموجودة على سطح الارض من أحجار ونبات وحيوان وحشرات مزايا جليلة مساعدة على انماء الثروة ولكن لقيمة لها فى نظر الانسان ما لم يصل الى معرفتها ولا كيفية استخدامها لمصلحة . ويوجد أيضاً فى بطون الارض مواد لا فائدة منها للانسان فى حياته اليومية (كالأثار) ومع ذلك فإنها ثروة عظيمة أثرية تاريخية . وأكبر دليل على ذلك اكتشاف قبر الملك (توت عنخ آمون) فى وادى الملوك بالاقصر سنة ١٩٢٣ . وان كان لا توجد لما اكتشف فى هذا القبر منفعة نستعين بها أو نستخدمها لقضاء حاجتنا، غير أن هذا القبر قديم وفائدته علمية تاريخية . فهو ثروة جديدة فى يد مصر لان هذا الاكتشاف كان من أكبر الاسباب التى جعلت السياح يهرعون لزيارته للاطلاع على ما حواه من الآثار والتحف الثمينة التى مضى عليها نحو ٣٥٠٠ سنة . وكانت هذه الآثار مجهولة لا فائدة منها وبأكتشافها أصبحت ذات قيمة ومنفعة تاريخية أثرية ومادية عظيمة لمصر ، ولذلك يصح تعريف الثروة بأنها (كل شئ يعتقد الانسان أنه نافع له ويمكنه استخدام هذه المنفعة لنفسه) ولهذا السبب يقرر (Tarde) أن العقيدة (foi) والاختراع هما منبع الثروة لانه يجب ان يعتقد فى فائدة الأشياء التى نريد الحصول عليها . واما الاختراع فلا أنه يجب أن يصل بنا الى كيفية استخدام هذه الأشياء والانتفاع منها

واقترح الأستاذ (شارل جيد) فى أول طبعة لكتابه (مبادئ الاقتصاد) سنة ١٨٨٣ استبدال كلمة (منفعة) بكلمة (رغبة)^(١) التى لها ميزتان: كونها تبين فائدة الأشياء

حسب الاشخاص وأنها لا تعتمد على الاسباب الوهمية التي أوجدت هذه الرغبة، وكذلك اقترح الاقتصادى الايطالى (Vilfredo Pareto) فى محاضراته التي كان يلقيها سنة ١٨٩٦ فى الاقتصاد استبدال كلمة منفعة (Utilite) بكلمة (ophèlimate)^(١) التي لا تدل على أكثر مما اقترحه (شارل جيد) ومع ذلك فإن هذين الاقتراحين لم ينالا حظ القبول وبقيت كلمة (المنفعة) هي المستعملة حتى الان

ويخلط البعض فى فهم كلمة (منفعة) فيقول : (بما أن المنفعة عبارة عن خاصية من خواص الشيء المرغوب الحصول عليه فهي إذن تابعة للمادة، وعلى ذلك فإن كل ثروة لا تخرج عن كونها مادية) ويقول بعض علماء الاقتصاد إن كلمة (ثروة) تدل على (شئ) أى شئ مادى لأن الثروة هي كل ما يوزن ويقاس ويحصى . فلو كانت كلمة (منفعة) استعملت مكان كلمة (ثروة) لما وقع الناس فى هذا الخلط ولم يفروا أن (الاعمال) قد تكون منبعاً للثروة (كالاشياء) وإذا أردنا التوفيق بين جميع الآراء المختلفة فى تفسير كلمة (ثروة) وجب علينا أن نستعملها للتعبير عن كل شئ جسمى أى (res corporels) كما يقول علماء القانون الرومانى . ونحتفظ بكلمة خدمات (services) للدلالة على الاعمال التي يقوم بها الانسان، وهي أيضاً باب للثروة . ولقد عزز (جان باتيست ساي) و (Dunoyer) الرأى القائل بأن الثروة تنشأ عن أعمال مادية كما تتكون من أعمال غير مادية^(٢)

٣ - القيمة

يظن البعض أن كلمة « قيمة » مرادفة لكلمة « ثروة » وقد يكون فى هذا الظن شئ من الحقيقة، لأن فى معنى الكلمتين فكرة مشتركة وهي : « المنفعة » إذ الشئ الذى لا منفعة فيه لا قيمة له . والشئ الذى لا قيمة له لا يصح اعتباره ثروة . ورغم اشتراكهما فى صفة المنفعة الموجودة فى كل منهما فإن بين الكلمتين فرقاً عظيماً، لأن الثروة تدل على الكثرة فى الغنى، وأما القيمة فلا تدل الا على تحديد مقدار الفائدة المنتظرة من الشئ المرغوب فيه . والثروة محدودة الكمية والمنفعة، وأما القيمة فانها غير ثابتة الكمية وتتغير حسب ندرة الشئ المطلوب، أو حسب شدة الرغبة فى اقتنائه . فالاشياء النادرة مرتفعة

(١) هذه الكلمة يونانية معناها (صلة تناسب بين الشئ والرغبة)

(٢) M. Block - Progrès de la science economique - 1897 .

وكذلك مقال (Turgeon) فى مجلة الاقتصاد — سنة ١٨٩٢

القيمة بينما تكون الاشياء الكثيرة من نوعها قليلة القيمة لأن عرضها أكثر من طلبها .
 وإذا فرضنا أن جميع الاشياء اللازمة لمعاشنا أصبحت غزيرة بنسبة كثرة الماء في
 الأنهر والبحار ، والرمل في الصحارى ، والهواء في السماء ، وصارت سهولة المنال لكل
 انسان ، ويكفي الحصول عليها أن يريدها الانسان فيأخذها بلا كد ولا تعب . اذا
 صحت مثل هذه الأمانى ألا يكون هذا منتهى سعادة الانسان ؟ وعندئذ هل تبقى لهذه
 الاشياء قيمة ما دام الحصول عليها لا يحتاج لغير الرغبة فيها فننال بلا حساب ، ومتى صح
 ذلك فلقد تساوى القراء بالأغنياء ^(١) إذ صار في استطاعة الفقير الحصول على كل ما يريده
 . وأصبحت الأشياء تعطى جزافاً لمن أرادها .

والقيمة لا تعرف ولا تحد الا عند تبادل الاشياء بعضها ببعض وإذا أصبح هذا
 التبادل معدوماً فمن العسير معرفة قيمة الأشياء . وأما الثروة فلا تدل على شيء من هذا ،
 ولا حاجة لمعرفة قيمتها بواسطة التبادل لان قيمتها محصورة عدداً . وقيمة الاشياء تقدر
 حسب كثرتها أو قلتها في الأسواق ، وحسب الاقبال عليها أو الاعراض عنها ، أى حسب
 حركة العرض والطلب . وأما الاشياء الغزيرة كالماء والهواء فليس لها قيمة مادية تجارية
 وغير قابلة للتبادل مع أنها مصدر حياة الانسان ، ولولاها لما بقي الانسان دقية واحدة
 على قيد الحياة ، إذ لا يمكن للانسان ولا الحيوان ولا النبات المعيشة بغير الماء والهواء .
 وكذلك الصحة قلها من الاشياء التي يحتاج اليها الانسان طول حياته وليس لها قيمة مادية
 لأنها غير قابلة للتبادل مع أنها ثروة عظيمة للانسان ولو كان في الامكان التبادل بها لكأن
 تشتري بأعلى الأثمان .

كان (روينسون كروسو) ^(٢) يملك في جزيرته شيئاً كثيراً من أنواع الثروة المختلفة
 ومع ذلك لم يعرف قيمتها الا عند ما صارت قابلة للتبادل ، أما قبل ذلك فكانت مجهولة
 مهمة لا قيمة لها لعدم إمكان الناس الانتفاع بها . فيؤخذ مما تقدم أن نظرية القيمة ليست
 مستقلة بذاتها قائمة بنفسها ، بل هي متدخلة ومشتركة مع نظرية التبادل (Echange)
 والقيمة خاصة ذاتية وهي أنها : « الصلة بين الشيئين المتبادلين » أو اربطة بين حاجتين

(١) هذه مسئلة من أدق المسائل الاقتصادية الاجتماعية انظر الفصل الخامس من الجزء الاول
 بكتاب الاقتصاد : أليف (جان باتيست ساي) وكتاب Les Contradictions économiques - Proudhon
 (المتناقضات الاقتصادية)

أو بين رغبتين، لأن الأشياء ليست الاعبارة عن متمات لما يحتاج اليه أو يرغبه الانسان منها . ولا يفهم من كلمة « قيمة » فكرة الحاجة أو الرغبة في الحصول على شيء من الأشياء فقط ، بل تدل على فكرة التفضيل أى أن الانسان عند ما يشتهي شيئاً من الأشياء فإنه يحاول الحصول عليه لانه يفضلُه عن غيره من الأشياء الأخرى لما يمتاز به — في نظره — عن غيره بعد المقارنة . وتتكون فكرة تفضيل الأشياء بعضها على بعض بعد تكيف الانسان للأشياء المعروضة عليه .

وإذا قيل إن هذا الشيء نافع فإن هذه المنفعة كائنة في الشيء نفسه ، كأن يقال : إن هذا الكتاب قيم نفيس ، أو هذا المنزل عظيم ، أو هذا الحصان أصيل ، أو هذه الحديقة غناء زاهرة . فلا تنسب هذه الصفات الى هذه الأشياء إلا بمقدار منفعتها للانسان الذى لا يمكنه معرفة قدرها إلا اذا تحدت قيمتها ، ولا تحدد هذه القيمة دون مقارنتها بمعدن من المعادن المتداولة ، أو بشيء من الأشياء المرغوب استبدالها به . ففي الأمم الراقية تحدد قيمة الأشياء بنسبتها إلى النقود . وأما في العصور القديمة وفي البلاد المتوحشة فقد رقيمة الأشياء بأشياء أخرى ، إذ تجهل العملة أو النقود كأن يعطى نظير الحصان عدد معين من أسنان الفيلة ، أو عدد من الأغنام أو الجبال بمعنى أن تقدير القيمة موقوف على مقارنتها بمثل هذه الأشياء النوعية . فالقيمة عبارة عن شيء نسبي ، لأن قيمة الحصان قد حُسب نسبته إلى أسنان الفيل أو الأغنام أو الجبال . ولو لم يوجد في العالم إلا لون واحد لما أمكن تحديد نوعه أى لتعذر علينا معرفة اسم هذا اللون لعدم إمكان مقارنته بألوان أخرى . ولما تعددت الألوان سهل تسمية كل منها . وكذلك لو لم تختلف الناس في طول أجسامهم لما أمكن أن يقال إن فلاناً طويل القامة أو قصيرها لأن المقارنة تكون معدومة (١) .

وكثيراً ما يقال : إن لهذا الشيء قيمة عظيمة دون تحديدها ، ومع ذلك فإن فكرة المقارنة موجودة ولكنها مستترة ، بمعنى أن قيمة هذا الشيء مرتفعة بالنسبة لما يساويها من النقود . ومتى قيل إن هذا الشيء ثقیل فالمقصود من ذلك أنه ثقیل الوزن إذا قورن بمثاقيل وزن أو بخيره من الأشياء الثقيلة . وإذا قيل إن هذا الشيء ارتفعت قيمته فلا يقصد

من ذلك إلا أن الشيء الآخر المراد استعاضته به قد انخفضت قيمته. ولا يمكن أن يقال : إن جميع الأشياء الموجودة في العالم ارتفعت قيمتها أو هبطت دفعة واحدة ، لأن هذا من المستحيل ، إذ في هذه الحالة تنعدم المقارنة بسبب تساوى الأشياء في قيمتها إما بالارتفاع أو بالهبوط . ولقد ارتفعت حقيقة أثمان جميع سلجات الإنسان في سنى الحرب الكبرى (١٩١٤ — ١٩١٩) وفي الوقت نفسه هبطت قيمة النقود . وكانت الأشياء التي تباع قبل الحرب بجنيه واحد تباع بخمسة أضعافها أو أكثر من ذلك ، بمعنى أنه كانت تقارن بخمسة أمثالها من النقود التي كانت تدفع للحصول عليها قبل الحرب .

. وما الحكمة في تفضيل الإنسان شيئاً على آخر ؟ أو لماذا تتفاوت قيمة الأشياء بعضها عن بعض ؟ اختلف علماء الاقتصاد في الإجابة على هذا السؤال رغم ما قاله (S. Mill) سنة ١٨٤٨ في كتابه ^(١) : (انه لم يبق — لحسن الحظ — في قوانين القيمة شيء يحتاج الى البيان في الحال أو في المستقبل ، ولقد استكملت هذه النظرية جميع ما يلزمها من البيان) مع أن مباحث نظرية القيمة عدة ، وإنما يصح حصرها في قطعتين أساسيتين وهما : المنفعة الأخيرة ، والعمل . وستكلم على كل منها فيما يأتي :

١ — المنفعة الأخيرة كأساس لتحديد القيمة

المنفعة هي الصفة الكامنة في الأشياء التي نريد الحصول عليها للتستع بها ، وهذه الصفة علامة من علامات الثروة ، فلا بد أن تكون هذه « المنفعة » من العناصر القوية التي تؤثر في تحديد قيمة الأشياء . ولقد أسهب الطبعيون في الكلام على أهمية المنفعة لتحديد القيمة ، وكذلك أطال في شرحها (Condillac) و (J.B. Say) ولكن : أي نوع من أنواع المنفعة المقصود الكلام عليه ؟

إذا فهمنا هذه الكلمة « المنفعة » طبقاً لمعناها المتداول بين الناس فسدت النظرية لما قد يوجه إليها من الاعتراضات بسبب مخالفتها للواقع . كأن يقال : لماذا لا قيمة للماء مع أنه نافع ومفيد ومن أهم ضروريات الحياة ، وكذلك الهواء ؟ فيما قيمة الأحجار الثمينة « كالماس » مرتفعة مع أنها ليست من الضروريات للإنسان ؟ .
وإذا فهمنا كلمة « المنفعة » حسب تعاليم الاقتصاد السياسي — سبق الكلام عليه —

فيمكننا أن نؤكد أن قيمة الأشياء تحدد حسب الرغبة في الحصول عليها ، وعندئذ يصح تعريف القيمة بكلمتين : انها عبارة عن « درجة الرغبة » في اقتناء الأشياء ، وانما هذا التعريف لا يصل بنا الى الايضاح المطلوب لانه رغم ارتفاع أثمان الاحجار الثينة وكونها لا تستعمل الا للحلى والزينة فاننا نرغب فيها ونسعى في الحصول عليها . وكذلك الماء والهواء لا قيمة مادية لهما رغم أننا نرغب فيهما كل الرغبة. فيجيب (N. Senior) و (Walras) على ذلك بأن هذا التناقض راجع الى ندرة الماس وصعوبة الحصول عليه . ولقد اعترض على هذا البيان لانه غير مقنع إذ البطيخ مرتفع القيمة في أول ظهوره ، ومنخفضها عند انتهائه مع أنه في الحالتين نادر ويصعب الحصول عليه ، ولو أن قيمته في البداية مرتفعة بقليل عنها في النهاية . وما سبب ذلك إذن ؟ ليس من الممكن الوصول إلى حل هذه المسئلة حلا وافياً بندرة الأشياء ، خصوصاً وان ندرتها ليست السبب الاساسى لرفع أو هبوط القيمة لان بعض الناس يدفعون ثمناً مرتفعاً نظير الأشياء التي لا يمكن لكل إنسان الحصول عليها كوازم الترف والزخرف والزينة مع أنها ليست نادرة الوجود ، بل المحال التجارية مملأ بها . وكذلك لماذا تكون تذاكر السفر في الدرجة الاولى في البواخر وفي القطارات مرتفعة القيمة عن تذاكر الدرجة الثانية والثالثة مع أنها ليست نادرة . ففي هذه الأمور لا تقدر قيمة الأشياء حسب ندرتها بل حسب مقدار ما يحصل عليه الانسان من الراحة والتمتع بالفروشات النظيفة . ولقد حاول بعض علماء الاقتصاد في العصر الحديث حل هذه المسئلة بنظرية سموها : « المنفعة الاخيرة » أو « المنفعة النهائية » ^(١) .

إن المنفعة التي سماها علماء الاقتصاد الاولون قيمة الاستعمال ^(٢) هي التي تحدد مقدار تفضيلنا الأشياء بعضها عن بعض ، ولكن ليس المقصود من نظرية « المنفعة الاخيرة » منفعة الأشياء من حيث هي أى باعتبار نوعها ، بل المراد هنا منفعتنا في الكمية المعينة من هذه الأشياء التي نحتاج اليها في معاشنا . واذا أردنا العود الى سؤالنا السابق وهو : « لماذا لا تكون الماء قيمة مع أنه من أهم ضروريات الحياة ؟ » ففي هذه الحالة اذا كان المقصود الكلام على جميع الماء الموجود في البحار فان قيمته عظيمة لو أصبح هذا الماء من الأشياء المسموح

(١) utilité finale ou marginale

(٢) valeur d'usage

الاتجار بها : وأما اذا كان المقصود الكلام على كمية معينة من الماء المحصور داخل أوان فإن قيمتها تقدر حسب الاستعمال .

لنفرض أن زيداً من الناس يخزن يومياً كمية من الماء في عشرين آنية فحاجته إلى الآنية الاولى عظيمة جداً إذ يستعملها للشرب ، وأما الماء الموجود في الثانية فيحتفظ به للوازم الغذاء أى الطبخ ، والثالثة تنفعه لأمر النظافة من غسل أو استحمام ، والرابعة لثري حديقته ، والخامسة ليطنى بها ظلاً حصانه أو لنسل أوتومو بيله . وهكذا تقل فائدة كل آنية عن التى قبلها الى أن تكاد تكون فائدة الآنية الاخيرة معدومة أو تكون منفعتها ثانوية . واذا تعد أحد عمال السوء وملاً لزيد أوعية عديدة الى أن غمر منزله بالماء فى هذه الحالة تنعدم فائدة جميع الأوعية بل تصبح كلها مضرّة لما تتلفه من أثانه وأمتعته المنزلية . ولذلك فإن منفعة أوعية الماء تقل وترتفع حسب أهميتها ودرجة الانتفاع بها . وهذا هو ما يسمونه فى الاقتصاد السياسى : بالمنفعة المتناقصة (١) .

ولا شك أن جميع الأواني السابقة الذكر « العشرون » ذات قيمة واحدة اذا نظرنا الى كل منها على حده قبل الانتفاع بها وانما تحدد قيمة هذه الأوعية حسب الفائدة المنتظرة من آخر وعاء . وما السبب فى ذلك ؟ لنفرض أن الوعاء الاول الذى خصصه للشرب اقلل فسال الماء منه على الارض فبالطبع سيأخذ زيداً الوعاء الأخير الذى يقل فائدته عن جميع الأوعية الأخرى ويخصصه لشربه ، ولهذا السبب يقل ان قيمة الماء الموجود في الأوعية تقدر حسب الفائدة المنتظرة من الوعاء الأخير ولذلك سميت بنظرية المنفعة الاخيرة يظهر مما تقدم أن نظرية المنفعة الأخيرة مؤسسة على القانون القائل بأن حاجات الانسان محدودة القابلية ، وأول من فكر فى وضعها المهندس الفرنسى (Dupuit) سنة ١٨٤٤ وتبعه فى نشرها (Gossen) فى ألمانيا سنة ١٨٥٤ وبقيت هذه النظرية فى عالم النسيان حتى بدأ فى احيائها (Stanely Jevons) (٢) فى إنجلترا و (Walras) فى سويسرا و (Clark) فى الولايات المتحدة و (Menger) و (B. Bawerk) فى النمسا و بذلوا جهدهم فى وضع أسس جديدة لهذه النظرية .

إن هذه النظرية جديدة بالاعجاب لما اشتملت عليه من التحليل النفسى الدقيق

(١) Diminishing Utility - Utilité Decroissante

(٢) جيفونس — نظرية الاقتصاد السياسى — ص ٩٦ تعريب بارو والفاسا — ١٩٠٩

لرغبات الانسان ولو أنها لم تبتكر شيئاً جديداً لأن ما أسموه بنظرية المنفعة الأخيرة هو نفس ما أسميناه « درجة الرغبة » المقصود منها مجموع العناصر المكونة لرغبات الانسان الاقتصادية ويدخل ضمن عناصر هذه الرغبة عنصر هام وهو تحديد كمية الشيء المرغوب فيه . وهذه الكمية المحدودة تدخل ضمن المنفعة الأخيرة ولذلك يجب الاعتراف بأن تحديد هذه الكمية موقوف على أسباب لا بد من البحث عنها . لنفرض أننا موجودون في عالم لا إنتاج فيه وأن جميع حاجتنا تهبط الينا كالطر من السماء في هذه الحالة لا فائدة من تحديد هذه الكمية ولكن ليس الأمر كذلك في حياتنا الاجتماعية الاقتصادية الحالية إذ قد تكون بعض حاجتنا صعبة المنال وبعضها سهلة الاقتناء . وإذا قيل إن الماس نادر فلا يفهم من ذلك أن الطبيعة أخرجت للناس كمية محدودة من هذه الأحجار الثمينة بل يفهم أن كميته غير محدودة ، وليس من السهل الحصول عليه ، بل لا بد لذلك من كد ومشقة . ولهذا يتعذر زيادة كمية الماس المتداولة بين الناس . وإذا قيل ان « أشعة اكس » نادرة فليس السبب في ندرتها عدم إمكان الحصول عليها بل لانه عسير . وبما أن تقدير قيمة الاشياء يرجع إلى درجة رغبة الناس في الحصول عليها أى حسب التقدير الذاتي *Valeur Subjective* فذلك يختلف قيمة الاشياء حسب قلة أو كثرة المشترين والبائعين في الاسواق ^(١) .

وقبل الانتهاء من الكلام على نظرية المنفعة الأخيرة يجب التمييز بينها وبين المنفعة الكلية *Utilité total* أى بين منفعة آخرعاء ومنفعة جميع الأوعية مجتمعة لأن منفعة الوعاء الواحد قليلة بينما أن منفعة جميع الأوعية كبيرة لأن منفعة عشرين وعاءاً تفوق منفعة وعاء واحد . وهذا صحيح فيما يتعلق بماء الشرب . وأما إذا احتجنا الى الماء للرى أو لتحريك الآلات فان جميع العشرين وعاءاً لا تكفى لهذه الحاجة حتى ولو أضيف اليها عشرة أمثالها

٢ - العمل كأساس لتحديد القيمة

إن النظرية التي تؤسس تحديد قيمة الأشياء على مقدار ما احتاجت اليه من العمل

(١) قال Condillac في كتابه : (التجارة والحكومة) سنة ١٧٧٦ (ان قيمة الاشياء تزداد عند ندرتها وتقل لكثرتها الى أن تصبح عديمة القيمة . ولا قيمة للشيء الكثير الذي لا يمكن الانتفاع به اذ لا فائدة فيه) . وقال Franklin : (متى نضب الماء من البئر عرفت قيمته)

مضادة لنظرية تحديد القيمة حسب المنفعة لان هذه النظرية ترتكز في تقدير قيمة الاشياء على الرغبة فيها ، بينما الأولى تعتمد في تقدير قيمتها على الجهود الذي يبذله الانسان للحصول على هذه الأشياء .

ولنظرية العمل مكانة خاصة في علم الاقتصاد . وكان آدم سميث أول من شرحها في كتابه : (ثروة الأمم) ، وتبعه في الكلام عليها (ريكاردو) ومن هذا العهد فتح المجال للافلاضة في شرح هذه النظرية . فقال آدم سميث في كتابه ^(١) : ان قيمة الأشياء تقدر حسب الزمن الذي يصرفه العامل في صنعها . وقال ريكاردو : (اني أعتبر العمل مقياساً لقيمة الأشياء) . وقال كارل ماركس : (لتحديد قيمة البضاعة حسب كمية العمل الذي صرف في إنتاجها) ^(٢) .

لا تنكر نظرية العمل أن المنفعة شرط من الشروط الأساسية لتحديد قيمة الأشياء إذ ليس من المقبول أن يكون الشيء الذي لا فائدة منه قيمة مهما طال الوقت الذي صرف في صنعه ، ولكن اذا كانت المنفعة شرطاً لازماً لتحديد القيمة فليست هذه المنفعة سبب هذه القيمة . وأما الأساس الصادق لتحديد القيمة فهو عمل الانسان . فتقل وتكثر قيمة الأشياء حسب ما احتاجت اليه من العمل . ومن هنا تمتاز نظرية العمل كأساس تحديد القيمة عن نظرية المنفعة لهذين السببين :

١ — كونها أميل الى العدل من نظرية المنفعة خصوصاً وأن أساسها خلق « وهو العمل » ولذلك فانها استمالت عقول كثير من الناس وكثر أنصارها . ولو أمكن تحقيق هذه النظرية وصارت أساساً لتحديد القيمة لسهل تنظيم الهيئة الاجتماعية على أساس العدل .

٢ — كونها نظرية علمية لأنها جعلت أساس القيمة شيئاً محسوساً معيناً كأن يقال : إن قيمة هذا الاوتوموبيل يساوي ضعف قيمة الآخر لأنه احتاج في صناعته الى وقت أكثر مما احتاج اليه الآخر . وأما اذا قيل إنه يساوي ضعف قيمة الثاني لأن رغبة الحصول عليه ضعف رغبة الحصول على الآخر ففي هذه الحالة لا يمكن قياس الرغبة لأنها شيء غير محسوس .

ومع ذلك كله فان نظرية تحديد القيمة حسب العمل غير ثابتة ولا يمكن تطبيقها عملياً للأسباب الآتية :

١ — اذا كان العمل هو أساس تحديد القيمة فلا بد وأن تبقى هذه القيمة ثابتة لا تتغير مع أن قيمة الأشياء كثيرة التغير وتتأرجح بين الارتفاع والهبوط ولا يمكن أن تكون هذه التغيرات ناتجة عن العمل لأنه ثابت . وربما قيل ان قيمة الأشياء التي تم صنعها في الماضي لا تتحدد حسب ما احتاجت اليه من العمل وقتئذ ، بل حسب ما تحتاج اليه من العمل لو صنعت في وقت طلب الحصول عليها . وهذا الاعتراض مؤسس على نظرية «كارل ماركس» إذ قال لنا : ألا نهم عند تحديد قيمة الأشياء بمقدار العمل الفردي اللازم لصنعها بل يجب الاهتمام بمقدار العمل الاجتماعي الضروري لها . ولقد بذل «باستيا» جهده لحل هذه المسئلة في كتابه ^(١) : فقال ليس لنا أن نهم عند تحديد قيمة الأشياء بما يلزم لها من العمل بل يجب الاهتمام بمقدار ما يتوفر لنا من العمل عند الحصول عليها . ثم قال : ان القيمة هي الصلة التي بين مجهودين متبادلين وأنها تظهر من مقارنة شيئين بعضهما ببعض وأن قيمة الأشياء تقدر حسب الخدمة التي يحصل عليها الانسان من هذه الأشياء .

ويعترض «شارل جيد» ^(٢) على اعتبار الخدمات مقياساً لتحديد القيمة لأن علاقات الناس بعضهم ببعض ليست إلا روابط اجتماعية لأغراض حسنة فلا يجوز اعتبار تبادل الخدمات أساساً مادياً لتحديد القيمة لأن هذا تكرار وسفسطة ، إذ لماذا تكون قيمة قطعة الماس مرتفعة ارتفاعاً عظيماً ظاهراً عن قيمة قطعة من أحجار العمارات التي تستخرج من الحاجر ؟ . فأجاب «باستيا» على ذلك : بأن قطعة الماس تؤدي خدمات أهم من قطعة الحجر . ومع ذلك لم يوافق «جيد» على رده . وقال : إن خدمات قطعة الأحجار الثمينة أفضل من خدمات قطعة الأحجار العادية لأن قيمة الأولى مرتفعة عن قيمة الثانية ، ولذلك فليست الخدمات التي يحصل عليها الانسان من اقتنائها الأشياء هي أساس تحديد القيمة بل بالعكس قيمة الأشياء هي التي تحدد هذه الخدمات ^(٣) .

٢ — اذا كان العمل هو أساس تحديد القيمة فإن الأشياء التي تتساوى أعمالها لا بد وأن تتساوى قيمتها ، ولكننا كثيراً ما نرى أن الأشياء تختلف في القيمة رغم أن صنعها واحد . فثمن نخذ الخروف أغل من ثمن ذيله مع أنها من جسم واحد . وكذلك الصاع

(١) 1851 - Harmonies Econ. - Bastiat

(٢) كوفيس - محاضرات في الاقتصاد ص ٣٠٨ جزء أول — ١٧٩٣

(٣) شارل جيد — مقاله في مجلة الاقتصاد السياسي — عدد ١٤ يونيه ١٨٨٧

من القمح الذى حصده الفلاح من فدان أنتج عشرة أراذب يساوى قيمة الصاع من القمح الذى حصده الفلاح من فدان لم ينتج غير ثلاثة أراذب .

والنظرية الاقتصادية المشهورة باسم الاراد Rente لا تخرج عن كونها : (زيادة ثمن بيع الشيء عن تكاليف إنتاجه) ، أو بعبارة أخرى : « زيادة ثمن بيع الشيء عن مقدار العمل الذى احتاج لصنعه » . ولا شك أن هذا الاراذ موجود فى كل الأشياء التى لم تصادفها حوادث تضطرها الى بيعها بثمان أقل من تكاليف إنتاجها . ومع أن « ريكاردو » لم ينكر وجود الاراذ فى عمل الأشياء إذ قل : « لا بد أن يكون ثمن شيئين من نوع معين — أى من منفعة واحدة — واحداً مهما اختلف صنعهما » .

٣ — اذا كان العمل هو أساس تحديد القيمة فلا بد أن تكون الأشياء التى لم تحتاج الى عمل عديمة القيمة مثل ينابيع المياه المعدنية وأبار الغاز مع أن الواقع يثبت عكس ذلك ، إذ قيمتها عظيمة لأنها باب واسع للثروة . وتوجد أشياء أخرى قد تزداد قيمتها من غير احتياج الى عمل جديد بل لمجرد مضى زمن طويل على صنعها كالتحف الأثرية والنبند العتيق . لم ينكر « ريكاردو » وأنصاره هذه الحقائق ، ولكنهم اعتبروها من الشواذ التى لا يقاس عليها . ولقد أصبحت هذه الشواذ عديدة لدرجة أنها صارت القاعدة وأصبحت القاعدة هى الشواذ .

٤ — اذا كان العمل هو أساس تحديد القيمة ، فما الداعى إذن لتحديد قيمة العمل ؟ لا شك أن للعمل فى حد ذاته قيمة لأنه يباع ويشترى ، أى بعبارة أخرى : انه يستأجر بأجور محدودة . ومن السهل تحديد قيمة العمل بنسبة قيمة ما ينتجه العامل . وتحديد قيمة الأراضى الزراعية حسب قيمة ما تنتجه من المحصول . واذا أردنا تحديد قيمة هذه المحاصيل حسب ما احتاجت اليه من العمل فانتا تقع فى الدائرة الفاسدة .

وبالاختصار لا فائدة من بحثنا عن السبب الوحيد الذى يحدد قيمة الأشياء ، لأن تحديد هذه القيمة أسبابا عديدة قد يمكن تلخيصها فى أن « قيمة الأشياء تختلف حسب رغبتنا فى الحصول عليها وتختلف هذه الرغبة حسب قلة الكمية . وتكون هذه الكمية الضرورية لنا عسيرة المنال حسب صعوبة إنتاجها » ^(١) . ويقول مارشال فى كتابه ^(٢) : « نحدد قيمة الأشياء حسب منفعتها الأخيرة وما نحتاج اليه من تكاليف الانتاج » . ويقول رسيكين ان القيمة تحدد حسب العمل والطلب .

(١) شارل جيد — باديء فى الاقتصاد السياسى — ص ٦٦ طبعة ١٩٠٣

(٢) باديء الاقتصاد — ١٩١٠

الكتاب الثانى

فى تاريخ المذاهب الاقتصادية

الفصل الاول

الاقتصاد السياسى قبل آدم سميث

- ١ — الاقتصاد السياسى فى العصور القديمة ٢ — الاقتصاد
السياسى فى القرون الوسطى ٣ — المذهب التجارى
«مركانتيلست» ٤ — المذهب الزراعى أو الطبعى «فيزيكرات»
-

١ — الاقتصاد السياسى فى العصور القديمة

لم تكن المبادئ الاقتصادية معروفة فى العصور القديمة ، بل كانت موجودة فى الحياة العملية ولكنها لم ترتب فى نظريات اقتصادية ثابتة . وكانت الحروب من أكبر ينابيع الثروة فى اليونان القديمة ، كما أنها كانت من أكبر أسباب البؤس والشقاء . فبينما كانت تنعم طبقة بالغنائم الحربية ، كانت تشقى طبقة أخرى من جراء هذه الحروب ، ولذلك بقيت أمور الانتاج الحقيقية مهتلة ومعطلة مدة طويلة فلم يتيسر لعلماء هذا العصر تكوين علم اقتصاد منظم مؤسسة قوانينه على دعائم علمية قوية . ورغم ذلك كان لمؤلفات فلاسفة اليونان تأثير عظيم وفضل كبير فى تكوين المذاهب الاقتصادية الحديثة . ومن أهم الكتب التى ساعدت على انتشار العلوم الاجتماعية والمبادئ الاقتصادية ما وضع قبل سقراط ، منها ما تشعب بمبادئه وتعاليمه ، ومنها ما جاء بعده أى فى عهد اضمحلال وانحطاط اليونان .

ولقد وضع (هوميروس) الالباذة والاوديسية فتضمن شعره نظريات خاصة بتوزيع الثروة عند كلامه على مشاكل الملكية (propriete) وجاء في شعره شيء كثير عن الاعمال اليدوية ثم تبعه (Isiode) فشرح في قصيدته (الاعمال والايام) (Les travaux et les jours) شيئاً كثيراً عن الاعمال الزراعية في اليونان أما سولون (Solon) فكان مشرعاً عظيماً وأحد العقلاء السبعة اليونانيين وبدأ حياته بالاشتغال في الاعمال التجارية فزاد الثروة التي تركها له والده (Execestide) ولما جمع ثروة طائلة ترك التجارة واهتم بالامور العامة فشرع يحرض اليونانيين بفصاحتهم وطلاقة لسانه على استرداد جزيرة سلامين (Salmine) فاستردوها من أهل مجيار (Les megariens) ولما كره أهل اليونان الحروب الخارجية والداخلية المستمرة عرضوا عليه الملك فرفضه ، ثم طلبوا منه ان يضع قانوناً لتنظيم اليونان وأراد الفقراء تقسيم الاراضى على اليونانيين بالتساوى فلم يوافقهم إلا على الغاء جميع ديونهم ، وحرم على الدائن استعباد المدين عند عجزه عن دفع ديونه وقسم الدولة اليونانية الى طبقات أربع : الطبقة الاولى تتألف من يملك خمسمية مدينوس (les pentacosi médimnes)^(١) والطبقة الثانية تشمل الفرسان الذين يملكون أربع مدينوس ، والطبقة الثالثة عبارة عن الزوجيتاي (les Zeugites) الذين يملكون ثلثية مدينوس . والطبقة الرابعة تحتوى على الثيتس (les thétes) الذين لا يملكون شيئاً أو كانت ثروتهم تقل عن مائتى مدينوس . وحفظ للطبقات الثلاث الاولى جميع المناصب . وأما الطبقة الرابعة فلم يكن لها من الحقوق السياسية الا الاشتراك في جلسات جماعة الشعب

وكانت تعاليم (سولون) ديموقراطية حقاً ، وأهمها الغاء ما كانت قد جرت به العادة من تمكين الدائن من إخضاع المدين لأنواع القهر البدنى . والثانى تخويل اعضاء المدينة عامة حق اتهام من اقترف الظلم على أى شخص كان . والثالث حق الاستئناف امام مجلس الحكم ثم تبع الانظمة السابقة أنظمة أخرى . وضعا سولون لتحسين حالة اليونان الاقتصادية اذ وضع أنظمة خاصة للمكايل والموازين والنقود^(٢)

(١) المدينوس عبارة عن مقيار للقمح قيمته دراهم أي فرنك وستة ومائتين سنتها . وكانت قيمته في عهد (ديموسين) خمسة دراهمات أى أربعة فرنكات وستة ومائتين سنتها

(٢) نظام الاثينيين لارسططاليس ترجمة وشرحه الدكتور طه حسين الاستاذ بالمعاصرة المصرية

وكان يتاجورس (Pythagore) الذى عاش فى القرن السادس قبل المسيح فيلسوفاً وصاحب أفكار تشبه مبادئ الشيوعية الحديثة من بعض الوجوه . وكتب يروتاجوراس (Bortagorás) رسالة فى (الاجور)^(١) ووضع كل من الملقى (Hippodamas de Milet) والخلقدونى (Phaleas de Chalcedoine) أنظمة جديدة خاصة بتوزيع الثروة وكانت الآراء وقتئذ متباعدة نحو ترك الآراء الاجتماعية العتيقة الخاصة على لزوم الطاعة والخضوع للارستوكراتية ورجال الحرب واستبدالها بالمبادئ الديموقراطية التى تشمل شيئاً كثيراً من الانظمة والبرامج الاجتماعية الاقتصادية الحديثة . ووضع توكوتيدوس (Thucydide) كتابه (تاريخ حرب البيلونيز) الذى احتوى شيئاً كثيراً من المسائل الاقتصادية لدرجة أن العالم الاقتصادى الالمانى (Roscher)^(٢) قال فى كتابه : إنه لم يجدهم كاتب من الكتاب العلوم الاقتصادية مثل ما خدمها هذا المؤرخ اليونانى لوضوح عباراته ودقة بيانه عند ما تكلم على (أسباب سعادة البلاد المادية) وكذلك فيما يخص (بائدة العمل) وتوسع سقراط فى المباحث السياسية وكثيراً ما تكلم على أمور ذات صلة بالاقتصاد غير أنه كان شديد السخط على الثروة للمادية لشدته تمسكه بالاخلاق الى أن وضع أرسطو كتابه فى السياسة ، ولم تدرس المسائل الاقتصادية وقتئذ الا عفوياً أى لم تفحص الا اذا جاءت فى سياق البحث السياسى ، أو اذا جاءت عرضاً وذلك لسببين :

١ — لأن العناصر الاجتماعية التى يهتمها الاقتصاد السياسى كانت بعيدة عن أعمال الحكومة

٢ — وكانت الفئة التى تميل الى القسم الاقتصادى من الامور الاجتماعية قليلة العناية به . وكان علماء اليونان لا يتكلمون عن المسائل الاقتصادية إلا اذا حدث بمجوارهم حادث اقتصادى ذو شأن عظيم . فاهم زينوفون بالأمور الزراعية التى كانت ذات أهمية كبيرة وقتئذ ووضع كتابه (الاقتصاد) الذى اشتمل على مبادئ اقتصادية وبين فيه كيفية حسن ادارة الملكية الزراعية وتكليم عن مزايا تقسيم العمل وشرح وظيفة الرجل والمرأة فى الاعمال الحيوية ولم يتفرغ هذا الفيلسوف لفحص المسائل الزراعية إذ كان يعتقد أن الصفات اللازمة لحسن ادارة الاملاك الزراعية ضرورية أيضاً لحسن ادارة

الثروة الخاصة وإدارة الحكومة ، فكان يتكلم على المسائل الزراعية ويعطف بطريقة خفية على شئون إدارة الحكومة وغيرها من الأعمال العامة . ولما عاد من منفاه بعد وضع كتابه (الاقتصاد) صنف كتاباً آخر سماه (فى وسائل زيادة إيرادات اتيناكا) (Des moyens d'augmenter les revenus d'Attique) وشرح فيه حالة بلاده المالية . ورغم ما كان لهُذين الكتابين من الفضل العظيم فليس لهما أثر فى الوجود الآن ولا ذكر لهما الا اعتبارهما كتباً قديمة عن آداب الاقتصاد

وأما أفلاطون فلم يخص كتاباً من كتبه للمباحث الاقتصادية لأنه كان كثير الاهتمام بالأمور السياسية . وتضمنت كتبه كثيراً من المواضيع الاقتصادية فجاء فى كتاب (الجمهورية) ^(١) بحث قيم عن مزايا قسم العمل حيث قال : إن الجمهورية فى حاجة الى عمال ومهندسين ونساجين وغيرهم من أرباب الحرف الضرورية لكيانها . ولم يقف فى نظريته عند تقسيم الأعمال اليدوية المادية ، بل ذهب فى بحثه الى ضرورة تقسيم الأعمال العقلية . وكان تقسيم العمل ^(٢) فى عهد قدماء اليونان أقل انتشاراً مما هو عليه الآن اذ كانت صلة الناس بعضهم ببعض قليلة ، وكان كل فرد مستقلاً تام الاستقلال فى عمله عن غيره من الافراد ، وكانت تتولى الحكومة المحافظة على الافراد ضد الاعداء ورجال الثورة نظير خضوعهم لأوامرها ^(٣) . وكانت سياسة الحكومة الداخلية قائمة على تحكم الاقلية فى شئون الاغلبية أى خضوع عدد كبير من العبيد لسلطان فئة قليلة من الاحرار بنسبة أربعة الى واحد ^(٤) . وكانت هذه الروح أكبر مسيطر على الحركة العلمية فى ذلك الوقت لاتجاه الافكار نحو تركيز السلطة كلها فى يد الحكومة ، وكان أفلاطون يحقر التجارة ^(٥) والمشتغلين بها إذ قال فى كتابه (القوانين) لا بد من تشييد البلاد بعيدة عن البحار لكيلا يشتغل أهلها بالتجارة وليقطع العبيد للأعمال اليدوية والحرف ^(٦) وطلب من المشرع معاقبة كل من ترك الفضائل واحترف بهذه المهن غير العبيد

(١) الجمهورية — ١ — ٢ ص ٢٦٩

(٢) ديراكليم — تقسيم العمل — ص ٧٢ لثاية ٢٥١

(٣) Lois - 776 - 777 et l'Odyssee XVII 332

(٤) Schoenam - Antiquités grecques - trad. Galuski - t. I, p'398.

Boeckh - L' Economie politique en Grèce.

(٥) القوانين — الكتاب الرابع والثامن

(٦) لما بدأت سلطة اليونان فى الامتداد زالت تدريجياً عن الافكار احتقار الصناعات لدرجة أن (شارلمان) كان يرسل يضى دجاجه وخضر حدائقه الى الاسواق ليبيها — انظر بلانكى — تاريخ الاقتصاد السياسى — جزء أول

وأما أرسطو فقد حُضِرَ في كتابه (السياسة) على ضرورة إخراج طبقة العمال من المدينة ومع ذلك فإن هذا الكتاب كان جامعاً لأمور اقتصادية عدة ^(١) لدرجة أن (سانت هيلينز) ^(٢) يعتقد أنه (خالق الاقتصاد السياسي) ولا شك أن هذا القول مبالغ فيه . وبدأت العلوم السياسية بعد أرسطو في الاضمحلال لأن من خلفوه اهتموا بالمسائل الاجتماعية لغاية الغزو الروماني. وأنه لجدير بالذكر تدوين أسماء بعض من اشتركوا من اليونانيين في الحركة الأخيرة الخاصة بالعلوم الاجتماعية وأشهرهم (Theophrate - Ephorus'Plutarque Polybe) وكان يصح ذكر كثير غيرهم من العلماء لولا أن احتراق مكتبة الاسكندرية قضى بالاعدام على كثير من العلماء بسبب فقد مؤلفاتهم الثمينة

لم يفصل علماء وفلاسفة اليونان الاقتصاد عن السياسة ولا عن الأخلاق ، ولم يفرقوا بين الاقتصاد السياسي العام والاقتصاد السياسي الخاص . وإذا أردنا الوصول إلى معرفة حقيقة آراء قدماء اليونان الاقتصادية فلا بد لنا من درس تاريخ علم الأخلاق . ولما كنا نكتفي هنا بفحص العلاقة الفلسفية التي كانت بين الأخلاق وعلم الاجتماع .

كانت الفكرة الأساسية الشائعة في اليونان القديمة هي : (استعباد الفرد لمصلحة الحكومة) ، أو بعبارة أخرى : (خضوع الفرد للحكومة) فكانت الأفراد للحكومة وليست الحكومة للأفراد ، ولذلك كانت الحكومة تتصرف فيهم كيف شاءت إرادتها وأهواء الحكام ^(٣) وكانت تعاليم سقراط تدور حول تضحية الفرد وشخصيته للحكومة ، لأن أكبر فضيلة يجب على الأفراد التمسك بها هي طاعة القوانين وتنفيذ جميع الواجبات الوطنية . ولما جاء بعده أفلاطون كتب في جمهوريته : إن الشخص الوحيد الجدير بالتمتع بالحرية هو رجل القضاء والحرب . وأما أرسطو فكان يقيس فضائل الإنسان حسب ما يقدمه الفرد إلى حكومته من الخدمات ، ولذلك اختلطت المسائل الاجتماعية بالأمور السياسية للدرجة أن

(١) Espinas - Histoire des doctrines économiques — p. 46; Ingram p. 15; Blanqui

t. 1- p. 45 Blanchard — Cours - t. 1. p. 14 ed. 1921

B. Saint Hilaire — préface de sa traduction de la Politique d'Aristote p. 4 - 11; (٢)

A. Souchon — Les théories économiques de la Grèce - p. 7 ed. 1898

Gide et Rist - Histoire des doctrines économiques - 1909; Blanqui - Hist. des (٣)

doct. - 1860; Dubois - Hist. des doctrines econ. - 1903; Rambaud — Hist. des doct. ec. — 1909.

كان للحكومة سلطة مراقبة الانسان مراقبة دقيقة لمقاومة الفساد الخلقى الذى يضر بالمصلحة الاجتماعية .

٢ - الاقتصاد السياسى فى القرون الوسطى (٣٩٥ - ١٤٥٣)

انحطت المدنية ورجعت الأحوال الاقتصادية بعد سقوط الامبراطورية الرومانية إلى ما كانت عليه من التأخر فى أوائل العصور القديمة ، وتغلبت روح انتشار الزراعة على غيرها من الصناعات فرغب الناس فى العودة إلى أعمالهم الزراعية الأولى . فانتشر نظام الاقطاع (servage) والتف الزراع حول أصحاب الأملاك الواسعة ، وكادوا يمثلون دور العبيد فى العصور الماضية ، وأهملوا الصناعة إلا قليلا منها ، فوقفت حركة الأعمال الاقتصادية بسبب نخلى الأيدى العاملة عنها لاشتغالها بالأعمال الزراعية . وكان عمال الزراعة لا يعملون إلا ما فيه نفع كبار الملاك واستمر الحال كذلك من القرن الخامس إلى القرن الثانى عشر . وفى أواخر القرن الثانى عشر بدأت حركة جديدة فى القرى والمدن بفضل تكوين جماعات أو طوائف الصناع (Corporation des metiers ou Guildes)^(١) فانفصل الزراع عن أصحاب الأملاك الشاسعة وصاروا يشتغلون لأنفسهم .

واهتم سكان المدن بالأعمال الصناعية وصاروا يتبادلون مع سكان القرى ، فكان يستبدل الاتاج الزراعى بالاتاج الصناعى ، أى تستبدل المحصولات الزراعية بالمنتجات واستمر ذلك إلى أن أنشئت الأسواق العامة وصار يجتمع فيها أهل القرى والمدن لعرض ما لديهم من البضائع على المشترين .

وكانت هذه الحركة الاقتصادية التجارية أهلية إلى أن شبت نار الحروب الصليبية سنة ١٠٩٦ . فصار يتقاتل فى ميدانها أهل الشرق والغرب . وعندئذ بدأت التجارة الدولية إذ أوجبت هذه الحروب سوقاً عامة — وهو ميدان القتال — يقتتلون ويتاجرون فيه . ولما انتهت هذه الحروب سنة ١٢٧٠ تنبهت الأفكار إلى ضرورة تنظيم التبادل الأهلى والدولى .

وفى القرن الخامس عشر اهتم رجال الفلسفة وأهل العلم فى دروسهم بفحص هذه

المسائل الاقتصادية وكانوا يعتمدون في بحوثهم على آراء أرسطو. فوضع Saint Thomas d'Aquin^(١) كتابه (Somme théologique) ودرس فيه المذاهب الدينية والفلسفية والخلقية وتضمنت هذه البحوث أموراً كثيرة اقتصادية. منها: يبحث طرق المعاملات التجارية المؤسسة على مبادئ العدل والانصاف، فحرم التجارة خصوصاً على من يشتري البضاعة ليبيئها لغيره بمن أغلى من ثمن الشراء، ولكن لم تستمر أحكام هذه المبادئ زمناً طويلاً، إذ انتهى الأمر إلى اعتبار هذه الأعمال التجارية قسرية لما يؤديه التاجر من الخدمات الجليلة للهيئة الاجتماعية، لأنه يخدم في عملياته التجارية المنتج والمستهلك، فيعرض بضاعة المنتج على المستهلك ليختار منها ما يحتاج إليه في معاشه فيستفيد المنتج من بيع مصنوعاته، ويستفيد المستهلك من حصوله على لوازم معاشه. ونظير هذه الخدمات يستولى التاجر على الربح الذي كان يحرمه عليه الفيلسوف الديني السالف الذكر.

وكذلك تمسك رجال الدين والفلسفة مدة طويلة بتحريم الفائدة (intérêt) نظير تسليف النقود، لاعتبارهم أن النقود في ذاتها غير منتجة وما هي إلا وسيلة للإنتاج. وكانوا ينظرون إلى هذه المكاسب كأشياء ربا (usure) ممقوت وغير مسموح به. واستمر الحال على هذا النظام إلى أن صرح البابا (ليون العاشر) لهيئات معينة مثل (بنوك التسليف) بالقيام بهذه العملية لأن في هذا التسليف خدمات جليلة ومنافع عديدة للجمهور على شرط ألا يقوم الأفراد بها.

وامتاز فلاسفة الدين في القرون الوسطى عن علماء اليونان في العصور القديمة فيما يختص باعتبارهم أن العمل (travail) من الأمور الشريفة وخلق باحترام جميع الطبقات. ولما كثرت التعامل بين الناس بدأت مسألة تحديد أثمان الأشياء تشغل جزءاً عظيماً من وقت رجال الدين فاضطروا إلى درس أحسن الطرق الموصلة إلى تحديد قيمة الأشياء المتبادلة. ولما ظهرت لهم صعوبة عظيمة عند رغبتهم في تحديد الأثمان حسب نفقات إنتاجها طلبوا من رجال التشريع وضع قوانين لتحديد قيمة الأشياء (La taxe d'autorité des marchandises)^(٢) ومن هذا العهد انتشرت فكرة تحديد الأسعار حسب تحديد الضرائب وانتشر التعامل بالنقود فوضع (Nicole Oresme) سنة ١٣٨٢ أول كتاب في العملة وسماه (Traité de

la première invention des monnaies)

(١) ولد في Naples سنة ١٢٢٧ وتوفي سنة ١٢٧٤

(٢) L. Polier — Cours d'économie politique — t. 1. p. 27

ظهر مما تقدم أن جميع المباحث الاقتصادية كانت تنتج دائماً عن البحوث الدينية والخلقية سواء كان ذلك في العصور القديمة أو في القرون الوسطى ، ومع ذلك فقد كانت هذه المسائل الاقتصادية المتخلطة في الأمور الدينية ذات فائدة كبرى استعان بها الدكتور « كنى » وأنصار المذهب الطبعى ، وكذلك زعماء المذهب التجارى وآدم سميث و « Bodin » و « Morus » في وضع مؤلفاتهم الاقتصادية ^(١) .

٣ - المذهب التجارى (مركاتيليست)

ظهرت في القرن الخامس عشر والسادس عشر مذاهب اقتصادية منها : المذهب التجارى « Mercantilisme » ^(٢) الذى ظهر على أثر اكتشاف أمريكا سنة ١٤٩٢ . ولقد عثرت أسبانيا في أواسط القرن السادس عشر على مناجم ملأى بالذهب والفضة في ممتلكاتها الأمريكية فظنت الأمم الأخرى أن أسبانيا زاهية زاهرة غنية لأنها تملك هذه المعادن الثمينة فقط ، مع أن حقيقة ثروتها ونجاحها محصور في أن تجارتها صادفت إقبالا عظيما في أمريكا وأن الأمريكان كانوا يتهافون عليها .

فاحتدأ على ما تقدم ظن علماء الاقتصاد ورجال الحكم أن النقود والمعادن الثمينة هي الثروة الحقيقية للأفراد والأمم ، ومن أجل ذلك عقدوا النية على بئس مجهوداتهم للحصول عليها بجميع الوسائل والا كثار منها في بلادهم فقرروا تحريم خروج هذه المعادن من بلادهم ووضعوا ضرائب فادحة على جميع المصنوعات الواردة من الخارج لبيعها في الأسواق الأهلية منعاً لخروج المعادن الثمينة « النقود » الى الأمم الأخرى . ثم اضطروهم هذا التحريم إلى تشجيع ونشر الصناعات الوطنية في الداخل والخارج لزيادة المعادن الثمينة في البلاد بفضل توزيع البضائع الوطنية في الخارج ^(٣) .

ومنذ هذه الحركة وضعت قواعد المذهب التجارى الذى يتلخص في تفوق المعادن

(١) M. Brants - les theories économiques au XIII et XVI siècle - 1895; Louvain-Histoire économique au moyen - âge - 1895; M. M. Coste et Faure - La question de prêt à intérêt - deux thèses soutenues en 1898 et 1899.

(٢) اشتقت هذه الكلمة من كلمة (مارشان) أى تاجر

(٣) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٢١ طبعة ١٩٢١

الثينة على جميع أنواع الثروة بشرط منع المصنوعات الاجنبية من الدخول في الاسواق الالهية وتشجيع تصدير المصنوعات الوطنية . وكان هذا الاساس سبباً في أن تتخذ الحكومة المتسكة بهذا المذهب اتجاهها سياسياً اقتصادياً خاصاً وهو تحريم تصدير الذهب والفضة الى الخارج بواسطة شراء المصنوعات الاجنبية وتمضيد الصناعات الوطنية لتستجلب للبلاد المعادن الثينة من الخارج بفضل بيعها في الاسواق الاجنبية ونشر (Cromwell) هذا المذهب عملياً في إنجلترا

وتشعب هذا المذهب في فرنسا الى نوعين : المذهب التجارى الصناعى والمذهب التجارى الزراعى . فكان (Colbert) وزير لويس الرابع عشر زعيم المذهب الاول لدرجة أنهم يسمونه أحياناً باسمه (Colbertisme) وكان يرمى الى تشجيع الصناعات الوطنية بمنحها امتيازات خاصة وبتأسيس المصانع الملكية مع شدة التقليل من شراء المصنوعات الاجنبية ولكن مع حرية شراء جميع ما يلزم للصناعات الوطنية من المواد الاولى وال خامات . ومنع تصدير الحبوب للخارج محافظة على عدم رفع أجور العمال وغلاء معيشتهم لقلّة الغلال اللازم لغداهم

وأما المذهب التجارى الزراعى فكان (Sully) وزير هنرى الرابع زعيمه والعامل على نشره في فرنسا . وكان يرمى إلى جعل الزراعة في المرتبة الاولى من الامور الاقتصادية الوطنية الواجب الاهتمام بها . وكانت سياسته الاقتصادية تسير حسب كلمته المأثورة (الحرث والمرعى هما ثديا فرنسا)

ان في اتباع هذا المذهب (التجارى بنوعيه) مخاوف كبيرة لا يحسن السكوت عليها . فنظام حماية التجارة (protectionisme) مضر لانه يوجد تضاداً بين رؤساء الصناعات المحتكرة وعلى الاخص بين الطوائف (Corporations) وقد يؤدى هذا إلى عراك شديد في الاسواق بخصوص تحديد أثمان المصنوعات الوطنية المتراكمة فيها ، والى قد يتعدى توزيعها في الامم الاجنبية الأخرى إذ ربما عاملت هذه الامم هذه المصنوعات بمثل ما يعاملون مصنوعاتهم وزيادة على ذلك فان تركيز جميع المجهودات في الصناعة وحدها يضحي بالزراعة . وإذا صرفت جميع المجهودات في أعمال الزراعة فضحي الصناعة مع العلم بأن كلا من الزراعة والصناعة في غاية من الاهمية للجميع الامم . ولقد نتج عن

هذه النظرية في أوائل القرن الثامن عشر مجامعات عدة (١)

٤ - المذهب الطبيعي (فيزيوكرات) (٢) أو الزراعى

ظهر بعد المذهب التجارى فى نهاية القرن الثامن عشر، مذهب جديد يمثل فئة من كبار المفكرين الذين يعملون لنشر مبدأ معلوم. فكانوا أول من أسس مذهباً حقيقياً (٣) وهم معروفون فى عالم الاقتصاد السياسى بالطبعيين أو الزراعيين . وتأسس هذا المذهب على أمرين :

١ - ان النظام الطبعى ضرورى للهيئة الاجتماعية

٢ - ان الزراعة هى ينبوع الوحيد للثروة

ولهذين السببين أطلق عليه اسم (الفيزيوكرات) التى اشتقت من كلمة (فيزيك) أى (طبيعه) ومن الجائز تسمية هذا المذهب باسم (المذهب الزراعى) لان كل تعاليمه ونظرياته تعمل لنشر وتشجيع الزراعة ولا تنظر الى غيرها من الصناعات الا بعين الاحتقار إذ قال (Le Trosne) فى كتابه (Intérêt Social) ان (كل عمل غير الزراعة عقيم لان الانسان لا يخلق شيئاً) وقال (Turgot) (٤) ان (الصناع خدام لطبقة الزراع) . ولقد أسس هذا المذهب طبيب لويس الخامس عشر الدكتور كنانى الذى ولد سنة ١٦٩٤ وتوفى سنة ١٧٧٤ . وربما كان لغيره من كبار المفكرين مثل (Vauban) و (Boisguilbert) حق السبق فى وضع الحجر الاساسى لهذا المذهب ، ولكن فى الواقع لم يظهره الى العيان كذهب اقتصادى واضح غير الدكتور كنانى وأنصاره . وقد يصح القول أيضاً أن هذا المذهب استمى فكرته الاساسية من كتاب الاقتصاد الذى وضعه (Xenophon) ومع ذلك كله فان صح هذا أو ذاك فان الفضل فى وضعه على بساط البحث العلمى المستقل يرجع الى (الفيزيوكراتيين) وكان لظهور هذا المذهب سنة ١٧٥٨ شأن عظيم فى عالم الاقتصاد والسياسة معاً

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٢٤ طبعة ١٩٢١

(٢) اشتقت كلمة (Physiocratie) من كلمتين (physio) التى معناها الطبيعة . ومن كلمة (Cratie) التى معناها حكم . فجاءت الكلمة الاولى دالة على (حكم الطبيعة)

(٣) Le Trosne' Interet Social P 942

(٤) جيد ورسر — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٥ طبعة ١٩٠٩

وكان لمذهب كنانى زعماء من علماء عصره كثيرون منهم المركيز (Mirabcau) (Mercier de la Rivière) و (L'abbé Beaudau) و (Le TroSne) و (Dupont de Nemours) و (Turgot) ولم يقتصر أنصار هذا المذهب على نشره بالكلام فحسب، بل وضع كل منهم مؤلفات عدة تميزاً لوجهة نظرهم الى الاشياء وتكييف الامور . فكتب زعيمهم كنانى جملة مقالات مدونة الآن فى دائرة المعارف ^(١) على «الزراع» وعلى «الحبوب» وكان ذلك سنة ١٧٥٦ و ١٧٥٧ ثم وضع كتاباً مشهوراً بالجدول الاقتصادى (Le tableau economique) سنة ١٧٥٨ وكان قد كتب قبل هذا وذاك كتاباً طيباً سماه «رسالة طبيعية فى الاقتصاد الحيوانى» ^(٢) سنة ١٧٣٦ وتبعه فى آرائه الاقتصادية «المركيز ميرابو» إذ وضع كتابه «الفلسفة الزراعية» ^(٣) سنة ١٧٦٣ وكان قد نضع قبل ذلك كتاباً آخر سنة ١٧٦٠ سماه «نظرية الضريبة» ^(٤) وكتب «Mercier de la Rivière» سنة ١٧٦٧ كتابه «النظام الطبعى والضرورى للبيئات السياسية» ^(٥) ووضع القس «Beaudeau» كتاباً عدة منها : كتابه الذى وضعه سنة ١٧٧١ وسماه «مقدمة للفلسفة الاقتصادية» ^(٦) وكتب «Le Trosne» سنة ١٧٧٧ كتابه فى المصلحة الاجتماعية من حيث علاقتها بالقيمة والتداول والصناعة والتجارة» ^(٧) ووضع «Dupont de Nemours» سنة ١٧٦١ كتابه «حكم الطبيعة أو النظام الضرورى الحكومى الاكثر فائدة للجنس الانسانى» ويرى هذا الكتاب الى تكوين حكومة تسير حسب أحكام الطبيعة أى بمقتضى القوانين الطبيعية «lois de la nature»

وأما تيرجو فكان وزيراً ذكياً وسياسياً ماهراً وعالمياً كبيراً فساعد على نشر المذهب الطبعى علماً وعملاً ووضع سنة ١٧٦٦ كتابه المعروف (Reflexions sur la formation et la distribution des richesses)

ولم يفرق الطبعيون بين الاقتصاد السياسى والعلوم الاجتماعية بل كانوا يعتبرون الاقتصاد وحده عبارة عن العلوم الاجتماعية . ولما كان انصار هذا المذهب شديدى

(١) La Grande Encyclopedie (٢) Essai physique sur l'economie animale

(٣) Philosophie rurale

(٤) Theorie de l'impôt

(٥) l'ordre naturel et essentiel des societes politiques

(٦) Introductions à la philosophie economique

(٧) De l'interêt social par rapport à la valeur, à la circulation, à l'industrie et au commerce

الاعتقاد في قوة الطبيعة — التي تسير بمقتضاها الامور الاقتصادية — وصل بهم الامر الى تحريم تدخل الحكومة في الاعمال الاقتصادية لان في هذا التدخل خروجاً على الطبيعة ومن الواجب على الحكومة أن تترك الاعمال الاقتصادية تسير سيرها الطبيعى ولذلك كانت كلمتهم المأثورة التي قالها Gournay سنة ١٧٥٠ واتخذها الطبيعيون شعاراً لهم، وهي: «اتركوا الطبيعة تعمل واتركوا الامور تسير» ^(١) أى اتركوا للعمل حرية الطبيعة ولا تقيدوه بقوانين وضعية لان العمل حر في ميدانه متسع للجميع . وعندئذ فكوا قيود التجارة وجعلوها طليقة حرة في الداخل والخارج ونشروا مبادئ حرية التبادل لحو الاثار السيئة التي وضعها المذهب التجارى المؤسس على نظام حماية التجارة إذ كان العمل مقيداً في عهد لويس الرابع عشر وكان حقاً من حقوق الملك يتصرف في توزيعه على رعاياه كيفما شأته ارادته ^(٢)

وبينا كان أنصار المذهب التجارى يعضدون تدخل الحكومة في أعمالهم الاقتصادية لحماية التجارة على زعم حماية الصناعات الاهلية كان الطبيعيون يستنكرون هذا التدخل لانه مخالف للطبيعة . وكانوا يطالبون الحكومات بترك الامور تسير سيرها الطبيعى ومن الغريب ان أنصار المذهب الطبيعى الذين كانوا يطالبون دائماً بحرية الاعمال الاقتصادية لم يهتموا بحريتهم السياسية ، فكانوا يطالبون الحكومة بأن تكون السلطة في قبضة حاكم مطلق التصرف لاعتقادهم أن هذا أقرب الانظمة مواهبة للطبيعة ، بشرط أن يكون هذا الحاكم متورداً خبيراً بدقائق الامور وبحجريات الاحوال حتى لا يكون حجراً كؤوداً يعرقل سير الاحوال الاقتصادية

ووضع أنصار المذهب الطبيعى نظريات اقتصادية عديدة جدية بالاهتمام وستقتصر هنا بالكلام على أهمها — كما نعتقد — وهي نظرية الانتاج الصافي ^(٣) لاننا لم نخصص هذا الكتاب للكلام على تاريخ المذاهب الاقتصادية ، بل خصصناه للمباحث الاقتصادية وضمنه شيئاً قليلاً عن تاريخ هذه المذاهب حتى لا يجرم القارىء

(١) Laissez Faire, Laissez passer

(٢) ايف جيو — الفردي ص ٥٠ مالفاسير — تاريخ طبقات المال ص ٨٦٧ جزء ثانى

(٣) الانتاج الصافي (Produit Net) لا يخرج عن النظرية التي وضعها (ريكاردو) وزعم انه

تملكتها وهي نظرية (The Rent)

لذة هذا العلم ولتشوقه الى مطالعة المؤلفات الخاصة بها .

تختلف نظرية الانتاج الصافي التي وضعها زعماء المذهب الطبيعي عن نظرية الانتاج الحديثة (التي سنشرحها في كتاب الانتاج) فلا يعتقدون أن الانتاج خالق للفائدة أو المنفعة ، بل يقولون إن الانتاج مكتشف للمادة التي كانت موجودة في الارض من طبيعتها . ولذلك يؤكدون بأنه لا يوجد الا عامل واحد للانتاج وهو « الارض » ولا عمل منتج غير الزراعة . وأما الصناعة فقيمة ، والارض وحدها هي الجديرة بالعناية لانها تعطى ثروة عظيمة لمن يستثمرها . والثروة في نظرم عبارة عما يجمعه الزراع من المكاسب « أو الانتاج الصافي » الناشئ عن زيادة الايراد عن تكاليف الزراعة . ومتى ازدادت ثروة الزراع كثرت ثروة الامة . ولذلك قال الدكتور « كنى » في كتابه « الجدول الاقتصادي » هذه الحكمة الاقتصادية « زراع فقراء مملكة فقيرة — مملكة فقيرة ملك فقير » وقصده من ذلك أنه اذا تحسنت الزراعة حسن حال الزراع . ومتى ازدادت ثروة الزراع كثرت ثروة الامة . واذا أثرت الامة اطمأن الملك على رعيته وعاش سعيداً هنيئاً على عرشه . وانه لم يقصد من هذه الحكمة الا تحريك سيده وولى نعمته لويس الخامس عشر لتشجيع الزراعة والاخذ في حكمه بتعاليم المذهب الطبيعي

أما الصناعات الاخرى والتجارة فلا يمكنها أن تعطى « انتاجاً صافياً » لانها تعيش مما تتمفضل به الطبيعة عليها وكأنها تعيش عالة على عمال الزراعة . ولذلك فان المشتغلين بغير الزراعة فقراء بؤساء ، وبما أن الزراعة وحدها هي الصناعة المنتجة فيجب عليها تحمل دفع الضرائب اذ ليس من العدل جبايتها من أصحاب الصناعات غير المنتجة . وحيث ان الزراعة تقوم بدفع جميع الضرائب فهي وحدها جديرة بعناية الحكومة

واعترض كثير من العلماء بصفة عامة على المذهب الطبيعي ، وبصفة خاصة على نظرية الانتاج الصافي ، خصوصاً من جهة الزام الزراع وحدهم بدفع الضرائب بينما يوجد تجار أغنياء يملكون أموالاً طائلة ولا يدفعون ضرائب . فأجاب الفزيوكراتيون على ذلك بأن هؤلاء التجار لم يحصلوا على ثروتهم الا بفضل تقيدهم وحرمان أنفسهم من ضروريات الحياة ، وزيادة على ذلك فانه لو وجدت حرية التجارة لما تيسر لهم جمع هذا المال بسبب مزاحمة انتجارات الاخرى لتجارتهم

لما انتشرت في فرنسا تعاليم المذهب الطبيعي أراد أحد أصدقاء « كنى » وهو

حاكم (Bade) تطبيق نظرية وضع الزراعة في المرتبة الاولى من عنايته ، وبدأ بتحصيل الضرائب من الزراع وحدهم فكانت نتيجة هذه التجربة سيئة الى أن اضطر الى الغائها في أوائل القرن التاسع عشر

وانتقد Voltaire نظرية تحصيل العوائد من الزراع وحدهم انتقاداً وجيهاً ظريفاً في إحدى قصصه التمثيلية المعروفة باسم «صاحب الاربعين ريالاً»^(١) التي تلخص في تمثيل مالى كبير من أعظم أغنياء فرنسا وقتئذ جالساً على المسرح وهو يهزأ ويسخر من زارع حقير لا يملك غير أربعين ريالاً وتلزمه الحكومة بدفع الضرائب ، بينما أن الغنى معنى منها^(٢) لأنه لا يشتغل بالأعمال الزراعية .

الفصل الثاني

الاقتصاد السياسى منذ آدم سميث

١ - آدم سميث ٢ - مالتس ٣ - ريكاردو ٤ - ستيوارت مل

٥ - جان باتيست ساي ٦ - فردريك باستيا

١ - آدم سميث

ولد آدم سميث في (اسكوتلاند) في ٥ يونيه سنة ١٧٢٣ ، وتلقى علومه في جامعتي (جلاسجورثم ا كسفورد) من ١٧٣٧ لغاية ١٧٤٦ . وبعد تكميل دراسته بدأ بالقائه محاضرات في (ادنبرج) إلى أن عين سنة ١٧٥١ أستاذاً للمنطق في جامعة جلاسجور .

(١) L'homme aux quarante écus

(٢) وهذه الرواية تمثل مأساةنا المحزنة التي نشاهدناها في مصر يوماً بفضل الامتيازات الاجنبية التي تمنح الاجانب — المنتهين في مصر بسماحتهم ومأمنهم وجوهاً وحماية أموالهم التي يكسبونها منها — من دفع الضرائب بينما تلزم المصري الفقير بدفعها

وبعد سنة من تدريسه كلف بالقاء محاضرات فى فلسفة الأخلاق فألقاها وجمع فيها مباحث مختلفة فى الدين والأخلاق والتشريع والسياسة واستمر أستاذاً فى هذه الجامعة لغاية ١٧٦٤ .

وفى سنة ١٧٥٩ وضع كتاباً سماه : (نظرية الاحساسات الخلقية) . وفى سنة ١٧٦٤ ترك التدريس وتولى أمر مراقبة شاب غنى وهو : (Duke of Buccleugh) فى سياحة خارج إنجلترا ليكون مرشداً له ومهذباً . واستغرقت هذه السياحة سنتين زار أثناءها فرنسا وتعرف فيها بكثير من أنصار المذهب الطبيعى . منهم : الوزير الخليلي (Turgot) ، والزعيم العظيم (كنى) . وشرع فى وضع كتابه المشهور : (مباحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم) عند ما كان فى (تولوز) وأتمه لما عاد إلى بلاده سنة ١٧٧٣ ، ولم يظهره للعيان إلا فى سنة ١٧٧٦ ، وبعدئذ عين مديراً لمجارك (ادمبرج) سنة ١٧٧٨ وبقى فى هذه الوظيفة حتى مات سنة ١٧٩٠ .

ولقد لقب بعض علماء الاقتصاد آدم سميث بأنه : (أبو الاقتصاد السياسى الحديث)^(١) لبراعته ونبوغه فى هذا العلم ، ولما وضعه من الكتب الأساسية فى علم الأخلاق والاقتصاد السياسى ، ولكننا نرى أن فى هذا التعظيم مبالغة وإجحافاً بفضل زعماء المذهب الطبيعى لأنهم واضعو القواعد الأساسية لعلم الاقتصاد الزراعى ، إذ محصوه وفحصوه ودققوا النظر فيه ، وزيادة على ذلك فإنهم وحدهم فكروا فى خلق المذاهب الاقتصادية (Ecoles economiques) ووضعها فى قالب علمى . وإذا كان هذا التلقيب مستنداً على أن آدم سميث بحث أموراً اجتماعية عدة قبل بحث الأمور الاقتصادية ، وأن الدكتور كنى وأنصاره لم يهتموا بالاجتماعيات اهتماماً خاصاً فليس هذا بدليل كاف على إنكار فضل الدكتور كنى الذى وضع الدعائم الأولى لعلم الاقتصاد التى استند عليها واستمد منها آدم سميث نبوغه فى كتابه . وإذا كان هناك فضل فى تأسيس علم الاقتصاد فلا بد من إسناده إلى الدكتور كنى وأنصاره لأنهم مؤسسو علم الاقتصاد السياسى فى العصر الحديث .

كان آدم سميث واضحاً قوى الحججة فى كتابه ، إذ بحث فيه جميع الأمور التى كانت تهم معاصريه كالاستعمار والشركات التجارية الكبيرة والمذهب التجارى وأنظمة النقود

وتقسيم العمل والقيمة ، ومع ذلك كله لم يستقل برأيه بل استعان في كثير من الأمور بآراء كثير من العلماء منهم كتاب « طريقة الفلسفة الخلقية » الذي وضعه أستاذه « Hutcheson » سنة ١٧٥٥ وكذلك استمد بعض أفكاره من صديقه « David Hume » الذي يسميه كان آدم سميت « أكبر مؤلف وفيلسوف عصره » ^(١) واستنار — بطريقة غير مباشرة — بكتاب : « Bernard de Mandeville » المسمى « قصة النمل أو الرذائل الخاصة والمحاسن العامة » ^(٢) الذي وضعه سنة ١٧٠٤ . وكانت فكرته الأساسية محصورة في أن المدنية « أى الثروة والفنون والعلوم » لم تنشأ عن فضائلنا (nos vertus) بل نتجت عن رذائلنا « nos vices » . وهذه الرذائل عبارة عن حاجتنا الطبيعية التي لا تعد ولا تحصى ، والتي تدفعنا الى الرغبة في الحصول على المعيشة الطيبة والتمتع بأسباب الراحة من أمور الزخرف والترفيه وغيرها . من ملأ الحياة . ومع ذلك فإن آدم سميت انتقده في كتابه « الاحساسات الخلقية » وبين أن المصلحة الشخصية ليست رذيلة بل فضيلة من الفضائل التي تسير بالهيئة الاجتماعية سيراً طبيعياً وتعودها الى السعادة والزفاهية ^(٣) .

وأخذ آدم سميت كثيراً من آراء الفزيكراتيين : منها فكرة توزيع الابراد السنوى . أى توزيع الثروة على مختلف طبقات الأمة ، بدليل أنه لما كان أستاذاً في جامعة جلاسجو لم يشرف على محاضراته الى توزيع الثروة بل قصر بحوثه على إنتاج الثروة ولكنه بعد أن ترك التدريس وزار في فرنسا زعماء المذهب الطبيعى (كنى وتيرجو) وقرأ الجداول الإقتصادية وما كتبوه عن الانتاج الصافى ، وجدت عنده فكرة الكتابة على توزيع الثروة فالفضل في ذلك راجع الى الفزيكراتيين بلا شك

فقد آدم سميت كثيراً من مبادئ المذهب التجارى ودخض كثيراً مما كان يبالغ فيه زعماء المذهب الطبيعى خصوصاً اعتقادهم أن الارض هى العامل الوحيد للانتاج . وكان آدم سميت يعتقد ان العمل وحده أكبر عامل للانتاج اذ قال ان العمل السنوى لكل

(١) ثروة الامم جزء ٢ الكتاب الخامس

(٢) La Fable des abeilles - ch - 4 - trad, Fr - 1830 .

(٣) جينورسك — تاريخ المذاهب الإقتصادية ص ٦٠ — ١٩٠٩ .

أمة هو ينبوع ثروتها السنوية وينتج مباشرة عن العمل أو عما يشتري من الامم الأخرى بواسطة ما انتجه العمل ^(١) ومع ذلك فإنه لم ينكر فضل الطبيعة إذ قال : ان الصناعة عبارة عن عائلة أنتجت طفلين الریح والاجر . وأما الزراعة فعبارة عن عائلة أخرى أنتجت ثلاثة أطفال الریح والاجر والابجار

وكان قريباً في بعض نظرياته الى الطبيعيين خصوصاً في نظريات الفلسفة الاجتماعية إذ يعتقد مثل أنصار الدكتور كنای بوجود النظام الطبيعي في الامور الاقتصادية المؤسسة على مبادئ الحرية والملكية . واذا اشتغل الانسان لمنفعته الشخصية فإنه يعمل لمصلحة الهيئة الاجتماعية ، لان كل فرد مسوق الى انجاز مصالحه ، وليس في ذلك ضرر على الهيئة الاجتماعية . فتوصل آدم سميث بفكرة اتفاق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة الى ما يسمونه (منهج الحرية الطبيعية) فقال بهذه المناسبة : إن كل انسان مطلق الحرية في أن يتبع الطريق الذي يقوده الى مصلحة الشخصية وأن يستغل صناعته ورأس ماله كيف شاء بشرط عدم الخروج على القوانين ولا التعدي على حقوق غيره ، وهذه الخطة ينجو الحاكم من أشق المأموريات التي لو شاء القيام بها لعرض نفسه الى خطأ كبير فنظام حرية المنافسة متصل بمبدأ اتفاق المصالح العامة بالمصالح الخاصة ، ولذلك يجب على الحكومة الاتحارب هذا النظام . ولذلك عزز آدم سميث الطبيعيين في مباحثهم القائلة بأن تترك الحكومة الافراد أحراراً في أعمالهم الاقتصادية ، وانما لم يبلغ آدم سميث في هذا التعضيد لانه حض على ضرورة تدخل الحكومة بطريقة مشروعة متى كانت الاعمال الاقتصادية مهددة للامن العام فشجع قانون الملاحة الذي سنته انجلترا وأباحت به لمرأكبها قطع حق الملاحة بينها وبين مستعمراتها وكذلك يسمح آدم سميث بتدخل الحكومة في أعمال الافراد الاقتصادية متى أظهروا عجزهم على القيام بها حق قيام

٢ - روبرت مالتس (١)

ولد روبرت مالتس في ١٤ فبراير سنة ١٧٦٦ في (Rookery) بانجيترا وكان والده من الزراع التنويرين المتصلين بفلاسفة عصره مثل (Hume) و (J. J. Rousseau) فاهتم بتربية وتعليم ابنه . ولما نتم دراسته في جامعة كامبردج اشتغل بالآور الدينية حتى صار قساً . وفي سنة ١٨٠٨ اشتغل بالقاء محاضرات في كلية فتحها (شركة الهند) في (Haileybury) واستمر في هذه الوظيفة حتى مات سنة ١٨٣٦

وضع مالتس سنة ١٧٩٨ كتابه المشهور (رسالة عن تعداد السكان وتأثيره في المستقبل في تقدم الهيئة الاجتماعية) وأظهره للقراء دون اسمه وأعاد طبعه سنة ١٨٠٣ ومهره باسمه في هذه المرة . وله جملة رسائل منها رسالة « قانون القمح » كتبها سنة ١٨١٤ ورسالة أخرى عن « الأيراد » كتبها سنة ١٨١٥ ورسالة ثالثة كتبها عن « قانون القراء » سنة ١٨١٧ ثم وضع كتاباً آخر سنة ١٨٢٠ سماه « مبادئ الاقتصاد السياسي من حيث تطبيقها عملياً » وكتب أخيراً سنة ١٨٢٧ كتابه « تعاريف في الاقتصاد السياسي » ولكن شهرة كتابه الاول لم تترك مكاناً لذكرى كتبه الاخرى (٢)

وفي الواقع لم يكن « مالتس » أول من فكر في عدم تناسب زيادة السكان وزيادة الانتاج بل سبقه في ذلك غيره من العلماء والفلاسفة مثل « Buffon و Montesquieu » ولكنهما كانا يعتقدان أن هذه الزيادة مفيدة نافعة للبلاد ولا خوف منها، لان تعداد السكان منظم بطبيعته حسب طرق المعيشة (٣) وهذا الاعتقاد هو نفس ما كان يعتقد الميركيز (Mirabeau) ودونه في كتابه (صديق الناس) (٤) واستمر حسن ظن العلماء

(١) Gide et Rist — Hist. des Doctrines - p. 138; Ch. Gide - Cours d'Economie

politique - 11. p. 54 ed. M - Block - Les Progrès de la science econ. - t. 1. p. 646

P - Leroy - Beaulieu - La question de la population - 16.

(٢) جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٣٨ طبعة ١٩٠٩

(٣) Stangeland - Pre - Malthusian Doctrines - New york en 1904

(٤) L'ami des hommes en 1755

بتكاثر تعداد السكان حتى وضع (Godwin) كتابه (العدل السياسي) ^(١) سنة ١٧٩٣ الذي قرر فيه أن (كل حكومة مهما كملت فاتها مضرة) لأنه كان شديد الميل الى الحرية الفردية، فكأنه أراد بذلك أن يكون أول مبشر بالمبادئ الفوضوية، وكان واضحاً بأن حالة الهيئة الاجتماعية ستتحسن وتنتشر العلوم والمدنية لدرجة أن المحصولات تزداد بنسبة عظيمة عن عدد السكان. ولكن دخله الشك وخشى أن ينقلب هذا الرخاء الى عكس المنتظر منه متى تمتع الناس بجميع أسباب الراحة وحصلوا على حاجاتهم بكل سهولة فيزداد تعداد السكان ازدياداً سريعاً يجعل نسبة زيادته أكثر من نسبة انتاج حاجات الانسان. ومع تردده بين الامل والخوف قال إن هذا الحادث (زيادة السكان عن حاجتهم) لا يمكن وقوعه قبل أجيال عديدة، بل ربما لا يتحقق مطلقاً

ووضع (Condorcet) سنة ١٧٩٤ كتابه المشهور: (Esquisse d'un tableau des progres de l'esprit humain) وكان مشابهاً لكتاب (Godwin) فيما يختص بمحسن اعتقاده بتقديم العالم في المدنية والعلوم لدرجة أنه يحض الناس على السعي في تأخير يوم وفاتهم إذ قال: لاشك أن الانسان لن يكون خالداً ولكن ألا يمكن توسيع المسافة التي بين بداية حياته ونهايتها ثم قال: (إذا أصبح الناس جميعاً خالدين فكيف يمكن الحصول على غذاء الجميع؟) فأجاب على ذلك بقوله: (أن تتولى العلوم والفنون والمدنية أمر تمكين الانسان من الحصول على كل ما يلزمه من الغذاء رغم عدم كفاية المحصول أو أن يضع العقل حداً لزيادة السكان) ^(٢) سأل (de la Michodière) يوماً الفيلسوف الفرنسي (Voltaire) عن رأيه في نظرية التخوف من زيادة السكان عن لوازمهم الغذائية فأجابه: (لا تولد الاطفال بخط من القلم بل لابد لذلك من ظروف سعيدة ليس في استطاعتها أن تزيد تعداد السكان عن واحد على عشرين في كل مائة سنة). ويؤخذ من هذا الرأي أن زيادة السكان بطئة جداً ولا تخوف منها على نظام الهيئة الاجتماعية ولن تحصل مجاعة عامة بسببها فكل من سبق مالتس من العلماء كانوا يعتقدون بالأخطار على الهيئة الاجتماعية من زيادة السكان ولكن مالتس كان شديد الخوف من ذلك وشتكهم عن نظريته في الكتاب الثالث فيما يتعلق بتحديد الانتاج حسب تعداد السكان.

٣ - دافيد ريكاردو

ولد دافيد ريكاردو سنة ١٧٧٢ في لوندرا وكان والده هولندياً يسكن إنجلترا لاشتغاله مسماراً للبضائع، فشب ابنه في وسط الاعمال التجارية ومال اليها واشتغل بها حتى جمع ثروة طائلة قدرها البعض بأربعين مليوناً من الجنيهات الانجليزية . ومع أن في هذا التقدير مبالغة فانه أصبح ثرياً عظيماً . ولقد شغف بالاقتصاد السياسى لكثرة اشتغاله بالامور المالية ، فلما هبطت أسعار الاوراق المالية في إنجلترا بسبب حروب فرنسا وضع رسالة سنة ١٨١٠ بحث فيها عن أسباب هذا الهبوط وسماها : (ارتفاع قيمة النقود دليل على هبوط قيمة الورق النقدى) ثم أردفها برسالة أخرى تكلم فيها عن (الاعتماد والبنوك) ولم يظهرهما للجمهور حتى سنة ١٨١٧ إذ أدمجها في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسى) وانتخب عضواً في مجلس العموم سنة ١٨١٩ فلم يكن خطيباً بقدر ما كان كاتباً اذ قال عن نفسه : (حاولت الخطابة مرتين فكننت مرتبكاً وليس عندى أمل في التغلب على الاضطراب الذى يعترينى كلما سمعت صوتى) ^(١) وفى سنة ١٨٢١ أسس نادياً للاقتصاد السياسى وفى سنة ١٨٢٢ وضع كتاباً عن وقاية الزراعة ثم توفى سنة ١٨٢٣

نبح ريكاردو فى الاقتصاد السياسى لما اشتملت عليه كتبه من المواد الغريبة فاستمد المذهب التاريخى (Ecole historique) بكثير من بحوثه الاقتصادية واستعان (كارل ماركس) والاشتراكيون بكتبه فيما يختص بنظرية القيمة (valeur) ولقد شغلت نظرياته علماء الاقتصاد مدة طويلة إما لتعزيزها أو لتفنيدها

ويعتبر ريكاردو (أن أهم مسألة فى الاقتصاد هى الوقوف على القوانين المنظمة لتوزيع الثروة) ولما كانت الايرادات على ثلاثة أنواع : (إيجار الارض . وريح رأس المال . وأجر العامل) عزم على درس القوانين التى تحدد كيفية توزيع الثروة على هذه العناصر الثلاثة (الارض . رأس المال . العمل) فقسم الهيئة الاجتماعية الى ثلاث طبقات : العمال الذين يحضرون على الاجور . وأصحاب الاموال الذين يستولون على أرباحها أو فوائدها

وكبار الملاك الذين يأخذون إيجار أملا لهم الشاسعة ، ولذلك كانت له ثلاثة قوانين هامة وهي (قانون الإيجار وقانون الربح وقانون الإجر)

كان الفريوكراتيون يعبرون عن إيجار الاراضى الزراعية بالانتاج الصافى وكانوا يعتقدون أنه نعمة من نعم الطبيعة على الانسان . ولقد استنبط (ريكاردو) من هذا الطريقة نظريته التى سماها ^(١) The Rent

وكان الفريوكراتيون يعتقدون أن للطبيعة وحدها كل الفضل فى إنتاج الايراد الناشئ عن تأجير الاراضى الزراعية . وأما آدم سميث ومالتس فكانا يعتقدان أن الطبيعة بعض الفضل فى ذلك . ولكن ريكاردو أنكر فضل الطبيعة بتاتا اذ كان يعتقد أن إزدياد تعداد السكان يجبر الناس على زرع الاراضى القليلة القيمة متى تم زرع جميع الاراضى الجيدة ولذلك فإن ما تنتجه هذه الاراضى — الحديثة الاستثمار — من الايراد ليس للطبيعة فضل فيه بل يرجع الفضل الى حاجات الانسان التى اضطرته الى زرع الاطيان المهمة وقلة الاراضى الزراعية هى التى تحدد قيمة الإيجار . وفي الواقع تحدد قيمة الإيجار حسب الحصول الزراعى المنتظر من هذه الأرض . ومع ذلك كان ريكاردو أقل تشاؤما من مالتس لاعتقاده أن العلوم والفنون والمدنية ستتولى سدعجز الانتاج فتكون المحصولات كافية لغذاء الجميع . ووضع ريكاردو قانونان آخران هما (قانون أجور العمال وقانون أرباح رؤوس الاموال) وتكلم عما لهما من الرابطة بتعداد السكان وإيجار الاراضى الزراعية . ويظهر لهما نظريات ريكاردو ومالتس أن مستقبل العمال مظلم ، لأنه كلما ازداد تعداد السكان كثر عدد العمال ومعنى كثر عددهم عن المطلوب قلت أجورهم . وإذا قلت مساحة الاراضى الزراعية قلت الحصول ، وإذا قلت الحصول ارتفع ثمنه . ففى كلتا الحالتين مستقبل العمال فى خطر ، إذا أخذنا بنظر ياتهما . فنعما لوقوعهم فى هذا الخطر يجب رفع أجورهم بنسبة ارتفاع لوازمهم . وعلى فرض إمكان حصولهم على هذه الزيادة فلن يكونوا سعداء ، لان ثمن القمح وغيره يزداد أيضا . وإنما الحل الوحيد لسعادة العمال هو ألا يكون لهم أولاد إلا بنسبة مكاسبهم ، وأن

La rente c'est le revenu foncier (The rent) signifie (fermage)

(١)

جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٦٣ طبعة ١٩٠٩

Recardo dit (La part de l'un ne pourra augmenter que dans la mesure ou la

(٢)

part de l'autre diminuera le salaire ne peut angmenter qu'au depens du profit et vice versa)

Gide et Rist - Histoire des doctrines économiques - p. 186 ed 1909

يحدد لكل صناعة عدد معين من العمال ، لانه إذا ازداد عددهم عن ذلك هبطت أجورهم انه لجدير بالذكر — في نظرية ريكاردو — ملاحظة عدم التنافر بين صاحب الاطيان والعامل ، فلا يهتم العامل بارتفاع أو انخفاض ايجار الاطيان إذ يرتفع أجره وينخفض أيضاً . وكذلك لا يهتم صاحب الاطيان بارتفاع أو انخفاض أجر العامل لانه ان يحصل على أكثر ولا أقل مما يستحقه من الايجار الذي تحدد قيمته بنسبة ما يبذل من الجهود لاستثمار أقل الارض خصوبة . وإنما التنافر واقع بين العامل وصاحب المال ، لان صاحب الارض متى استولى على نصيبه (الايجار) يترك ما زاد عن ذلك لصاحب رأس المال والعامل ليقسماه وبما أن صاحب المال يريد نصيباً وافراً فلا يمكنه ذلك إلا إذا مس نصيب العامل والعكس بالعكس^(١)

وتقد أثار نظرية (ريكاردو) السابقة الذكر علماء الاقتصاد الذين يعلون على إثبات تضامن العمل مع رأس المال ، وهذا ما أثبتته (باستيا) وأكد أن نصيب العامل يزداد « أى أجره » كلما ازدادت أرباح رأس المال^(٢)

لاشك أن هذه النظريات اندثرت ولن تجد في حياتنا الاجتماعية الحالية مجالاً للنجاح ولقد أصبحت في عداد النظريات المتبعة الفنية التي لا يبقى منها إلا أثرها التاريخي وقيمتها العلمية لان (مالتس) اعتبر المصائب التي تصب على الانسان أو تقع على العالم أجمع من أمراض ووفيات وحروب عبارة عن « نعم ربانية » لازمة لحسن نظام الهيئة الاجتماعية ولأن « ريكاردو » يصب جامات غضبه على طبقة العمال التي لولاها لما عاش غنى على سطح الارض ولما ان انسان جوعاً لزال أو انعدام الايدي العاملة من ميدان الانتاج^(٣) وإنما يصح لنا أن ننظر إلى نظريتهما بعين الاعجاب ولا نبخسهما حقهما لانهما أوجدا في العالم روح البحث العلمي في المواضيع الاقتصادية وأثريا جملا العلماء يبحثون عن الطرق الاجتماعية والاقتصادية لمنع الحروب وتخفيض عدد الوفيات والدفاع عن حقوق العمال

٤ — جون ستيوارت مل

ولد جون ستيوارت مل في لوندون سنة ١٨٠٦ وكان والده عالماً في الاقتصاد معلماً

بأمور التعليم فاهتم بتربية ابنه اهتماماً عظيماً . وبعد تكميم دراسته وضع « رسالة في الاقتصاد السياسي » سنة ١٨٢٩ ثم كتاباً في المنطق سنة ١٨٤٢ . وأظهر كتابه المشهور « مبادئ في الاقتصاد السياسي » سنة ١٨٤٨ ووضع مؤلفاً آخر عن (الحرية) سنة ١٨٥٩ وكان يشغل وظيفة كبيرة في شركة الهند حتى انحلت الشركة سنة ١٨٦٣ وانتخب عضواً في البرلمان من ١٨٦٥ لغاية سنة ١٨٦٨ وتوفي سنة ١٨٧٣

كان (مل) في أول حياته من أنصار المذهب الفردي Individualisme ثم انقلب في الشطر الثاني منه إلى نصير للاشتراكية socialisme ^(١) ولذلك تناقضت آراؤه في بعض المسائل الاقتصادية بنسبة اختلاف الفردية عن الاشتراكية التي من أكبر مسائلها (أجور العمال) . ولقد تمادى في اشتراكه إلى أن صار شيوعياً إذ قل : (إذا خيرت بين الشيوعية وما فيها من المخاطر وبين نظام الهيئة الاجتماعية الخالي الذي توزع فيه ثمرة العمل بين الناس بطريقة لا تتناسب مع الجهود الفردية فيعطى النصيب الأكبر لمن لم يعمل شيئاً ، ويعطى نصيب أقل منه لمن اشتغل قليلاً ، وهكذا يقل النصيب كلما إزداد الجهود الفردية لدرجة أنه لا يبقى شيء يذكر للفتة التي كانت أكثر الناس إنتاجاً . وإذا كان لا يمكن تعديل ذلك فإن الشيوعية أخذ وطأة على الناس من هذا النظام ^(٢)

ولا يعتقد (ستوارت مل) أن التقدم الاجتماعي موقوف على عدم الانتاج إذ قل : (أعترف بأني غير منشرح من المثل الأعلى في الكمال الذي يصوره لنا الذين يعتقدون أن حالة الانسان الطبيعية هي المناضلة حتى الجراح في أعماله ولو ديس بالاقدام أو صدم أو سحق أو مشى الناس بعضهم على أقدام بعض . فليست هذه الحالة منتهى آمال الانسان ولا تخرج عن كونها صورة سيئة من صور التقدم الصناعي) ^(٣) ولا بد أن تؤدي هذه الحياة بالعالم إلى شلل حركة الاعمال وكساد هذه الصناعة القتالة

ربما يصير الانسان سعيداً متى وصل إلى درجة معلومة من الاثراء بشرط الكف عن طلب الاستزادة من المال ، وعندئذ تقل أعماله ومشاغله فيكرس ما توافر من وقته في الاستنارة بنبراس العلم . ومتى وفق الى هذه الغاية صار قادراً على توزيع الثروة بطريقة عادلة ، وهذا كله من أكبر أسباب تحسين العلاقات بين جميع الطبقات . وستوارت

Gide et Rist - Histoire des doctrines économiques — p. 405 ed 1909

(١)

S. Mill — Principes d'économie politique — livre 11. ch. 1

(٢)

S. Mill — Principes — livre 1, IV,

(٣)

مل شديد الامل — لحسن ظنه بالناس — في أن تصبح الهيئة الاجتماعية كتلة واحدة وغير مقسمة ، كما هي الآن ، الى طبقتين إحداهما خاملة والاخرى عاملة . وعندئذ توزع ثمرة الانتاج (الثروة) على الناس حسب مبادئ العدل لا حسب امتيازات الورثة ^(١)

٥ — جان باتيست ساي

ولد جان باتيست ساي في ليون في ٥ يناير سنة ١٧٦٧ من عائلة برتوسانتية ، وبعد ان تم دراسته في فرنسا وانجلترا اشتغل بالتجارة طوعا لارادة والده ولو انه كان مولعا بالآداب فتوظف في شركة التأمين على الحياة ثم عرضت عليه رياسة تحرير مجلة (Decade philosophique litteraire et politique) قبلها وأظهر أول عدد منها في ٢٩ ابريل سنة ١٧٩٤ فكانت برهانا ساطعا على براعته ومستنداً قوياً على تفوقه في العلوم ، إذ فضله اشتهرت وانتشرت هذه المجلة ولكنه تركها سنة ١٧٩٩ وأصبح عضواً في البرلمان وانتخب في اللجنة المالية . وفي سنة ١٨٠٣ وضع كتابه « رسالة في الاقتصاد السياسي » وتوفي سنة ١٨٣٠ والاقتصاد الساسي مدين له بتنظيم المبادئ الاقتصادية ^(٢) وجعلها خليفة بأن تكون علماً مستقلاً : فأوضح ما كان غامضاً منها وتمم ما كان ناقصاً مقتضياً وأضاف اليها نظريات جلية أهمها نظرية « فتح أبواب جديدة لتصرف الانتاج » ^(٣) أو نظرية التصريف ونظرية « الانتاج غير المادي » أي المعنوي ^(٤)

كثيراً ما كان أصحاب الصناعات الكبيرة والتجارات الواسعة يتألمون من عدم إمكانهم تصريف ما ينتجونه وليست الصعوبة في الانتاج بل في تصريف الانتاج وكانوا ينسبون هذه الصعوبة إلى قلة النقود . فكان كل ما تنوق اليه أنفسهم ويدلون قصارى جهدهم للحصول عليه هو اكتشاف طريقة لتصريف انتاجهم ولذلك فكر (جان باتيست ساي) في وضع نظريته المشهورة (théorie des débouchés) التي تتلخص في ثلاث كلمات (الانتاج يشتري الانتاج) ^(٥) وفسر ذلك بأن كل انسان يعمل عملاً يسعى جهده في

(١) Schatz - L'individualisme economique et social

(٢) كان جان باتيست ساي أول من قسم الاقتصاد السياسي الى اربعة أقسام (الانتاج وتوزيع الثروة وتبادلها واستهلاكها)

(٣) Traité d'économie politique — theorie des débouchés p. 134 - 144 ed. 1861

(٤) La theorie des produits immatériels

(٥) Les produits S'achètent avec des produits

أن يكون لعمله قيمة في نظر غيره من الناس الذين يرغبون في اقتنائه . ولكن كيف يتيسر لهم الحصول على هذه الأشياء دون أن يكون لديهم القيمة المطلوبة ؟ ولذلك لابد لهم من الاشتغال في عمل ينتج لهم ما يساوي القيمة المطلوبة منهم . ولا تقدر قيمة الأشياء المتبادلة بالنقود . ففي الواقع أن ما أنتجه الأول لم يمكن توزيعه الا نظير ما أنتجه الثاني . وما النقود الا الوسيلة أو نقطة الوصل بين المنتجين ، لانه يربط الانتاج الأول بالانتاج الثاني . والانتاج هو الذي أوجد النقود ولم توجد النقود الا لانتاج . وفي الواقع أن الانتاج الأول اشترى الانتاج الثاني . ويظهر في أول الامر أن في هذه النظرية تناقضاً ولكن في الحقيقة لا تناقض ولا تنافر فيها

يقول التاجر أو الصانع أو العامل : إني لا أطلب إلا نقوداً نظير توزيع ثمرة على ولا أريد بضاعة أخرى فيجيبه « جان باتيست ساي » بأن النقود ليست إلا عبارة عن العربة التي توصل إنتاج الطرفين المتبادلين كل منهما للآخر . فالنقود هي المطية التي تحمل عليها البضائع أي أنها الوسيلة لا الغاية . وفائدة النقود في قيمتها التبادلية لا في قيمة معدنها خصوصاً اذا عرفنا أن ورقة النقد ذات الالف جنيه لا تساوي من جهة مادتها الورقية إلا شيئاً لا يذكر بحوار قيمتها التبادلية . وعلى فرض أن انعدم الانتاج أو قل فلا شك أن فائدة النقود تبطل أو تقل لقلة أو انعدام التعامل والتبادل . فالانتاج هو أساس التبادل وأكبر دليل على صحة نظرية « جان باتيست ساي » هو أن في العصور القديمة — وربما بقيت آثارها حتى الآن في البلاد المتأخرة في المدنية — كانت تتبادل الانتاج نظير الانتاج دون استخدام النقود ولكن إذا وجدت النقود وانعدم الانتاج صارت هذه النقود عديمة القيمة . فالطريقة الناجحة الموصلة الى سرعة توزيع وتصريف الانتاج محصورة في تشجيعه ونشره لانه لا يمكن شراء شيء إلا بتمن شيء آخر سبق بيعه . فينتج عن هذه الحقيقة ثلاثة أمور :

- ١ — كلما ازداد عدد المنتجين وكثر الانتاج كثرت وتوعدت أبواب التوزيع
- ٢ — قبول الانتاج الاجنبي يساعد على تصريف البضائع الاهلية لان في ذلك فتح باب واسع لتوزيع الاعمال الوطنية في الخارج
- ٣ — هذه النظرية تجعل كل إنسان يهتم بسعادة غيره لان سعادة الجميع متضامنة ومتوقعة بعضها على بعض لان نجاح نوع من انواع الانتاج يساعد على نجاح غيره على شرط

أن يقف الانسان على أصلح الاعمال اللازم انتاجها لغيره
ولجان باتيست ساي نظرية أخرى مشهورة بالانتاج المعنوى أو غير المادى، وهى عبارة
عن الانتاج الذى يستهلك لحينه أى فى ساعة انتاجه . فنصيحة الطبيب للمريض انتاج
ذا قيمة لان المريض يشفى اذا اتبعها ، ولكن هل هذه النصيحة فى ذاتها قابلة للتبادل
المادى كالسليم والبضائع التى تعرض فى الاسواق لتتبادلها الايدى من سوق الى سوق ؟
كلا ! لان حاجة المريض لنصيحة الطبيب تنتهى بمجرد النطق بها، وهذا النطق بالنصيحة
هو الانتاج وسماع المريض لها وتنفيذها هو الاستهلاك . ولكن نفس النصيحة ليست
مادية بل معنوية . فالطبيب والحامى والموسيقى والاستاذ منتجون ونتاجهم معنوى أى
غير مادى (١)

واختلف جان باتيست ساي فى نظرية الانتاج غير المادى مع آدم سميث، لأن الاخير
منهما يعتبر هذه الصناعات غير منتجة ، إذ الصناعات المنتجة حقاً هى التى تنتج أشياء
ذات قيمة مادية قابلة للتبادل والبقاء ، وإما «ساي» يعتبرها منتجة حقاً لأنها ذات فائدة
ومنفعة ولها قيمة فى نظر الراغبين فى الحصول عليها . وزيادة على ذلك فإن الله وحده هو
الذى يخلق الاشياء وليس فى مقدرة الانسان الا تغيير شكلها وجعلها نافعة للناس : أى
أن فى وسعه الانتاج النافع مادياً ومعنوياً . وليس من الحكمة فى شيء أن تعتبر صناعة
المصور منتجة ولا تعتبر كذلك مهارة الموسيقى

٦- فردريك باستيا (٢)

ولد فردريك باستيا فى (Bayonne) فى فرنسا فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٠١ وتوفى والده
وهو فى التاسعة من عمره فتولى جده أمر تربيته وتعليمه ، ولما تم دراسته التحق بأعمال
عمه التجارية وكان مولعاً بالاطلاع واستكشاف ما خفى عليه من علوم الادب والفلسفة ،
وكان يملك مزرعة تركها له والده فعمل على استثمارها ولما لم يوفق فى هذا العمل عدل عن
فكرته وكرس حياته للدرس المسائل العلمية

J. B. Say - Traité d'Economie Politique — p. 119 à 129 ed. 7 (١)

Blanchard - Cours d'Ec. Pol. t. 1. p. 35 ed. 1921 (٢)

*F — Bidet. Frederic Bastiat, l'homme. l'économe — 1906

.Dictionnaire d'Ec. pol. de Coquelin — 1852

وعين سنة ١٨٣١ قاضى صلح (Juge de paix) ثم انتخب عضواً في مجمع العلوم الخلقية والسياسية. وفي سنة ١٨٤٤ كتب أول مقالاته في جريدة الاقتصاديين^(١) ومن هذا الوقت بدأت شهرته العلمية وبراعته الكتابية وقوة قلمه في التحرير. وفي سنة ١٨٤٦ سعى في باريس ووردو لتأسيس جمعيات لنشر مبادئ حرية التبادل أى حرية التجارة فنجح في مساعاه وعين سكرتيراً للجمعية التي تأسست لهذا الغرض في باريس وأسند اليه في الوقت نفسه رئاسة تحرير جريدة هذه الجمعية (Societe Libre échangiste de France) فجاهد في عمله جهاداً حسناً شهد له به أصديقاه لدرجة أنه كسب احترام وعطف من خلفوه في مبادئة الاقتصادية والاجتماعية. ومع هذا كله فإنه كان مريضاً ولكن إجهاد نفسه وكثرة اشتغاله ضاعف عليه مرضه حتى أشار عليه الأطباء بالراحة وتغيير الهواء فغادر باريس إلى إيطاليا حيث وافاه القدر المحتوم فيها. وترك بعده مؤلفات عديدة

ووضع سنة ١٨٤٥ كتاباً سماه (Cobden et la ligue ou l'agitation anglaise pour la liberté des échanges)

وكان لهذا الكتاب فضل عظيم إذ أظهر لفرنسا اهتمام إنجلترا باتخاذ اجراءات ضد قانون الحبوب (loi des ceréales) فوضح فيه الحالة السيئة الاقتصادية والسياسية التي كانت عليها إنجلترا وقتئذ والتي تعمل على تحسينها بواسطة جمعيات التحالف (ligue). وأما الجزء الأخير من هذا الكتاب فكان محتويًا على خطابات (Cobden, Bright, Fox) وغيرهم من خطباء جمعية التحالف لتعريض حرية التجارة.

ثم إنه وضع كتاباً آخر سماه السفسة الاقتصادية (Sophisme économique) في باريس سنة ١٨٤٧ جمع فيه النقد الطريف والتفريع الطريف على نظرية حماية التجارة. وأتبعه بكتاب آخر سنة ١٨٤٩ وهو عبارة عن خطابات أرسلها الى (M. Thiers) الذي كان وزيراً لفرنسا سنة ١٨٣٣ وسماه (حماية التجارة والشيوعية)^(٢) وأثبت في هذا الكتاب أن نظرية حماية التجارة لا تخرج عن كونها نظرية شيوعية عملية مطبقة والافضل تسمية كل من حماية التجارة أو الشيوعية باسم نظام الاغتصاب Regime de spoliation إذ لا فرق بينهما الا أن نظام حماية التجارة ينتصب الأموال لمصلحة الأغنياء بينما الشيوعية تعتصبها لمنفعة الفقراء.

وفي سنة ١٨٤٩ وضع كتاب : « الحكومة — بئست النقود » ^(١) وتكلم في الجزء الأول منه على الهيئة المعروفة باسم « الحكومة » التي يظن الكثير من الناس أنها منبع كل خير وسلام . وقال إن هذه الهيئة لا تزيد عن كونها عبارة عن أفراد من الامة مجتمعين وفي يدهم الحكم . فمن السخف أن ننتظر منها منافع وخيرات ليست في استطاعة الأفراد القيام بها ، لأنه اذا عجز الأفراد عن العمل لمصلحة أنفسهم فانه لا نزاع في أن أفراد الحكومة أكثر عجزاً عن القيام بهذا العبء . وانما كل ما يمكن طلبه من الحكومة هو أن تحافظ على الامن العام ، ثم انتقل الكاتب في الجزء الاخير من كتابه الى الكلام عن النقود ، وخطأ الذين يعتقدون أن النقود هي الثروة لأن النقود شيء والثروة شيء آخر ، وإن هي الا الوسيلة الموصلة الى الحصول علي الثروة . فالنقود هي الوسيلة ، والثروة هي الغاية . واذا كان الامر كذلك فكيف يمكن إذماج الوسيلة في الغاية أو الغاية في الوسيلة . وكان آخر كتاب وضعه قبل وفاته كتابه المشهور « الوفاقا الاقتصادية » ^(٢) الذي شرح فيه للهيئة الاجتماعية أن مصالح جميع الطبقات متفقة لأنها واحدة وليس في مصلحة طبقة من الطبقات ما يناقض مصالح الطبقات الاخرى . وكان يرمى بذلك الى تنفيذ نظرية ريكاردو التي تقول إن مصالح العمال لا تتفق مع مصالح أصحاب الاموال . واشترط باستيا الوصول إلى دوام التوفيق بين مصالح الطبقات « احترام الحرية والملكية » ولكنه لم يتم كل ما كان يريد شرحه عن هذه النظرية ، لأنه أرجأ هذه المباحث الى الجزء الثاني لهذا الكتاب ولم يمهله مرضه لانجاز هذا البحث العلمي إذ مات في روما في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥٠ .

الفصل الثالث

المذاهب الاقتصادية العصرية^(١)

تنقسم المذاهب الاقتصادية العصرية من الوجهة العلمية الى ثلاثة أقسام -

(١) المذهب الحر أو الفردى

(٢) المذاهب الاشتراكية أو الاجتماعية^(٢):

١ - الشيوعية

٢ - النقضوية

٣ - الجماعية أو الاشتراكية العلمية

٤ - الماركسية

٥ - الماركسية الجديدة

(٣) المذاهب الناقدة أو الوسطى

١ - تعاليم سيسموندى

٢ - اشتراكية الحكومة

٣ - الاشتراكية الكاثوليكية والبروتستانتية

٤ - مذهب الإصلاح أو مذهب (Le Play)

٥ - مذهب التضامن والتعاون

(٤) نظم اقتصادية حديثة :

١ - البلشفية الروسية

٣ - الفاشزم الايطالى

Confeence donne à l'Université de Genève sur les quatre écoles (١)

d'économie politique par M. M. Claudio Jannet, Steegler, Ch. Gide, F.

Passy en 1890; voir aussi Bechaux - Les écoles économiques au XX^e siècle.

Ecoles socialistes. (٢)

Ecoles eclectiques (٣)

١ - المذهب الحر أو الفردى^(١)

يسمى المذهب الحر أحياناً بالمذهب الكلاسيك (Classique) لأن جميع من وضعوا أساس وقواعد الاقتصاد السياسى (الفزيوكرا تيون وآدم سميث ومالتس وريكاردو ومل وسائى وباستيا) ينتمون اليه . ويسمى أيضاً بالمذهب الفردى . وكثيراً ما يسميه خصومه بالمذهب الارتودوكسى ومع ذلك فانه اشتهر بالاسم الاول (المذهب الحر) لان شعاره هو نفس شعار الفزيوكرا تيون « أتركوا الامور تسير واتركوا الافراد تعمل » وكان هذا المذهب يدافع عن حرية الافراد المطلقة فى الاعمال الاقتصادية فلا تتدخل الحكومة فى ادارة صناعاتهم ولا تضع ضرائب جبركية أو عوائد على التجارة ، واردة كانت أو صادرة ، فى الداخل أو الخارج . ويعتقد أنصار هذا المذهب أن مصالح الافراد متفقة فى الواقع ولوانها مختلفة فى الظاهر وان الامور الاقتصادية تسير طبقاً للقوانين الطبيعية الثابتة التى يصح تطبيقها فى كل زمان ومكان . ويستند هذا المذهب فى بحوثه على الطريقة الاستنتاجية

وعند ما يشتغل الانسان لمصلحته الخاصة تحت نظام حرية المنافسة فانه يعمل فى الوقت نفسه للمصلحة العامة ، ولذلك فإن أحسن خطة تصل بالامور الاقتصادية الى أرقى درجاتها محصورة فى معاونة الافراد وتعظيم لانماء مواهبهم العلمية والعملية . وانما لا يجوز أن يفهم من ذلك أن ينزول الانسان فى جميع أعماله ويتعدى عن اخوانه وزملائه ، بل يجب أن يعرف كل فرد بأن من الضرورى تكوين جمعيات تضمهم فى ساعات فراغهم لانها من أهم شروط انتشار المجهودات الفردية ومن أقوى أسباب التشجيع ! إذ الانسان قليل بنفسه كثير باخوانه فى أمور الانتاج . ولا بد أن تكون هذه الجمعيات حرة فى أعمالها وفى تأسيسها فلا تشتترك الحكومة فى شىء من شئونها حتى لا تعرقل مساعيها . وأهم زعماء هذا

(١) عرف (Littre) الفردية (Individulisme) بأنها عبارة عن نظرية تعضد حقوق الفرد وتفضلها عن حقوق الجماعة . وأما قاموس القرن (The Century Dictionary) فعرّفها بأنها النظرية التى تطالب بعدم تدخل الحكومة فى شئون الافراد وعرّفها (Yves Guyot) بأنها عبارة عن النظرية القائلة بأن (الفرد هو الغاية والحكومة هى الوسيلة) ويرى أنصارها ان الفرد وحده هو المحرك لجميع الامور الاقتصادية — انظر كتاب

Levasseur, Courcelle — Seneuil, de Molinari, Colson, Yves Guyot, P. Léroty المذهب
Beaulieu. Beauregard,

وينقسم هذا المذهب في الوقت الحاضر الى مذهبين أولهما المذهب الرياضى
(Ecole mathématique) وثانيهما المذهب النفسى أو النفساوى (Ecole psychologique)
ou autrichienne) (١)

ولا يخلو المذهب الحر من النقد ولم ينكر أنصاره قصه ، وكانوا ينسبون عيوبه إلى
أن الحرية الاقتصادية لم تحترمها الهيئات السياسية (الحكومات) الاحترام اللائق بها
بل تدخلت في أعمالها على زعم تنظيم الانتاج وترتيب حركة الاسعار والعقود الخاصة بالعمال
ورؤوس الاموال ومسائل التبادل الدولى . ولكن مهما أجدت الحكومات في وضع هذه
الانظمة فلتها دائماً مخالفة ومضادة في تطبيقها للقوانين الاقتصادية الطبيعية . وتكون النتيجة
« ضرراً كثيراً نظير خير قليل » أى أن المنفعة التى تعود على الناس من تدخل الحكومة
في أعمال الافراد الاقتصادية قليلة جداً بالنسبة إلى ما ينالهم من الضرر الذى ينجم عن
هذا التدخل

والدواء الشافى لهذا المرض الاجتماعى كائن في استئصال جميع هذه القوانين الوضعية
التي تعرقل سير الاعمال الاقتصادية سيراً طبيعياً . وتنحصر مهمة المشرع — إذا أراد
— المحافظة على النظام — في بذل جهده لائتمام مواهب ومعلومات الافراد والمحافظة عليهم
من كل ما يؤذيهم ويعرقل أعمالهم ويمنع هؤلاء الافراد من ايداء بعضهم بعضاً أو بعبارة أخرى
ألا تتدخل الحكومة في الامور الاقتصادية إلا للمحافظة على مصالح الافراد وعلى الامن العام
ان عدم المساواة بين الناس من أهم نتائج الحرية الفردية في الاعمال الاقتصادية
— وهذا شيء مما يوجب لوم هذا المذهب — وهذا النتيجة أمر طبعى لا يمكن محوه لوضع جميع
الناس في مستوى واحد . وعدم المساواة وتفاوت الناس بعضهم عن بعض في الدرجات
الاقتصادية موجود ولا بد من بقائه ، إذ ماذا نسلم وقبل عدم مساواة الناس في أجسامهم
وعقولهم ولا توافق عليها في مرا كزهم الاقتصادية . وزيادة على ذلك فان عدم المساواة

١ — بلانشار — محاضرات في الاقتصاد السياسى — ص ٤٠ جزء أول طبعة ١٩٢١

٢ — قال (Molinari) في كتابه (القوانين الطبيعية) يكفيننا ملاحظة القوانين الطبيعية لتعمل على
ازالة العوائق الطبيعية التي تعرقل سيرها بشرط الا نضيف اليها عقبات أخرى وضعية ولذلك يجب علينا
أن نترك الطبيعة تعمل وأن ندع الامور تسير سيرها الطبيعى

شرط من شروط التقدم الاجتماعى وكل سعى أو محاولة لازالة هذا التفاوت ضرب من الخيال. لانه من أكبر الاسباب لايقاف حركة الانتاج . فاذا حاول المشرع مساواة الناس بعضهم ببعض فى الامور الاقتصادية فان سعيه سيضيع سدى ويذهب تبعه هباءا منثورا وترتد عواقبه بالوبال والدمار على الهيئته الاجتماعية عامة وعلى مثل هؤلاء المشرعين خاصة . وإنما واجب المشرع فى هذه الاحوال الاقتصادية هو أن يبذل كل ما استطاع لتخفيف آلام البؤساء بوضع أنظمة خيرية اجتماعية لمواساة الفقراء والمساكين

٢ — المذاهب الاشتراكية ^(١)

لم يقل مذهب بل قلنا مذاهب ^(٢) لان الاشتراكية لم تسرع جميع أنصارها على وتيرة واحدة بالرغم من أن جميعها مؤسدة على فكرة واحدة « محاربة النظام الاجتماعى الخالى لانه مشلول عن سوء سير جميع الامور الاقتصادية والعمل على تحويله الى نظام خلىق بنشر العدل والمساواة بين الناس » وعلى ذلك فان الفردية والاشتراكية على طرفي نقيض ولا تتفقان فى وسائلهما وغاياتهما

الفردية متمسكة — كما قدمنا — بالحرية الفردية لاعتقادها أن هذه الحرية هى أساس المجهودات الفردية ولذلك لا تطالب الحكومة العمل لاسعاد الافراد وانما كل ما تنتظره منها هو أن تسهل لهم السبل الموصلة الى العمل الحر الذى يسعدون به . والهيئة الاجتماعية فى نظر الاقتصادى الفردى لا تساوى أكثر مما يساويه افرادها فكلما ارتفعت وتقدمت وتحسنت المجهودات الفردية ارتفعت وتقدمت وتحسنت الهيئته الاجتماعية والعكس بالعكس

واما الاشتراكية فلا تعترف بقوة ولا تخضع لسلطة غير قوة وسلطة للنطور الاجتماعى.

(١) كلمة (socialisme) مشتقة من كلمة (Societe) الفرنسية أو (societas) اللاتينية التى تدل معناها على كلمة (شركة) كما تدل أيضا على كلمة (جمعية) وعلى ذلك يصح أن يقال المذهب الاجتماعى كما يقال المذهب الاشتراكى

(٢) لم تنتشر كثيرا الحركة التى تنكلم عنها (Henri Heine) منذ قرن وكل ما فى الامر ان الاشتراكية تشعبت وأخذت اشكالا مختلفة ولو أنها تدخل كلها تحت ظل الاشتراكية التى تنتشر بسرعة لانها كما قال (Heine) بسيطة يسهل الشعور بها كالجوع والرغبة والموت التى تعرف عوارضه بسهولة — انظر كتاب ليون ساي — ضد الاشتراكية — ص ٨٧ طبعة ١٨٩٦

لأن الهيئات الاجتماعية في تغيير مستمر وتعديل لا ينقطع . وتعتقد أن القوانين الوضعية والانظمة الاجتماعية لا تلبث أن يزول تأثيرها وتتلاشى فائدتها كلما تغير الزمان وتبدل المكان ليحل محلها ما هو أنسب منها وأفع للزمان والمكان الجديد . وزيادة على ذلك فإنها تؤكد بأن الانظمة الاقتصادية الحالية تضطهد جزءاً عظيماً من الناس لمصلحة فئة قليلة معروفة بأصحاب رؤوس الاموال . ولما كان هذا النظام مؤسساً على قواعد الظلم والاستبداد ولا ينطق على الهيئة الاجتماعية الحاضرة فقد أصبح من المحتم تغييره ^(١) .

وجميع المذاهب الاشتراكية مؤسسة على تضحية الفرد لمصلحة الجماعة . وليكون الفرد سعيداً فإنها تخمقه تحت جبروت الاشتراكية ثم تواسيه بتألمه أو تقديس روحه . وبينما تحافظ الفردية على روح الانسان وشرفه وشخصيته فإن الاشتراكية تقتل الانسان وتمحط من قدره وتهزأ بشخصيته وتحبس نفسه في أما كن شبيهة بخلايا النحل أو حجور الحيوانات ^(٢) .

تمثل الاشتراكية مصالح الطبقات وتمحو حرية الافراد وتشيء الامتيازات على حساب المصلحة المشتركة وتزيل الحكومة ليحل مكانها فئات من الناس تغلب بسلطانها على الجميع كما أشار بذلك (Anseele) الاشتراكي البلجيكي في خطبة ^(٣) له حيث قال (أن دكتاتورية العمال — رؤساء الجميع — هي الحل الوحيد للمصائب التي تهدم الهيئة الاجتماعية) ترى جميع المذاهب الاشتراكية أن السبب في الاضطراب الاجتماعي أو في عدم انتظام الحالة الاجتماعية راجع إلى أن فئة قليلة من الناس « الارستوكراتية » استولت على جميع الثروة واستأثرت بها واستخدمت عدداً كبيراً من الناس في مصالحهم الخاصة ^(٤) .

والاشتراكية تنشر المساواة بين الناس اذ تعتبر أفراد الهيئة الاجتماعية كتلة واحدة كونها الانسان بقله وارادته . وهذه القوة إما أن تمثلها الحكومة أو الجماعة . والنظام الاجتماعي وحده مسئول عن نشر العدل والمساواة بين الناس في معاملاتهم حتى ولقد ذهب أحد المذاهب الاشتراكية في غلوائه إلى حد استعمال الوسائل القهرية لتحقيق هذه الغايات ^(٥) .

(١) بلانشار — محاضرات في الاقتصاد السياسي — ص ٤٤٣ طبعة ١٩٢١

(٢) ليون ساي — ضد الاشتراكية — ٨٧ طبعة ١٨٩٦

(٣) نشرت في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٢ في (Vooriut) أنظر كتاب (Yves Guyot)

الديموقراطية الفردية ص ٤ طبعة ١٩٠٧

(٤) شارل جيد — محاضرات — ص ٣١ جزء أول طبعة ١٩٢٦ و ص ١٦٦ من الجزء الثاني

طبعة ١٩٢٥

M. Schatz - L'Individualisme economique et social - 1907

(٥)

تحدثت المذاهب الاشتراكية على اختلاف أنواعها في الأساس وافتقدت في طرق تحقيق الغاية المطلوب الوصول إليها وهي ألا يستأثر نزر من الناس بالثروة ، بل لا بد من توزيعها على الجميع توزيعاً عادلاً ، فمن أنصار الاشتراكية من يريد تنفيذ مبادئه بتغيير النظام الاجتماعي الحالي تدريجاً عن طريق التطور الاجتماعي ^(١) ومنهم من يود الوصول إلى غايته عن طريق الثورة أى قلب النظام الاجتماعي الحالي رأساً على عقب دفعة واحدة . وانتشرت الفكرة الاشتراكية الثورية في فرنسا لتحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية وأنخذت بورصة العمل (Bourse du travail) مقراً لها . وهذه الفئة من العمال التابعين للاتحاد العام للعمل (Confédération générale du travail) . ولقد وضعت نصب أعينها فكرة محاربة الطبقات باعلان الاضرابات العامة من وقت لآخر . لان هذه الاشتراكية لا تنظر الا لصالح العمال وحدهم وهناك فئة أخرى من الاشتراكيين يعملون الى تحقيق ماآربهم عن طريق الاصلاح — ويسمون بالاصلاحيين — (Reformistes) بواسطة تشريع العمال (Législation ouvrière) الذى يسعى شيئاً فشيئاً لتحسين أحوال العمال والدفاع عن حقوقهم . وهذا النوع من الاشتراكية أكثر انتشاراً من غيره في جميع البلاد لأنه أقرب إلى العقل وأدعى إلى احترام النظام والملكية . ومن المذاهب الاشتراكية ما يأتى :

- ١ — الشيوعية
- ٢ — الفوضوية
- ٣ — الجماعية
- ٤ — الماركسية
- ٥ — الماركسية الجديدة

١ — الشيوعية

للشيوعية أقدم المذاهب الاشتراكية وينتمى إليها علماء خيالون أكثر منهم حقيقيين . والعلم لا يبحث الا عن الحقيقة . ولا يؤسس نظرياته العلمية إلا حسب الحقائق التى اكتشفها . أما من يبحث عن الاوهام ويجعلها أساساً لنظرياته غير الحقيقية فلا

يحاول إلا عبثاً ، لأنه كلما ازداد إيماننا في الخيال بعدت عنه الحقيقة . وكل نظرية تأسست على الخيالات والأوهام قاتها فسفسطة لا أكثر ولا أقل

حاول أفلاطون في كتابه (الحكومة أو الجمهورية) أن يكون شيوعياً ولكنه كان باحثاً فلسفياً رغم عزمه على إنشاء حكومة أو جمهورية تعمل لمصلحة جميع الناس مع أنه كان معادياً للديمقراطية الآتينية (democratie athenienne) ومحبباً للضرورة وجود طبقة العبيد لخدمة السادة ، وللقيام بالاعمال الصناعية . وكان يعتبر العامة من الناس طبقة بعيدة عن الاندماج في نظام جمهوريته الشيوعية لانحطاطها عن مستوى الطبقة الارستوقراطية ولا بد من أن تسرى عليها الاحكام الصارمة القهرية . ولم تكن جمهورية أفلاطون شيوعية بل كانت مؤسسة على المبادئ الفلسفية الخلقية أى على الفضيلة وجعلها المحور الذى تدور عليه جميع أعمال الانسان ، وعلى العدل الذى هو أساس الملك المنظم ولكنه أنكر الحرية الفردية وطلب تسخير أغلبية الشعب الآتيني (العبيد) لخدمة فئة قليلة . وكيف يصح القول بأنه كان شيوعياً مع أنه كان فيلسوفاً معادياً للحرية وللشيوعية نفسها وضد المساواة بين الناس في الامور الاقتصادية ^(١)

وفي القرن السادس والسابع عشر ظهر زعماء للشيوعية وعملوا على نشرها بمؤلفاتهم وكان أولهم : (Thomas Morus) ^(٢) الذى وضع سنة ١٥١٦ باللاتينية كتابه المشهور باسم جزيرة الاوهام (L'île d'utopie) حيث أراد فيه انشاء جزيرة يحكمها رجال القضاء بسلطتهم الادبية ، ولا يملك الفرد حرية التصرف في نفسه لانه يسير ويغير منزله أو عائلته أو يترك بلاده حسب أوامر القضاء . ويحتم على كل فرد القيام بعمل يعينه له القضاء ولا بد من انجازه إنجازاً حسناً أو رديئاً . ويعمل كل فرد للمصلحة العامة . ولكن نظاما يمجبر جميع الافراد على التنازل عن حريتهم الشخصية لافراد آخرين ممثلين في هيئة القضاء ، جدير بالانهيار والزوال . لان هيئة القضاء تتحكم في أعمالهم وفي شخصياتهم

Coquelin et Guillaumin - Dictionnaire de l'Economie Politique - t. 11 p. 364 ed. (١)

1853

ويقول جيد ورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — انه أول من كتب في الشيوعية من ٢٣٢ طبعة ١٩٠٩ وانظر شارل جيد — محاضرات — ص ١٧٦ من الجزء الثانى طبعة ١٩٢٥ .

(٢) ولد (Morus) سنة ١٤٨٠ في لوندرا ودرس دراسة متينة في اكسفورد وورق الى أعلى مراكز الحكومة الانجليزية في عهد هنرى الثامن الذى أمر بقتله لمخالفته أوامره بخصوص مسألة دينية في ٦ يوليو سنة ١٥٣٥

وفي أقدس الأشياء للإنسان وهي روابطهم العائلية وشرفهم . وهذه الجزيرة وهمية أراد صاحبها تأسيسها في الهواء

أما (Campanella) العالم الإيطالي فكان معادى لنظريات (أرسطو) المشهورة باسم (Peripatetisme) فحمل في إيطاليا حملة شعواء على مناصريه ومحبي هذا المذهب فكانت حملته هذه نبياً في أن أجبر على مناصرة (نابولي) تحلياً مما كان سيناله من العقاب . ومع ذلك فقد حكم عليه بالسجن المؤبد ولم يصدر العفو عنه إلا بعد تدخل ورجاء البابا (Urbain VIII) وسافر إلى فرنسا حيث أحسن وفادته الملك (لويس الثالث عشر) ومنحه معاشاً فدخل دير (Saint Honore) في باريس إلى أن مات فيه سنة ١٦٣٩ ومن مؤلفاته المشهورة كتابه (مدينة الشمس أو فكرة عن جمهورية فلسفية) (La cite du soleil ou une idee d'une Republique philosophique) وشرح فيه شيوعية النساء : أي أن النساء على الشيوع . وطلب توزيع المال والأرض توزيعاً حسناً ولو أنه كان سخيلاً في بعض آرائه فإنه كان حكيماً في البعض الآخر

ولقد ولد (Fenelon) في (Quercy) من أعمال فرنسا سنة ١٦٥١ . وكان من رجال الدين الفرنسيين ولما وضع كتابه (Telemaque) الذي شرح فيه مساوئ الحكم وعيوب نظام الهيئة الاجتماعية في فرنسا طرد من وظيفته لتعرضه للملك باظهار نقائص الملكية الحاضرة ومات سنة ١٧١٥

وفي سنة ١٧٥٣ كتب (Morelly) روايته التي سماها (الجزر الطافية أو البازيلية) (Les iles flottantes ou La Basiliade) وشرح فيها هيئة اجتماعية مؤسمة على نظام الملك المشاع ولما فند خصومه نظام حكومته رد عليهم سنة ١٧٥٥ في كتاب آخر سماه (قانون الطبيعة) ^(١) ولم يصف إليه شيئاً جديداً عما كتبه (Morus) و (Campanella) وإنما امتاز عنها في تأسيس الشيوعية على قواعد نظريات الاخلاق والفلسفة أما في القرن الثامن والتاسع عشر وضع (Robert Owen) ^(٢) كتابه (New views of Society) ووضع (Cabet) كتابه : (Voyage en Icarie) وسمى كل منهما في نشر مبادئ الشيوعية بتأسيس حكومة جديدة

وكانت هذه الشيوعية تحارب الملكية الفردية على اختلاف أنواعها لاعتقادها أن الثروة مشاعة وللناس جميعاً حق إدارة حركة الانتاج الفردى ، وعلى الهيئة الاجتماعية أن تتكفل باعطائهم كل ما يلزمهم فى معاشهم فتوزع عليهم الثروة حسب حاجاتهم ^(١) انتقد (Schmoller) مبادئ الشيوعية (لأنه من الخطأ البين أن تكون حاجتنا أساساً عادلاً لتوزيع الثروة لأن هذه الحاجات خاضعة لتغلبات أهواء الافراد) وإذا عمل بهذا المبدأ (توزيع الثروة حسب حاجات الانسان) واتخذ مقياساً لتوزيع الثروة فقد يذهب الجتهد ضحية الخامل الذى يكون نصيبه من الثروة أوفر : إذ قد يحتاج لاكثر مما يحتاج اليه الرجل المجتهد

وتنحصر شروط نجاح المبادئ الشيوعية فى أمرين : ^(٢)

١ — أن يكون عدد سكان الجهة المرغوب نشر الشيوعية فيها قابلاً لاي تجاوز ١٥٠٠ شخص حسب تحديد « Fourier » فى كتابه « Phalanstere » وبين ٥٠٠ و ٢٠٠٠ حسب تحديد « Robert Owen » . وأما الفوضويون فلا تنجح شيوعيتهم إلا فى المدن المستقلة بعضها عن بعض ، بشرط محو كل أثر من آثار الحكومة . والسبب فى تمسك الشيوعية بقلة عدد السكان هو أنه كلما قل عدد السكان صار من السهل نشر الدعوة الشيوعية وتطبيق مبادئها . ومتى كثر عددهم تعذرت الدعوة

٢ — لا بد أن تكون الهيئة الاجتماعية المتمشية على مبادئ الشيوعية خاضعة لنظام على غاية من الشدة لأنها ضرورية للمحافظة على المساواة فى توزيع الثروة ولألزام كل فرد بالآخذ أكثر من نصيبه

ومع ذلك لا يمكن اتباع هذه الشروط لأنها غير قابلة للتطبيق على الهيئة الاجتماعية الحالية . وهذا النظام الشيوعى مخالف للتعاليم الشيوعية المتطرفة التى تمحض على محو كل نظام أساسه الشدة

وكان (Saint Simon) ^(٣) شيعياً كتب مؤلفات عدة منها (L'industrie)

(١) بلانشار — محاضرات — ص ٤٥ جزء أول طبعة ١٩٢١

(٢) شارل جيد — محاضرات — ص ١٧٨ من الجزء الثانى طبعة ١٩٢٥

(٣) ولد غنياً سنة ١٧٦٠ ومات فقيراً ألا يملك ثمن طبع مؤلفاته سنة ١٨٢٥

و (La politique) و (L'organisation) و (Le systeme industriel) و (Le catéchisme des industriels). وكان ذلك بين ١٨١٧ و ١٨٢٢ . وأسس نظرياته الشيوعية على ضرورة ربط العالم الطبيعي (monde physique) بالعالم الخلقى (monde moral) فكان أول من أرادوا توحيد القوانين الطبيعية والقواعد الخلقية ، لأن جميع هذه القوانين مؤسسة على قانون الجاذبية (loi de gravitation) وكان يعتقد أنه لا قيمة للحرية السياسية مع عدم التمتع بالحرية الاقتصادية ، ولا وجود للحرية الاقتصادية إذا لم يكن العامل مالكا لكل ما ينتجه بدلا من أن يكون مسخرًا للخدمة غيره . وتتكون الهيئة الاجتماعية حسب ذلك وعمل الافراد ، ولذلك عضد (سان سيمون) الصناعات لاعتبارها المنبع الوحيد للثروة^(١) ولا بد أن تحمل الحكومة الاقتصادية مكان الحكومة السياسية ، وتنقل الحالة الحكومية الى الحالة التعاقدية ، أى حالة التعاقد على الأعمال الصناعية ، فتصبح الأم عبارة عن جمعيات للانتاج تسير حسب قوانين وأنظمة العامل الصناعية . فكان أنه أراد قلب الهيئة الاجتماعية وجعلها كصنع كبير يسير حسب قوانين تنظيم المصانع ، ونسى أن هذا المصنع سيكون محكوماً بمجلس إدارة ، حتى ولو كان من العمال أنفسهم ، ولا بد من أن يستبد هذا المجلس في رقاب باقي العمال ، فلا يمتاز مجلس إدارة هذا المصنع العام عن هيئة الحكومة التي لا يرغبونها . ورغم ذلك فإن (سان سيمون) كان يحترم الملكية الفردية .

وأما (Fourier)^(٢) فقد وضع كتباً عدة منها كتابه : Association domestique et agricole و (Théorie des quatre mouvements) وكان يعتقد أن العالم يسير حسب أربع حركات : (اجتماعية وحيوانية وعضوية ومادية)^(٣) . فلحركة الأولى خاصة بالقوانين الطبيعية التي وضعها الله لتنظيم سير التركيب الاجتماعي الموجود على سطح الارض ، والحركة الثانية خاصة بالقوانين التي وزعها الله على خلقه لتسيير وضبط شهواتهم ، والحركة الثالثة خاصة بالقوانين التي توزع الأملاك والأشكال والألوان للأعضاء ، والحركة الرابعة خاصة

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٤٥ طبعة ١٩٢١

(٢) ولد من عائلة شريفة في (Besançon) سنة ١٧٧٢ ومات في باريس سنة ١٨٣٧

(٣) Les quatre mouvements sont : social, animal, organique, materiel

اظر بلانكي — تاريخ الاقتصاد السياسي وبيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية وقاموس

الاقتصاد السياسي وضع Coquelin et Guillaumin

بالقوانين التي تحدد نظام الجاذبية . ثم أضاف فيما بعد الى هذه الحركات الأربع حركة خامسة سماها الحركة المحورية (La pivotale) أى التى تدور على محور القوة المغناطيسية . وكل من يعتقد أن العالم خاضع لقانون طبيعى واحد وهو قانون الجاذبية الشهوانية « l'attraction passionelle » فاستند عليه لوضع نظرية العمل ، بمعنى أن جاذبية العمل هى المشجع الوحيد لاقدام الانسان على العمل . وكان يريد تنظيم الهيئة الاجتماعية بتقسيمها الى جماعات phalanges ^(١) يتراوح عدد كل منها بين ١٦٠٠ و ١٨٠٠ شخص وأن تنقسم كل من هذه الجماعات الى جماعات أصغر منها يتراوح عدد كل منها بين ٦ و ٩ أشخاص وتقوم هذه الاقسام الصغيرة مقام العائلات . وتتولى الجماعات الكبيرة عمل كل ما يلزم من حاجات جميع الافراد ، وتكون شبيهة بشركة مساهمة يخص كل شريك فيها أسهم تعادل ما تنازل عنه من أملاكه الفردية عند انضمامه إلى الجماعة . ويقسم انتاج الشركة ^(٢) حسب ما اشترك به الفرد بما له أو بعمله أو بمهارته

يخبر « Lafargue » فى كتابه « Histoire de la propriété » مذهب الشيوعية بقوله : « إن أفضل أنواع الاشتراكية التى يجب اتباعها هى الشيوعية التى ستصل اليها الهيئة الاجتماعية بفضل التقدم والمدنية والغاء تقسيم العمل اذ يستطيع الانسان فيها تقوية أعصابه ومواهبه العقلية وينال كل ما يشتهي . وكانت الشيوعية مهد الانسانية فكان عهدا عهد الذهب فأصبحت الآن كالجنة المفقودة . ومع ذلك فستعود إلى مجدها السابق ويالحسن حظ من سيتمتعون بها » ^(٣)

ويؤكد « Yves Guyot » أن العودة الى الشيوعية هى نفس الرغبة فى العودة إلى الهدمجية والتوحش الموجود الآن فى أواسط أفريقيا وفى مجاهل استراليا . وكل من يتنى بتحقيق هذا المذهب قائما يطلب من الهيئة الاجتماعية التقهقر فى المدنية والأخطاط فى أنظمتها

ويقول « M. A. Thiers » ^(٤) ان الشيوعية تهتم العمل وتعدم الحرية واذا كانت

(١) معنى كلمة (phalange) الحقيقة هى قصبة الاصبع ولكن (فوريه) عبر بها فى كلامه للدلالة على صغر الجماعات التى أراد تنفيذ شيوعيته عليها

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٤٧ طبعة ١٩٢١

(٣) ص ٥٢٣ — ٥٢٧

(٤) De la Propriété . P . 180 et 192 ed. 1848

قوية فانها تقضى على العائلة بالزوال ، والشيعوية شبيهة بمعيشة الأديرة ولكن على عكس هذه الانظمة الدينية لأنها تضع قوانين متناقضة لا يمكن تنفيذها

٢ - الفوضوية^(١)

الفوضوية نوع متطرف من الشيوعية وهى خليط من الآراء الحرة والأفكار الاشتراكية . فأخذ أنصارها من المذهب الحرشة كرههم للحكومة وتمسكهم بحرية الفرد المطلقة دون قيد ولا شرط . وأخذوا من المذهب الاشتراكي عدم قبول نظام الملكية الفردية وطرق استخدام العمال .

كان (Proudhon) أول من أسس المذهب الفوضوى الحديث حينما أظهر كتابه : (ما هى الملكية)^(٢) سنة ١٨٤٠ الذى قرر فيه أن الملكية هى السرقة بعينها . ووضع سنة ١٨٤٥ (التناقضات الاقتصادية)^(٣) . وكانت فوضويته شديدة الاتصال بالفوضوية السياسية الاجتماعية . ولما توفى سنة ١٨٦٥ انتقلت زعامة هذا المذهب الى (Kropotkin) صاحب كتاب (غزو الخبز)^(٤) . ثم انتقلت هذه الزعامة الى (Bakounine) ثم الى (Elisee Reclus) صاحب كتاب (التطور والثورة والمثل الأعلى الفوضوى)^(٥) الذى وضعه سنة ١٨٩٨ . ثم الى (Jean Grave) صاحب كتاب (الجماعة المستقبلية)^(٦) الذى وضعه سنة ١٨٩٥ .

وظهر بجوار الفوضوية السياسية الاجتماعية نوع آخر وهى الفوضوية الفلسفية المؤسسة على (الأنانية) وحب النفس ، وبدأت تعاليمها فى ألمانيا تحت زعامة (Max Stirner) صاحب كتاب (L'Unique et sa propriété) سنة ١٨٤٥ .

ومن خواص الفوضوية — على العموم — شدة كرهها لجميع أعمال الحكومة

(١) Anarchiste, Libertaire

(٢) Qu'est ce que la propriété?

(٣) Les Contradictions écon.

(٤) La Conquête du Pain

(٥) L'évolution, revolution et l'idéal anarchiste

(٦) La société Future

لاعتقادها أنها تقتل المجهودات الفردية . وكل ما ترمى اليه هو توسيع سلطة الفرد ، ولا بد للوصول الى هذه الغاية من التخلص من جميع القيود التي تغل أيدي الحرية وهذه القيود هي : (الملكية الفردية — قوة الحكومة — السلطة التشريعية وجميع الأنظمة الادارية) وليس في استطاعة الانسان أن يكون حراً إلا اذا كانت أنظمة الهيئة الاجتماعية حرة . والخطة الوحيدة لتحقيق هذه الآمال محصورة في ضرورة هدم الهيئة الاجتماعية ليشاد على أقاضها هيئة اجتماعية جديدة طبقاً للمبادئ الفوضوية المنقسمة الى نوعين : (الفوضوية السياسية والاجتماعية ، والفوضوية الفلسفية) .

ترغب الفوضوية الفلسفية في الوصول الى منتهى حرية الفكر . وكان أنصارها ينتقدون من خالفهم في الرأي من الانتقاد وبقارص الألفاظ اعتماداً على الحرية المطلقة في القول والكتابة والفكر . فكانوا أكبر أنصار الثورة الألمانية في سنة ١٨٤٨ . وكانوا يسخرون للمبادئ الخلقية ، ويمبثون بلحقائق الاجتماعية ولا يؤمنون الا بالأناية الفردية . فكان كل فرد عبارة عن قوة مستقلة لا يسير الا حسب ما توحى اليه مصلحته الشخصية . وللفرد أن يتحدى ويبالغ ويعمل ما استطاع من قوة للحصول على أكثر ما يمكنه الحصول عليه من رغباته وطلباته لدرجة أن (Stimer) ^(١) قال : يجب على كل فرد أن يقول في نفسه (أريد أن أكون كل ما يمكنني أن أكونه وأن أحصل على كل ما يمكنني الحصول عليه) لأن (كل مصالح الانسان شرعية بشرط أن يكون طالبها قوياً) و (كل من ملك القوة نال حقه ومن فقدتها ضاع منه) . فكل ما تبتغيه هذه الفوضوية الفلسفية هو الحصول على المصلحة الفردية حسب الأناية الشخصية ، أو بعبارة أخرى : « بعدى الطوفان » . وكل من يقف في تيار المصالح الفردية ويعرقل سيرها يجب محوه .

فالحكومة والعائلة والأمة لا سلطان لكل منها الا ما خولها الفرد من سلطان ا ومتى عدل الفرد عن احترامها فقد كل ما لها من نفوذ لدرجة أن قل (Stirner) بلا حياء .

(١) هذا هو الظلم بأجل مآنيه محتثاً تحت ثوب الحرية الفردية الموهومة والتي ينتظر أنصارها منها اسعاد الافراد . ولكن لا يمكن جعل هذه الافكار الشريرة أساساً لنظام الهيئة الاجتماعية لأنها لا تحترم حقوق الفرد نفسه وتضحي بحرية الضعيف مرضاة لشهوات القوي . الفوضوية نفسها تخارب قوة الملكية فهل من المعقول أن تخارب الفوضوية القوة لتحوها من الوجود ؟ وفي الوقت نفسه تريد الاستناد عليها لتحقيق آمالها ؟ لاشك أن أنصار هذه المبادئ السخيفة مصابون بشيء من الجنون ويحق لنا أن نسميهم بانصاف المجانين

ولا أدب : « لى حق إسقاط المسيح والآلهة اذا استطعت إلى ذلك سبيلا ، ولى حق قتل من شئت اذا لم أخش العقوبة . وانى أحد حقوقى ولا وجود لأحد سوى . وربما كان هذا لا يوافق غيرى فهم وشأنهم ، وما عليهم الا الدفاع عن أنفسهم^(١) » وإذا كان العامل يشكو سوء حاله وقرره ويؤس فإليه الا الاستيلاء على ما يمكنه أخذه من أملاك الغير ، لأن (الأرض ملك لمن عرف كيف يأخذها ولمن استولى عليها واستطاع المحافظة عليها) .

وإذا انتصرت تعاليم هذا المذهب — وهذا ما لا سبيل اليه — فستصير الهيئته الاجتماعية عبارة عن جماعة من الأنانين ! وبعد أن كان الفرد خاضعاً مطيعاً للهيئة الاجتماعية تصبح هذه الهيئته خاضعة لتقلبات وأهواء الفرد . فالغاية التي يرغب الوصول اليها زعيم هذا المذهب Stirner هي الاعتراف بأن الفرد هو الكل في الكل وألا وجود للهيئة الاجتماعية وهذا عين الشطط لأن الفرد جزء ضئيل من هذه الهيئته .

وأما مذهب الفوضوية السياسية الاجتماعية^(٢) فأساسه الحرية الفردية المطلقة ، لأن (كل طاعة — كما قال Reclus — تعتبر تنازلاً عن الحقوق الفردية) أو كما قال « Proudhon » سنة ١٨٥٠ (يريد الجنس الانساني أن يكون محكوماً وسيكون كذلك ولهذا السبب فاني خجل من نفسي) وقال « Bakounine » : « ان حربي كائنة في الأطيع أحداً وألا أقيد أعمالي إلا طوعاً لأرادتي) وقال « Grave » : (لا يجوز للهيئة الاجتماعية تقييد الانسان بغير القيود التي أوجبتها الطبيعة) .

يختلف المذهب الفوضوي السياسي الاجتماعي عن المذهب الفوضوي الفلسفي في أن الثاني يعتبر الفرد كأنه الواحد الأحد لا شريك له ولا سلطان عليه ، مطلق الحرية في أعماله التي تسير حسب أنانيته وقوته . وأما المذهب الأول فيعتبر الفرد شيئاً أرقى من الشخص الأناني الطاغى الجبار لأنه إنسان لا حيوان فقال « Proudhon » : (إن ما أحترمه في جاري هو كونه إنساناً) . وقال « Bakounine » : « ان الحرية هي الغرض الأعلى لتقدم الانسانية » ويعمل المذهب الفوضوي السياسي جهده لمساعدة الانسانية وأن يحترم كل إنسان حرية الآخر إذ قال : « Kropotkine » : « عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به » وبقدر مغالاتهم في التمسك بالحرية الفردية المطلقة فانهم شديداً الكره للهيئة الحاكمة ، إذ

Stirner - Der einzige und sein eigenthum (١)

(٢) وكان أنصار هذا المذهب : (Proudhon, Reclus, Grave, Kropotkine, Bakounine)

يتحكم الفرد في الفرد وفي ذلك حط من كرامته وشخصيته فقال (Kropotkine): « ان الحكومة مقبرة فسيحة الأرجاء إذ تضحي فيها وتموت وتقر جميع الجهود الفردية، فهي الانكار بأجلى معانيه للانسانية. وكما أن الحكومة تمثل عامل الضغط فلها عامل الفساد أيضاً ». وكيف تحقق هذه الآمال بغير الثورة؟ وهل يرجى الاصلاح من يد مخضبة بالدماء؟ وهل ينتظر البر والخير من قتلة مجرمين؟ إنهم يعتدون على الانسانية والهئية الاجتماعية، بل ويقتلون الفرد الذى يدافعون عنه.

وكان (Proudhon) ضد الاصلاح الثورى المسلح ولم يشجع إلا الاصلاح الثورى السلمى. وكل هذه التعاليم الثورية سفسطة وتلاعب بالألفاظ ومقاصد يستحيل تحقيقها فى عهد المدنية والحرية.

كان الفوضويون — على اختلاف مذاهبهم — يعملون على محو الملكية، وإذا تم لهم ذلك فكيف يكون حال الانتاج حسب الارادة الفردية الحرة التى تعمل إما على افراد وإما مشتركة مع الغير اشتراكاً حراً يأخذ شكل التعاقد الحر ويوزع هذا الانتاج حسب الحقوق المعترف بها لكل عضو بالنسبة لحاجاته. ويقرب من هذه الاشتراكية المتطرفة نوع جديد من الاشتراكية الحديثة وهو المشهور الآن بنظام نقابات العمال (Syndicalisme) (ouvrier) الذى أنشئ خوفاً من شر أعمال الحكومة. وكل ما ترمى اليه هذه الشيعة هو أن تصبح الأمور الاقتصادية الخاصة بالانتاج تحت تصرف العمال وطوعاً وأمر النقابات. ولقد ذهبت بهم المغالاة إلى حد المطالبة بالسيطرة على السلطة السياسية فلا تقوم الحكومة بعمل دون استشارتها، وبهذه الكيفية تصير النقابات المنبع الوحيد والمرجع الاعلى للأعمال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لأنها تكون منظمة فى شكل حكومة داخل حكومة. وإذا ضعفت الحكومة أمام قوة النقابات تغلبت عليها وشاركتها فى الحكم. أما إذا كانت الحكومة قوية ردعتها عن غيها وردتها الى حدها فلا تتركها تتعدها وهو (الاهتمام بالمسائل الاقتصادية على شرط عدم التدخل بالمرءة فى الشئون السياسية).

٣ - الجماعة ^(١) أو الاشتراكية العلمية ^(٢)

الشيوعية أقل تطرفاً من الفوضوية وأقل منهما الجماعية « Collectivisme » ويظهر أن أول من استعمل هذه الكلمة للدلالة على المعنى المقصود منها الآن هو « Colins » في بلجيكا سنة ١٨٥٠ وكانت جماعيته زراعية . وكان زعيم الجماعة في فرنسا « Pecqueur » سنة ١٨٣٨ ثم « Vidal » سنة ١٨٤٦ حيث ميز بين آلة الانتاج والغرض من الانتاج . وأنصارها في المانيا هم : « Rodbertus, Tagetzow, Lassale » أما « سان سيمون » فكان متردداً بين الشيوعية والجماعية

وترى الجماعة الى أن تكون جميع وسائل الانتاج من أرض ومناجم ومعامل ومصارف مالية ومواد أولية وغيرها من أدوات الانتاج ملكاً للجماعة . أما ما يتعلق بأمر الاستهلاك فتكون كلها ملكاً لمن أنتجها بجده واجتهاده

كانت الملكية في القرون الوسطى فردية ، وكان الانتاج كذلك ، ولما اتسع نطاق الانتاج بتقدم الامم وتطورها أصبحت المجهودات الفردية لا تقوى على انتاج جميع حاجاتها الفردية وحدها وصارت في حاجة الى معامل ومصانع كبيرة ومناجم وسكك حديدية عظيمة . ورغم هذا التطور بقي نظام توزيع الثروة مؤسساً على قواعد الملكية الفردية . ومن ذلك يظهر لنا أنه يوجد تنافر بين الانتاج والملكية أى بين العمال وأصحاب رؤوس الاموال . فطبقاً لقوانين الجماعة لا بد أن تتلاشى الملكية وتتطور بتطور الامم في أحوالها الاجتماعية والاقتصادية لتصبح كلها ملكاً للجماعة ، لأن الاملاك والصناعات الصغيرة ستندمج في الاملاك والصناعات الكبيرة وهكذا يستمر الاندماج الى أن تصبح كلها في قبضة الجماعة ، وعندئذ يتوازن الانتاج مع الثروة . وكيف الوصول إلى هذا الاندماج التدريجي وكيف يمكن نزع الاملاك والاموال من أصحابها ؟ بأحد أمرين : إما بطريقة مشروعة سلمية ، وهي أن يتنازل كل فرد ، بحض ارادته ، عن أملاكه خدمة للمصلحة العامة وإما بالثورة

(١) Vandervelde - Le collectivisme et l'evolution industrielle - 1901

P. Leroy - Beaulieu - Le collectivisme - 1909

(٢) ويعطى للجماعية اسم : (socialisme scientifique) شارل جيد — محاضرات في

قال « J. Jaures » في خطبة ألقاها بمناسبة انتقال الهيئة الاجتماعية إلى نظام الجماعة بفضل التطور الاقتصادي الاجتماعي: « يسيطر كبار المولدين على أملاك شاسعة ومعامل واسعة ومنازل عديدة لاستغلالها بينما ان عدداً كبيراً من العمال والسكان لا يملكون شيئاً . فإذا لم تستول هذه الاغلبية الساحقة ، الممثلة للحق والقانون والقوة ، على أملاك الاقلية فلا مناص لها من اعلان افلاسها ولا تتم خطة نزع هذه الاملاك من أصحابها الا بطريقة منظمة شرعية سلمية فيتنازل أصحابها عنها بطيب خاطر وبكل هدوء وسكينة ، وعندئذ تتحقق سعادة الجماعة »^(١)

تمحو الشيوعية الملكية ، أما الجماعة فلا تلغيها ولكنها تميز بين الانتاج ووسائله . فيبقى الانتاج ملكاً لمن أنتجه . أما وسائل الانتاج فتكون ملكاً للجماعة . ونحدد الجماعة وظيفية ومهمة كل فرد من أفرادها وتعيده كل ما يلزمه من الادوات الضرورية لقيامه بأعمال الانتاج ، وإنما لا يكون المنتج حراً في بيع انتاجه اذ يجب عليه أن يسلمه للجماعة لتعطيه نظيره ما يعادله من الثمن حسب مجهوده وعمله ومهارته^(٢)

ويختلف نظام الحكومة الخاضعة لمذهب الجماعة عن الحكومات الحالية اذ لا بد من فصل الوظائف المخصصة للأعمال الاقتصادية عن الوظائف المنوطة بالأعمال السياسية فتقوم الوظائف الاقتصادية بتنظيم الانتاج وتوزيعه على الافراد بنسبة عملهم بعد خصم جميع نفقات الانتاج منهم . ولا تتقاضى الحكومة أجراً ولا تأخذ ربحاً نظير هذه الخدمات لأن وظيفتها خدمة الجماعة^(٣)

تكلّمنا فيما تقدم على الجماعة الصناعية ولكن هناك نوع آخر من الجماعة معروف باسم الجماعة الزراعية^(٤) التي تحض على أن تكون الاراضى الزراعية ملكاً للجميع . ويرجع الفضل في ظهور هذه التعاليم في شكل مذهب اقتصادي إلى (كارل ماركس) وصديقه (Engel) بسبب النداء الذي وضعاه . وكثيراً ما تسمى الجماعة باسم (الماركسية) نسبة الى (كارل ماركس) ولكن لا يصح الخلط بينهما لأن أنصار الجماعة غير أنصار

(٣) Yves Guyot - La démocratie individualiste - p. 205

(٢) بلانشار — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٤٩ طبعة ١٩٢١

(٣) بيرو — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٥١ طبعة ١٩١٤

(٤) Collectivisme agricole

الماركسية^(١) ولذلك اعتبرنا كلا من المذهبين مستقلاً استقلالاً علمياً

٤ - الماركسية أو مذهب كارل ماركس

ولد كارل ماركس في ٥ مايو سنة ١٨١٨ في مدينة « Trèves » وأسس الدولية^(٢) « L'Internationale » سنة ١٨٤٨ ، ووضع بمشراكة صديقه « Engel » نداء الحرب الشيوعي الذي دعا فيه جميع عمال العالم للاتحاد والاتحاق بالدولية العاملة أو دولية العمال. وأشهر كتب ماركس كتابه المعروف « رأس المال » وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء ظهر الأول سنة ١٨٦٧ أما الجزآن الآخران فلم يظهر الا بعد وفاته سنة ١٨٨٥ و ١٨٩٤ بواسطة صديقه (Engel)

استنبط كارل ماركس تعاليمه مما كتبه (Hegel) الذي لولاه - كما قال (Engel)^(٣) لما ظهرت الاشتراكية الألمانية. وامتازت طريقة ماركس الاستنتاجية عن غيرها من الطرق الأخرى في كونها اعتبرت الأحوال الاجتماعية التي تتبع بعضها بعضاً كحوادث تاريخية بسيطة ولا بد لفحص هذه الأحوال والحوادث التاريخية من الالتجاء الى النقد التاريخي فشابهت نظريته ، من هذه الوجهة ، نظرية أنصار المذهب التاريخي الألماني ويعتقد كارل ماركس ، أن جميع الانقلابات والتطورات الاجتماعية سببها الأمور الاقتصادية فمن وقت ظهور الكاثوليكية وتحريم الرق والاستعباد ، وحتى في العصور القديمة كان سبب التطورات الاجتماعية واحد « نضال الطبقات الفقيرة مع أصحاب الاموال » لتحسين أحوالهم الاقتصادية والتمتع بقليل من العيشة السعيدة . والتاريخ مملوء بهذه الحوادث المتكررة في كل مكان وزمان . وكثيراً ما تفوز في هذا العراك الطبقات الفقيرة المظلومة لكثرة عددها . وقوة حقها وتمخّل أمامها الطبقات الأخرى لقلة عددها وضعف ادعاءاتها . ولما كان هذا هو حال الهيئة الاجتماعية في الماضي فسيكون كذلك في الحاضر وفي المستقبل ما دامت الطبقات متفاوتة أثماً وبدأ نضال الطبقات في العصر الحاضر منذ أدخلت الآلات الميكانيكية في المعامل

(١) شارل جيد - محاضرات في الاقتصاد - ص ١٨٠ من الجزء الثاني طبعة ١٩٢٥

(٢) Edmond Villetard - Histoire de l'Internationale - 1872

(٣) Leon Say - Contre le socialisme - p. 85 ed. 1846

والمصانع وفي كثير من أعمال الانتاج لانها ساعدت على انتشار الصناعات الكبيرة التي ابتلعت الصناعات الصغيرة إذ لم تتمكن من اقتناء هذه الآلات . فأصبح أصحاب الصناعات الكبيرة أهل السلطة يتحكمون في رقاب من يشتغل عندهم من العمال ويسوقونهم سوق الاغنام ويستغلونهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا نظير أجر ضئيل لا يشبع ولا يغني من جوع . والسرف في ذلك راجع إلى سرعة زيادة عدد العمال الذين يتزاحمون على أبواب هذه المصانع . ولهذا الاسباب وضع « تيرجو » و « جان باتيست ساي » و « ريكاردو » أساس القانون المعروف باسم « La loi airain » وكان « تيرجو » أول من صرح بأنه « يجب تخفيض أجر العامل إلى الاجر الذي يمكنه من الحصول على ضروريات معاشه » وكان الاستاذ الالماني « Lassalle » أول من وضع هذا القانون في قلبه العلمي المعروف الآن بنظريته (Theorie de la loi airain)^(١)

وتنحصر تعاليم كارل ماركس في نظريتين: الاولى نظرية العمل الزائد (Sur - travail) والقيمة الزائدة (Plus - value) المؤسسة على التبادل (echange) والقيمة (valeur) والثانية عبارة عن قانون نزع الملكية الاتوماتيكي^(٢) المؤسس على التطور الاقتصادي . ويصح أن تسمى النظرية الاولى نظرية الثبات (Statique) والثانية نظرية التطور (dynamique) كما سماها « أوجست كونت » وسنكلم عليهما بكل إيجاز فيما يأتي :

١ - نظرية العمل الزائد والقيمة الزائدة^(٣)

نتم هذه النظرية بالبحث عن السرف في أن الطبقة الغنية صاحبة الاموال تعيش على عاتق الطبقة الفقيرة المعروفة بطبقة العمال . وليست هذه أول النظريات من نوعها إذ سبق ماركس علماء اقتصاد آخرون منهم : (Sismondi) و (Proudhon) و (Rodbertus) و (Saint Simon) وانما يختلف عنهم ماركس لأنه فحص هذه النظرية من الوجهة

(١) يلخص هذا القانون القاضي أو القهرى — كما يسميه لاسال — في أنه اعتبر عمل الانسان وعلى الاخص عمل العامل هو بضاعة من البضائع التي تباع وتشتري في الاسواق بين العمال وأصحاب الاعمال . وتحدد الامتان (الاجور) حسب نفقات الانتاج . وتقدر هذه النفقات حسب ما يحتاج اليه العامل من التوت الضروري لمعيشه . والسرف في أن (Lassalle) وضع هذا القانون هو تحريضه العمال على أصحاب الاموال اذ أظهر لهم ماهم عليه من الاضطهاد والاستبداد .

(٢) Expropriation automatique (٢)

(٣) Frederic Engels - Philosophie, Economie politique, socialisme — trad; Laskine p, (٣)

الاقتصادية وجعل أساسها عدم المساواة في طرق التبادل ، وأما الآخرون ففحصوها من الوجهة الخلقية الاجتماعية وجعلوا أساسها سوء نظام الملكية .

أثبت ماركس في هذه النظرية أن العمل ليس وحده مقياساً للقيمة أو سبباً لها ، بل انه جوهر القيمة أو مادتها . وفند الفكرة القائلة بأن المنفعة هي التي تحدد قيمة الاشياء فالعمل وحده هو الذي يحدد قيمة الاشياء أى أن قيمة الاشياء تحدد حسب ما احتاجت اليه من الوقت في صنعها ^(١) واذا سلمنا جدلاً بصحة هذه النظرية فكيف تحدد أجور العمال ؟ لنفرض أن عاملاً اشتغل في مصنع عشر ساعات فقيمة العامل أى أجره يحدد حسب قيمة المصنوعات التي أنتجها في هذه المدة . ولكن ما الذي يدفعه رئيس العمل - أو كما يسميه ماركس دائماً بصاحب رأس المال - من قيمة هذه المصنوعات الى العامل وهل يدفعها كلها للعامل ؟ يدفع صاحب المال للعامل أجراً معادلاً لما يلزم قضاء حاجاته في المدة التي اشتغلها فاذا اشتغل عشر ساعات أو عشرة أيام يصرف له أجر يكفيه لغذائه ومعاشه في هذه المدة ليتمكن من اتمام عمله الذي كلف به . ولكن هذه القيمة أى هذا الاجر الذي يصرف للعامل لا يعادل قيمة المصنوعات التي أنتجها في هذه المدة وعلى ذلك فان صاحب المصنع أو صاحب المال يحفظ لنفسه مبالغ كثيرة بقيت لديه من مجهودات العامل . وهذه الزيادة عبارة عن الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة الاستهلاك وهذا هو ما يسميه ماركس (بالقيمة الزائدة)

ويستنتج مما تقدم أن العامل الذي يشتغل عشر ساعات لا يحصل من صاحب المال الا على أجر يعادل خمس ساعات من عمله بمعنى انه يأخذ أجراً على الخمس ساعات الاولى التي اشتغلها ولا يأخذ شيئاً عن الخمس ساعات الاخرى أى أنه اشتغلها بلا أجر . وهذه المدة زيادة عن مدة عمل العامل الحقيقية . وهي ما يسميها ماركس (العمل الزائد) وعلى ذلك فان صاحب المصنع يحصل على القيمة الزائدة الناتجة من العمل الزائد ومن هنا يؤخذ أن أصحاب الاموال يرهقون العمال ويشغلونهم زيادة عن اللازم لجمع الاموال وتكديسها . تكلمنا فيما سبق على اهمية العمل في الانتاج ولم نذكر شيئاً عن اهمية رأس المال فيه مع أن ماركس وضع كتاباً خاصاً لدرس رأس المال ولم ينس اهمية في الانتاج حيث قال أن العمل وحده غير كاف للانتاج بل لا بد له من المال الذي يستهلك منه كمية وافرة

لتمكين العمل من الانتاج . وقسم ماركس رأس المال إلى نوعين . رؤوس الاموال التي تستعمل لدفع أجور العمال وهو ما يسميه رأس المال القابل للتغيير (Capital variable) (١) ورأس المال الثابت (Capital Constant) (٢) وهو عبارة عن الاموال التي تستعمل للحصول على الادوات اللازمة للانتاج من آلات ميكانيكية وسكك حديدية وغيرها . وبما أن هذه الادوات تستخدم في الانتاج وتستهلك بكثرة استعمالها على مضي الزمن فإن قيمتها تستنزف من قيمة الانتاج النهائي

٢ - نظرية نزع الملكية أو قوتون التركيز (Concentration) (٣)

تتلخص هذه النظرية في أن المشروعات (entreprises) الاقتصادية الفردية والملكية الفردية تندمج الصغيرة منها في الكبيرة والكبيرة في التي أكبر منها شيئاً فشيئاً إلى أن تنحصر هذه الاملاك في أيدي معدودات وعندئذ يسهل على العمال عزل رؤساء هذه الصناعات الكبيرة القليلة العدد ليحلوا محلهم وتكون الملكية كلها من صناعات وعقارات ملكا لعمال . ولا يتم هذا التركيز الا اذا كانت المنافسة حرة . وستستكمل فيما بعد على نظرية التركيز التي اعتمد عليها ماركس لتحقيق آماله

كان ماركس يريد تحقيق نظرياته بواسطة التطور الاجتماعي الاقتصادي لتصبح جميع وسائل الانتاج ملكا للجماعة وكذلك يصير كل ما ينتجه العمال ملكا لهم وبهذه الطريقة يزول الظلم عن الطبقة المغلوبة على امرها والمهضومة الحقوق (العمال)

وكان ماركس ضد النظريات الوهمية التي وضعها (توماس موريس) التي تركز على الخيالات فأراد تأسيس نظرياته على الوقائع الحقيقية التاريخية المادية ولذلك كان يود تسمية مذهبه بالاشتراكية العلمية لأنه وضعها على قواعد المادية التاريخية (materialisme historique) وإنما أبعدت هذه المادية التاريخية عن ماركس كل اهتمام بالاخلاق أو كما قال عنه (Schaeffle) أنه حصر المسائل الاجتماعية في أمور الغذاء

أن أعظم ما وصل اليه ماركس في نظرياته هو (قانون نضال الطبقات) والتاريخ كله ملئ من أوله إلى آخره بالجهاد الدائم بين الطبقات . وإذا صدقنا هذا القانون فأننا سنعيش

(١) وهو عين رأس المال الدائر (capital circulant)

(٢) وهو عين (capital fixe)

في جهاد دائم مستمر حتى تنتصر أكثر الطبقات عدداً (العمال) وعلى فرض أن يتم هذا الانتصار فإن هذه الطبقة المنتصرة ستتلاشى من جديد متى اندمجت في نظام الهيئة الاجتماعية العلمية الحقيقية (١)

لم يكن ماركس أول من فكر في قانون التطور الاجتماعي بل سبقه فيه الفيلسوف الفرنسي (Pascal) إذ قال: إن التطور الاجتماعي شرط ضروري من شروط حياة المخلوقات والتطور هو عبارة عن التغير من حال إلى حال . وهذا التغير والانتقال إما أن يكون حسناً أو سيئاً . وبالطبع يدخل الانحطاط والسقوط ضمن التطور . ولا شك بأن التطور الذي أشار به ماركس هو نوع من أنواع التطور المؤدى إلى السقوط والانحطاط لأنه يلجأ في تحقيق غايته إلى القوة الغشومة والقسوة الوحشية (٢)

٥ — الماركسية الجديدة (٣)

استمرت تعاليم كارل ماركس موثوقاً بها في مجتمعات الاشتراكيين زمناً طويلاً حتى خرج عنها بعض أنصارها مثل (Kautsky) و (Bernstein) ووضع كل منهما مبادئ أخرى مخالفة لما نشره ماركس . ولقد أهمل (Kautsky) كثيراً من نظريات ماركس فلم يوافق على أن المادة وحدها ذات تأثير عظيم في تطور الهيئة الاجتماعية (نظرية المادية التاريخية) بل يعتقد أن الاخلاق ذات تأثير كبير في التطور الاجتماعي ، وكذلك خالفه في أن طبقة العمال آخذة في التدهور والوقوع في البؤس والشقاء بسبب ازدياد عددها الناشء عن اندثار الصناعات الصغيرة وانتشار الكبيرة منها التي تستخدم الآلات الميكانيكية ، بل يعتقد أن حالة العمال آخذة في التحسن كما تدل على ذلك الحوادث الواقعية وكان (Kautsky) عدواً للثورة ونصيراً للسلم

وأما (Bernstein) فكان ضد تعاليم ماركس فلم يكن يوافق على أن العمل وحده أساس تحديد قيمة الأشياء (Valeur Travail) خصوصاً وأن هذه النظرية أهملت وحلت محلها نظرية المنفعة الأخيرة (Utilité Finale) . أو نظرية التوازن الاقتصادي

(١) Lèon Say - Contre socialisme - p.83ed .1896

(٢) Lèon Soy " " - p.49 "

(٣) George sorel. — La decomposition du marxisme — 1908

(Equilibre économique) وبما أن قيمة الأشياء أصبحت لا تحد حسب ما احتاجت اليه من العمل فقد صارت النظريات المتممة لها غير صحيحة مثل نظرية القيمة الزائدة لان عدم صحة الاصل يستلزم عدم صحة الفروع^(١)

ويقول (Bernstein)^(٢) إنه لا يكفي للتطور الاجتماعي تحسين حالة العامل المادية بل لابد من تحسين حالته الخلقية أيضاً فلا يعتقد أن انتشار الصناعات الكبيرة سبب يؤس العمال ، لان تركيز الصناعات لم يمنع من وجود الحرف الصغيرة أو اكتشاف حرف أخرى جديدة بفضل الاختراعات مثل فن التصوير وصناعة الاوتوموبيلات والطائرات الجوية والكهرباء والتلفونات والتلغرافات السلكية واللاسلكية فقد فتحت هذه الاختراعات للعمال أبواباً عدة للرزق . وزيادة على ذلك فان تركيز الصناعات ليس من الميسور في الاعمال الزراعية . وعلى فرض صحة نظرية التركيز — وهي كالعمود الفقري لمذهب ماركس — فلا بد من تركيز الملكية وحصرها في يد واحدة أو في أيدي معدودات . وبما أن هذا لم يتحقق قديماً ولا حديثاً ولن يتحقق فلا شك أن هذه النظرية مؤسسه على الاوهام والخيالات . واذا كانت الماركسية الجديدة تخالف مبادئ كارل ماركس فما الذي يبقى لها من ماركسياتها واتسائها إلى مبادئه . أسس ماركس نظرياته على المادية التاريخية وأما الماركسية الجديدة فقد وضعت نظرياتها على (فكرة فلسفية لا يوضح النضال الاجتماعي)^(٣) ويقول (Bernstein) ان الاشتراكية هي حركة ، والحركة هي كل شيء . وأما الغاية الاخيرة فليست بشيء يذكر .

ورغم تفنيد نظريات ماركس والحكم بعدم صلاحيتها فان نقابات العمال تستمد منها مبادئها الثورية عند المطالبة بحقوق العمال . وتاجاً هذه النقابات — التي تدافع عن العمال — إلى الاضراب العام — الذي هو نوع من أنواع العنف والثورة لتنفيذ مطالب العمال ، ويرأس حركة النقابات الفرنسية الآن الاتحاد العام للعمل (Confédération générale du travail)

(١) جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ٤٧ طبعة ١٩٠٩

(٢) Bernstein - Socialisme théorique et socialisme pratique - 1900 Blanchard - Caïrs — t. 1. p. 54 ed 1921

(٣) جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ٥٥٢ طبعة ١٩٠٩

٣ - المذاهب الناقدة ^(١) أو الوسطى ^(٢)

يقف أنصار هذه المذاهب بين المذهب الحر والمذهب الاشتراكي وكان (Sismondi) أول مؤسس لهذه المذاهب وهي أربعة خلاف تعاليم سيسموندي:

- ١ - تعاليم سيسموندي
- ٢ - مذهب اشتراكية الحكومة
- ٣ - مذهب الاشتراكية الكاثوليكية والبروتستانتية
- ٤ - مذهب الإصلاح أو مذهب (Le Play)
- ٥ - مذهب التضامن والتعاون

١ - تعاليم سيسموندي

ولد سيسموندي في جنيف سنة ١٧٧٣ وبدأ ظهوره في صف علماء الاقتصاد عند ما وضع كتابه (الثروة التجارية) سنة ١٨٠٣. وكان يعتقد أن المباحث الاقتصادية مخصصة في أمرين:

- ١ - من الوجهة النظرية، وهذا خاص بالبحث عن أسباب الازمات (Crises)
 - ٢ - ومن الوجهة العملية وهذا خاص بالبحث عن الطرق الضرورية لتجنب الوقوع في هذه الازمات والبحث عن الوسائل الموصلة إلى تحسين حال العمال
- وكان سيسموندي واضحاً جلياً سهلاً في معالجة كل هذه الأمور الاقتصادية، ولذلك فإنه أصبح رئيساً لمذهب ظهرت تعاليمه في القرن التاسع عشر. ولم يكن اشتراكياً ولا حراً فبحث عن الطرق الحاصمة المانعة لسوء استعمال الحرية وفي الوقت نفسه كان يدافع عن هذه الحرية خوفاً من تضحية مبادئها بسبب سوء استعمالها، فاهتم ببحث هذه الأمور وشرح آراء آدم سميث في كتابه السابق الذكر، ثم اشتغل، بعد ظهور هذا الكتاب، بالمباحث التاريخية والأدبية والسياسية وابتعد عن البحوث الاقتصادية لغاية سنة ١٨١٨.

(١) بيرو - محاضرات - جزء أول ص ٤٨ طبعة ١٩١٤ ثم جيدورست - تاريخ المذاهب

الاقتصادية ص ١٩٧ طبعة ١٩٠٩

(٢) بلانشار - محاضرات - جزء أول ص ٥٩ طبعة ١٩٢١

واضطرب في هذه السنة إلى العودة إليها لما كانت تقاسيه أوروبا والعالم من الازمة التجارية وفي سنة ١٨١٩ وضع كتاب (مبادئ جديدة في الاقتصاد السياسي) وكان لهذا المجدد الفضل في ضم سيسموندى إلى صف كبار علماء الاقتصاد السياسى . وفي سنة ١٨٣٧ أظهر كتاباً آخر « بحوث الاقتصاد السياسى » شرح فيه كل ما وضعه من المبادئ وله آراء خاصة في « الطريقة الاقتصادية » وفي « موضوع الاقتصاد » . وطريقته في الاقتصاد هي بحث كل مسألة اقتصادية حسب الحالة الاجتماعية التي وجدت فيها : أى أنه يعزى الطريقة « الاستقرائية » . ويعتقد أن الاقتصاد السياسى هو علم اخلاق ترتبط فيه جميع الامور بعضها ببعض . وأن كل من حاول فصلها يقع في خطأ كبير . فلاقتصاد مؤسس على « التجربة والتاريخ والملاحظة » . وكان يرمى في نظريته إلى الانتقاد على « ريكاردو » (ومالك كاش) و (جان باتيست ساي) الذين كانوا يعتقدون أن القوانين الاقتصادية ثابتة وصالحة للتطبيق في كل زمان ومكان

وكان سيسموندى يؤكد أن للانظمة الاجتماعية والامور السياسية تأثيراً عظيماً في المسائل الاقتصادية . وكان شديد الاعتقاد في أن العالم سيقع في أزمة كبرى لتكاثر الانتاج وبنى هذا الاعتقاد على أنه اذا زاد الانتاج السنوى عن الاستهلاك فسيفيقى جزء كبير من الانتاج بدون تصريف ، ولا شك أن هذا يعود على المنتجين بالخراب (١)

وأما نظريته فيما يخص بموضوع الاقتصاد فهو أن علم الاقتصاد يبحث عن سعادة الانسان ، لا كما يعتقد أنصار المذهب القديم classique من أنه علم الثروة أو علم المال « science chrématique » والغرض من الثروة هو توزيعها بنسبة عادلة على الناس بشرط أن يخص منها جزء وافر للقراء « أى للعمال » لانهم الاغلبية المطلقة حتي يصبح الاقتصاد عبارة عن نظرية كبرى تسمى « نظرية عمل الخير » (٢) وأن كل مالا يعمل لسعادة الانسان فليس له صلة بالاقتصاد (٣) : وفي الواقع أن سيسموندى كان يرمى في جميع بحوثه إلى الكلام على الاقتصاد الاجتماعى لانه كان أقرب إلى بحوثه وآرائه من علم الاقتصاد السياسى

(١) جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ٢٠٤

(٢) La théorie de la bienfaisance

(٣) Simondy - Nouveaux principes d'économie pol. - t. 1. p. 372 et t. 11. p. 250

٢ - مذهب اشتراكية الحكومة

اشتراكية الحكومة أو كما كان يسميها الألمان اشتراكية المتقاعد — لأن أنصارها من كبار أساتذة الجامعات الألمانية — لا تتفق مع ما سبقها من المذاهب الاشتراكية الأخرى وهي ذات رابطة قوية بالمذهب التاريخي^(١). وتسمى مذاهب اشتراكية الحكومة باسم آخر وهو اشتراكية التدخل (Socialisme Interventionniste)

بدأت الاشتراكية الحكومية حركتها بمقاطعة نظام الحرية الفردية المطلقة التي كانت تشهرها وتعضدها تعاليم المذهب الحر (Ecole liberale) ولا تنظر هذه الاشتراكية إلى العلوم إلا من وجهة واحدة: أي من وجهتها العلمية فقط، ولا تفرق بين العلم والفن. ولذلك عمدت إلى تغيير الأنظمة الاقتصادية حسب القوانين الوضعية التي يسنها المشرع لأنها أكبر عامل ضروري للتطور الاجتماعي مع غرض النظر عن القوانين الطبيعية (أن القوانين التي تهتم الاقتصاد السياسي هي القوانين الوضعية لا الطبيعية لأن الأولى يضعها الإنسان حسب رغبته وحالته، بينما لا يشترك في رضع الثانية)^(٢). وترى هذه الاشتراكية إلى توسيع نطاق سلطة الحكومة فتطالب منها التدخل في أعمال الأفراد الاقتصادية. ولذلك يجب عليها أن تضع يدها على إدارة حركة المشروعات الاقتصادية الكبيرة كالسكك الحديدية والمناجم والمصارف المالية

وكان لهذا المذهب تأثير عظيم في أواخر القرن التاسع عشر في الأفكار العلمية بصفة عامة وفي تشريع العمال بصفة خاصة وفي تنظيم العمل في المعامل. وأنه كان أكبر مشجع للحكومة على القيام بمساعدات مادية وأدبية لكثير من أنظمة العمال الاجتماعية. ولقد كان لظهور هذا المذهب تأثير في زوال ما كان عالقاً بأفكار الناس من تخوفهم من

(١) أسس (Boscher) هذا المذهب في كتابه: (Precis d'econ. pol. d'après la

methode historique) الذي نشره سنة ١٨٤٣. ولم يشرح فيه غير تاريخ الاقتصاد إذ قال (إن الفرض الذي نرمي إليه هو أن نصف كل ما أراده الناس وكل ما أحسوا به من الأمور الاقتصادية وكذلك أن نصف كل مقاصدهم التي عملوا لها وحصلوا عليها. ونقوم بشرح الأسباب التي دفعتهم إلى السعي وراء هذه المقاصد)

تدخل الحكومة في أعمالهم الاقتصادية حيث أظهر لهم أن الحكومات تقوم بالأعمال التي يعجز الأفراد عن القيام بها وحدهم

وخالفت الاشتراكية الحكومية مذهب الاشتراكية في أمور كثيرة لأنها تدافع عن الملكية الفردية وتطلب من الحكومة حمايتها من شر المعتدين وكذلك توافق على حرية المنافسة في أمور الإنتاج على شرط أن تضع الحكومة قوانين منظمة لهذه المنافسة وتحدد حقوق وواجبات العمال وأصحاب الأعمال كل منها نحو الآخر ^(١)

يعترض البعض على أن الاشتراكية الحكومية تستدعي تدخل الحكومة في أعمال الأفراد الاقتصادية، وعندئذ تنفذ الحكومة قوانينها الاقتصادية على الأفراد بالطرق القهرية ومعنى ذلك أن هذه الاشتراكية تستعمل الشدة في أمور الإصلاح الاقتصادي، وهذا غير جائز. وزيادة على ذلك فإن الحكومة أظهرت في كثير من الأحوال عدم كفايتها وقلة مقدرتها على إدارة الشؤون الاقتصادية لأنها كثيراً ما تميل إلى السياسة الحزبية إذ تساعد أنصارها وتعرفق أعمال خصومها مضحية المنفعة العامة نظير المنفعة الخاصة: وهي المنفعة الحزبية ^(٢). وجميع هذه الاعتراضات غير وجهية إذ لا محل للقول بأن الحكومة تستعمل الشدة في تنفيذ القوانين لأن الحكومة تنظم الصناعات وتباشر المشروعات التابعة لها وتطبق عليها القوانين الخاصة بها كما تطبق غيرها من القوانين على مختلف طبقات الهيئة الاجتماعية. وبالعكس فإن الحكومة تعضد الصناعات الحرة وتساعد تجارتها بإصلاح طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وغيرها من وسائل النقل. وكثيراً ما تساعد الأفراد بتشجيع مشاريعهم الخاصة فتمنحهم مساعدات مالية لنشر العلم بين طبقة العمال ولتحسين الصناعات الأهلية.

أما من جهة قصر باع الحكومة وعدم كفايتها في إدارة الأمور الاقتصادية فهذا لا يرجع إلى طبيعة الحكومة أو إلى الحكومة في ذاتها، بل يرجع إلى نظام الحكومة وحده فإن كان حسناً فلا بد أن تكون أعمالها حسنة، والعكس بالعكس. والحكومة عبارة عن

(١) Dupont White - L'individu et l'Etat — 1863; Hamilton — Le développement des fonctions de l'Etat dans leurs rapports avec le droit constitutionnel—article para dans la Revue d'Economie politique t. 1. ed. 3; Wagner - Fondement de l'Economie politique - 1876.

(٢) Herbert Spencer — L'individu contre l'Etat

شركة كبيرة يتولى الافراء ادارة شئونها الاقتصادية، فان حسن اختيار أفرادها وكانوا أكفاءً فلا ينتظر من مثل هذه الشركة الا أحسن الاعمال، وأما اذا ساء اختيارهم لا تنتشر المحسوبة فيها فلن تأتي مثل هذه الشركة إلا بأسوأ الاعمال، وكذلك اذا اتبعت الحكومة المحسوبة في أعمالها الاقتصادية أو في أمورها الداخلية السياسة الحزبية فلن ينجح لها مشروع ولن يهدأ بالها لأنها تضحي بالمصالح العامة نظير المصالح الخاصة الحزبية وليس هذا هو حال الحكومات الرشيدة التي تعمل لرفع شأن بلادها والتي ينتظر منها الخير ومثل هذه الحكومات المضطربة لا يطلب منها زعماء مذهب اشتراكية الحكومات شيئاً وإنما يطلبون التدخل من الحكومات الرشيدة التي تستعمل للصالح العامة فقط .

وقوم الحكومة، فيما يختص بالانتاج، بمساعدة ومراقبة الصناعات الفردية، أما في أمور تداول الثروة فلنظم التجارة الدولية والاهلية والمصارف المالية وتسك النقود . وتهتم في مسائل توزيع الثروة بوضع قوانين لتنظيم الملكية والميراث والتسليف وأجور العمال في الصناعة والزراعة وتحتفظ لنفسها بقليل من هذه الثروة في شكل ضرائب وعوائد تحددها على الأفراد نظير ما تؤديه لهم من جليل الخدمات والمساعدات .

٣ - مذهب الاشتراكية الكاثوليكية^(١) والبروتستانتية

يعتقد مذهب الاشتراكية الكاثوليكية، كالْمذهب الحر، بوجود قوانين طبيعية اقتصادية ولكنه يسميها بالقوانين الإلهية (lois providentielles) أي التي نزلت من السماء . وأن من القوانين السملوية عدم المساواة بين الأفراد، فمنهم الغنى والفقير، والقوى والضعيف، والذكي والغبى . ولقد جاء في تعاليم المسيح : أن (طبقة الفقراء دائماً ولن يتساوى الناس بعضهم ببعض في هذه الدنيا) ولذلك لا تسمح هذه الاشتراكية بنضال الطبقات، بل يجب على جميع الطبقات التعاون على قضاء أعمالها، وربما كدر صفوه هذه القوانين الطبيعية سوء تصرف الانسان بالحرية المطلقة . وكان الكاردينال (Manning) في انجلترا و (Von de ketteler) في ألمانيا و (de Muns) و (Rambaud) و (Boissard) في فرنسا من أكبر أنصار هذا المذهب .

وتسخط الاشتراكية الكاثوليكية على النظام الخاص برؤوس الاموال والربح profit

والغائمة (Interêt) التي تعتقد أنها ربا (usure) وهي ضد شركات المساهمة وحرية التبادل والمزاوجة ولكنها تعضد حرية الملكية ونظام الارث وأجور العمال ولا تفرض تدخل الحكومة في أعمال الافراد الاقتصادية إذ تعتبرها : (وكيل الاله في عمل الخير)^(١) . ووافق البابا (Léon XIII) على هذا التدخل، وانما اعترض (M. Perin) على هذا التدخل ولو انه من أكبر أنصار هذه الاشتراكية الكاثوليكية .

ويبدل هذا المذهب قصارى جهده في حرض الناس على عدم القيام بالأعمال الاقتصادية لجرد الفائدة المادية، بل لا بد أن يكون لهم في أعمالهم غاية خلقية. واهتمت هذه الاشتراكية بالتوفيق بين العمال ورؤساء الاعمال فكانت طوائف الصناعات «Corporation des metiers» لايجاد صلة بين العمال ورؤساء الاعمال ليسهل التوفيق بين الطرفين فيسود بينهم حسن التفاهم ولذلك أنشأوا النقابات المختلطة على أمل الاستمرار في تحسين حالة العمال . ولما خاب ظنهم في هذا النظام وضربوا نظاماً آخر سموه نظام النقابات المتوازية (syndicats paralleles) أى نقابات للعمال مستقلة عن نقابات رؤساء الاعمال لتعمل على انفراد وانما يتصل بعضها ببعض بواسطة العقود الجماعية أو عقود الجماعة^(٢) ويراعى في هذه العقود نظام أجور العمال وساعات العمل والراحة والامور الصحية في المصانع .

ويرجع الفضل الى الاشتراكية الكاثوليكية في ظهور الحركة الصهيونية (sillioniste) في فرنسا التي وضع أساسها (sillion) إذ أراد توجيه أنظار الديموقراطية لتحقيق المثل الاعلى في الاعمال الخيرية . وكان هذا المذهب الجديد شديد انتمسك بنشر جمعيات الصناعات وكان (Mar. sangnier) من أكبر أنصارها في فرنسا

ولقد تأمست بجوار الاشتراكية الكاثوليكية اشتراكية أخرى^(٤) بروتستانتية شديدة الاهتمام بالعلوم الاجتماعية وكثيرة التشابه بالاشتراكية (Socialisme) ، كانت منتشرة في البلاد ذات العنصر السكسوني . واهتم بأمرها في إنجلترا القسا (Kingsley) و (Maurice) والمشرع (Ludlow) فنشروا شركات التعاون في الانتاج ، ثم طالبوا بتغيير نظام الملكية العقارية التي لازالت حتى الآن احتكاراً لكبار الملاك .

(١) كما قال سان بول في الآية الرابعة من الفصل الثالث عشر من كتاب Epître aux Romains

(٢) بلانشار — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٦١ طبعة ١٩٢١

(٣) Contrats collectifs

(٤) M. Max Turmann - Le developpement du catholicisme social

وكان الهس (Herron) عميد الاشتراكية البروتستانتية في الولايات المتحدة ولقد ذهب تطرف أنصار هذا المذهب في أمريكا الى حد الشيوعية بل والفوضوية أيضاً . ونشر هذا المذهب القس (Stoecker) في ألمانيا واتبع فيه طريق إصلاح حال العمال بواسطة نقابات العمال ، ولكن مالت النقابات الى تعاليم كارل ماركس فخرجت عن النقابات التي تأسست لها . وأما في فرنسا فيميل أنصار الاشتراكية الكاثوليكية والبروتستانتية الى نشر الأنظمة التعاونية المؤسسة على روح التعاون .

٤ — مذهب الاصلاح أو مذهب (Le Play)

كان (Le Play) مهندساً كبيراً وأستاذاً عظيماً في مدرسة المناجم ومصلحاً اجتماعياً وضع سنة ١٨٥٥ كتاب (العمال الاوروبيين) ^(١) ووصف فيه كيفية معيشة بعض العمال . وفي سنة ١٨٥٦ أسس جمعية الاقتصاد الاجتماعي . وفي سنة ١٨٧٠ وضع كتاب (تنظيم العمل) ^(٢) وتكلم فيه عن أنظمة العامل وقوانينها . وفي سنة ١٨٨٧ وضع كتاباً قياً في ثلاثة أجزاء وسماه : (الاصلاح الاجتماعي في فرنسا) ^(٣) وشرح فيه مبادئه ونظرياته الاصلاحية التي كان فيها قريباً من المذهب الحروبي بعيداً عن الاشتراكية . وكان شديد التمسك باصلاح نظام العائلات والمعامل قسم العائلات الى ثلاثة أنواع : ^(٤)

١ — العائلة الابوية (Patriarcale) التي تتكون من الاب وزوجته وأولادها . وتنحصر السلطة في رئيس العائلة وحده لانه صاحب الامر فيذهب أولاده كيف شاء . وتؤول هذه السلطة الى أكبر أولاده بعد وفاته . وهذا النظام العائلي أكثر انتشاراً بين فلاحى الشرق والروس وفي أوروبا الوسطى بين السلاف (Slaves)

٢ — العائلة غير الثابتة (instable) وهي العائلة التي يهجرها أولادها متى أمكنهم .

كسب معاشهم . وهذا النظام العائلي موجود بل كثير الانتشار بين طبقات العمال

٣ — العائلة الثابتة (souche) وهي التي تختار أحد أولادها ليكون رئيساً لها بعد وفاة الأب . وهذا النوع كثير الانتشار في إنجلترا

(١) Les Ouvriers Europeens

(٣) L'organisation du travail

(٣) La reforme sociale en France

(٥) الاصلاح الاجتماعي في فرنسا جزء أول من ص ٣٨٢ لغاية ٣٩٢ .

وفضل (Le Play) النظام العائلي الأخير لأنه يضمن سعادة الأفراد ويساعد على تقوية الحكومة ^(١) لأنه كان شديد الرغبة في أن يسترد الآباء ما كان لهم قديماً من السلطة والنفوذ والاحترام الذي ضاع عقب الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ لا تنشر المبادئ الفردية التي فككت عرى الاتحاد العائلي . ومتى تم ذلك أمكن تكوين الهيئة الاجتماعية على أساس ثابت قويم . ولا بد من نشر التعليم الديني لأنه قوام الأمم والدعامات التي تستند عليها في أمور الإصلاح . وإنما لا يمكن استرداد السلطة التي فقدوها الآباء إلا إذا تغيرت قوانين الارث الحالية إذ تنقسم العائلة بعد وفاة عميدها ويأخذ كل منهم نصيبه وعندئذ يهجر كل فرد من أفراد العائلة المسكن العائلي فتتفكك عرى الاتحاد بينهم ولذلك لا بد من أن يسترد رئيس العائلة حق حرية التصرف المطلق في أملاكه فيعطى له حق تقسيمها على الطريقة التي يراها مناسبة لتوثيق الروابط التي بين جميع أفراد العائلة فيوصى لمن شاء بما شاء .

وكان يحض هذا المذهب على احترام الحكومة نظير ما تؤديه إلى الهيئة الاجتماعية من الخدمات ومع ذلك فإن (Le Play) كان شديد الحذر منها فلم يطلب تدخلها في المحافظة على الآداب متى عجز الآباء والرؤساء عن القيام بها ^(٢)

ولقد انقسم مذهب « Le Play » بعد وفاته سنة ١٨٨٣ إلى قسمين: سمي القسم الاول منه « مذهب الإصلاح الاجتماعي » وكان من أكبر أنصاره « Claudio Jannet » ^(٣) و « de Ribbe » ولم يخرج هذا المذهب الجديد عن تعاليم « Le Play » . وأما المذهب الثاني ويسمى « مذهب العلم الاجتماعي » الذي كان يرأسه « Demoulins et de Trouville » فقد عاب على « Le Play » عدم تمكنه من تكوين علم وضعي (science positive) ولذلك لم يتمسك بتعاليمه الخاصة بتوثيق عرى الاتحاد بين أفراد العائلات بل كان ينشر مبادئ الجهاد في الحياة (Lutte pour la vie) وكان أنصاره يرغبون في الرجوع الى تعاليم المذهب الفردي ^(٤)

(١) الإصلاح الاجتماعي في فرنسا — جزء أول ص ٥٠٢ طبعة ١٨٨٧

(٢) قال (Le Play) كل جيل شبيه بجيش من صفار البرابرة ، فإذا أهمل الآباء التنبه على الابناء بتربيتهم فالأخطا مأوكة — انظر جيدورست ص ٥٦٠ طبعة ١٩٠٩

(٣) L'Ecole de le Play - 1890

(٤) بيرو — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٦٣ طبعة ١٩١٤

٥ - مذهب التضامن والتعاون

ليست فكرة التضامن حديثة بل كانت موجودة في العصور القديمة إذ قال (سان بول) كما أن لنا أعضاء عديدة في جسم واحد وكأن لكل منها وظيفة معينة فأتنا جميعاً عبارة عن أعضاء شخص واحد جسم في المسيح ^(١) وقال (Marc Aurele) أن الرابطة التي بين أعضاء جسم الانسان هي نفس الرابطة التي بين العقلاء من الناس لانهم جعلوا للتعاون على اتمام عمل مشترك بينهم . وكذلك قل (Menenius Agrippa) عند ما اشتد الشقاق في روما بين العامة من الشعب (plebs) والارستوكراتيين (patriciens) وهجرت الاولى روما سنة ٤٩٤ قبل الميلاد وبدأت في تأسيس مأوى لها على قمة جبل قريب من روما وبعيد عن استبداد الارستوكراتية . ولما لم يمكن الاستمرار على هذا الشقاق ولم تصبر روما على هذا الانقسام أوفدت الارستوكراتية (Agrippa) ليصلح هذا الخلاف ويوفق بين الطرفين . وذهب إلى الجبل كرسول سلام فقبلوا عليه لسماع رسالته فقص عليهم هذه القصة (زعموا أن أعضاء الجسم تأمرت على المدة لانها لا تعمل شيئاً بينما تقوم الاعضاء بجميع الاعمال فديروا الانتقام منها لاختضاعها فأضربت الاعضاء عن العمل و بينما كانت المعدة تموت أصاب الاعضاء الضعف والانحلال) فأنتم تمثلون أعضاء الجسم النائرة . واذا تأمرت على الارستوكراتية فأنكم تتأمرتون على أنفسكم وتقتلون أنفسكم بأنفسكم . ولما انتهى من حديثه تم الصلح وعادوا جميعاً الى روما بشرط تحسين العلاقات التي بين الطبقتين

وكان هذا التضامن خاصاً ومحصوراً في تركيب أعضاء الجسم ومعروف باسم التضامن الطبيعي (Solidarité naturelle) وأما التضامن الاجتماعي (social) فلم يظهر الاحديثاً بفضل كتاب (أوجست كونت) المسمى Discours sur l' esprit positif الذي شرح فيه التضامن الاجتماعي عند فحصه العلوم الاجتماعية . وفي سنة ١٨٣٩ وضع (P. Leroux) كتاباً باسمه L'humanité تكلم فيه عن التضامن . ولم تظهر تعاليم التضامن بشكل مذهب مستقل إلا بفضل مقالات ليون بورجوا التي نشرها سنة ١٨٩٦ في مجلة la Nouvelle Revue

وجمعها سنة ١٨٩٧ في كتابه المعروف (solidarite) ^(١). وانتشرت تعاليم هذا المذهب الجديد بسرعة لما لصاحبها من المسكاة العلمية والتفوق في بحوثه الاجتماعية. ولم يؤسس (بورجوا) مذهبه على التضامن الطبيعي بل على قاعدة قانونية شبه تعاقدية فيتولى القانون أمر اصلاح ما أفسدته الطبيعة بظلمها لأنها أعطت فأسعدت البعض. وحرمت فأشقت البعض الآخر. ويجب على العدالة أن تتدخل في الامور الاقتصادية لتقويم هذا النقص الاجتماعي بارغام من أسعدهم الدهر على مساعدة من ساء حالهم. ولم ذلك؟ لأنه قد يكون للأغنياء نصيب في يؤسهم لغبنهم في أمور الشراء والبيع والاعمال التجارية والصناعية والزراعية وزيادة على ذلك فأنهم اذا تركوهم في يؤسهم فربما انتشرت بينهم الامراض والأوبئة المعدية التي قد تتسرب الى الاغنياء فتفتك بهم فتسكا ذريعاً وعلى ذلك فإن من مصلحة الأغنياء معونه الفقراء

يقول (بورجوا) بأننا نولد مثقلين بمختلف الديون التي علينا للهيئة الاجتماعية. وان هذه الديون مقدسة لا بد من أدائها. والغرض من التضامن الحديث تحويل هذه الالتزامات أو الواجبات الطبيعية إلى ديون شرعية قانونية بمعنى أنه اذا لم تنفذ بإرادة المدين وعن طيب خاطرها قلها تنفذ رغماً عنه حسب قوانين نحدد عقوبات لمن تأخر أو توقف في دفعها. ولكن من أين يأتي هذا الالتزام؟ تهتم المواد من ١٣٧١ لغاية ١٣٨١ من القانون المدني الفرنسي بالالتزامات التي تتم بلا تعاقد بل بما يسميه القانون شبه تعاقد ^(٢). ويهتم هذا القسم من القانون المدني بالديون التي يرتبط بها الانسان دون سالف تعاقد. فاذا استلمت مبلغاً من النقود زيادة عما أستحقه فأتى ملزم برده. واذا أدرت شئون غيرى دون توكيل منه فأتى مسئول عما قمت به. واذا قبلت وراثة تركة فأتى ملزم بدفع ديونها. فكل هذه الالتزامات شبه التعاقدية موجودة في نظام الهيئة الاجتماعية في شكل التضامن الاجتماعي وتختلف عن الالتزامات السابقة لأن الاولى منظمة وخاضعة لقوانين وضعية معلومة تختم على المدين

(١) جيد - محاضرات - ص ٤٤ جزء ١ طبة ١٩٣٦ بوجليه - التضامن - بيروت

— محاضرات — ص ٦٣ جزء ١ طبة ١٩١٤ — جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية —

ص ٦٧١ طبة ١٩٠٩

أداء الدين والإفقع عليه العقاب . إنما كيف يمكن إلزام المدين — حسب التضامن الاجتماعي — بدفع دينه بينما لا يوجد قانون يلزمه بذلك ؟ وعلى فرض إمكان إلزامه بدفع الدين فن الدائن ؟ وإذا سلمنا جدلاً بأن المدين هو الغنى والدائن هو الفقير فما هو مقدار الدين ؟ إن مذهب التضامن يلزم الغنى بدفع هذا الدين لأنه لم يحصل على ما لديه من الثروة إلا بمساعدة الغير إما في الماضي أو في الحاضر ولأنه أخذ نصيباً من ثمرة الانتاج أكثر مما يستحقه وعلى ذلك فإنه حرم غيره من الحصول على نصيبه المشروع وحينئذ يجبر من أخذ ما لا يستحقه برده هذه الزيادة إلى أصحابها وهم الفقراء . ولا يصح اعتبار رد الزيادة إحساناً من الاغنياء على الفقراء بل هذا واجب محم عليهم تنفيذه

ولا يحترم مذهب التضامن الاجتماعي الملكية إلا اذا دفع الاغنياء هذه الديون الاجتماعية إلى من حرمتهم الطبيعة من المال أو من أبعثتهم عنه أيدي الظالمين لأنهم حق الناس بهذا المال . ولما كان من الصعب حصر الدائن والمدين في شبه التعاقد الاجتماعي فالحكومة مسئولة عن تحصيل هذه الديون في شكل ضرائب تقررها الحكومة (١)

ويختلف مذهب التضامن الاجتماعي عن مذهب الاشتراكية لأنه يعزز النظام الاجتماعي الحالي ويحرم الملكية الفردية وقوانين الوراثة وعدم مساوات الطبقات بعضها ببعض على شرط تخفيف وطأة هذا التفاوت بالتوفيق بين مصالح الاغنياء والفقراء بواسطة ميثاق التضامن . وكذلك يوافق هذا المذهب على تدخل الحكومة كلما دعا الامر إلى وضع أنظمة ضرورية للحفاظ على الصحة العامة وتنظيم العمل وأجور العمال ومنع النش والتلاعب الذي كثيراً ما يحصل في بيع الأغذية ووضع حد لمنع الناس من التماذى في الفساد الخلقى ويقرّب هذا المذهب من الاشتراكية الحكومية

وهناك فئة من أنصار التضامن الاجتماعي لا يثقون بحسن ادارة الحكومة للاعمال الاقتصادية (٢) ولذلك فانهم يفضلون استناد هذه الأعمال إلى الافراد الذين يستعينون في انجازها بفضل تكوين جمعيات التعاون . ولقد تأسس هذا المذهب التعاوني الفرنسي (٣) في (Nimes) وكان يرأسه استاذنا العظيم (شارل جيد) . ويقسم أنصار المذهب التعاوني جمعيات تعاون إلى ثلاثة أنواع:

(١) ليون بورجوا — فلسفة التضامن — ص ٨١ — ١٩٠٢

(٢) بلانشار — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٧١ طبعة ١٩٢١

(٣) كتابنا روح التعاون — طبعة ١٩٢٢

١ - التعاون في الاستهلاك لمحو الوسطاء الذين يتدخلون بين المنتج والمستهلك وعندئذ يتمكن المستهلك من الحصول على ما كولات صحية بأثمان مقبولة

٢ - التعاون في التسليف ليساعد الاعضاء بعضهم بعضاً على شراء حاجاتهم الضرورية لمعاشهم ولأعمالهم اليومية

٣ - التعاون في الانتاج لمحو المأجورية (Salarial) إذ ينحصر كل عامل من عمال صنعة واحدة ما توافر عنده من المال لشراء ما يلزمهم من الأدوات الضرورية للانتاج وليفتحوا مصانع يشتغلون فيها لحسابهم

ومهمة الحكومة في النظام التعاوني محصورة في مساعدة أنصار هذا المذهب لنشر الجمعيات التعاونية

واعترض (شارل جيد) على مذهب التضامن الاجتماعي بأن نظرية (شبه التعاقد) غير صحيحة فيما يتعلق بالزام الغنى دفع جزء من ماله للفقير كدين ، لأن من شروط شبه التعاقد معرفة الدائن والمدين ومقدار الدين ، مع انه في المذهب التضامني لا يعرف الدائن بالذات بل هو عبارة عن عدد وهمي من الناس قد يكون كبيراً أو صغيراً. وكذلك لا يعرف مقدار الدين المطلوب تحصيله من المدين . وزيادة على ذلك فان الناس شديدي التذمر من فداحة الضرائب ، بينما جاء مذهب التضامن لوضع ضرائب جديدة اضافية وهذا يزيد التآلم من كثرتها . ولماذا لا يكون المدين هو الغنى صاحب المال الكثير المكس عنه بلا عمل والدائن هي الهيئة الاجتماعية التي تدافع عن حقوق المغلوبين . على أمرهم ؟ وأما تحديد مقدار الدين فمكول إلى الحكومة أو الجمعيات التي تؤسس لنشر التضامن الاجتماعي .

٤ — نظم اقتصادية حديثة

ظهرت منذ الحرب العظمى مبادئ جديدة جذرية بالذكر إذ لها علاقة متينة بالامور الاقتصادية وهي : (١) البلشفية الروسية — (٢) الفاشزم الايطالى

١ — البلشفية الروسية

لما ساء حال المزارع في روسيا وبالت الارستوكراتية في الاستيلاء على جزء عظيم من الاراضى الزراعية^(١) اشتد الضنك بصغار الزراع خصوصاً عند ما أُلنى في ٢٥ يناير سنة ١٨٦١ نظام الاستعباد (servage) إذ هاجر عمال الزراعة إلى المدن للاشتغال بالاعمال الصناعية . ولما ملئت المعامل والمصانع بالعمال وضاق نطاقها عن تشغيلهم جميعاً انتشرت الفاقة بين العمال وعندئذ اشتد الحقد على أصحاب الأموال فنشأت الحركة النهلستية

ولقد عرف (Tourguenoff) النهلستية (Nihilisme) في روايته « الآباء والابناء » على لسان بطل روايته فقال: (النهلستى هو الذى لا يخضع لقوة ولا يقبل أى مبدأ مجرد سماعه مهما عظم ، ولا يعمل إلا ما يعتقد فيه المنفعة . والمنفعة الآن كائنة في

(١) ان أهم المسائل الاقتصادية الروسية هي المسألة الزراعية اذ يشتغل بالزراعة نحو ٨٠ في المائة من أهلها وتبلغ مساحة روسية أووروبانحو ٣٩٦ر٥٠٠.٠٠٠ ديسياتين (deciatine) الذي يساوى هكتاراً واحداً و ٠٠٩٢٥ جزء من الهكتار) وطبقاً لما جاء بالاحصاء الدولى عن سنة ١٩١٣ كانت الاراضى الزراعية موزعة كالآتى :

٣٤٣ر٧٣٥١٠	ديسياتين	ألاك	خاصة	أى	بنسبة	٢٥ر٨	في	المائة
١٢٨ر٧٦٦	ديسياتين	مشتركة	ديسياتين	٣٥ر١٠	في	المائة		
١٥٤ر٦٨٩	ديسياتين	ألاك	المائة	المالكة	والكنيسة	٣٩ر١٥	في	المائة

وكانت الاراضى التى يملكها الافراد (الملكية الخاصة) في ١٩٠٥ مقسمة كالآتى : ٦٣ في المائة للاشراف (الارستوكراتية) و ١٥ في المائة للاعيان والتجار و ١٥ر٤ في المائة للزراع والباقي

للجبايات انظر — Annuaire statistique cité par Remezof ' Le Question agraire en

Russie - article paru dans la revue des peuples Libres - Lausanne

الانكار ولذلك فانا ننكر وجود كل هذه الانظمة) ويعتمد النهلستيون على تعاليم (Auguste Comte, Mill, Moleschott, Buchner, Karl Vogt) المؤسسة على الوضعية الطبيعية (Positivisme naturaliste) إذ يعتبرون أن علوم الطبيعة والرياضة هي العلوم الوحيدة الجديرة بترقية مواهب الانسان العقلية

ولم تظهر النهلستية في شكل ثورة داخلية أهلية بل كانت تظهر من وقت لآخر في شكل ثورة فردية أو تمرد ضد النظام الحكومي فكانت ترتكب الاغتيالات تلو الاخرى وتدير المؤامرات سرّاً ولكنهم لم يستطيعوا القضاء على النظام القيصرى لقوة الهيئة الحاكمة ولضعف أنصار النهلستية وعدم مساعدة الظروف الداخلية والخارجية لتنفيذ أغراضهم . فكان نصيب النهلستي اذا وقع تحت طائلة القضاء الاعدام أو النفي في مجاهل سيبيريا مدى الحياة

ورغم شدة مراقبة النهلستية واضطهادهم فكان أنصارها لا يتركون فرصة الا اغتنموها لهم النظام القيصرى . ولم تسنح لهم هذه الفرصة إلا عندما اشتعلت نار الحرب العظمى وعندئذ ظهت الثورة المشهورة بالبلشفية في مارس سنة ١٩١٧ . وللاوصول إلى حقائق البلشفية لابد من معرفة الاحزاب المختلفة التي كانت منتشرة في روسيا والتي أسفرت عنها البلشفية وهي :

١ — الا كتوبريون (Les Octoberistes) (١)

ويرجع تسمية هذا الحزب بهذا الاسم إلى المنشور الذي قدم به قيصر الروس دستور ١٧ — ٣٠ ا كتوبر سنة ١٩٠٥ . وكان هذا الدستور هو برنامج هذا الحزب . ولما غير الحزب برنامجه اتخذ إسمها آخر ، وصار يعرف بالحزب الجمهورى الحر . وكان من أعضائه (Goutchkof) وهو أحد وزراء الحكومة . وكان هذا الحزب يمثل (البورجوازية) المناصرة للتحالف مع فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وإيطاليا .

٢ — الحزب الراديكالى الديموكراتى :

كان هذا الحزب ضعيفاً قليل الاهمية ولو انه كان يمثل زعماء التقدم فى مجلس (الدوما) ومنهم (Efremof) و (Bernatsky)

(١) M. Victorof - La premiere annee de la Revolution Russe - Etienne Buisson - Les Bolcheviki - Gregoire alexensky - La Russie Moderne - 1912

٣ — الحزب الدستوري الديموقراطي

كان هذا الحزب معروفاً باسم : (حزب حرية الشعب) تأسس في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ . وكان شعاره : (أن تصير روسيا جمهورية برلمانية ديموقراطية ، وأن تكون السلطة التشريعية في قبضة ممثلي الشعب) فانتخب رئيس جمهورية غير مسئول ويتحمل الوزراء كل المسؤولية أمام البرلمان . وكان هذا الحزب من أهم الأحزاب غير الاشتراكية . وينتمي اليه (Milioukof) و (Roditchef) و (Vinaver) و (Maklakof) و (Chingaref) و (Kokochkine) وجميعهم قتلوا في ٦ يناير سنة ١٩١٨ في أوائل الثورة البلشفية .

٤ — حزب الشعب الاشتراكي :

كان هذا الحزب تابعاً للحزب الاشتراكي الثوري ثم انفصل عنه سنة ١٩٠٦ عند جل مجلس (الدوما) وكان معادياً لطرق الارهاب الثورية ولوان برنامج هو نفس برنامج الحزب الاشتراكي الثوري . ولم ينضم إلى الدولية (Internationale) وكان معضداً لفكرة تضامن الطبقات ، وكان شعاره (ضمان جميع وسائل المعيشة لكل إنسان) ولا يوافق على تحكيم إحدى الطبقات في الطبقات الأخرى . وكان هذا الحزب قليل الانصار ولو انه ضم طائفة كبيرة من المتعلمين . ومن زعمائه (Péchékhonof) و (Miakotine) والكاث القدير (Korolenko)

٥ — الحزب الاشتراكي الثوري

تأسس هذا الحزب سنة ١٨٩٩ وينتمي اليه عدد كبير من أعضاء الحزب القديم المسمى (حزب الأرض والحرية) الذي استمر ممثلاً في المكتب الاشتراكي الدولي لغاية سنة ١٩١٤ وبرنامج (الاستيلاء على ثروة الاغنياء وتنظيم الانتاج حسب التعاليم الاشتراكية . وأما الحزب الاشتراكي الثوري فيرى (انه لا يمكن تقديم الانسانية إلا إذا تم التضامن الاجتماعي بين الطبقات) وكان هذا الحزب معادياً لنظام الامبراطورية ولانصار الحكم القيصرى . ولقد تشعب إلى ثلاثة أقسام مختلفة وهى :

١ — القسم الاول (حزب اليمين الاشتراكي الثوري)

ترأس هذا الحزب (Argounof) و (Savinkof) ولسان حاله جريده (ارادة الشعب) التي اشترك في إظهارها (Savinkof) و (Mmê Brechko - Brechkoviskaïa) المشهورة باسم أم الثورة وانضم إليه عدد كبير من العمال أنصار (Kerensky) وكانت سياسته إنخارجية مخبئة

لاستمرار اشتراك الجيش الروسى فى الحرب العظمى « ١٩١٤ - ١٩١٩ » حتى ينتصر الحلفاء ويعقد صلح ديموكراتى دأىم . وأما سياسته الداخلية فكانت ترمى إلى الاشتراك مع حزب الشمال لاصلاح شئون روسيا الداخلية

ب - القسم الثانى « حزب الوسط الاشتراكى الثورى »

كان من أكبر أنصار هذا الحزب : (Tchernof) و (Gotz) و (Sensinof) و (Soukhomline) ولسان حاله جريدة (قضية الشعب) . وينقسم هذا الحزب فى سياسته الخارجية الى قسمين : قسم يطلب عقد الصلح وخروج روسيا من الحرب العظمى فى الحال . وأما القسم الثانى فكان شديد الرغبة فى استمرار الحرب حتى الانتصار . أما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية فكان يطالب بضرورة انعقاد الجمعية الوطنية فى الحال لانتخاب هيئة الحكومة . ولقد أسفر انتخاب سنة ١٩١٧ عن الاغلبية المطلقة لهذا الحزب ولذلك رفض الاشتراك مع البلشفية .

ج - القسم الثالث (حزب الشمال الاشتراكى الثورى) :

كان من أكبر أنصاره (Kamkof) و (Mstislavski) و (Marie Spiridonova) و (Natanson) و (Steinberg) ولسان حاله جريدة (لواء العمل) وكان أقرب الأحزاب الى البلشفية ، ولذلك اشترك معها فى أوائل الثورة سنة ١٩١٧ وناصرها حتى وقع الخلاف بينهما بشأن معاهدة (Brest - Litovsk) وما اتبعته الجمهورية البلشفية من الخطط نحو ألمانيا ، وعندئذ انفصل هذا الحزب عن أنصار البلشفية وشرع فى مساعدة حزب اليمين الاشتراكى الثورى .

ولقد اشترك فى وزارة (Lenine) الاولى سبع وزراء من أنصار حزب الشمال الاشتراكى الثورى واستمر يعاونه ستة شهور إلى أن وقع الخلاف بينهما كما سبق ذكره .

٦ - الحزب الفوضى الروسى

كان لهذا الحزب اليد الطولى فى مساعدة البلشفية إذ عمل مع زعمائها فى أوائل الثورة لمكافحة الحكومة المؤقتة (٣ - ٥ يولييه سنة ١٩١٧) ولاسقاط الوزارة . وكان الفضل للفوضويين فى خلع الحكومة وإسقاطها واحلال نظام « Lenine » محلها ، ولذلك كان هذا الزعيم الاكبر يلاطفهم فى أول حكمه إلى أن ثبت قدمه وقوى مركزه فى البلاد فأقصاهم عنه وناصبهم العدا و صار يطاردهم حتى تغلب على الفوضويين فى ابريل سنة ١٩١٨ بحجة

تأمرهم على النظام البلشفي . ولقد اتهمتهم الحكومة البلشفية بنشر الفوضى في روسيا لأنهم كانوا يحتلون الفنادق ويسكنونها ويتمتعون بما فيها من الطعام وجميع أسباب الراحة يأخذون من المحال التجارية ما لذ وطاب من المأكولات دون دفع أثمانها .

ولما قتل الكونت الألماني (Mirbach) في ٦ يولية سنة ١٩١٨ انتهزت البلشفية هذه الفرصة وقضت على الحزب الاشتراكي الثوري (قسم الشمال) بالانحلال إذ أعدمت منه ثلاثة عشر عضواً عقاباً لهم على قتل هذا الكونت . ثم لما اشتد حق البلشفية على هذا الحزب أصدرت الهيئة العليا حكماً باعدام مائتي فرد من أنصار هذا الحزب ، وبذلك انفرد زعماء البلشفية بالحكم

٧ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي

تأسس هذا الحزب سنة ١٨٩٨ ولم يستقر على برنامج حزبي إلى سنة ١٩٠٣ ومن أنصاره : (Deutshy Plekhanof و Vera Sassoulitch و Rkebrod) وكانوا جميعاً من أنصار الماركسية الروسية ولهم مندوب في الاشتراكية الدولية . ولقد انقسم هذا الحزب إلى ثلاثة أقسام وهي :

القسم الأول وهو عبارة عن (فئة الاتحاد) التي يرأسها (Plekhanof) وكان برنامجها في السياسة الخارجية (الدفاع الوطني واستمرار الحرب حتى الانتصار على الألمان وعقد صلح ديموكراتي) وأما برنامجها في السياسة الداخلية فهو (الاتفاق مع الأحزاب البورجوازية وانتخاب الجمعية العمومية وتأليف وزارة قوية) ولما كان برنامج أنصار هذا الحزب يخالف تعاليم البلاشفة أبوا الاشتراك في هذه الحكومة

أما القسم الآخران فهما عبارة عن المنشفيكية (Menchévisme) والبلشفية (Bolchévisme) ويحسن قبل الكلام عليهما فهم معناهما ومعرفة تاريخ ظهورهما .

اشتقت كلمة (Bolchéviki) من كلمة (Bolch) الموجودة في النعت (Bolchoi) أي كبير أو عظيم ، وكلمة (Bolchinstvo) أي التفوق أو الاكثرية . ولما كانت مبادئ (Lenine) مريضة الانتشار متمكنة من قلوب أفراد الشعب الروسي سعى الحزب باسم (Bolchéviki) أي حزب الاكثرية

وأما (Lenine) نفسه فيؤكد ظهور هاتين الكلمتين «(Bolchévisme) و (Menchévisme)»

منذ ثورة سنة ١٩١٥ واليك خلاصة ما كتبه في مجموعة مقالات عنوانها (Krieg und Revolution)^(١) « حدث في عهد الثورة الديمقراطية البورجوازية سنة ١٩٠٥ نزاع في الحزب الاشتراكي الديمقراطي أدى إلى اقسام أنصاره إلى شطرين : أخذ القسم الأول منهما اسم (Menchevisme) بدلا من (Economisme) وسعى القسم الثاني (Bolschevisme) ولقد حاول أنصار « المنشفية » بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ صيغ حركة العمال بصيغة بورجوازية حرة وأرادوا بذلك التوفيق بين العمال وأنصار المبادئ الحرة . وأما أنصار « البلشفية » فكانوا يعتقدون أن حركة العمال لا تتفق مع مبادئ الاحرار وأرادوا بذلك استمالة وإشراك عمال الزراعة في الثورة

فاذا دلت كلمة « بلشفيكي »^(٢) على فكرة الاغلبية قلنا تدل أيضاً على فكرة النهاية القصوى لمبادئ هذا الحزب من التطرف . والبلشفية برنامج متطرف بعكس المنشفية قلنا أقل تهوراً وأكثر اعتدالا

وينقسم الحزب البلشفيكي إلى ثلاثة أقسام : الأول قريب من مبادئ « فئة الاتحاد » ولو انه لم يلج بضرورة استمرار اشتراك روسيا في الحرب العظمى إلى النهاية . وأما القسم الثاني فلا يختلف بكثير عن الاول . وأما القسم الثالث فاستمر مدة طويلة معادياً للبلشفية ولكنه انضم اليها أخيراً لمحاربة الرجعية ولو أنه ضد التحالف مع البورجوازية ولا يوافق على ترك السلطة في يد أعضاء مجلس السوفيت « Soviets » ويطالب بعقد الجمعية الوطنية أما الحزب البلشفي فكان يديره Lenine « الزعيم الأكبر » وتروتسكي و Zinovief و Lounatcharsky و Kamenev و Radek ولسان حاله جرائد عديدة أهمها « الحقيقة » و « الاخبار » وهما الجريدتان الرسميتان لنشر مبادئ البلشفية

وأول عمل قام به زعماء البلشفية هو « نشر المعاهدات السرية التي عقدتها حكومة القيصر مع الدول ، والغاء ديون روسيا الدولية ، وفصل الكنيسة عن الحكومة : أي فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية . وجعل الاراضي ملكا للجميع وكذلك البنوك . وتحويل العمال مراقبة الانتاج أي إعلان دكتاتورية العمال ، وإيقاف الحرب في الحال ، ونشر

(١) Etienne Buisson - Les Bochéviki - p. XIV ed. 1919

(٢) وقد يخلط البعض اسم (Bolchévisme) باسم (Maximalisme) وهو يمثل عدداً قليلاً من أنصار الحزب الاشتراكي الثوري الذين انفصلوا عنه سنة ١٩٠٦ ولا يوافقون على المبادئ البلشفية

الثورة البلشفية في جميع الامم وحل الجمعية الوطنية ليحل محلها مجلس السوفيت
ولقد قال Lenine إن دكتاتورية العمال وقتية حتى يستتب الامن وينتشر البلام
في البلاد وتسير الامور حسب التعاليم البلشفية . ولا بد من وجود هذه الدكتاتورية في
فترة الانتقال من نظام الرأسمالية إلى نظام حكم الشعب الصحيح
واختلفت الآراء فيما اذا كانت البلشفية هي نفس الشيوعية أو الفوضوية أو هي نوع
جديد من أنواع الاشتراكية . إغترض أنصار البلشفية على اعتبار تعاليمهم نوعاً من أنواع
الاشتراكية ، ولذلك رفضوا حضور « المؤتمر الدولي » الذي عقد في Berne لأنهم يعتقدونه
مخالفاً لمبادئهم . وبدأوا في محاربة « الدولية الشيوعية » . فلا يرضى زعماء البلشفية
بمبادئ الشيوعية ولا الفوضوية . ولذلك خاصوا جميع هذه الاحزاب ، كما بينا ذلك فيما
سبق ، واعتبروا ثورتهم نوعاً خاصاً من أنواع الاصلاح الاجتماعي . وفي الواقع لا تخرج البلشفية
عن كونها خليطاً من المذاهب الشيوعية والفوضوية فهي شيوعية في توزيع أملاكها
وفوضوية في تنفيذ أحكامها

ولم تكتف البلشفية بنشر مبادئها في روسيا ، بل عمدت الى نشرها في الامم الاخرى
فلم تجد أرضاً خصبة لقبول تعاليمها غير ايطاليا

الفاشيـزم

كانت الهيئـة الحاكمة في إيطاليا بعيدة الاتصال بالشعب حتى سنة ١٩١٣ . وكان
كل من الفريقين يعمل على حذته دون مراعاة مصالح الفئة الاخرى . ويرجع ذلك إلى
الانتخاب المقيد الذي كان معمولاً به في إيطاليا وقتئذ . ولم ينبع الانتخاب حسب
التصويت العام إلا سنة ١٩١٣ بفضل وزارة « Giolitti » . ولقد شجع الفاتكان هذا
الانفصال بقانون يسمى (La loi du non - expedit) إذ كان يعتبر اشتراك الجمهور
في الأمور السياسية غير محبوب من الوجهة الدينية الكاثوليكية ^(١) ولكن شئون الشعب
الاقتصادية وأعماله اليومية الحيوية اضطرتة إلى الاشتراك في المسائل السياسية الماسة
التي تمسهم فتأسست نقابات وجمعيات من جميع الانواع . وكانت الحرب العظمى وهذه الحوادث
من أكبر مشجع للشعب الايطالى على استقبال المبادئ البلشفية في أول الامر بصدر رحب

ودخل الشعب الايطالى الحرب طامعاً في توسيع نطاقه والا كثار من ممتلكاته، ولم يشترك فيها بفكرة الدفاع عن خطر داهم يهدد الوطن، ولذلك كانت نفوس الجنود منقبضة ووجوههم عابسة اذ كانوا يحاربون اضطراباً ولتحقيق مطامع رؤسائهم، فكانت تنقصهم البسالة والحماسة. وكانوا يقاوتون والغضب على الرؤساء بدلاً قلوبهم. ولما لاحظت الحكومة سريان هذا الروح بين الجنود نهض رجالها ومنهم (Sonnino) يستفزون هم رجال الجيش بخطابات يحثونهم فيها ويستنهضون عزائمهم على استرداد «ترينتا وترانت ودلماسيا» فكان الجنود لا يعاؤون بهذه الآمال الاستعمارية. وكانت هذه الخطابات تزيدهم غضباً. وعندئذ بدأ الروح الثورى خصوصاً عند مازار أنصار البلشفية (ميلان ونابلى وتيران وروما) في خريف سنة ١٩١٨ لأن الشعب الايطالى رحب بهم أينما حلوا ولم تستطع الحكومة وقتئذ القيام بأى عمل ضد هذا التيار، فظهر عجزها وازداد عدد العمال المنتمين إلى (بورصات العمل) زيادة هائلة إذ كان عدد المنتمين إلى (اتحاد العمل العام) قبل الحرب لا يزيد عن مائة ألف عضو فأصبح لا يقل عن مليون. وكان العمال يضربون لكل صغيرة وكبيرة، سواء أكان ذلك في الأعمال الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو في الخدمات العامة. ولقد ذهبوا في مقالاتهم إلى حد الاضراب المجرد نقل رئيس من جهة لأخرى، وكانت الحكومة لا تنبس ببنت شفة إزاء كل هذه الأعمال المضطربة، بل تركتهم وشأنهم، فلم يتمكن رؤساء الأعمال من الاستمرار على هذه الفوضى، فاتفقوا فيما بينهم على الدفاع عن أنفسهم وعن مصالحهم، وعندئذ بدأت أول حركة فاشيستية^(١) ولكن كان دفاعهم ضعيفاً أمام هذا السيل الجارف من العمال. ولقد نشأ عن تعطيل الانتاج الصناعى والزراعى وانتيجاري — بسبب الاضرابات المتوالية — تنسر المستهلكين فانضمو الى العمال ضد رؤساء الأعمال لارتفاع أسعار لوازم المعيشة للدرجة أن المستهلكين كانوا يرغبون التجار على تخفيض أسعارهم بالقوة، فكان التاجر كلما شعر بحرب الثائرين من محل تجارته يغلقه ويسرع في تسليم مفتاحه إلى أقرب (بورصة عمل) يقع محله في دائرتها.

وفي ابريل سنة ١٩١٩ أعلن إضراب عام لمنع الحكومة احتفال العمال باستقبال

(١) كلمة (fascisme) مأخوذة من كلمة (fascio) التي تعادلها بالفرنسية (faisceau)

أي عصية أو جماعة أو اتحاد

(Lenine) في إيطاليا ، فاشتد القتال بين الفوضويين والجنود ، واستمر الاضراب عدة أيام ، وحدث بعد ذلك أن اعتدى نفر من أعداء الاشتراكية على مكتب إدارة جريدة (L'Avanti) لسان حال الحزب الاشتراكي . فانتشرت الاضرابات وأعلن العمال في وادى (Bisanzo) جمهورية سوفيتية ، فازدادت الفوضى والقتل والنهب في مدن عديدة وحاول الشيوعيون في ١٢ يولييه سنة ١٩١٩ الاستيلاء على ناصية الحكم فلم ينجحوا . ولقد اشتد عدااء الشعب لرجال الجيش لدرجة أن الحكومة أصدرت أمراً سرياً حتمت فيه على رجال الجيش عدم السير في الطرق بملابسهم الحربية وفي ١٣ سبتمبر من نفس السنة قام الشاعر (Gabriele D'Annunzio) على رأس فصيلة من الجيش ، واحتل (Fiume) .

ولما ازداد سخط الشعب على الحكومة بسبب فشل ممثلي^(١) إيطاليا في مؤتمر السلام الذي عقد في باريس ورفض ضم (Fiume) إليها سقطت وزارة (sonnino) و (Orlando) التي كانت قد جذبت الاشتراك في الحرب مع الحلفاء ، وخلفتها وزارة Nitti الذي كان يجسد حياد إيطاليا أثناء الحرب . وأول عمل فكر فيه هو تقريب الشعب من الحكومة ، فصرح في مجلس النواب المنعقد في ٩ يولييه سنة ١٩١٩ بأنه يريد المحافظة على رؤوس الأموال بشرط عدم الاجحاف بمقوق العمال . ولتحقيق هذا البرنامج طلب حل المجلس وإعادة الانتخابات ليحضر فيه من النواب من يمثلون الشعب حق التمثيل . فأعيدت الانتخابات في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، فلم ينتخب أحد من الأحزاب الحرة القديمة ، وسقط سوينيو . وكذلك لم ينتخب من أنصار جيوليتي الذين كان لهم الأغلبية قبل الحرب غير تسعة نواب ، وانتخب من الحزب الوطني اثنان ، ومن الاشتراكيين ١٥٦ ، ومائة نائب من حزب جديد اسمه حزب الشعب (Parti populaire) الذي أنشئ على مبدأ احترام الحكومة ورؤساء الأعمال لحقوق العمال . ولما ظهرت نتيجة الانتخابات وكانت الأغلبية للاشتراكيين قاموا بمظاهرة عظيمة في « ميلان » وعندئذ قذف أحد رجال « الفاشزم » قبلة انفجرت في وسط المتظاهرين ، فتحولت المظاهرة إلى هجوم عنيف على مكتب الحزب الفاشستي ، فالتحم الفريكان واقتلوا قنلاً عنيفاً فنتج عن ذلك اضراب عام ، وبدأ البوليس يقتش مكتب جريدة (Popolo d'Italia) لسان حال الحزب الفاشستي التي كان يديرها

« موسوليني » قبض عليه هو واثنتان من زملائه وأودعوا السجن ، ثم أطلق سراحهم ولو أنهم مازالوا متهمين بالتآمر ضد الحكومة .

ولقد سرى روح الفوضى في البلاد الى أن ترك « نيتي » الحكم ، وحل محله « جيوليتي » فاشتدت الحركة البلشفية ، إذ بدأ العمال يحتلون المعامل ^(١) ، والسبب في ذلك : أن رؤساء الأعمال كانوا يختارون قبل الحرب عدداً من عمال الورشة ويجمعونهم من وقت لآخر في شكل « مجلس الورشة » ^(٢) للنظر في شئون زملائهم العمال والتوفيق بينهم وبين الرؤساء . أما بعد الحرب فقد طلب العمال أن يختاروا بمقرتهم أعضاء هذا المجلس ، فلم ير الرؤساء بداً من قبول طلبهم ، ولكن أشار أنصار البلشفية في جريدتهم المعروفة باسم : (L'Ordre Nouveau) التي كانت تظهر في « ميلان » ألا تكفي مجالس الورش بعملية التوفيق قط ، بل يجب عايتها القيام بحركة الادارة . فبدأت هذه الفكرة تنضج في رؤوس العمال الى أن طرد عمال ورشة « ترانشي » و « جريجورت » في « برجام » رؤساءهم ، ولما أنهم اضطروا الى رد هذه الورش لأصحابها عند تدخل البوليس في الأمر . وكذلك طرد عمال ورش « أنسالو » في « سان بير د'آرينا » الرؤساء في فبراير سنة ١٩٢٠ . وحصل مثل ذلك في (نابولي و تيران وليجورى) وسمح العمال لرؤسائهم باسترداد مصانعهم عند ما نصحهم رئيس البلشفية الايطالية (بمباشي) بذلك .

ولقد وقع حادث أهم من ذلك : وهو أن عمال ورش (أنسالو) التي يديرها (Perrone) هجموا على (بنك كرميال) لاحتلاله والاستيلاء على ما فيه من الأموال لأن هذا البنك تأسس منذ عشرين سنة بأموال (Otto Joel) اليهودي الألماني الذي مات قبل الحرب وخلفه في إدارته (Toepleitz) . وكان لهذا البنك شأن عظيم في اتساع نطاق النفوذ الألماني في إيطاليا . ولمناقبته أنشأ « بيرون اخوان » بنكاً سموه : البنك الايطالي للخصم برأس مال يبلغ نحو سبعمائة مليون سنة ١٩٢٠ . وكان « نيتي » صديقاً « لبيرون اخوان » لأنهم وضعوا تحت تصرفه أيام وزارته جملة جرائد للدفاع عن سياسته . ولما غضب الشعب على حكومة « نيتي » لأنها تساعد إسماء ثروة « بيرون إخوان » أراد رئيس الحكومة التخلص من هذه التهمة وكسب رضاء الشعب ، فأهمل « نيتي » بيرون إخوان ، واختار

من يمثل إيطاليا في اللجنة المالية والاقتصادية في مؤتمر الإسلام من مديري البنك التجاري، فغضب « بيرون إخوان » على مديري البنك التجاري وحرضوا عمال مصانهم على نهب هذا البنك . ولما اشتد النزاع بين البنكين ، وانتصر فريق للبنك التجاري ، وفريق آخر للبنك الايطالى ، تنبه الشعب إلى هذا القتال الحاصل بين كبار الممولين الذين اختصموا عند تقسيم الغنيمة : « وهو المال الظائل الذى جفوه من مجهود العمال » فكروا مناصرة أحد الفريقين ، واشتد غضب العمال على أصحاب الأموال . وقد اقسم العمال في كيفية مراقبة أصحاب الأموال ، إذ قررت النقابات البيضاء (Syndicats blancs) إشراك العمال فى الأرباح بنسبة معقولة تحددها النقابة ، بينما أن النقابات الحمراء (Syndicats rouges) قررت اشتراك الصناعات (Socialisation de l'industrie) أى أن تكون المصانع ملكا للعمال كما هى لأصحاب الأموال ، وكان هذا الفريق من العمال شديد الميل إلى السير على النظام البلشفي .

وفي ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٠م قرر زعماء النقابات الحمراء طلب تحسين حال العمال من رؤساء الأعمال ، ولما رفضوا طلبهم تشكلت الكتلة الحمراء (bloc rouge) وبدأ الاضراب العام في ورش « أنسالو » ، واشتد القتال في ٢٠ اغسطس بين عمال النقابات البيضاء وعمال النقابات الحمراء ، إذ رفضت الأولى السير على مبادئ الثانية لشدة تطرفها ، فصار العمال يحتلون الورش ، وعجزت حكومة « جيوليتى » عن إيقاف هذا التيار ، وشرع العمال فى الانتاج بأنفسهم بما بقى فى هذه الورش المملئة بالمواد الأولية المخزونة ، ورفعوا على الورش الأعلام الحمراء ، وانما رفض جميع المهندسين الاشتغال فى الورش تحت النظام الجديد ، فاضطروهم العمال الى الاشتغال معهم بالقوة ، ولما لم يفلحوا عمدوا إلى الاتفاق مع جمعية المهندسين بكل لبن وتلطف ، ففشلوا أيضاً . وكانت هذه الصدمة أول عقبة كؤود لتعطيل ثورة العمال الحمراء . وأعقب ذلك مسألة أخرى هامة وهى نقاد جميع المواد الأولية من مخازن الورش ، وكذلك لم يبق فى الخزائن تقود لشراء هذه المواد اللازمة لتسيير حركة الانتاج على النظام الاشتراكي البلشفي . ولما ظهر عجز الثأرون دب فيهم روح الاعتدال فتكون منهم عدد غير قليل للتفاهم مع رؤساء الورش . وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ذهب مندوب العمال الى « تورين » لمقابلة « جيوليتى » رئيس الوزارة للاتفاق معه على شروط الصلح قم التفاهم بين العمال والرؤساء فى ١٩ سبتمبر على أن يرد العمال الورش إلى أصحابها

وأن يصدر البرلمان قانوناً يعطى للعامل حق الرقابة الفنية والمالية على الورش ، فسلموا الورش لأصحابها في أول أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، فكان هذا الصلح كصاعقة نزلت على زعماء التطرف . ومن هذا اليوم بدأت بشائر فشل التعاليم البلشفية ، خصوصاً عند ما أصدر اثنان من الزعماء (Colombino et Pozzani) مجلداً شرح فيه خطأ المبادئ البلشفية الخاصة بأمور الانتاج ، وعندئذ بدأت حركة مطاردة الشيوعية وأنصارها ، وكانت هذه الظروف كلها مبررة لظهور « الفاشيزم » قليلاً في « تورين » لأن أنصارها كانوا ممن حشوا العمال على رد الورش لأصحابها .

لقد تكلمنا فيما تقدم إجمالاً عن الحركة العامة السياسية والاقتصادية الإيطالية . ولما كان « بنيتو موسوليني » زعيم النظام الجديد المعروف بالفاشيزم فيحسن بنا معرفة أعماله السياسية وتاريخ حياته الداخلية التي مهدت له سبل الوصول الى تحقيق مبادئه .

ولدموسوليني في ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٣ في (Verano de Costa) التابعة لمقاطعة (Predappio) وكان والده « الكسندر » حداداً له ورشة في « دوفيا » صغيرة قليلة الأهمية ، وكان يعمل الى الشيوعية فأسس جمعية من مشاييحه ولكن البوليس فرقهافاندرت ، أما والدته فكانت مدرسة . ولما تم موسوليني دراسته في « كلية فورلى » عين مدرساً في مدرسة المعلمين في « فورلى » بمرتبه ٥٦ ليرا شهرياً ، ولما كان هذا المرتب ضئيلاً سافر الى سويسرا^(١) ولكنه كان شديد البؤس فيها ، إذ اضطرته الظروف الى الاشتغال في جميع الحرف فكان حمالاً ومبيصاً وصبي جزار . ولقد حدث له مرة أن مضى ليلة في الطريق لعدم وجود مأوى له فقبض عليه البوليس بتهمة التشرذ وطردته سويسرا الى بلاده^(٢) . فأبى العودة إلى (بريدايو) لأن بوليسها يتعقبه ، فذهب الى (تيرول) واشتغل في جريدة (L'Avenir de Trente) وفي جريدة (بوبولو) التي كان يديرها أخذ الاشتراكيين . ولما طرد من النمسا عاد الى (فورلى) وأسس جريدة « La lotta di Classe » . ولم يظهر في الحياة السياسية إلا في المؤتمر الوطني الاشتراكي الذي عقده (ريجيو اميليا) سنة ١٩١٢ للنظر في اتهام ثلاثة من زعماء^(٣) الاشتراكية بتحرير يعضهم على قتل الملك في ١٥ مارس سنة ١٩١٢ .

(١) يروى أنه هرب الى سويسرا لانه كسر صندوق الانتخابات في (بريدايو)

(٢) ولقد شطبت الحكومة السويسرية هذا الحكم عند ما زارها في ديسمبر سنة ١٩٢٢ وهو رئيساً للوزارة الإيطالية في قطار خاص

(٣) بونومى وكبيرى ويسولانى

فلم يتردد موسوليني في إعلان طرده هؤلاء الزعماء من الحزب الاشتراكي، لان عملهم يخالف لتعاليم الحزب. ثم ختم كلامه بالطنين على الحزب الجمهوري الايطالي قائلاً : (إنه الآن يختصر ، ولذلك يجب ألا يقع الحزب الاشتراكي فيما وقع فيه الحزب الجمهوري بسبب ضعف زعمائه) فكان خطابه أثر شديد في نفوس الحاضرين . ولقد عظم شأن موسوليني في المؤتمر الاشتراكي الذي انعقد سنة ١٩١٣ ، إذ اشتدت حملته على المعتدلين من رجال الحزب الاشتراكي الذي كان منتعياً اليه . قال : (أحب المحاضرات التي يظهر فيها النزاع جلياً والتي تتطابق فيها الكراسي وتبادل طلقات المسدسات من جهة لأخرى) . وفي السنة نفسها اشتد تطاحن الحزب الاشتراكي في « ميلان » مع الكتلة الكاثوليكية الحرة أثناء العراك الانتخابي ، فقام النائب الاشتراكي المعتدل « M. Treves » بمحنتهم على السكينة منعاً لتدخل البوليس ، فلم يرق هذا الكلام في نظر موسوليني ، فصعد على أحد الكراسي وقال للجمهور : « لا تجبنوا ولا داعي للانصراف وأتبعوني في الطريق حيث نذهب إلى ميدان (الدوم) إذ لا بد من الاستيلاء على قلب المدينة ولو اضطرنا ذلك الى سفك دماءنا » وانطلق في مقدمة الجمهور الاشتراكي المحتشد ، وهو يغني نشيد العمال ، فاخترقوا حواجز البوليس الذي أطلق النار عليهم ، فخرج من جرح وقتل من قتل ، ومع ذلك تغلب الاشتراكيون على الاتحاد الكاثوليكي المعتدل . وعندئذ أشاد موسوليني بانتصار الاشتراكيين في جريدة (L'Avanti) لسان حال حزبهم . وبعده وجيز شرح موسوليني نفسه لعضوية البرلمان عن مقاطعة (Romagne) فعقد اجتماعاً في هذه الناحية لاقاء خطاب على مرشحيه ولكن البوليس حذره من التعرض للحكومة والملك ، وإلا اضطر إلى فض الاجتماع ، فلما سمع موسوليني ذلك وقف في الجمع المحتشد وأول كلمة فاه بها هي الطعن على الملك قائلاً : (إن بين فيكتور أمانويل وبيننا حساباً بخصوص حرب ليبيا — (Libye) — الشائنة) فما كان من البوليس إلا فض هذا الاجتماع وسلم الخطيب الى قسم البوليس .

وفي المؤتمر الذي انعقد في (Ancône) سنة ١٩١٤ اتخذت حملات موسوليني اتجاهاً آخر إذ حمل حملة شعواء على النظام الماسوني ^(١) الذي ابتشر انتشاراً عظيماً في إيطاليا فافتتح خطابه في هذا المؤتمر بطلب طرد جميع الماسونيين من كل الأحزاب لأن وجودهم خطر على إيطاليا ، فكان لكلامه تأثير شديد إذ بدأت الأحزاب بطرد أنصار الماسونية

وعندئذ أسندت إليه إدارة جريدة (L'Avanti) وبمجرد تسلمها تغيرت نفسيته وظهرت في كلامه وكتاباتاته علامات الاعتدال .

ولقد كان موسوليني متشبعاً بالتعاليم الفرنسية ، إذ كان كثير الميل إلى آراء (Georges soresl) و (Blanqui) وكان شديد العداء للنظام الألماني و ضد دخول إيطالياني الحرب ولهذا السبب انفصل عن الحزب الاشتراكي في أكتوبر سنة ١٩١٤ وبدأ في محاربهه ولذلك دعت الجمعية العمومية الاشتراكية في « ميلان » جميع الأعضاء للحضور في بيت الأمة ^(١) للنظر في أمر « موسوليني » ولطرده من حزبهم . فلم يتغيب « موسوليني » عن هذا الاجتماع بل حضره ، وعند دخوله قوبل بجميع أنواع الاحتقار والسخرية فلم يمنعه ذلك من اعتلاء المنبر للخطابة مدافعاً عن رأيه . وبعد مقاطعات عديدة لكلامه تمكن من التغلب على أصوات المجتمعين فضرب قبضة يده على المائدة فكسرها هي ودورق الماء وسال الدم من يده فسكت الجمهور وأصغوا لدفاعه . إذ صاح فيهم قائلاً : « إنكم تكرهونني لأنكم لا زلتم تحبونني . وستحكون على هذه الليلة بالنفي من ميادين وشوارع إيطاليا ولا بأس من ذلك ولكنني أعاهدكم أن هذا الحكم لن يمنعني عن الكلام . وسأتكلم دائماً وبعد سنين قلائل سيتبعني الشعب الإيطالي وسيهتف لي وعندئذ تكفون أنتم عن الكلام وتقطعون عن السير في الطرق والميادين » .

ولما ترك موسوليني إدارة جريدة (L'Avanti) أنشأ جريدة لمحاربة الاشتراكية فأسس جريدة (Le Popolo d'Italia) التي أظهر أول أعدادها في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ ومما هو جدير بالذكر وصف غرفته التي عاش فيها سبع سنين مشغلاً بإدارة تحرير هذه الجريدة وهي كما يأتي (يَحِيلُ لِمَنْ دَخَلَهَا أَنَّهُ فِي إِحْدَى غُرَفِ عَصَابَاتِ السُّكُومِتَا جِي فِي صُوفِيَا إِذْ تَرَى مَعْلَقًا عَلَى الْحَائِطِ ، خَلْفَ مَكْتَبِ الْمَدِيرِ حَيْثُ يَجْلِسُ لِلْكِتَابَةِ ، عَلَمًا أَسْوَدَ فِي وَسْطِهِ خَنْجَرٌ أَبْيَضٌ وَرَأْسُ مَيْتٍ . وَهَذَا هُوَ عَلِمُ الْإِرْدِيْنِي (Arditi) . ثُمَّ تَرَى عَلَى مَكْتَبِهِ فِي وَسْطِ مَجْلَدَاتٍ وَأَوْرَاقٍ عِدِيدَةٍ مَنفُوقَةٍ مَسْدَسًا كَبِيرًا الْحِجْمِ وَتَجِدُ بَعِيدًا عَنْهُ فَوْقَ كِتَابٍ شَعْرَ سَبْكَيْنِ صِيدَ وَفِي أَحَدِ الْأَرْكَانِ يَقَعُ نَظْرُكَ عَلَى مَسْدَسٍ صَغِيرٍ . وَتَرَى مَبْعُورًا هُنَا وَهَنَالِكَ قَلِيلًا مِنَ الْخَرَاطِيشِ) وَكَنتَ تَرَى فِي الثَّلَاثِ الْغُرَفِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي كَانَتْ تَشْغُلُهَا هَذِهِ الْجَرِيدَةُ لَوَحَاتٍ عِدِيدَةً مَكْتُوبًا عَلَى إِحْدَاهَا (الْإِدَارَةُ تَرْحَبُ بِالزَّائِرِينَ وَتَرْجُوهُمْ

عدم إطالة الزيارة) وفي أخرى (من يستعمل خمس كلمات ليقول ما يمكن قوله في كلمة واحدة فهو رجل عاجز) وترى معلقاً على باب مدير الجريدة (من دخل عندي يشرفني ومن لم يدخل يفرحني) وترى على مكتب المحررين لوحاً عليه (من لم يستطع السكوت أثناء اشتغال زميله يبرهن على انه لا يشفق على غيره) . وكانت إدارة هذه الجريدة مكاناً للتأمر الفاشستي ولكن وقعت حركة هذه الجريدة عند ما اشتركت إيطاليا في الحرب . واضطر « موسوليني » للذهاب الى ميدان القتال طوعاً للاوامر الحربية سنة ١٩١٥ . فذهب إلى الحرب جندياً بسيطاً ثم رقى في فبراير سنة ١٩١٦ الى درجة « كابورال » لتشاطه وجهه ورأيه الصائب . ومع ذلك لم يمكث في الجيش طويلاً إذ أصابته شظايا المفرقات فدخل المستشفى وخرج منه في أغسطس غير صالح للقتال فترك سلاحه وعاد إلى قلمه في جريدته « Popolo d, Italia » وعندئذ سلط قلمه على من بقي بعيداً عن ميدان القتال من أنصار الحياذ . ولما شعر بأن أنصاره قليلون فكر في تكوين حزب يستند عليه للدفاع عن مبادئه .

ففي مارس سنة ١٩١٩ اجتمع « موسوليني » ومحرورو جريدته . وبعض أنصاره في منزل في ميدان « San Sepolcro » في « ميلان » ووضعوا أول حجر لتأسيس حزبه المسمى « Fascio di combattimento » أي جماعة المقاتلين وقام من حضر هذا الاجتماع « Dante » و « Dini » وطلبوا وضع برنامج للحزب فعارضهما في ذلك « Aurelio » و « Galassi » وفي نهاية الاجتماع أعلن (موسوليني) أن الحزب الجديد هو حزب قتال وبرنامج القتال واسمه اسم قتال . وانصرف المجتمعون على هذا الرأي . وكان عدد الفاشيست في أول الامر سنة ١٩١٩ لا يزيد عن ستة وتسعين فبلغ المليون بعد ثلاثة شهور

ولقد شغلت مسألة (Fiume) حزب الفاشيست مدة طويلة من ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٠ وكان (موسيلني) من محبذى ضمها الى إيطاليا بينما كان أنصار دخول إيطاليا في الحرب ضد هذه الفكرة إذ أعلنوا ذلك في خطاب القاه (Bissolati) في مسرح (Srala di Milano) في ١١ يناير سنة ١٩١٩ فاستمال (موسوليني) عدداً كبيراً من أنصار الاحزاب الاخرى . وكان يشجع (D, Annunzio) على زحفه على (فيوم) والاستيلاء عليها . ولما رفض مؤتمر السلام في باريس ضم (فيوم) إلى إيطاليا وعاد إلى روما

الوزيران ^(١) الممثلان لاييطاليا في المؤتمر ألتي (D'annunzio) خطاباً مهدداً للحكومة مظهراً فيه تمسكه بالاستيلاء على (فيوم) رغم قرار المؤتمر. وكذلك كتب (موسوليني) في جريدته مقالاً طعن فيه على سياسة (Clemenceau) و (Wilson) ازاء ايطاليا وفي الوقت نفسه كانت جريدة (L'Avanti) لسان حال الاشتراكيين تكتب ضد احتلال (فيوم) بواسطة جيش (d'Annunzio)

وعند ما وقعت ايطاليا على معاهدة (Rapallo) في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠ مع (بلجراد) وتقرر فيها عدم ضم (فيوم) إلى ايطاليا بل جعل مينائها مستقلة بدأ الخصام بين (دانزو) و(موسوليني) لأن الأخير كتب في جريدته بأن الفاشيزم لا يتعنت في السياسة الخارجية ولا بأس من قبول المعاهدة. ولقد بلغ عدد انصار الفاشيزم نحو مليونين في اكتوبر سنة ١٩٢٠. ومن هذا الوقت ذاع أمر هذا الحزب وصار ينضم اليه عدد كبير من الايطاليين

ولقد ساعدت على انتشار الفاشيزم ظروف أخرى منها نفور أصحاب الاموال من زعماء التطرف والفوضى الذين يثيرون غضب العمال عليهم فانضموا للدفاع عن مصالحهم وأقسمهم إلى الحزب الفاشستي الذي شرع في محاربة الفوضى واعادة السكينة والامن في البلاد. فقوى الحزب وأعلن (موسوليني) في نوفمبر سنة ١٩٢٠ (أن زحف الفاشست على روما) غرضه الوحيد وضع حد للفوضى واستتباب الامن في البلاد)

وكان « جيوليتي » رئيساً للحكومة حينما بدأ الحزب الفاشستي في الظهور فعمد الى قتله وهو في مهده فأوقع بينه وبين الاحزاب الأخرى إذ كان شعار سياسته في الحكم : (فرق تسد) فأثار غضب الحزب الاشتراكي على حزب الشعب وحل مجلس النواب وأعاد الانتخابات. ورغم هذه المناورات خاب ظنه إذ نال الاشتراكيون ١٢٣ نائباً وحزب الشعب ١٠٨ نواب والحزب الفاشستي ٣٠ نائباً وكان هذا أول ظهور ممثلي الفاشيزم في المجلس. وفي أول مرة انعقد فيها المجلس قال موسوليني : « إننا نخالف جيوليتي لأن أسباب سياسية داخلية فحسب ، بل ولأسباب سياسية خارجية . وأظن أن الانتخابات أظهرت خطأ جيوليتي وهو الآن لا يمثل أحداً من الاحزاب الثلاثة الهامة وهي حزب الشعب والحزب الاشتراكي والحزب الفاشستي » .

ومتد يولييه سنة ١٩٢١ لم يمض يوم دون حصول قتل أو نهب أو حريق . وعندئذ كتب موسوليني في جريدته : « إنه وحزبه على استعداد تام لعقد صلح مع الاحزاب الأخرى بشرط أن تحترم جميع الأحزاب شروط الصلح » ولما سقط جيوليتي « من الحكم وتبعه » « بونومي » تم الصلح بين زعماء الأحزاب ولكن لم يدم أكثر من أسبوع . ولقد اتحد الحزب الاشتراكي مع حزب الشعب للعمل ضد الحزب الفاشستي لان نفوذه كان ينتشر في البلاد بسرعة هائلة . فكان الحزبان لا يسمحان للحكومة « بونومي » بمساعدة أى حزب غيرهما ففتج عن عدم مساعدة الحكومة للبنك (Nationale d'Escompte) أن أوقفت حركته فجاء سقوط هذا البنك ضربة قاسية على الشعب الايطالى فسقطت الوزارة وبدأت الازمة في يناير سنة ١٩٢٢ . وأراد بعض الاحزاب إعادة حكم « جيوليتي » فلم تقبل ذلك الاحزاب الأخرى فاستمرت الازمة الوزارية شهراً كاملاً الى أن تشكلت وزارة « فاكتا » وكان يطلق على هذا الوزير اسم (Romulus Augustus) للدلالة على أنه سيكون آخر رؤساء الحكومات الضعيفة ، كما كان هذا الامبراطور آخر امبراطرة الرومان في العهد القديم .

ولما أظهرت وزارة فاكتا ضعفاً عظيماً أمام فوضى الحزب الحر القديم قرر الحزب الفاشستي محاربتها فاستقالت الوزارة عقب احتجاج مجلس النواب على تدمير منزل أحد أعضاء المجلس وهو « Miglioli » بواسطة الفاشست . ولكن الملك أجبر الحكومة على البقاء في الحكم فاشتد غضب حزب الفاشست لدرجة أنه أعلن في جريدته (بوبلوديتاليا) قانون تنظيم الجيش الفاشستي الذى ينص على أن يرتدى أنصار الفاشتم قيصاً أسود وبنطلونا رمادياً وقبعة سوداء . ومهيت مبادئ هذا الحزب ديانة إذ جاء في تعاليمهم (ان الحزب الفاشستي هو جيش تحت خدمة الله والوطن) ومحم على كل فرد من أفراد هذا الحزب أن يحلف هذا اليمين (باسم الله وايطاليا وباسم جميع من قتل في ساحة القتال لعظمة ايطاليا أقسم بأن أكرس حياتي لسعادة ايطاليا) ويجب على الجندى الفاشستي الطاعة العمياء واحترام رؤسائه ، وكل من خالف ذلك يعد خائناً لحزبه نائراً على الوطن . وعندئذ كتب موسوليني في جريدته خطاباً الى الحكومة قال فيه : اذا لم تمنح الحكومة الاضرابات العامة في ٤٨ ساعة فسيتكفل الحزب الفاشستي بذلك . فلم يسع الحكومة ازاء هذه الانذارات الا الوقوف مشاورة اليدين فوقعت البكارة والتحم الفريقان في الشوارع والميادين في مدن عديدة ففشل الاضراب

وكان هذا الانتصار أكبر مشجع للحزب الفاشستي على التمدد في طلباته من الحكومة، إذ طلب حل مجلس النواب وإعادة الانتخابات ولما رفض (Facta) رئيس الوزارة ذلك صرح موسوليني في خطاب القاه في نابولي بأنه «إذا لم تحقق الحكومة طلبات حزبة الممثل للشعب فإن جيشه سيرحف على روما ويحتلها» وصار موسوليني يتجول في جميع المدن الايطالية لنشر المبادئ الفاشستية فكان يقابل بالترحاب والقبول. ولما عاد إلى ميلان أعلن حكم الاربعة (quadrumvirat) مؤلفاً من (Bianchi) سكرتيراً عاماً للجيش الفاشستي و (Itato Balbo) رئيساً للقوى العاملة و (Bono) للقيادة العامة وموسوليني رئيساً لهم. ولما اشتدت الازمة وبدت علامات الثورة الفعلية طلب الملك من (Salandra) تشكيل وزارة فرفضها لان (موسوليني) رفض الاشتراك فيها لان حزبه قرر الزحف على روما في مساء ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وعدم الاشتراك في أي وزارة تدخلها عناصر الاحزاب القديمة. وعندئذ طلب الملك: بواسطة سكرتيره الخاص، حضور (موسوليني) لاقابته فرفض قائلاً: (ان موسوليني لا ينتقل إلى روما لمجرد الاستشارة بل يذهبها اذا طلب منه رسمياً تشكيل الوزارة) فجاء الرد بالقبول فسافر الى روما بعد أن ترك خلفاً له في ادارة جريدته واختار زملاءه لعرض اسمائهم على الملك: ثلاثة من حزبه واثنين من حزب الشعب ووزير اشترأكي والباقيين من الاحزاب الحرة الاخرى. ولما وافق الملك على مطالب (موسوليني) تشكلت الوزارة فأصدر أمراً بفتح أبواب روما التي كان (Facta) قد أغلقها، وطلب من الجيش الفاشستي دخول روما فدخلها في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢

ولما تشكلت الوزارة وانعقد البرلمان كان أول طلب عرضه (موسوليني) عليه هو اعطائه السلطة المطلقة في الامور المالية لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٣ فوافق المجلس على ذلك ثم طلب في جلسات أخرى الموافقة على معاهدة (Rapallo) الخاصة بمسألة (Fiume) فيؤخذ مما تقدم أن الثورة الايطالية قلبت على وجوه مختلفة ويرجع الفضل في ظهور موسوليني على مسرح السياسة الى الشيوعيين أولاً. ثم الى الاشتراكيين اخيراً لانه لما ساء نظام الحكم وأظهرت الوزارات المثالية ضعفاً ارتبكت الاعمال الاقتصادية اذ تدخلت السياسة في شؤنها، وكان موسوليني قد انتهز كل فرصة للظهور. فكان في أول الامر اشتراكياً متطرفاً ولما حرص الشيوعيون وأنصار البلشفية العمال على طرد رؤساء المصانع والاستيلاء

عليها اقلب على الاشتراكيين بعد أن كان رئيساً لتحرير جريدتهم وبعد أن كان صديقاً ومثايلاً للاستيلاء على (Fiume) اقلب على أنصار هذه الفكرة . ولما تغلب على جميع خصومه دخل الوزارة وفي يده السلطة المطلقة ، وأصبح لا يوجد في إيطاليا صحف تعارضه ولا أحزاب تناقشه الحساب ، إذ قد كانت حادثة (زاينبوني) فرصة للقضاء على الأخير من الصحف والاحزاب المعارضة . وانتزعت جرائد (الكورييري دلاسيرى) و (الماتينو) و (الجورنالي نيتاليا) من محرريها ومديريها ووضعت في أيدي فاشستية . واستمرت مطاردة الصحف الاشتراكية والديموقراطية الى أن انحلت الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية وحزب البناء الحر (Francs macon) بمرسوم ملكي . ثم كشف موسوليني خصومه بأنه لن يقبل وجودهم في البرلمان . وعندئذ أخرج نائين معارضين بالقوة من دار البرلمان بواسطة جماعة من الفاشست يقودها السنيير (فاريناشي) ثم حدث حادثان عجلا بذهاب نشاط المعارضة : الأول محاكمة قتلة (ماتيو) التي جعلها مرسوم العفو الملكي أقل شأنًا من جنحة بسيطة . والثاني وفاة (جوفاني امندولا) الوطني الذي كان يعد نظيراً لموسوليني في المعارضة فانهى بموته شأن المعارضة الرسمية وغير الرسمية .

ولما انفرد موسوليني بالحكم وأصبح (ديكتاتوراً) على علي الشعب ما شاءت إرادته صار حربه منفذاً خاضعاً لأوامره خضوعاً أعمى طبقاً لقانون الحزب .

ولقد كان موسوليني يهزأ بالحرية ويسخر بالحكم البرلماني إذ نشر له في آخر أعداد جريدة (Gerarchia) ما يأتي : (ليست الحرية أحسن أنواع الحكم . ولقد حكم الانسان بطرق مختلفة . فكانت الحرية نظام الحكم في القرن التاسع عشر . وربما كانت صالحة وقتئذ ولكنها لا تصلح للقرن العشرين إذ أظهرت الحزب هزيمة النظام الحر . والحكم الفاشستي لا ينتهي الى المبادئ الحرة . وما هي الحرية التي ينصر لها أعداء الحزب الفاشستي ؟ هل المقصود منها التصويت العام وما شابه ذلك ؟ أو المقصود منها أن يستمر البرلمان مفتوحاً لعرض مثل القبائح التي كرهتها النفوس فيما مضى ؟ وهل ترمى الحرية الى قتل حرية الغير ؟ إن الفاشيزم يقذف بالنظريات الحرة في سلة المهملات . ومتى تمكنت فئة من الناس الاستيلاء على قبضة الحكم يجب عليها بذل ما في وسعها للدفاع عن نفسها ضد أعدائها وقد تكون الحقيقة محصورة في أن الناس سثموا الحرية إذ أصبحت دنسة وليست الحرية كل ما تطمح اليها النفوس بل إن ما يجب احترامه الآن هو النظام والخضوع لأمر الرؤساء

وليعلم من يتهمون الفاشيزم بالرجعية أنها لا تعبد الاوهام بل تمر بأقدامها على جثة هذه الحرية الهامدة) .

ان للحركة الفاشستية مضارها كما لها فوائدها . فمن عيوبها قتل الحرية الفردية ونشر الحكم الدكتاتورى . وأما فوائدها فقد فضت على الفوضى وأعادت نظام البلاد الى نصابه وهذا من أهم الأمور التى اكتسبتها إيطاليا من ثورة موسوليني لان استتباب الامن بعث فى نفوس أصحاب الاموال شيئاً من الطمأنينة على أرواحهم وأموالهم فبدأت تقتهم بالشعب الايطالى من الوجبة الاقتصادية ، ومتى وثق أصحاب الأموال من ثبات الحكم وانتظامه فقد فرجت الضائقة المالية . وكل ما يمكن للفاشستية الافتخار به من الوجبة الاقتصادية هو حل الازمة المالية حلا عاد على جميع الطبقات بالفائدة ، واذا استمر النظام والسكينة فى إيطاليا فلا شك أن الامم الاجنبية ستعطف عليها وتساعد على تحسين حالتها الاقتصادية ولقد أدخلنا الفاشيزم ضمن النظم الاقتصادية الحديثة ، لأنه نظام سياسى قد كان له الاثر العظيم فى إيجاد حياة اقتصادية جديدة فى إيطاليا وله الفضل فى محاربة الفوضوية والشيوعية التى ظهرت على مبادئ الثورة الايطالية الاقتصادية فى بادئ الامر ثم تطورت الى نزاع عنيف بين الطبقات انتهى الى انتصار أشياع . وموسوليني الذين انحذوا على إصلاح حال إيطاليا اقتصاديا وسياسيا .

الكتاب الثالث

في الانتاج

الانتاج معناه الاقتصادى (خلق الفائدة) ^(١) بصرف النظر عما اذا كانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية : فخدمات الطبيب ودروس الاساتذة وبدائع الفنان وجمال تخطيط الرسام كلها أعمال منتجة كما تنتج الزراعة والصناعة والتجارة . وكذلك بصرف النظر عن الشكل الذى يأخذه الانتاج . ففي نقل المادة من مكان الى آخر — كما يحصل فى صناعة النقل ^(٢) — فائدة . وفى تغيير جميع أجزاء المادة — كما يحصل فى الصناعة — منفعة . فالانتاج فى جميع هذه الاحوال موجود لأن هذه العمليات أتت بفائدة ^(٣) . وينقسم بحث الانتاج الى قسمين :

١ — أحدهما خاص بدرس عوامل الانتاج

٢ — والثانى خاص بفحص طرق الانتاج

الباب الاول

عوامل الانتاج

عوامل الانتاج ثلاثة : الطبيعة والعمل ورأس المال . اتبع كثير من علماء الاقتصاد هذا التقسيم الثلاثى بينما لم يعترف بعضهم إلا بوجود عامل واحد للانتاج وهو الانسان ^(٤) (قسم ذات يوم الفيلسوف (Diogène) الى أفلاطون ديكا بلاريش وقال له : هذا هو الانسان كما عرفته لنا — حيوان ذو قدمين وبلاريش) وكذلك يصح وضع إنسان فى وسط صحراء قحلاء ، أو وضعه على لوح من الخشب فى وسط محيط واسع من الماء وتقول

(١) Crèer de l'utilité

Industrie de transport ٢

٣ بيرو — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٧٣ طبعة ١٩١٤

٤ Ch. Dunoyer - La liberte du travail — ed 1845

له انتج لنا حاجتنا اذا كنت حقيقة العنصر الوحيد للانتاج على رأى (Dunoier) (١)
وإن من العلماء من ميز بعض عناصر الانتاج الثلاثة عن بعض . وفي الواقع أن العمل
هو أكبر عوامل الانتاج وأهمها لان مهمته ووظيفته المنوط بها فعلية (actif) أى أن
الانسان يقوم بالشرط العملي الشاق من أعمال الانتاج . ويقول آدم سميث في (ثروة الامم)
(إن العمل هو المقياس الحقيقي لقيمة الاشياء) (٢)

وتبع آدم سميث في هذا التقدير كثير من علماء الاقتصاد مثل (Ricardo) و
(Dunoier) (٤) و (Forténay) (٥) و (Mac Culloch) (٦) و (Locke) (٧) و (Cauwes) (٨)
وأما الطبيعة فلا تعمل شيئاً بذاتها لانها مستخرة ومضطرة لاطاعة ما يملكه عليها
الانسان . ومع ذلك فانها عامل كبير يصح اعتباره العامل الاصلى (originaire) للانتاج
لا لكون الطبيعة تشترك مع العمل (travail) في أداء مهمة الانتاج ، بل لانها وجدت قبل
ظهور الانسان . ولا يستطيع الانسان القيام بالعمل دون مساعدة الطبيعة التي تعد بالمواد
الاولية الطبيعية الضرورية للانتاج

ولا يصح اعتبار رأس المال عاملاً أساسياً للانتاج لقلة أهمية نصيبه فيه بالنسبة
للخدمات التي تقدمها الطبيعة للانسان، وخصوصاً لأن رأس المال ناتج عن العمل والطبيعة
فهو جزء مشتق منهما . وقد يعطى لرأس المال اسم آخر وهو آلة (instrument) لأن
الانسان لا يلجأ اليه الا عند الحاجة ، وعلى ذلك فانه غير لازم لزوم العمل والطبيعة في
أمور الانتاج وقد يستغنى عنه في بعض الاحوال . وسننكم على العوامل الثلاثة كل على
حده فيما يأتى

(١) M. Bloch - Les progres de la science economique - t.I.p.361ed 1897

(٢) بلانشار — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ١٠٥ طبعة ١٩٢١

(٣) ثروة الامم — الفصل الخامس من الكتاب الاول

(٤) Dunoyer - La liberté du travail - ed 1845

(٥) Du revenu foncier - p . 149. 264

(٦) Mac Culloch — Principes d' econ. Politique - t.I-p.57

(٧) Essai sar le gouvernement civil - livre II

(٨) Cauwes — Cours d' econ. politique - t.I'p. 152ep 1879

الفصل الاول

الطبيعة

كان الفيزيوكراتيون يستعملون كلمة (أرض) للدلالة على مفاهيمهم، ولما أصبح هذا التعبير ضيقاً صار من الضروري استبدالها بكلمة (الطبيعة) ^(١) لأن الانسان يستعين بها في أعمال الانتاج. ولما كانت الارض جزءاً من الطبيعة التي هي إحدى عوامل الانتاج الثلاثة فلا يصح أن تكون جزءاً وكلا في آن واحد ولذلك فضل علماء الاقتصاد في العصر الحاضر استعمال كلمة (الطبيعة) بدلا من كلمة (أرض) لأنها تشمل جميع العناصر الطبيعية التي في الهواء والماء وفوق الارض وفي جوفها

وكان الفيزيوكراتيون يعتبرون الارض ^(٢) هي العامل الوحيد للانتاج وما دونها قفل جذب عقيم. وكانت الزراعة — في نظرهم — هي العمل الوحيد المنتج مع أنه اذا اهملت الارض وترك وشأنها ولم يهتم الانسان بحياتها ومباشرتها والعناية بزرعها لما انتجت حبة واحدة. والارض التي لا يمد لها الانسان يد المساعدة تبقى جرداء لا فائدة فيها فالطبيعة وحدها لا تنمر. ولا يستطيع الانسان الانتاج مالم تساعد الطبيعة في عمله

فالريح القوى وأنحدار الماء من الجبال العالية والمعادن كلها عناصر طبيعية قدمت الى الانسان ليستخدمها في مصالحه: فيسخر الريح القوى لتسيير المراكب الشراعية التي تتلقى هذا الهواء على قلاعها فيدفعها الى المسير بسرعة ثم استعمال في ادارة «الطواحين» الهوائية، وكذلك استخدم قوة أنحدار الماء وسلطها على الآلات الميكانيكية لتوليد الكهرباء وأما المعادن ففضلها في الانتاج معروف لكل إنسان. ومن أهم العناصر الطبيعية التي يستعين بها الانسان في الانتاج هي :

١ — البيئة الطبيعية « الجو والارض »

٢ — المواد الأولية

٣ — القوى المحركة

وستتكلم على كل من هذه العناصر الثلاثة

١ - البيئة الطبيعية

بيئة الانسان الطبيعية هي المميزات أو الاحوال الجوية والجغرافية الخاصة بالجهة التي يعيش فيها الانسان رهين هذه الامور الطبيعية وأسیرها في مسائل الانتاج، لأنه كثيراً ما يعجز عن تغيير الاحوال الجوية والجغرافية لما فيه مصلحته. ومن البراعة والحكمة أن يحاول جعل ما ينتجه ملائماً ومناسباً للوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، أو بعبارة أخرى أن يبدل جهده في أن يكون لما ينتجه علاقة أو صلة أو اتفاق مع أحوال هذا الوسط. لاشك أنه ليس في استطاعة الانسان إيجاد منجم فحم في الجهات العديدة المناجم والتي حرمتها الطبيعة منها. ولا أن يخلق منحدرًا قويًا من الماء لتوليد الكهرباء في الجهات المسطحة أرضها والمحرومة من الجبال المرتفعة وإنما في مقدوره أن يحول الاراضى القحلاء الى أراض خصبة صالحة للزراعة ولو بعد جهد عظيم. ومثل هذه التغييرات والتحسينات ممكنة اذا توافرت لدى الانسان عزيمة قوية للقيام بإصلاح البيئة الطبيعية وجعلها نافعة له. وفي امكان الانسان أيضاً تغيير مجرى نهر من جهة الى أخرى اذا كان ذلك في مصلحته، كما حصل في تغيير مجرى نهر النيل قديماً. أو وصل بحر آخر تسهيلاً للواصلات كما حصل عند حفر قناة السويس الذي وصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر، وكما وصل قناة باناما البحر المكسيكي بالبحر الهادي

١ - الجو (أو المناخ)

تنقسم الكرة الارضية من الوجهة الجغرافية الى خمسة مناطق وهي : المنطقة الباردة الشمالية والمنطقة الباردة الجنوبية والمنطقة المعتدلة الشمالية والمنطقة المعتدلة الجنوبية والمنطقة الحارة. ولقد بالغ علماء الطبيعة مثل « Cuvier » وعلماء التاريخ مثل (Michelet) وعلماء الاجتماع مثل « Montesquieu »^(١) في أهمية الجو وتأثيره على الانسان في الانتاج يتركب الهواء من « الهيدروجين » و « الأوكسجين » وهو ضرورى لحياة الانسان والحيوان والنبات، واذا انقطع عنهم لحظة كان ذلك سبباً في موتهم. ولما كان الهواء كثيراً

منتشراً في جميع الارحاء لم تبق له قيمة مادية . وتختلف درجات الجو باختلاف المناطق ويختلف تأثيره في الانسان والحيوان والنبات حسب اختلاف هذه الدرجات . يكون العمل في المنطقة الحارة شاقاً على الانسان ومنهكا لقواه الجسمية والعقلية ومؤثراً في صحته فلا تكون عنده الشجاعة البدنية الكافية لمقاومة الحرارة الشديدة فيكون خاملاً بطيء الحركة الجسمية والعقلية معاً فلا يفكر في تحسين حالته الاجتماعية والاقتصادية لانه يقنع بالقليل من الزاد والملبس والسكن . ولا يهتم بالزراعة ولا الصناعة . وسكان البلاد الواقعة على خط الاستواء أكثر الناس تأخراً وخملاً . وكذلك سكان البلاد الواقعة في المناطق الباردة فلا يقل نصيبهم في التأخر عن أمم المناطق الحارة ، اذ يحتاج أهلها الى استخدام مجهود عظيم لمقاومة البرد القارس وهذا مما ليس في استطاعتهم المثابرة عليه طول حياتهم ، ولذلك هبطت قوى سكان هذه المناطق واستسلموا للمعيشة الوحشية الاولى والاكتفاء بالضروري من العيش لان كل محاولة لقهر الطبيعة في مثل هذه الاحوال عبث . وأما سكان المناطق المعتدلة فسداء يتمتعهم بالجو المعتدل الصالح للعمل ، ولذلك كانت هذه الجهات مهداً للدينوق الحضارة وموطناً للتقدم الاجتماعي^(١) والاقتصادي . ويرجع الفضل في ذلك الى تعاقب الفصول واعتدالها وانتظامها . ولا شك أن في انتظام الجو تأثيراً حسناً في الانسان نفسه وفي الاحوال الاقتصادية والاجتماعية . ولقد مر على البلاد الواقعة في المناطق المعتدلة حضارة عظيمة كحضارة المصريين^(٢) ولكنها لم تجد أمامها عناصر عاملة مجدة فاضمحلت . فالطبيعة تسد طرق التقدم في وجه سكان المناطق الحارة والباردة بينما تساعد سكان المناطق المعتدلة

قسم (Le play) الارض والناس الى ثلاثة أنواع :

١ — السهول ويسكنها الرعاة

٢ — شواطئ البحار ويسكنها صيادو الاسماك

٣ — الغابات ويسكنها صيادو الطيور

ويتكون الوسط المتمدن متى اختلطت هذه الانواع الثلاثة بعضها ببعض عن طريق الزواج . ولكن هذا التقسيم لا ينطبق على حالة الانسان في العصر الحاضر بل يناسب

(١) يرو — محاضرات في الاقتصاد — جزء اول من ٩٥ طبعة ١٩١٤

(٢) جيد — محاضرات في الاقتصاد — جزء اول من ٩٩ طبعة ١٩٢٦

العالم في أول تكوينه وهو في حالته الأولى البسيطة... ويقول أنصار (Le play) إن الوسط الجغرافي أساس جميع العلوم الاجتماعية .
ولا يعتقد (كارل ماركس) بتأثير البيئة الطبيعية في الاحوال الاقتصادية اذ يقل تأثير الوسط الطبيعي في الانسان كلما ازداد تأثير الوسط الاقتصادي فيه

٢ - الأرض

يهتم هذا البحث بتأثير المواقع الجغرافية للبلدان وتركيب طبقات أرضها في حياة أهلها الاقتصادية . قد يكون السرف في تقدم الانجليز واليابانيين والامريكانين راجعاً الى موقع بلادهم الجغرافي . أما السبب في تأخر أكثر بلاد أفريقيا التي كانت منبع الحضارة والفرمان — خصوصاً القطر المصري — فيرجع الى قلة طرق المواصلات المائية، بينما هي متسعة في أمريكا وألمانيا وإنجلترا وفرنسا اتساعاً عظيماً، وكانت لها اليد الطولى في انتشار تجارتها واعلاء شأن هذه الامم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً
ولا يقل تكوين طبقات الأرض في تأثيره في حالة البلاد الاقتصادية عن تأثير الموقع الجغرافي . ولئن كانت الطبيعة قد حرمت مصر من مناجم الفحم إلا أنها منحته تربة خصبة وأرضاً غنية للزراعة ونيلا سعيداً يخفي الزراعة ويسهل طرق رى أراضيها التي تتوقف عليها حياة أهلها

لم يفكر أحد لغاية القرن التاسع عشر^(١) فيما احتوت عليه بطون الأرض من الثروة فلم يكن لها تأثير في حياة الانسان الاجتماعية والاقتصادية . وأما الآن فقد اكتشفت مناجم الفحم والمعادن وأصبح لها القدر المثل في ترقية الصناعات وتحسين أحوال الانسان ويقدر ما استخرج من الفحم في العالم سنة ١٩١١ بـ ١٦ مليار طن تقريباً منها ٤٥٦ مليون طن من الولايات المتحدة و ٢٧٦ من إنجلترا و ١٦٠ مليون من ألمانيا و ٢٥ مليون من فرنسا و ٢٠ مليون من بلجيكا والباقي من أمم أخرى صغيرة^(٢)
لم تكن فرنسا في مقدمة الأمم المشهورة بالفحم ، رغم ما لديها من المناجم العديدة ، لأن مناجمها موجودة في جهات يصعب الوصول إليها يكثر مناجم إنجلترا الواقعة أكثرها

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٠٣ جزء أول طبع ١٩٢٦

(٢) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٩٦ طبع ١٩١٤

علي شواطئ البحار . وأما مناجم ألمانيا فواقعة بجوار أنهر صالحة للواصلات وسهلة الملاحة . ولقد تحسنت نجالة فرنسا في استخراج الفحم منذ استردت (الازاس والاورين) سنة ١٩١٩ ذات الفحم . والمعادن الغزيرة . وكانت تستخرج فرنسا قبل استردادها نحو ٤٠ مليون طن من الفحم وتستهلك ٦٠ مليون ، فتأخذ ما ينقصها من الفحم الأخرى ، أما الآن فبميتوافر لديها جزء كبير من المعادن بفضل هذا الاسترداد .

ولا بد من ذكر غاز البترول الذي قد يحل فيما بعد محل الفحم في أعمال كثيرة ، وهو يخفف الآن من كثرة استهلاك الفحم ، لأن الناس يستعينون به في أمور عديدة . ولم تحرم مصر من هذا الغاز ، إذ اكتشفت حديثاً . أبار زيت البترول الواقعة على سواحل البحر الأحمر ، وتستغلها بواسطة شركة انجليزية أعطى لها هذا الامتياز ، وكذلك أنشأت في السويس معبلاً خاصاً كلفها نحو ٢٣٠ ألف جنيه لتكرير البترول ^(١) . وبلغ ما استخرج من البترول سنة ١٩٢١ نحو ١٨٢ ر ٦٦٨ طناً فيما كان في سنة ١٩١١ نحو ٢٧٩٣ طناً . أما فيما يختص بالحديد فإن الكمية التي استخرجت من مناجم العالم سنة ١٩١١ بلغت نحو ١٤٥ مليون طناً موزعة كالاتي : الولايات المتحدة ٥٨ مليون . وألمانيا ٢٣ مليون . وفرنسا ١٧ مليون . وانجلترا ١٦ مليون . والسويد ٥ مليون . والباقي من أم أخرى .

وليست أهمية الأرض موقوفة على ما اشتملت عليه بوطونها من المعادن وغيرها ، أو ما كان على سطحها من البحار والأنهار ، بل لها أهمية أخرى عظيمة وهي استعمال جزء منها للمساكن ، ولا فائدة لما احتوت عليه الأرض من المزايا إذا لم يجد الانسان على سطحها مقراً لسكنه . ولقد تبلغ مساحة القطر المصري نحو مليون كيلو متر مربع أو ما يعادل ضعف مساحة فرنسا ، غير أن أكثر من سبعة وتسعين في المائة من هذه المساحة عبارة عن صحراء غير مسكونة ، أما الجزء المعمور منها فتبلغ مساحته نحو ٣٢٠ ر ٣٢٠ كيلو متر مربع ^(٢) . وتختلف كثافة السكان باختلاف الأم ، فخصص في جزيرة الأرض الخضراء « جرينلاند » نحو ألف كيلو متر مربع لكل اثنين أو ثلاثة أشخاص ^(٣) .

(١) وتأخذ الحكومة نحو عشرة في المائة من المحصول السنوي نظير مناجمها امتياز استخراج البترول . انظر تقرير مصلحة التاجم والمهاجر سنة ١٩٢٤
(٢) الاحصاء الرسمي سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ص ١٠
(٣) شارل جيد — محاضرات — ص ١٠٢ طبعة ١٩٢٦ — بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١١٣ طبعة ١٩٢١

وأما في مصر فإن الكيلو متر المربع مخصص لسكنى ٣٦٢ شخصا . وفي بلجيكا لكل ٢٥٢ شخصا . وفي إنجلترا لكل ١٦٥ شخصا . وفي ألمانيا لكل ١٠٠ شخصا . وفي فرنسا لكل ٧٣ شخصا . وفي روسيا أوروبا لكل ٢٠ شخصا . وفي الولايات المتحدة لكل ١٠ أشخاص . وأصبحت مشكلة المكان أو الأرض اللازمة للسكان من أخطر الأمور الاقتصادية لأن باريس ولونديرا ونيويورك وبرلين صارت غاصة بسكانها ، فضاحت بهم الأرض وارتفعت قيمة الأراضي غير المبنية لدرجة أنها كادت تزيد عن تكاليف البناء نفسه ، ولذلك ارتفعت أجور المنازل ارتفاعا فادحا ، ومع ذلك كله فلا خوف على الناس من عدم وجود مكان لسكنائهم ، لأن أرض الله واسعة فضاها ، وباب الهجرة مفتوح للجميع ، فإن لم يكن في باريس ولا في لوندرا ولا في برلين ولا في نيويورك متسع لأهلها ، فالسكان فسح في البلاد الأخرى ، وما عليهم إلا الرحيل اليها ليعمروها ويستعمروها استثماراً حراً اقتصادياً ، لا سياسياً فليسيها ظلالا . فيغيدوا أهلها ويستفيدوا من خيراتها الطبيعية دون الاعتداء على سلطاتها وحريتها واستقلالها الطبيعي ، الذي وهبه الله لها .

٢ - المواد الأولية

تحتوى طبقات الأرض على مواد طبيعية مفيدة للإنسان في أعماله الصناعية والزراعية والتجارية ، ولكن لم تكن الطبيعة عادلة في توزيع هذه الثروة الطبيعية بين الأمم ، إذ أعطتها بسخاء لبعض الأمم ، وحرمت منها أمما أخرى . ففي إنجلترا وألمانيا وفرنسا مناجم عديدة للفحم والمعادن ، بينما هي تكاد تكون معدومة في بلاد أخرى . ولقد أصبح الهواء أهمية مادية كبرى تكاد تعادل أهمية الماء لا انتشار الطيارات التي تعبر الجو وتشق عباب الهواء ، والتي تستخدم الآن للأعمال الحربية والتجارية . وأصبحت كل أمة تتحدد نصيبها في هذا الهواء المنتشر في السماء . فالعادن والماء والهواء من أهم المواد الأولية الطبيعية الضرورية لمساعدة الإنسان في أمور الانتاج

٣ - القوة المحركة

يهم الإنتاج بنقل المادة من مكان لآخر ، أو بتغيير شكلها . وقد تعجز قوة المنتج الجسمية عن التغلب على هذه المادة ، ولذلك فكر في اختراع قوى محركة من المواد الأولية الطبيعية ليستعين بها على قضاء حاجاته وبعد أن كان ينهك قواه الجسمية لتحريك الآلات لانجاز أعماله عهد إلى هذه القوى الطبيعية لتحريك هذه الآلات ولما أدرك الانسان أن حوله قوى طبيعية لا يستهان بها سعى إلى الانتفاع بها لتزاد ثروته فعمل على استخدام كل ما تمكنه قواه الجسمية والعقلية عليه فسخر الحيوانات كالخيل والبغال وجميع دواب الحمل مما يمكن استعماله في أعمال التجارة (النقل) أو في الزراعة (حرث الأرض) . ولا شك أن قوى هذه الحيوانات الجسمية تفوق قوة الانسان البدنية لأن قوة الحصان الواحد تعادل قوة سبعة رجال أشداء . ولما قلت فوائد هذه الحيوانات وكثرت نفعاتها بالنسبة لما اخترع من وسائل النقل الحديثة عدل الانسان عن استعمالها في جميع أعماله الصناعية والزراعية والتجارية ، ومال إلى استخدام مركبات النقل الحديثة كالأوتوموبيلات^(١) وغيرها

ولما اشتدت حاجة الانسان إلى قوى محركة جديدة لسد النقص الناشئ عن قلة دواب الحمل وازدياد الحركة التجارية والتطورات الاقتصادية ، فكر في تسخير الهواء والماء لتحريك الآلات : فسلط الهواء على أجنحة الطواحين لطحن الحبوب وعلى شراع المراكب الشراعية لتسييرها . ولما أصبحت طواحين الهواء والمراكب الشراعية غير كافية لانجاز أعمال الانسان بالسرعة المطلوبة اخترع الطواحين التي يحركها الماء والهواء والتي تدير بالبخار واستخدم الهواء في عصرنا الحاضر لتسيير الطائرات الهوائية . ومع أنه يصعب الآن حسن استخدام الهواء والانتفاع به كقوة محركة لضغطه وقطعه فإنه تأسست حركة سنة ١٩٠٣ في الدانمارك لتوليد الكهرباء من قوة ضغط الهواء

أما قوة الماء المحركة فعظيمة ولكن لم يظهر فضله الا عند ما بدأ (Newcomen)

(١) ولو أن فرنسا تستخدم نحو ثلاثة ملايين من الخيول خلاف مليونين من الثيران المستعملة في

(١٧٠٥) وجاء بعده (James watt) (١٧٦٩) فاستخدما حرارة الماء لتكوين البخار المتجمع في خزان لتحريك الآلات البخارية . ولاشك أن البخار عمل من أعمال الانسان ولم توجد الطبيعة بل حصل عليه بمجده واجتهاده وبعد بحث طويل ودرس دقيق . وللماء قوة محركة كبيرة لم يكتشفها الانسان إلا منذ عهد قريب حيث استطاع توليد السكرام من انحدار المياه من أعلى الجبال مثل شلالات (نياجرا) ونهر (الرون) مع أن هذه القوة الطبيعية موجودة من عهد قديم . وتقدر قوة شلالات (نياجرا) المحركة بقوة (٤٢٥٠٠٠٠٠٠)^(١) حصان من البخار . وإذا أريد الحصول على مثل هذه القوة في سنة واحدة بواسطة استخدام الآلات البخارية فلا بد من استهلاك خمسين مليون طن من الفحم^(٢)

أعطى المسيو Berget أحد مهندسي « جرنوبل » سنة ١٨٦٨ للقوة المحركة المتولدة من سرعة انحدار المياه اسم « الفحم الأبيض » وكذلك سمي المسيو Bresson القوة المحركة المتولدة من سرعة انحدار ماء الانهار « الفحم الأزرق » لتمييزها عن « الفحم الأسود » المستخرج من المناجم

ومن محاضن مصادقات الطبيعة أن البلاد الغنية بفحمها الأسود لا يوجد فيها الفحم الأبيض والعكس بالعكس ، فسويسرا أو شمال إيطاليا والسويد والنرويج وكندا والبرازيل فقيرات في الفحم الأسود ولكنهن غنيات في الفحم الأبيض والأزرق . وأما إنجلترا وألمانيا وبلجيكا فلهن غنيات في الفحم الأسود ولكنهن فقيرات في الفحم الأبيض والأزرق . وأما فرنسا ففحمها الفحم الأسود والأبيض والأزرق بدرجة معتدلة اذ لديها ما يقرب من قوة تسعة عشرة مليون حصان

وفكر المسيو (Mouchot) في اختراع آلة شمسية لاستخدام أشعة الشمس وحرارتها لتوليد قوى شمسية محركة ، ولكن هذا الأمل بعيد التحقيق لأن الشمس ليست دائما مشرقة^(٣)

وأما في مصر فقد فكر بعض العلماء في استخدام شلالات النيل لتوليد قوى محركة

(١) جيد — محاضرات — من ١١٢ جزء أول طبعة ١٩٢٦

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول من ١١٨ طبعة ١٩٢١

(٣) Simonlan — Article Paru Dans La Revue Des Deux Mondes — Mai 1875

« فخم أزرق » ولا زالت هذه الفكرة في حيز الكلام فقط ولم تدخل في دور جدى حتى الآن ، وانما أمكن توليد الكهرباء لانهارة مدينة الفيوم بواسطة قوة انحدار الماء في دير العزب وتم هذا العمل في سنة ١٩٢٦ ومن المحتمل استخدام هذه القوة المحركة في الصناعات فيما بعد

الفصل الثانى

العمل

- ١ - شأن العمل في الانتاج - ٢ - أنواع العمل
٣ - متى يكون العمل منتجاً وغير منتج ؟ ٤ - عناصر العمل « الوقت والمجهود والتعليم الفنى »

١ - شأن العمل في الانتاج

العمل هو المجهود الذى يقوم به الانسان بآرادته للحصول على غاية نافعة ^(١) . وكل عمل يحتاج إلى مجهود وليس كل مجهود يأتى بعمل منتج . ولا بد لان يكون العمل منتجاً من شرطين :

- ١ - أن يكون مجهود الانسان ناتجاً عن محض ارادته
٢ - وأن تكون للعمل غاية نافعة

ويختلف العمل الذى يقوم به الانسان بمحض ارادته عن عمل الحيوان والنبات ، لان ارادة الانسان هي التى تدفعه إلى اداء عمله . وأما ما يدفع الحيوان والنبات إلى العمل فهي الغريزة الطبيعية وحدها ^(٢) . فحبة القمح التى تبذر فى الارض تقوم بمجهود عظيم

(١) يروى — محاضرات — جزء أول ص ٨٣ طبعة ١٩١٤ و (بورجار) — محاضرات فى الاقتصاد — ص ٣١
وقال (Colson) فى كتابه — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ١٩ طبعة ١٩١٦
(العمل هو عبارة عن استخدام الانسان لقواه الجسدية والعقلية لانتاج الثروة أو الخدمات)
(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٢١ طبعة ١٩٢١

طبعى عند ما تريد الظهور على سطح الارض : اذ ترفع عنها ما وضع عليها من الطين وتشق الارض فتظهر فى الحقول على شكل سنابل لاستنشاق الهواء النقي وترتوى من الماء الزلال فتتحدى منها . وينسج العنكبوت نسجه ويبنى العصفور عشه ، وكذلك تخرج الوحوش المفترسة إلى الغابات لاقتناص ما تتصيد من الحيوانات الاخرى الضعيفة لمعاشها . فيؤخذ من ذلك أن الحيوانات والنباتات تعمل حسب غريزتها وأما الانسان فيعمل وفقاً لارادته وليس كل عمل نافعاً منتجاً . فلموسيقى (Musicien) الذى ينظم الالحان ويوقعها على العود أو البيانو لكسب معاشه يختلف عن الذى يعرف لمجرد الانشراح والسرور ، عند تمتعه بالانعام الشجية ، وكذلك الراقصة التى ترقص على المسارح لكسب معاشها ليست كالتى ترقص للتلاذذ من الرقص وللمجرد الرياضة الجسمية . فالاشخاص الذين يقومون بأعمالهم لكسب معاشهم غير الذين يؤدونها للترويح عن النفس اذ الاولون يقومون بعمل منتج بينما لا ينتج الآخرون شيئاً

وهل يحصل الانسان على الثروة بلا عمل ؟ يجوز ذلك فى أحوال الميراث والهبة وهذه الامور خاضعة لقوانين خاصة غير القوانين الاقتصادية . أما الثروة التى ينتجها الانسان بنفسه فلا يمكن الحصول عليها بغير العمل وهى خاضعة للقوانين الاقتصادية . وعلى ذلك لا يمكن انتاج الثروة بلا عمل . قال « زونفون » : ان الالهة تبيع لنا الخيرات وتأخذ ثمنها من أعمالنا ^(١)

اشتقت كلمة (Produit) من الكلمة اللاتينية (productum) التى معناها « مأخوذة من شىء ما أو مستنبطة منه » ومن فى العالم من الخلوقات يقدر على الاستنباط أو الاستخراج غير الانسان بواسطة عمله ؟ واذا أراد الانسان الحصول على إنتاج نافع مفيد فلا بد أن يتولى أعمال الانتاج بنفسه حتى ولو كانت من اختصاص الطبيعة . فاذا أراد الحصول على فاكهة من الفواكه ، أو بقل من البقول ، وجب عليه البحث عن الارض الصالحة لهذا الزرع ثم يحرثها ويبنى فيها البذور ويرويها ويأشرها حتى تنمو ، ويحصدها متى تم نضجها . وعندئذ فقط ينتفع بها . ولا يرى بعض الناس أن للانسان فضلاً فى هذا الانتاج ، لانهم يعتبرون هذه الجيوب والبقول والفواكه منحة وعطايا جادت بها الطبيعة على الانسان . وهذا الزعم غير صحيح ، إذ لولا عمل الانسان وعنايته بهذه المزروعات لما أخرجت الارض

هذه المحصولات . أما النباتات والأعشاب التي تنمو وحدها في الأرض فاتها وحشية لا قيمة لها ، وكثيراً ما يضطر الإنسان إلى استئصالها ، لأن بقاءها يتلف الزرع المجاور لها . وأما المزايا الطبيعية التي وجدت على سطح الأرض أو في بطونها قبل خلق الإنسان كالأنهر والبحار والمناجم والحاجر والمعادن والشالات ، فكلها منحة من الله ولكن لا فائدة فيها إذا لم يستطع الإنسان الانتفاع منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وزيادة على ذلك أن المعادن والمناجم لم تعلن بنفسها عن فوائدها ولم تدل الإنسان عن مكانها بل توصل إليها بعمله وكده فاكشفها وانتفع منها ، ولذلك كان عمل الإنسان هو الحجر الأساسى للإنتاج .

٢ — أنواع العمل

ينقسم العمل من حيث أنواعه إلى منتج وغير منتج . وينقسم العمل المنتج من حيث طبيعته إلى جسائى وعقلى . وينقسم من حيث إنجازها إلى يدوى وميكانيكى . وينقسم من حيث الغرض منه إلى صناعة (industrie) وخدمة (service)^(١) ومع ذلك فإن هذا التقسيم غير دقيق ، إذ مامن عمل جسائى إلا وتخلله العمل العقلى^(٢) . وكثيراً ما يحتاج العمل العقلى إلى مساعدة العمل الجسمى ، ولكن يصح القول بأن بعض الأعمال الجسمية لا تحتاج إلى كثير من التفكير ، وكذلك بعض الأعمال العقلية لا تحتاج إلى العمل الجسمى وعلى كل حال فإن كلا منهما يتدخل فى عمل الآخر فى كثير من الظروف . قال Buffon إن اليد والعقل هما ميزتا الإنسان^(٣) على غيره من الحيوانات . وقال J. Simon إن الثروة الحقيقية للامة هى ثروتها العقلية بشرط أن تعرف كيفية استخدامها . وفضل العمل العقلى عن الجسمى هو أن الاول قابل للتوسع والاستزادة إلى مالا نهاية ، بينما الثانى لا يتعدى ما تملكه يده وقدماه من القوة المحدودة .

وأما الاعمال اليدوية والميكانيكية فهى عبارة عن الاعمال التى يقوم بها الإنسان دون تدخل الآلات الميكانيكية أو بتدخلها . وعلى كل حال فإن جميع الاعمال الجسمية

١ — بيو — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٨٧ طبعة ١٩١٤

٢ — Gloja - Nouvelle prosperite de la science economique — 11 partie, livre 11Ch. 111

٣ — M. Block - Progres de la science economique — L. 1, p; 394 ed 1897

مباشرة عن العمل اليدوية سواء تدخلت فيها الآلات أو لم تدخل ، لان العامل الذى يتولى عبادة الآلات يستخدم يديه لتحريكها وإدارتها. والعمل الجسمى عبارة عن قوة الانسان التى تحركها إرادته الناشئة عن تدبير عقله ولا ينتج عمل الانسان غير الحركة *mouvement* أو النقل *deplacement* ^(١) وهذا النقل إما عبارة عن تغيير مكان الشيء فيكون قلا *transport* أى محض نقل شيء من مكان الى آخر . وإما أن يكون عبارة عن تغيير شكل الشيء بتغيير أجزائه بفضل ما أدخل عليه من التعديل فيسمى تغييراً *transformation* وفى هذه الحالة يتغير الشكل الاول مع المحافظة على المواد الاساسية . فالطينة التى يستخدمها صانع الفخار أو صانع التماثيل لصنع الاوانى أو التماثيل تتحول من شكلها الاصلى (الطين) وتأخذ شكلاً جديداً مع المحافظة على المادة الاصلية . وكذلك الحداد عند ما يريد صنع قاذوم أو مسار فانه لا يعمل شيئاً غير تغيير شكل الحديد الخام الى شكل قاذوم أو مسمار . والنجار الذى يصنع الاثاث كالذوايب والكراسى فانه لا يعمل شيئاً غير تغيير الاشجار واستخراج أخشابها ووضعها فى شكل الذوايب والكراسى ، وكذلك الخباز يصنع الخبز من الدقيق الذى حصل عليه بعد أن (حرثت الارض وبذرت الحبوب وحصدت السنابل وافصل القمح عن القش ثم طحن) ويأخذ الخباز بعد أن صار دقيقاً ليعجنه ويضعه فى الفرن فيخرجه فى شكل الرغيف . وكل هذه لا تخرج عن كونها أعمال تغيير أجزاء القمح من شكلها الاول الى شكل آخر جديد دون مساس المادة الاصلية . فأعمال الانسان الجسمية محصورة فى هذه الحركات « يتحرك الانسان ويفصل ويجمع ويتدخل ويتوسط وينظم » ^(٢) ورغم أن قوة الانسان الجسمية ضعيفة ومحدودة فقد توصلت باشتراكها ، مع قوته العقلية ، الى تغيير شكل العالم من الهيمنة الى شكله الحالى المتمدن

كل عمل جسمى يسبقه عمل عقلى وهو المعروف « بالاختراع » الذى له الفضل فى زيادة ممتلكات الانسان المادية والمعنوية . اذ بواسطة العقل يتحول الطين الذى نراه فى الازقة والشوارع الى النوع اللطيف من المعادن البيضاء المسماة « *aluminium* » . ويحول العقل بقايا الفحم الرديئة الى روائح عطرية . وانما لا يجوز حصر كلمة « اختراع » فى دائرة ضيقة فلا يفهم منها الا ما يأتية الشخص العبقري من الاعمال التى لم يسبق لها نظير ، وانما يجب

أن نفهم منها أكثر من ذلك فندخل في دائرة الاختراع كل أعمال الانتاج. مهما قلت قيمتها . وقد يخرج بنا توسعنا في فهم هذه الكلمة عن معناها العلمي . ومنعاً للوقوع في هذا الخلط يجب النظر الى معنى الكلمة الواسع كأنه تعريف اقتصادى لكلمة « اختراع » يقول « Tarde » في كتابه « المنطق الاجتماعى » ^(١) ليس الاختراع نوعاً بسيطاً من أنواع العمل بل هو أكثر من ذلك . والعمل موجود كل ثروة وهو أساس كل حاجة ورغبة . والثروة في هذه الظروف عبارة عن شيء (objet) . ويعترض (شارل جيد) على ذلك بقوله : كيف يمكن التمييز بين العمل العقلى الموصول الى الاختراع والعمل على وجه الاطلاق ؟ فأجاب (Tarde) بأنه لا يجوز خلط الاختراع الذى هو عبارة عن الالهام بالعمل الذى هو عبارة عن مجهود وكد . والفرق بين الاختراع والعمل كالفرق بين بدء تكوين الجنين وبين ما تتحمله والدته عند الوضع . فرد عليه (جيد) قائلاً (أننا لو فحصنا كلمات (Buffon) القائلة بأن العبقريّة هي آلام طويلة لوافقنا على أن الاختراع كالعمل تتخلله آلام كما تتخلل العمل ^(٢))

أما تقسيم العمل من حيث غرضه إلى صناعات وخدمات فانه جدير بالفحص والاهتمام لما للصناعات من المزايا العظيمة في الوقت الحاضر . والصناعات عبارة عن الاعمال المنتجة للثروة ، والتي غرضها تحويل المادة من شكلها الاولى القليل الفائدة الى شكل جديد عظيم المنفعة . وأما الخدمات (services) فأنها عبارة عن الاعمال المنتجة للفائدة دون اختلاط الفائدة بالمادة كخدمات الطبيب والمحامى والمدرس ، وكلها منتجة للفائدة مع عدم اختلاطها بشيء من الاشياء المادية . ولا جدال في أن خدمات العلماء تساعد كثيراً على إيجاد بل وعلى زيادة الثروة وربما كانت هذه الخدمات أكبر عامل على تكوين الثروة وقد يكون لها فضل في زيادة الثروة أكثر من فضل الاعمال الصناعية ^(٣)

ويقسم (جان باتيست ساي) الاعمال الصناعية الى ثلاثة أنواع . ^(٤)

١ — الصناعات الزراعية أو الزراعة

١ Logique sociale

٢ شارل جيد — محاضرات — ص ١٥٠ جزء أول طبعة ١٩٢٦

٣ بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٨١ طبعة ١٩١٤

٤ جان باتيست ساي — رسالة في الاقتصاد السياسى — ص ٥٧ طبعة ١٨٦١

٢ — الصناعات اليدوية أو الصناعة (manufacture)^(١)

٣ — الصناعات التجارية أو التجارة

فالزراعة عبارة عما يئله الانسان من الجهود للانتفاع بخيرات الطبيعة، حتى وعمله لاعلاقة له منها بالاعمال الزراعية اذ يدخل ضمن هذا النوع من الصناعات صيد الطيور والاسماك والمناجم . أما الصناعة، أى الاعمال التى صنعتها يد الانسان ، فعبارة عن جميع الاعمال التى ترمى إلى إدخال أو إحداث تغيير عظيم على المادة « المواد الأولية » حتى تصير صالحة لسد حاجات الانسان . وأما التجارة فأنها عبارة عن جميع الاعمال التى غرضها بيع ما اشتراه الانسان من الاشياء دون ادخال أى تغيير سوى نقلها من مكان إلى آخر تسهيلات لتوزيعها على المشترين (المستهلكين) وينقد (Perreau)^(٢) هذا التقسيم الثلاثى لانه يجمع فى نوع واحد صناعات مختلفة ، فادخل فى الزراعة صيد الاسماك والطيور والمناجم والمحاجر التى لاعلاقة لها بها

ويقسم (Dunoyer) الصناعات إلى خمسة أنواع :

١ — الصناعات الاستخراجية (extractive) كاعمال المناجم وصيد الاسماك والطيور

٢ — الصناعات الزراعية أو الزراعة وهى خاصة بالاعمال الزراعية

٣ — الصناعات اليدوية وهى عبارة عما تصنعه يد الانسان

٤ — الصناعات التجارية أو التجارة

٥ — صناعة النقل

وأضاف (Joseph Garnier)^(٣) الى هذا التقسيم صناعة سادسة سماها (صناعة المعمار)

وهى عبارة عن صناعة أوفن البناء الخاص بتشييد القصور والمنازل

ولم تتمكن كل هذه التقاسيم المختلفة من التفريق بين كل صناعة وأخرى تفرقاً واضحاً اذ من الصعب معرفة نوع صناعة الزبدة والجبنه والزيت هل تدخل ضمن الاعمال

١ يجب التمييز بين manufacture و machinofacture فالاولى عبارة عن الانتاج بواسطة الآلات التى يديرها الانسان بقوته الجسمية ، وقد ظهرت هذه الصناعات فى القرن السادس عشر واستمرت الى القرن الثامن عشر حيث اخترعت الآلات الميكانيكية فظهرت الصناعات الميكانيكية machinofacture التى تدار بواسطة البخار أو الكهرباء

٢ محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٨٩ طبعة ١٩١٤

٣ رسالة فى الاقتصاد السياسى والاجتماعى والصناعى — ص ٥١ طبعة ١٨٦٨

الصناعية أو الزراعية ؟ أن في الامر شكاً إذ يصح اعتبارها أعمالاً زراعية أو صناعية أو زراعية صناعية معاً

وأما الخدمات فيصح تقسيمها حسب طبيعة الحاجة اليها . والتقسيم المتداول بين الناس هو تقسيم الخدمات إلى عامة وخاصة : فالثانية هي التي تقوم بها الافراد بعضهم نحو بعض ، والاولى هي الخدمات التي تقوم بها الحكومة من الاعمال النافعة للهيئة الاجتماعية^(١) .

٣ - متى يكون العمل منتجاً أو غير منتج ؟

إن كل ما يقوم به الانسان من الاعمال السابقة الذكر منتجة، وما عداها غير منتجة . ولقد تطورت المصوّر وتغيرت الانظمة الاجتماعية واختلفت الاراء في تحديد المنتج من الاعمال وغير المنتج منها، ولذلك سنوضح فيما يلي الاراء المتضاربة في هذا الشأن :—
بدأت الحركة الاقتصادية تأخذ شكلاً علمياً بظهور (الفزيوكراتيه) لأنها أول المذاهب الاقتصادية التي فكرت في تحديد الاعمال المنتجة وتفريقها عن الاعمال غير المنتجة . فاعتبر زعماء هذا المذهب أن الزراعة وأعمال المناجم والمعادن والغابات وصيد الاسماك والطيور هي وحدها الاعمال المنتجة وما عدا ذلك من الصناعات غير منتجة، لأنها لا تعطى إنتاجاً صافياً (وسبق الكلام على ذلك) وغاية ما في الامر أنها تغير شكل المادة وتضعها في شكل آخر، وليس في هذه العملية إنتاج للثروة. ولذلك فإن المشتغلين بالصناعة والتجارة يعيشون عالة على عمال الزراعة

كان الفزيوكراتيون يفهمون كلمة (انتاج) فهما ضيقاً وكانوا يعطونها معنى قاصراً لا ينطبق على الحقيقة والواقع . لان الصناع لا يقومون عند انجاز أعمالهم باقل مما يقوم به الزراع في زراعتهم لان كلا من الفريقين يقوم بتغيير المواد الاولية إلى أشكال جديدة تختلف عن شكلها الاصلى .

عندما يبذر الفلاح بذر القطن في حقله ويواله بالرى والعرق وغير ذلك من الاعمال الزراعية يحصل على لوزة القطن التي تعطيها القطن بل والبذر نفسه ، وكذلك يحصل على حبوب القمح ولذلك فإن الزراع لا يخلقون شيئاً جديداً ، وانما تساعد الطبيعة على

تغيير البذور التي تبذر في الارض بفضل ما احتوت عليه من (البوتاس والفوسفات والنترات) فتصير نباتاً مفيداً للانسان. ولا تختلف هذه العملية الزراعية في شيء عن عملية صانع الاحذية الذي يأخذ الجلود بعد دبنها، فيحولها إلى أشكال مختلفة حسب اختلاف القوالب التي يفصل عليها. ولكن رغم ما تأخذ الجلود من الشكل الجديد (الحذاء) فإن المادة الاصلية الجلدية باقية كما كانت عليه من قبل صنع الحذاء. فكما أن الصانع لا يخلق شيئاً جديداً، غير تغيير شكل المادة، فإن الزراع لا يعملون أكثر منهم ولا فضل لهم على غيرهم من أرباب الصناعات الاخرى. وزيادة على ذلك فإن كثيراً من المزروعات لا فائدة منها ولا قيمة لها بغير الصناعة، اذ لا مصلحة للانسان في القطن أو القمح اذا لم يتحول، بمعرفة الصانع، إلى نسيج وملابس أو إلى دقيق وخبز.

ولم تستمر تعاليم المذهب الفريوكرائي مهيمنة إلى النهاية على أفكار زعمائها لان Gournay و Turgot وهما من أكبر أنصاره — اعترفاً بان الصناعة والتجارة منتجتان — وعندئذ بدأت فكرة انتاج الصناعة بالظهور إلى أن جاء آدم سميث واعتبر أن العمل وحده هو المنتج: سواء كان من أعمال الزراعة أو الصناعة، واعتبر خدمات الطبيب والقاضي والمحامي والاستاذ الخدم غير منتجة. ومع ذلك لم تلبث نظريته ان زالت بظهور تعاليم (جان باتيست ساي) الذي اعتبر هذه الخدمات منتجة إنتاجاً غير مادي^(١) ورغم ان أصحاب هذه المهن الحرة لا يصنعون شيئاً مادياً مطلقاً فإن مهمتهم في الانتاج لا تقل عن مهمة الصانع الذين يعملون ليل نهار في المصانع لإنتاج أشياء مادية ومصنوعات ظاهرة محسوسة. ولقد أراد (بلانشار)^(٢) التمييز بين الانتاج المادي والمعنوي بان سمى الاول بالعمل المنتج انتاجاً مباشراً: لان العامل يتولى بنفسه عملية انتاج المادة المحسوسة ويسمى النوع الثاني بالعمل المنتج إنتاجاً غير مباشر، أى معنوياً غير محسوس، اذ لا أثر له في إنتاج مادة من المواد أو في تغيير شكلها

ان الغرض المباشر من الانتاج هو اعطاء الانسان كل ما يحتاج اليه من لوازم معاشه، أما القصد غير المباشر منه فهو تكوين الثروة دون تدخل أو استعمال مادة من

١ جان باتيست ساي — رسالة في الاقتصاد السياسي — ص ١١٩ طبعة ١٨٦١

٢ محاضرات في الاقتصاد السياسي — جزء أول ص ١٣٥ طبعة ١٩٢١

المواد . وانعدام المادة عند الانتاج لا يحرم العمل من صفته الانتاجية . وزيادة على ذلك فإن النظام الاجتماعى أوجد — بفضل قانون تقسيم العمل — روح التضامن . فالعامل المنتج للماديات يشترك بل ويتضامن فى عمله مع الموظف الذى يعمل عملاً منتجاً إنتاجاً غير مادى حينما يدافع عن حقوق هذا الصانع أو ذاك التاجر . ولتفن النظر قليلاً فى كيفية صنع الخبز ليتضح لنا أكبر مثل من أمثلة تضامن عمال الماديات مع عمال المعنويات : اذ تبدأ عملية الخبز بمرث الأرض وبذر القمح وحصاده ونقله لطحنه ثم ثلجه . ولقد سبق كل هذه العمليات الصناعية التى كانت أساسها المادة ، أعمال أخرى عديدة وهى أن الانسان لم يعرف القمح الا بعد أن اكتشفه العالم Triptolème وغيره ممن اكتشفوا أنواع القمح المختلفة وكذلك يجب الاعتراف بفضل المهندس الذى نظم وسائل الرى وغيره ممن شيدوا الطواحين ، وكذلك لابد من المحافظة على القمح أثناء وجوده بالحقل فيحرسه الخفراء من شر اللصوص الذين يزجون فى السجون بناء على حكم يصدره القاضى . فكل هذه المهن والاعمال غير المادية التى يقوم بها العلماء والمهندسون والقضاة والخفراء متضامنة فى انتاج الخبز مع عمال الانتاج المادى

ولقد تضاربت الآراء فيما اذا كانت صناعتا النقل Transport والتجارة منتجتين أو غير منتجتين ، لانها لاتغيران شيئاً فى المواد المنقولة أو التى يتاجر بها . فشركات النقل البحرية والبرية تنقل البضائع من جهة لآخرى دون إدخال أى تعديل أو تغيير عليها . واذا كان الامر كذلك فكيف يصح اعتبارهما منتجتين ؟ ان الفيزيوكراتين اعتبروهما غير منتجتين ، وكان Mercier de la Rivière يسمى التجار (بالمتجولين أو الرحالة) Traficants وأن ما يكسبونه عبارة عن أجور يأخذونها من مجموع الثروة العامة . وسرت هذه العقيدة إلى علماء الاقتصاد فى القرن التاسع عشر لانها أثرت فى الاقتصادى الأمريكى Carey^(١) ويظهر ذلك فى انتقاداته وحملاته على التجارة وصناعة النقل . ولقد اندثرت هذه العقيدة الآن اذ تبين لعلماء الاقتصاد أن صناعتى النقل والتجارة منتجتان ، لانها ترفعان قيمة الشئ المنقول أو المتاجر به وتزيدان منفعته . وما الانتاج الا خلق المنفعة سواءً كانت مادية أو غير مادية . فصناعة النقل تقوم بنقل البضائع الكثيرة من الجهات التى تكون فيها

قليلة القيمة إلى جهات أخرى ترتفع فيها قيمتها . والفرق بين القيمتين هو ما تنتجه صناعة النقل . وكذلك التاجر يسهل على المنتج عملية توزيع بضاعته بعرضها في الاسواق على المستهلكين فينتج عمله فائدة للمنتج والمستهلك . وهذه الفائدة عبارة عن الفرق بين ثمن البضاعة عند تسلمها من المنتج وبين ثمنها عند بيعها للمشتري

وما الفرق بين العامل الذى يستخرج الفحم من المناجم إلى سطح الارض (الذى يعتبر الفزيوكراطيون عمله عملاً منتجاً) وبين العامل الذى ينقل الفحم نفسه إلى المعامل لإدارة الآلات الميكانيكية (الذى يعتبر الفزيوكراطيون عمله عملاً غير منتج) مع أن العملية في الحالتين واحدة وهى النقل . ولا فرق بينهما الا اذا اعتبرنا أن صناعة النقل تكون منتجة متى كانت عملية النقل تسير سيراً رأسياً Vertical أى من الاسفل إلى الاعلى . وتكون غير منتجة متى كانت عملية النقل تسير سيراً أفقياً Horizontal وهذا مالا يقبله العقل السليم : وكلا العاملين منتج على حد سواء . وأكبر دليل على ذلك هو أن الفحم المنقول لا يرتفع ثمنه بمجرد خروجه من المناجم فقط ، بل وعند وصوله إلى المصانع والمعامل وإذا كانت صناعة النقل منتجة فكيف لا تكون التجارة كذلك مع أنها المحرك الوحيد لصناعة النقل ، لانه إذا وقفت حلة التجارة وتعطلت صناعة النقل التي تسير حسب طلبات التجار ، والتاجر هو الذى يقدم البضائع اللازمة للمستهلكين ، ولولا التاجر لما توصل المستهلك إلى قضاء لوازم معاشه . وإذا تمكن المستهلك من الحصول على لوازم معاشه بواسطة التاجر لم ينتج هذا التاجر منفعة عظيمة للمستهلك ؟ وهل يجوز اعتبار العمل المنتج للمنفعة غير منتج للثروة ؟

وكما أن الصناعة من الامور المتممة للزراعة فان النقل والتجارة من متمات الصناعة اذا فائدة من القطن اذا ترك على أغصانه في الحقول ولم ينقل إلى المعامل ثم إلى الاسواق لعرضه على المشتريين بواسطة التجار . وعلى ذلك فان صناعتي النقل والتجارة منتجتان مثل الزراعة والصناعة

٤ - عناصر العمل

العناصر التي لا بد منها ليكون العمل منتجا ثلاثة : الجهد أو العناء ، وزمن . والتعليم الفني . وستكلم على كل من هذه العناصر فيما يأتي :

١ - الجهد أو العناء

يحتاج كل عمل إلى مجهود ، وقد يكون هذا المجهود شاقاً قليلاً أو كثيراً . وكثيراً ما يقوم الانسان بأعمال شاقة ولا يشعر بتعبها ، لانه يأتيها بتغاء لذته الشخصية وخصوصاً إذا لم يكن هناك ما يضطره إلى أنجازها ، ولذلك ينسبه ابتهاجه بالبدل ماقد يجد فيه من ألم ومشقة . وأما الشخص الذي يعمل عملاً يقصد كسب معاشه فانه يضطر الى تنفيذ بكل دقة وعناية للحصول على ما يريد انتاجه . فالرسام أو الفنان يجد لذة قوية أثناء قيامه بعمل رسم من الرسوم أو نقش من النقوش ولا يشعر بتعب قطعاً . وبصير هذا العمل نفسه شاقاً إذا اضطرته الظروف الى كسب معاشه . فالعناء عنصر من عناصر العمل المنتج يطلق على فئة الصناع اسم (عمال) أو (الطبقة العاملة) وقد يفهم من هذه التسمية أن هذه الطبقة وحدها هي العاملة ، ولا عامل غير المشتغلين بالصناعات لانهم يعانون من شاق ومتاعب كثيرة في أعمالهم ، ولكن هذا الاعتقاد مخالف للحقيقة لان التعب ليس مقصوراً على الأعمال الجسمية فقط بل والعقلية أيضاً ، إذ كثيراً ما يكون العمل العقلي أشد إجهاداً وأكثر تأثيراً في الصحة من العمل الجسمى (١) .

ولما لاحظ (فورييه) وجود هذا العناء في العمل أراد تنظيم الهيئة الاجتماعية على أساس يجعل العمل جذاباً (attrayant) مشوقاً لذيداً ، وعندئذ يقبل الانسان عليه بباطقة الرغبة والجاذبية والميل والانسراح . وبين ذلك في كتابه الذي تكلم فيه على نظام المشهور « phalanstere » فعمل على تأسيس جمعيات يتراوح عدد الواحدة منها بين ١٨٠٠ و ١٦٠٠ عضو ويقسم كل من هذه الجمعيات الى فئات صغيرة يتراوح عدد أفرادها بين ٦ و ٩ أشخاص وتعرض على كل شخص حرف متعددة يختار منها ما يشاء ، وله أن ينتقل

من حرقه الى أخرى حتى ولو بلغ عدد الحرف التى يتردد عليها ثمانى في يوم واحد، فتكون هذه التنقلات شبيهة بالالعاب الرياضية يستبدلها الانسان بغيرها كلما زهدا أو شعر الملل منها . ولكن لم يلاحظ « فورييه » أن فى تنقل العامل وتردده على ثمانى حرف فى يوم واحد ضياعا للوقت وضراً للحرف نفسها وانحطاطا للصناعات إذ لا يستطيع العامل أن يتقن ثمانى حرف فى آن واحد . وهذه الاسباب لم تنجح نظريته لانها لم تؤسس على قواعد سليمة بل كان عمادها السفسطة والتلاعب بالالفاظ .

ولم يعتبر العمل شاقا حينما يقوم به الانسان لكسب معاشه ؟ ليس فى الحركة تعب بل إن فى عدمها مرضا ، إذ المسجون سجننا انفراديا يتعب ويمل الوحدة ويمرض وقد يعترية الجنون أو يموت لعنم الحركة . وكثيراً ما تحتاج الالعاب الرياضية الى مجهود وتعب يزيد عما يتكبده العامل فى عمله اليومي من المشقة ، وكذلك السائح الذى يتسلق الجبال الشاهقة أو الاهرام ، وراكب المراكب الشراعية الذى يريد التجديف ، أو الشخص الذى يريد السباحة فان أعمالهم الرياضية منهكة لقواهم، بل وتكافهم مشقة أكثر مما يحتاج اليه العامل فى عمله اليومي ومع ذلك فاقهم يتلذذون من عملهم الشاق بينما يتظلم العمال ويظهرون كرههم لأعمالهم القليلة العناء .

ولهذا كان لويس السادس عشر ملك فرنسا يتلذذ من اشتغاله بصنع الاقفال ، وكذلك كان السلطان عبد الحميد ينشر لاشتغاله بأعمال التجارة ، بينما أن صانع الاقفال وعامل التجارة يتضرران من أعمالهما اليومية ويودان لو أمكنهما الاستغناء عن صناعاتهما والحصول على أبواب رزق أخرى . ويستنتج مما تقدم أن العمل يكون لذيذاً غير متعب متى كان يعمل الانسان للمسرة والرياضة ولا إكراه عليه فى تأديته . وأما اذا اقلب هذا العمل وصار واجبا محتوماً انجازه للتعيش منه أصبح متعباً وهذا هو الفرق بين العمل الجذاب والعمل المتعب . وكلاهما محتاج الى حركة ومجهود ، غير أن الاول يعمل مختاراً والثانى يعمل مضطراً وكذلك الفرق بين السائح الذى يتسلق الاهرام وبين الدليل الذى يقوده ويساعده على الصعود الى القمة . فان السائح يكون متلذذاً ومختاراً لهذا العناء ، بينما يكون الدليل متألماً ومضطراً لتحمل هذه المشقة لكسب معاشه .

ولاحظ (جفونس) ^(١) أن ما يقاسيه الانسان من المشقة عند أداء عمله يزداد

كلما طالت مدة العمل ، يبتأ أن حاجاته تقل كلما حصل على الضرورى منها . فالشخص الذى يخرج الماء من البئر يزداد مشقة كلما طالت مدة إخراج الماء وتكررت نفس العملية . وفى الوقت نفسه تقل حاجته الى هذا الماء كلما كثرت كينته وحصل على الضرورى منها لشربه وكانت هذه الملاحظة أساساً لوضع نظرية المنفعة الأخيرة الخاصة بتحديد قيمة الأشياء التى سبق الكلام عليها

٢ - الزمن

من أهم لوازم الانتاج الزمن وهو عبارة عن المدة الضرورية لإنجاز العمل المنتظر الانتفاع منه . فالمدة التى يستغرقها الانسان عند ابتدائه فى العمل الى الانتهاء منه عبارة عن الوقت اللازم للانتاج ، ولذلك فانه لا بد لكل عمل من مدة معينة . وهذه المدة هى الرابطة التى تصل المنتج بالمستهلك وتلزمه بتسليم نتيجة عمله فى نهاية المدة التى حدداها ، ولا يكون العمل منتجاً انتاجاً نافعاً اذا لم يعط له الوقت الضرورى لإنجازه

ولا يحتاج الانسان وحده الى الزمن للانتاج ، بل الطبيعة نفسها فى حاجة الى هذا الوقت . ففى الاعمال الزراعية لا ينضج القطن أو القمح أو الارز الا بعد زمن معين يبتدىء من بذر البذور وينتهى عند الحصد . وتختلف المدة باختلاف العمل المطلوب ، اذ تحتاج الاعمال الزراعية والصناعية الى أيام أو شهور حتى تأتى بالنتيجة المقصودة . وربما استغرق بناء جسر من جسور السكك الحديدية والاقنية شهوراً أو سنين . وكمن الشهور بل من السنين . احتاج اليها العمل لفتح قتال السويس وقتال باناما . وأما عملية صيد الطيور وصنع الاخذية والملابس وغيرها من لوازم الحياة اليومية فتحتاج الى وقت قصير

ولقد أجهد الانسان قريحته فى البحث عن وسائل حديثة لتقصير الوقت اللازم للانتاج فامكنه تحقيق هذه الامنية بفضل اكتشاف الآلات البخارية الميكانيكية وإدخالها فى الصناعات فوفرت عليه وقتاً كبيراً لصنع حاجاته اليومية . انما لا يملك الانسان حرية التصرف فى جميع وقته ولا يمكنه تخصيصه لاعمال الانتاج لانه مقيد بقوانين طبيعية وصحية واجتماعية تجعله يخصص جزءاً من وقته للنوم ، وجزءاً آخر للراحة البدنية والرياضية ، وساعات للاكل . ولذلك فان الامم الراقية حددت — بواسطة تشريع

العمال — ساعات معدودات للعمل اليومي: فمنها أم حداثتها بنان ساعات ، بينما حددتها أم أخرى بست ساعات . وهذا التحديد يختلف باختلاف حالة العمال الاجتماعية في كل أمة من الأمم . وتقدر نسبة أيام عمل أوفر عامل في السنة بثلاثمائة يوم على شرط ألا يمرض مطلقاً في هذه السنة . ولا يمكن للإنسان الاشتغال اشتغالا منتجاً في جميع سني حياته فلا تحسب له سنو طفولته وشيخوخته . ويعتبر العمر الذي يتمكن فيه العامل من الإنتاج بين ١٥ و ٥٥^(١) وإنما يعتبر في مصر من ١٨ و ٥٥ حسب قانون المعاشات المصري الصادر في سنة ١٩٠٩ فلا يقبل الموظف في أعمال الحكومة قبل الثامنة عشرة ويسمح له بطلب معاشه متى بلغ الخامسة والحسين . وهذا التحديد خاص بنظام العمل الحكومي . أما فيما يختص بالعمال فأنهم يبدأون الالتحاق بالحرف في التاسعة من عمرهم ومما تقدم يتضح أن الانسان لا يمكنه العمل في جميع ساعات يومه ، ولا في جميع أيام السنة ، ولا في جميع سني حياته . وعلى ذلك لا تزيد عدد ساعات العامل الذي يعيش ثمانين سنة عن ستمائة هذه المدة^(٢)

٣ — التعليم الفني في الصناعات

ينقسم العمل اليدوي أو المادى إلى نوعين : العمل البسيط وهو الذى لا يحتاج لاي تمرين ، ويكتفى لمعرفة المشاهدة كعمل الفاعل الذى يرفع الاحجار ، ومساح الاحذية والكنايس والشيال . وهذه الاعمال كلها لا تحتاج إلى تعليم أو تمرين . ويقنع المشتغل بها بالاجر القليل . اذ من السهل استبدالها بغيرها في أسرع وقت . أما العمل المركب^(٣) فإنه عبارة عما يقوم به أصحاب المهن الحرة من الخدمات كالطبيب والمحامى والمهندس وأرباب الصناعات المعروفين بالعمال . ولا يمكن للطبيب أو المحامى أو المهندس القيام بعمله الفنى وتأدية وظيفته مالم يتخصص فى هذه الاعمال عن طريق الدراسة المنظمة والحصول على الشهادات والدرجات العلمية التى تؤهله للاعتراف بهذه المهن . وأما العمال الذين يشتغلون فى الصناعات فأنهم يلتحقون بها دون الحصول على شهادات فنية أو درجات علمية ، ومع

(١) بلائشار — محاضرات — جزء أول ص ١٢٨ طبعة ١٩٢١

(٢) شارل جيد — محاضرات — ص ١٦٨ جزء أول طبعة ١٩٢٦

(٣) M. Block - Les progres de la Science economique - t. 1. p. 382 ed 1897

ذلك فمن الضروري أن يحصل هؤلاء العمال علي معلومات فنية قبل الاندماج ضمن الصنـاع لانه اذا لم يتعلم الصناعة التي يريد الاشتغال بها يصعب قبوله في المصانع ، وعلى فرض أنه قبل فيها فانه لا يكون صانعاً قديرًا ، واذا كثر عدد أمثال هؤلاء العمال في المصانع فلا بد أن تنحط درجة هذه الصناعة لانحطاط عمالها انحطاطاً فنياً . فالتعليم الصناعي الفني^(١) من أهم عناصر العمل المنتج انتاجاً نافعاً ، ويمكن الحصول على هذا التعليم اما عن طريق التعليم المدرسي في مدارس الصنائع ، واما أن يحصل عليه العامل عن طريق التمرين (Apprentissage) والذي يهنا من هذين النوعين من التعليم الفني هو تعليم الحرف عن طريق التمرن لانه خاص بتخريج العمال . وأما التعليم الفني المدرسي فلا يخرج لنا عما لا بل رؤساء ورش تعلموا تعليماً منظماً طبقاً للبرامج المدرسية

كانت أهمية تعليم الصبـية (Apprentis) الصناعات في القرون الوسطى لا تقل عن أهمية التدريس الفني المنظم في المدارس الآن وكانت قواعد هذه الدراسة العملية لا تنطبق على جميع الصبـية الموجودين بالورشة أو المصنع ، بل كان لكل صبي شروط خاصة ومدة معينة لتعلم الصناعة التي يريد ها . وكان بين الصبي ورئيس العمل نوع من التعاقد فيتعهد الرئيس بالتعليم والصبي بالامتثال والطاعة . وكان الرئيس لا يخشى من مزاحمة الصبي في صناعته بعد تنمـيم تعلمه لان النظام الفرنسي القديم كان يضع أمام هؤلاء الصبـية عقبات ليس من السهل اجتيازها ولا يستطيع هؤلاء الصبـية الوصول إلى درجة الرياسة في احد المعامل الا اذا ساعده الحظ وتزوج ابنة رئيسه ، ولكن هذه الامنية لم تكن سهلة المثال . واذا نالها واحد من الصبـية فلا ينالها الجميع

كانت الاعمال الصناعية تنقسم في معامل فرنسا إلى ثلاث درجات : الاولى درجة صبي (Apprenti) وهي رتبته أثناء التعلم التي يرقى بعدها إلى درجة زميل (Compagnon) وهي عبارة عن مدة الاختبار التي يظهر فيها الصبي كفايته الفنية ومتى تم له ذلك يرقى إلى درجة رئيس (Maître) في احدى الورش . وليس من السهل الوصول إلى هذه الدرجة الاخيرة لان وظائف الرياسة محدودة . وكثيراً ما كان يفضل الصبي البقاء في درجة (زميل) لانه إذا رقى إلى الرياسة ولم يجد محلاً يشغل فيه هذه الدرجة أصبح بلا عمل بسبب هذه الترقية . وجاء في الامر العالي الذي استصدره (Turgot)

في ١٢ مارس سنة ١٧٧٦ (تنحصر جميع الحرف في أيدي عدد محدود من الرؤساء الذين لهم وحدهم الحق في صنع وبيع لوازم التجارة ، وليس لاحدغيرهم القيام بهذه الاعمال دون الحصول على درجة الرياسة)^(١)

ولقد تبير هذا النظام في فرنسا لدرجة أن رؤساء الاعمال أصبحوا يشكون مر الشكوى من عدم وجود الصبية في مصانعهم ويسخطون على العمال الحاليين لعدم تدرّبهم وتربّثهم على صناعاتهم. ويرجع السبب في ذلك إلى ثلاثة أمور:

١ - ادخال الآلات الميكانيكية في الصناعات جعل مأمورية العامل محصورة في تولى إدارتها بصرف النظر عن الاهتمام باهتاف وتحسين الصناعة نفسها . وزيادة على ذلك فإن تقسيم العمل جعل العامل لا يهتم إلا بجزء بسيط من الصناعة . فصانع الاحذية لا يقوم في المصانع الكبيرة الا بآداء عملية واحدة من عمليات هذه الصناعة كأن يخطط الزراير أو النعال أو يقوم بعملية التفصيل ، وتتولى الآلات الميكانيكية عمل الجزء الأكبر من هذه الصناعة . وفي مثل هذه الصناعات يستوى الصبي والزميل والرئيس إذ لا يكلف واحد منهم بأكثر من مراقبة الآلات

٢ - كانت الصناعات الكبيرة من أهم أسباب زوال مدة التمرن الصناعي . ولقد انعدمت تقريباً من الصناعات الصغيرة لأن أصحابها صاروا يخشون من الصبية لانهم متى أتقنوا الصناعة اقبلوا عليهم وأصبحوا من أكبر منافسيهم فيضيّقون عليهم أبواب الرزق . وللتخلص من هذه المنافسة كفواعن قبول الصبية في مصانعهم الصغيرة ، وإذا قبلوهم فلا يحسنون تعليمهم ولذلك أصبح هذا النوع من التعليم الصناعي عقبا لانه يخرج عمالا غير أكفاء

٣ - وكما أهمل رؤساء الاعمال تعليم الصبية فإن الآباء كرهوا تشيغيل أولادهم بغير أجر لانهم يحرمون على استغلال أولادهم ولا يقبلون تشيغيلهم بلا أجر ، مع أنهم كانوا قبل مضى يدفعون للرؤساء أجراً نظير قبول أولادهم في مصانعهم . وزيادة على ذلك فإن الصبية أنفسهم أصبحوا يرفضون الاشتغال بغير أجر ، لانه متى تيسر لهم كسب معاشهم انفصلوا عن عائلاتهم واستقلوا في معيشتهم . ولقد جاءت الروح التي سرت في الآباء والابناء مطابقة

لما تنوق اليه نفس رؤساء العمال : وهو عدم تشغيل الصبية في مصانعهم . ولذلك قل ، بل انعدم ، التعليم الصناعى الفنى العلمى

ولما كان أصحاب المصانع فى شدة الحاجة إلى عمال صاروا يأخذون هؤلاء الصبية — دون خبرة ولا تعليم — ويشغلونهم فى معاملهم كعمال نظير إعطائهم نصف أجر العامل المدرب المتمرن على عمله . فأصبح وجود هذه الفئة الصغيرة من العمال وقبولهم فى المصانع ياجور زهيدة خطر يهدد فى كل آن حياة العمال . ومن هنا نشأ الخلاف بين رؤساء العمل والنقابات التى أرادت الدفاع عن المهدين من العمال بالطرد من أعمالهم والحرمان من كسب قوتهم الضرورى فحتمت على رؤساء الاعمال تحديد عدد الصبية اللازمين لهم فى مصانعهم بشرط عدم تجاوز العدد المتفق عليه

ولما ساءت حالة الصبية فى فرنسا وساءت صناعاتهم فكرت الحكومة فى تطبيق القانون القديم الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٥١ الذى يحتم على رئيس الورشة تعليم الصبية الصناعة المتفق عليها عند قبولهم فى ورشته تعليمًا صحيحًا . ولما لم يذكر هذا القانون طريقة لمراقبة تطبيقه تمهدت النقابات القيام بهذه المراقبة ، ولما تذمر رؤساء العمال من هذا التدخل فى أعمالهم خفضت الحكومة الضرائب لكل رئيس يخضع لهذه المراقبة . ومع ذلك كله كان هذا القانون ناقصًا لأنه لا يلزم الآباء إرسال أبنائهم إلى هذه المصانع كصبية للتعليم بدون أجر كما هو الحال فى التعليم الاولى الاجبارى . وعلى فرض أن أصبح هذا التعليم الصناعى إجباريًا ، كما هو فى ألمانيا ، فإنه لا يخلو من العقبات التى تقف فى طريقه عند الرغبة فى تنفيذه ، خصوصًا عند ما يطلب من العامل أن يتلقن التعليم الاولى الاجبارى . واقترح البعض حلاً لهذا الاشكال : أن يشتغل الصبي فى الورشة أو المصنع بالحصول على التعليم الصناعى العلمى على شرط أن يؤذن له ببعض ساعات يتغيب فيها لحضور الدروس الاولية فى القراءة والكتابة وشئ من المعلومات العامة الضرورية له فى حياته العملية ^(١) وهذا هو المتبع فى ألمانيا ، والمطلوب اتباعه فى فرنسا . أما فى إنجلترا فيتبع أحد أمرين : إما أن يشتغل الصبي نصف يومه فى الأعمال الصناعية والنصف الآخر فى الدراسة الاولية وإما أن يشتغل يوماً فى الصناعة ويوماً فى الدراسة الاولية ، وبهذه الطريقة تترقى مداركه من الوجهة الفنية ، ومتى أتمن الفن فلا بد أن تتقدم الصناعة .

ولقد دلت التجارب على أن قصر التعليم الصناعى على ما يحصل عليه الصبية فى المصانع لا يأتى بالفائدة اللازمة لتحسين معلوماتهم . وإذا اقتصر هذا التعليم الفنى على ما يتلقاه الصبية فى المدارس فإن هذا لا يكفى لترقية الفنون والصناعات ، لأن العامل المتخرج من الورشة فقط يجهد كل الجهد المبادئ العلمية المرتبطة بصناعته ، وكذلك خريج المدارس الصناعية يجهد تماماً الأمور الفنية العملية المرتبطة بصناعته ، وزيادة على ذلك فإنه يأنف الاشتغال جنباً لجنب مع خريجي الورش العملية لاعتقاده أنه أكبر منهم بارعاً وأوسع اطلاعاً وأغزر علماً وأكثر مادة ، ولذلك فإنه إما أن يفتح لنفسه ورشة مستقلة يديرها ، إذا ساعدته ماله ، وإما أن يلتحق بأحدى وظائف الحكومة . وإذا هجر الصناعة جميع المتعلمين فلا بد من انحطاطها .

واقترح بعض علماء الاقتصاد الجمع بين التعليم الفنى الصناعى العملى والعلمى ، ولا شك أن هذا رأى وجيه لا بأس من اتباعه لتخرج رؤساء أكفاء لأنه من الصعب تكليف جميع العمال الالتحاق بالمدارس الفنية ، وإنما يكتفى بأن يكون قادة الصناعة على علم ودراية بما يشرفون عليه من الصناعات .

الفصل الثالث

رأس المال

- ١ - تعريف رأس المال ٢ - كيف يتكون رأس المال ومتى يكون منتجاً ؟
- ٣ - أنواع رأس المال ٤ - رأس المال المنتج ورأس المال المرجح
- ٥ - رأس المال الثابت ورأس المال الدائر ٦ - كيفية توزيع رأس المال
- على مختلف فروع الانتاج ٧ - قانون الدخل غير المتناسب مع نفقات الانتاج
- ٨ - الاشتراك بين رأس المال .

١ - تعريف رأس المال

إن أهمية رأس المال ، فى عصرنا الحاضر ، عظيمة لدرجة أنه يكاد لا يستطيع إنسان القيام بعمل من الأعمال الاقتصادية بغير رأس المال . ورغم هذه الأهمية فإنه مأخوذ مما

مهدته الطبيعة للانسان من عناصر الانتاج الأخرى ، ولذلك لا وجود لرأس المال دون اشتراك الطبيعة والعمل في تكوينه .

حقيقة انه لا توجد صناعة من الصناعات ولا حرفة من الحرف إلا يحتاج المشتغل بها الى رأس مال لانجاز أعماله . فالصيد في حاجة الى بندقيته ، وصيد الأسماك الى شبكته وسنارته ، والنجار الى أخشابه والآلات اللازمة للنجارة ، والخياط الى مكنته ومقصه وخيطه ، والزبال الى مكنته وسلّة الزباله . وهكذا كل صانع محتاج الى أدوات صناعته ، وحتى المحامي في حاجة الى مكتبة قيمة ليرجع الى ما فيها من الكتب لتحضير قضاياها . والطبيب الى أدواته الجراحية إذا كان جراحاً ، والى معمل إذا كان محللاً بمحاثا . والمهندس الى أدواته الهندسية . والمؤلف الى الكتب التي يسترشد بها والى قلمه وعلمه الذي تلقاه أثناء دراسته العالية . وكل هذه الأدوات المادية والمعنوية هي رؤوس أموال بالمعنى الاقتصادي

تكلم الفيزيوقراتيون خصوصاً (تيرجو) على رأس المال وإنما حصروه في المال الذي كانت تسلفه الأفراد للغير بفائدة ولكن هذا المال ليس وحده هو المقصود من رأس المال . بل انه جزء بسيط منه . وكان آدم سميث أول من تكلم على رأس المال بطريقة واضحة في كتابه حيث قال : (عند ما يملك الانسان كمية وافرة من المال لسد حاجاته شهوراً أو سنين فانه يستثمر أكثره للحصول على إيراد ويحتفظ بالباقي لقضاء لوائمه حتى يحصل على إيراد الجزء الأكبر ، وبذلك ينقسم ماله إلى قسمين : الأول يعطيه إيراداً وهو رأس المال . ويقوم الثاني بنفقات معاشه)^(١) وهو مخصص للاستهلاك .

عرف (Mac Culloch) رأس المال بأنه عبارة عن : (أجزاء مما أنتجته الصناعة وخصصت للاستهلاك بها في الحال إما لقضاء لوازم الانسان وإما لتسهيل أمور الانتاج)^(٢) ويعتبر (Mac Culloch) و (J. B. Say) أن كلمة (رأس المال) مرادفة لكلمة (ثروة) فقال أولهما : (إن الحصان الذي يجز عربة المتنزه منتج مثل الحصان الذي يجز عربة النقل) لأن الأول ينتج سروراً للتنزه بينما يرفع الثاني قيمة البضاعة المنقولة : أي أن الأول ينتج إنتاجاً معنوياً والثاني ينتج إنتاجاً مادياً . أما (Say) فلم يميز بين رأس المال المنتج ورأس

المال المرجح ولم يتكلم في كتابه إلا على النوع الاول ^(١) . مع أن كل رأس مال هو عبارة عن ثروة ، وليست كل ثروة عبارة عن رأس مال ^(٢) لان رأس المال جزء لم يستهلك من الثروة التي سبق إنتاجها .

فيظهر للانسان ، في أول الامر ، أن الثروة مقسمة إلى قسمين : القسم الاول يستعمله الانسان لتضاء حاجاته اللازمة لمعاشه وهو ما يسمى (بمال الاستهلاك أو التمتع) ^(٣) وانما لا يصح أن يفهم من لوازم الاستهلاك أو مال الاستهلاك اللوازم التي تستهلك في الحال بل يدخل ضمنها الصور التي تعلق على الحيطان في المنازل لتزينها والفضيات . وكل هذه اللوازم المنزلية غير منتجة ولا مر بجهة وانما هي قطع جالبة للتمتع والسرور . وأما القسم الثاني فهو ما يخص من الثروة للإنتاج أو لإنتاج الآلات التي يستخدمها الانسان في المصانع أو لتأسيس مصانع لإنتاج ما يلزم للانسان وهذه هي ما تسمى برؤوس الاموال

ويوجد أشياء قد تعتبر لوازم استهلاك وفي حالة أخرى تعتبر رؤوس أموال . فالفحم اذا استعمل لإدارة الآلات البخارية يعتبر رأس مال واذا استعمل للتدفئة فهو مال للاستهلاك ، وكذلك الحصان الذي يجر عربة النقل يعتبر رأس مال . أما الحصان الذي يستعمل لجر عربة التنزه فهو مال مستعمل للتمتع . والحديقة التي تستعمل لزراعة الازهار المخصصة للبيع في الاسواق فانها رأس مال وأما اذا خصصت للزينة فانها مال للتمتع ^(٤)

يقسم (شارل جيد) ^(٥) و (بيرو) تعريف رأس المال إلى تعريفين : الاول عام متداول بين الناس ، والثاني خاص بالاقتصاد السياسي . واما بلانشار ^(٦) فانه يقسم رأس المال إلى قسمين أيضاً ولكنه يسمي احدهما (تعريف الجماعة) والآخر (تعريف الفرد) ^(٧) وعرف (بيرو) رأس المال بانه (كل ثروة نتجت عن عمل سابق وحفظت لاستخدامها

(١) J. B. Say - Traite d'économie politique - livre I, ch. III et IX ed. 1851

(٢) Cauwés - Précis d'économie politique - t. I. 132 ed. 1879

(٣) Canwes - t. I. p. 133 ed. 1879 } - les biens de consommation ou de jouissance

Gide - Cours - p. 138 ed. 1913

(٤) Perreau - Cours - t. I. p. 102 ed. 1914

(٥) جيد — محاضرات — ص ١٧٩ جزء أول طبعة ١٩٢٦ وبيرو — محاضرات — جزء

أول ص ١٠ طبعة ١٩١٤

(٦) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٤٣ طبعة ١٩٢١

(٧) De la société ou du particulier

في إنتاج ثروة أخرى^(١) وأما معنى رأس المال المتداول بين الناس فهو عبارة عن (كل قوة استخدمت للحصول على مكسب غير ما يكسبه صاحبها من عمله اليومي^(٢) أو كما يقول بلانشار (كل ثروة أنت بإراد)^(٣) ولذلك مشهور بين الناس أن أسهم الشركات والسندات المالية هي رؤس أموال لانها تأتي بفائدة . وهذا التعريف قريب مما كان يفهمه الفزيوكرازيون من رأس المال

وعرف (بلانشار) رأس المال الخاص بالجماعة أنه الثروة التي استعملت لإنتاج ثروة أخرى^(٤) أو كما يقول (Beauregard) إنه الثروة التي يرجع الفضل في تكوينها إلى إنتاج سابق والتي خصصت للحصول على ثروة جديدة^(٥) ولقد عرف (بلانشار) رأس المال الخاص بالأفراد بأنه (كل شيء يمكن الإنسان من الحصول على إيراد دون أن يكلفه أي عمل) مثل الأسهم والسندات المالية . وهذا التعريف مشابه لما قاله (جيدويرو) في تعريفهما رأس المال المتداول بين الناس . ويشابه تعريف (بلانشار) لرأس مال الجماعة تعريف (جيدويرو) لرأس المال بالمعنى الاقتصادي . وإنما الفرق بين التعريف الاقتصادي لرأس المال والتعريف المتداول هو أن رأس المال ينتج أو بعبارة أوضح آلة للإنتاج حسب المعنى الاقتصادي ولكنه جناب للإيراد فقط حسب المعنى المتداول . ويرجع الفضل في التفريق بين المعنيين إلى العالم الألماني (Diihring) سنة ١٨٧٤ ويقال ان (Rodbertus) سبقه في ذلك حيث جاء في كتابه^(٦) (لا يمكن فحص كثير من المسائل الاقتصادية خصوصاً المتعلق منها بالعمل فحسباً دقيقاً إذا لم يميز بين هذين المعنيين الذين لم يهتم بهما أحد)

وليس المقصود من القول بأن رأس المال (يستعمل للحصول على إيراد) هو أن هذا المال يستخدم في الإنتاج كآلة من آلات الإنتاج بل إنه يستعمل لمساعدة الغير في الإنتاج ، وعلى ذلك فانه ينتج ربحاً من غير أن يكلف صاحبه أي عناء ، وإنما كل ما في

(١) بيرو — محاضرات جزء أول ص ١٠١ طبعة ١٩١٤

(٢) جيد — محاضرات — ص ١٧٩ جزء أول طبعة ١٩٢٦

(٣) بلانشار — محاضرات — جزء أول ١٤٣ طبعة ١٩٢١

(٤) Beauregard Precis de economie politique p.81

(٥) Bohm-Bawerk-Histoire des theories de l' interet el de capital

(٦) Rodbertus-Capital — p 248

الامر أنه يعطيه حق مراقبة استخدام ماله ليسهل عليه فيما بعد الحصول على ما ينتظره من الارباح

لا يوافق الاشتراكيون على المعنى الاقتصادي لرأس المال الذي يعتبر جميع أدوات الانتاج رأس مال ، إذ يقولون إن هذا التعريف ينزع عن رأس المال معناده الطبيعي ، ولذلك استبدلوه باسم آخر وهو (رأس المال القانوني)^(١) ورأس المال في نظرهم عبارة عن فئة أو نوع تاريخي (categorie historique) يظهر للانسان ثم يحتجب عنه بعد حين . ويفضل المعنى الاقتصادي عن هذا المعنى لأن الاول (الاقتصادي) ينظر إلى رأس المال من حيث حيث صفاته وزياده الحقيقية . وأما المعنى الثاني (القانوني) فينظر الى رأس المال من حيث ميزاته الخيالية والسطحية

وقال (كارل ماركس) في كتابه (رأس المال) : إن رأس المال عبارة عن (العمل المتجمد) وأنه (عمل ميت شبيه بالشبح — vampire — الذي يستمد قوته من قوة العمل الحي)^(٢) وكان رأس المال آلة في أيدي العمال يستخدمونه في جميع أعمال الانتاج فصار يسحب منهم شيئاً فشيئاً حتى استولى عليه الاغنياء العاملون منهم والعاطلون . وأصبحوا لا يساعدون العمال به بل صاروا يتحكمون فيهم . ولذلك يبذل زعماء العمال جهدهم لمحو رؤوس الاموال والرأسمالية . ويبالغ الاشتراكيون في كرههم لرؤوس الاموال لان فناء الرأسمالية فناء للثروة . واذا انعدمت الثروة انتشر البؤس بين جميع الطبقات . وتنتهي عم البؤس ساد الشقاء .

وعرف (Colson) رأس المال بأنه : (كل انتاج توفر ليستعمل في إنتاج ثروة أو خدمات أخرى)^(٣) وعرف التوفير بأنه : (الاحتفاظ بجزء من الثروة لاستخدامه في قضاء حاجة الانسان في المستقبل) ولكن (M. de Saint Chamans) ينكر تكوين رأس المال عن طريق التوفير^(٤)

وفي الواقع ليس في استطاعة الانسان تكوين ثروة دون مساعدة ثروة أخرى مادية

(١) استعمل الميسو (chtelain) هذا الاصطلاح في مقال كتبه في مجلة الاقتصاد السياسي تحت عنوان (رأس المال الاقتصادي ورأس المال القانوني) من ٦٧٣ سنة ١٩٠٥

(٢) Karl Marx-Le Capital-t.I.ch.x.

(٣) Cours d' economie politique t.I. p 19 ed 1919

(٤) Traite de' economie politique t III

كانت أو معنوية ولكن ما هي الثروة الاولى التي ساعدت الانسان على تكوين رأس المال ؟ ان الثروة الاولى التي ساعدت على تكوين رأس المال محصورة في الادوات الاولى التي استخدمها الانسان في أول وجوده على سطح الارض لصيد ما يحتاج اليه من الطيور اللازمة لمعاشه . ولاشك أنه كان لا يملك وقتئذ أكثر من عصا استخرجها من الاشجار وأحجار أخذها من الجبال . وكان هذا في العهد الحجري وكما تقدم الانسان في المدنية تحسنت أدوات انتاج الثروة

٢ - كيف يتكون رأس المال ومتى يكون منتجا ؟

قال أرسطو (لم تلد حقبة مملوءة بالريالات رايالا واحداً) أى أن رأس المال وحده عقيم غير منتج لولا استثماره بعمل الانسان ومساعدة الطبيعة ، إذ العمل شأن كبير في تكوين رأس المال لدرجة أن بعض العلماء ذهب الى اعتباره العنصر الوحيد للانتاج . فقال (Dunoyer) ليس للانتاج الا عامل واحد وهو الانسان ^(١) وقال (Bohm-Bawerk) ^(٢) ان رأس المال عبارة عن إنتاج وسيط (produit intermédiaire) أى أن رأس المال عبارة عما تنتجه الانسان من عمل سابق لمساعدته في انجاز عمل لاحق أى أن العمل له الفضل الاكبر في الانتاج

ويقول (N.Senior) إن عوامل الانتاج ثلاثة العمل والطبيعة ورأس المال غير انه يفضل استبدال اسم رأس المال بكلمة (الامساع أو التوفير) أى (الامتناع في الحال عن الانتفاع بشيء ليستعمل فيما بعد لانتاج فائدة) ^(٣) فانتشرت فكرة التوفير لدرجة أنها أصبحت من الامثال السائرة (ان من أراد الغنى فليعمل بالتوفير) والاعتقاد بأن الامتناع (abstention) مكون لرأس المال غير صحيح لان (الحركة) من لوازم العمل بينما ان (عدم الحركة) من لوازم الامتناع . وكيف يتسنى لشئ عديم الحركة أن يكون منتجاً ؟ ويؤكد (Courcelle Seneuil) أن التوفير نوع من أنواع العمل إذ من لوازم العمل أن يجهد الانسان نفسه عند الانتاج وفي التوفير إجهاد ومشقة . ولكن مشقة التوفير

(١) جاءت في كتاب - بلوك - تقدم علم الاقتصاد - جزء أول ص ٣٥٣

(٢) مقاله نشر في مجلة الاقتصاد السياسي سنة ١٨٨٩

(٣) W.Senior - Principes fondamentaux d' economie politique P.309 trad. Billaud 1835

لانتسابه تعب الانتاج الفعلى . وليس كل تعب منتج لرأس المال ، لان الانسان إذا كلف أو أضرب عن الاكل لا يحصل على رأس مال رغم أن هذا الامتناع يكبدته مشقة والمال . وانما المقصود من أن التوفير يكون رأس المال هو أنه اذا استهلك الانسان الثروة كلها عند الانتاج لا يستطيع تكوين رأس المال وعلى ذلك فإن التوفير وسيلة من الوسائل الموصلة إلى تكوين رأس المال ولكنه ليس بغاية . ولا شك أن هناك فرقاً بين الوسيلة والغاية . فإذا استهلك الانسان جميع البيض الموجود في العالم لا يمكنه الحصول على دجاج وإذا أكل أو قتل جميع الطيور قلها تنقرض من الوجود . وليس التوفير وحده مكوناً لرؤوس الاموال لانها تتكون أيضاً من زيادة الثروة التي ينتجها الانسان عن التي يستهلكها وينشأ هذا الفرق عن أحد أمرين : أما أن يكون الانتاج زيادة عن حاجات الانسان فيحفظ الفرق ليضاف الى رأس المال الاصلى . وأما أن يكون الانسان مبدراً غير مسرف في قضاء حاجاته فما بقي من تدبيره وتبصيره يكون رأس مال جديد يضاف الى رأس المال الاصلى

يقول (yves Guyot) ان كل منفعة مكونة لرأس المال . وذهب في مبالغته الى اعتبار العملية الجراحية التي يجريها الطبيب لمريضه رأس مال ^(١) ولقد يؤدي هذا الافراط في تقدير المنفعة الى عكس المقصود منها لأن العملية الجراحية قد تنجح أو لا تنجح وإذا نجحت قلها لا تكون غير ما يحصل عليه الطبيب من الاجر . والاجر ليس برأس مال . وإذا لم تنجح العملية فربما ينشأ عن هذا الفشل تسويء سمعة الطبيب أى ان الجراح يخرج من عملياته خاسراً . وربما يصاب الطبيب بمرض يودى بحياته بسبب العدوى أو التسمم الذي قد ينتقل من المريض الى الطبيب . وهل يصح بعد ذلك اعتبار المنفعة لرأس مال؟ ويقول جفونس أن وظيفة رأس المال محصورة في امداد العامل بما يلزمه من أدوات الانتاج وهذه الادوات نفسها تكون رأس مال جديد ولكنه لا يتكون الا بعد (وقت) معين وعلى ذلك فانه يعتبر الوقت هو المكون لرأس المال ^(٢) ويعضده في هذا الرأي (Paul Leroy - Beaulieu) ^(٣) وان في هذا الرأي تشابها لما قاله (N. Senior)

(١) La science economique p.78 en 1881

(٢) بلانشار - محاضرات - جزء أول ص ١٤٨ طبعة ١٩٢١

(٣) رسالة نظرية وعملية في الاقتصاد السياسي - جزء أول ص ١٩٨

ولا يسلم كوفيس بأن يكون التوفير سبباً أساسياً لتكوين رأس المال . وإنما هناك سبب قوى لتكوينه وهو فن الصناعة ونموغ الانسان فيه ، اذ تزداد الثروة العامة كلما اكتشفت الصناعة اختراعاً جديداً وهذا أساس تكوين رأس المال ^(١) يتكون رأس المال حقيقة من عاملين أساسيين وهما : العمل والطبيعة . وإذا تكون رأس المال فتي يكون منتجاً ؟

يقال إن كل رأس مال لا بد أن يعطى إيراداً كما تعطى الشجرة أزهاراً أو فاكهة حسب نوعها ، أو كما تعطى الدجاجة بيضاً يصير فراخاً . وعملاً بهذه النظرية قد ينتج الجنيه الواحد أربعاً طائلة حسب الريح المركب . ويصبح رأس مال عظيم اذا وضع في مشروع واستمر فيه مدة طويلة . ولكن هذه النظرية سقيمة ووهمية أكثر منها حقيقية ، لان المال لا يلد شيئاً من نفسه فإذا ملئت خزانة بمليون من الجنيهات وأغلقت لعشرين سنة ثم فتحت بعد هذه المدة فإن عدد هذه الجنيهات ثابت لا يتغير . فالمال من غير عمل الانسان لا ينتج شيئاً

ولقد أجاب (Bentham) على هذا الاعتراض بأن الاغنام اذا اجتمعت بعضها ببعض وجبست في مكان واحد فلا بد أن تلد أغناماً يزداد عددها دون تكليف الانسان أقل مجهود . ولكن لم يلاحظ (بانام) أن الاغنام منتجة من طبيعتها اذا اجتمعت المذكور والاناث . ولولمنا بصحة هذه النظرية لوجب علينا اعتبار الانسان رأس مال مهما انحطت قيمته ، لانه اذا وضع عدد من الرجال مع عدد من الاناث في مكان واحد واختلط الجنسان بعضهما ببعض فإن الانتاج يكون عظيماً ويزداد تعداد الجنس البشرى

ان رأس المال باعتباره مادة أولية من مواد الانتاج لا يخلق شيئاً من نفسه دون تدخل الطبيعة والعمل . فالقمح لا ينمو بغير عمل الانسان ومساعدة الطبيعة . وكثيراً ما يظن الناس أن في إمكانهم الحصول على أرباح طائلة وزيادة ثروتهم من غير عمل بائداع أموالهم في المصارف المالية أو بشراء سندات مالية أو أراض زراعية أو منازل . ولكن هذا زعم باطل لان المصارف تستخدم الاموال المودعة عندها وتستثمرها في أعمال ومشروعات مالية واقتصادية وتعطى لاصحابها جزءاً من الارباح نظير الانتفاع بأموالهم

وعلى ذلك فإن الاموال المودعة في المصارف على اختلافها لا تلد أرباحاً من نفسها ، بل إن يد الانسان هي التي تستغلها

٣ - أنواع رأس المال

أنواع رأس المال عديدة نكتفي بذكرها على سبيل التذكير لا على سبيل المحصر وهي :

١ - الاملاك والثروة المخصصة للانتاج في الصناعات كالمواد الأولية على اختلاف أنواعها والآلات البخارية وغيرها

٢ - الاملاك أو الثروة المخصصة للانتاج في التجارة وأعمال النقل كالبضائع وجميع وسائل نقلها والمخازن التجارية

٣ - الاملاك أو الثروة المخصصة للانتاج في الزراعة كالاراضي الزراعية والمناجم

٤ - وسائل التبادل كالنقود

لا يتفق علماء الاقتصاد على اعتبار المقارات والنقود رؤوس أموال ^(١) ففهم من لا يعتبر الارض رأس مال لأنها من عناصر الانتاج الطبيعية فلا يجوز أن تكون في الوقت نفسه متصلة بعنصرين مختلفين : هما الطبيعة ورأس المال . وعلى فرض اعتبارها رأس مال ففي أى الأنواع يمكن إدخالها ؟ أهى نوع مستقل بذاته ؟ أم يمكن إدخالها في رأس المال المربح (lucratif) الذى هو ينبوع ثروة الملاك ؟ إنه لا يمكن إنكار أثر الارض في الانتاج الزراعى ، وهذا وحده كاف لاعتبارها رأس مال من بعض الوجوه . وإذا صح ذلك فمن الجائز اعتبار النقود رؤوس أموال أيضاً ، لأنها تستعمل كألة للتبادل ، وسواء استعملت النقود لدفع أجور العمال أو استخدمت لشراء آلات العمل أو للحصول على المواد الأولية أو استعمالها صاحبها لإدارة حركة أعماله أو أقرضها لغيره فاتها استعملت في جميع هذه الاحوال للانتاج . ولذلك يصح اعتبارها رؤوس أموال منتجة . وإذا سلفها صاحبها لغرض آخر غير أغراض الانتاج فاتها تعتبر رؤوس أموال مربحة . على أن (Chatelain) يرى أن رؤوس الاموال دائماً مربحة ، ولا يعتبرها بأى حال من الأحوال منتجة (productif) إذ ليس في استطاعتها الانتاج من نفسها بل كل ما في إمكانها هو أن تستعمل في الأعمال التجارية

للحصول على مكسب . وإذا استخدمت للحلى والزينة (مثل قطعة الذهب ذات الحسة جنبها المصرية التى سكست سنة ١٩٢٢) فلا تعتبر رأس مال لانها من الأشياء المستهلكة وقد يعطى للنفود أحياناً اسم (رأس مال قيسى) ^(١) لتمييزه عن غيره من رؤوس الأموال المعروفة باسم (رأس مال طبعى) ^(٢) والمقصود من ذلك أن الثروة المكونة (لرأس المال الطبعى) لا تستطيع اقيام بمهمة رأس المال فى الانتاج إلا حسب شكلها وخواصها الطبيعية المتعلقة بكل نوع منها . وأما (رأس المال القيسى) فيأخذ الشكل الذى يناسبه ويرجع ذلك إلى قيمة النفود وقوة استعمالها فى أمور التبادل ^(٣) .

٤ — رأس المال المنتج ورأس المال المربح

ميز علماء الاقتصاد بين رؤوس الأموال المستعملة فى الانتاج المباشر وبين التى تعطى لصاحبها إيراداً أوروبجاً ، أى التى تستخدم فى الانتاج بطريقة غير مباشرة . وسعى النوع الاول : (رؤوس أموال منتجة) ، والثانى : (رؤوس أموال مربحة) ووافق (Bohm - Bawerk) فى كتابه (رأس المال) على هذا التفريق ، غير أنه سعى النوع الاول (رؤوس أموال اجتماعية) والثانى (رؤوس أموال فردية) لان النوع الاول يستعمل فى الانتاج لمصلحة الجماعة (الهيئة الاجتماعية) بينما لا ينتفع من الثأنى إلا صاحب المال وحده . وينكر (Villey) وجود رأس المال المربح ورأس المال الفردى إذ تسخل هذه الاموال ضمن رأس المال الاجتماعى ولأن الربح الذى يعطيه هذا المال مأخوذ بطريقة غير مباشرة ممن انتفع بهذا المال فى أعمال الانتاج . ولكن هذا الزعم غير صحيح إذ لا بد من التمييز بين رؤوس الاموال التى تستعمل مباشرة فى الانتاج وهى رؤوس الاموال المنتجة وبين رؤوس الاموال التى تستعمل بطريقة غير مباشرة فى أعمال الانتاج وهى رؤوس الاموال المربحة . وزيادة على ذلك فان تقسيم رؤوس الأموال الى رأس مال اجتماعى ورأس مال فردى يؤدى الى الخلط لان رؤوس الاموال الفردية تستعمل بطريقة غير مباشرة لانتاج ما تحتاج اليه الجماعة . ولذلك فقد فضل الكثير من علماء الاقتصاد تقسيم رأس المال الى منتج ومربح ورأس المال جزء من الثروة ولكن كيف يميز هذا الجزء ؟ وهل يعتمد فى هذا التمييز ؟

(١) Capital - valeur

(٢) capital - nature

(٣) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٠٤ طبعة ١٩١٤

وهل يعتمد في هذا التمييز على طبيعة الثروة أو على ارادة المالك ؟ وللوصول الى ذلك لابد من معرفة أمرين :

١ — ان رأس المال هو مجموع وسائل الانتاج التي يحفظها الانسان أو يخصصها للصناعات . ومن هنا يعلم أنه قوة مادية للانتاج . وإذا اعتبرناه كذلك فلا داعي للاهتمام بالعلاقة التي بين صاحب المال وغيره من الناس ، حتى ولا الاهتمام بالغاية التي حفظ المال لها وفي هذه الحالة ينظر الى رأس المال حسب الشيء نفسه (objectivement) أو بعبارة أخرى حسب كونه منتجاً

٢ — وليس رأس المال منتجاً فحسب ، بل منه ما يكون مربحاً وفي هذه الحالة ينظر اليه حسب ماله (subjectivement) أي حسب رغبة صاحب رأس المال في الانتفاع بماله . ومنعاً لخلطه برأس المال المنتج المؤسس على الشيء نفسه يجب تسميته رأس مال مربح^(١) ولقد بحث الاقتصادي الأمريكي (Irving fisher) في كتابه^(٢) عن طبيعة رأس المال فاعتبر أن الثروة تصبح بعد تكوينها رأس مال . وأما الثروة التي في حالة التكوين فتعتبر مكسباً أو إيراداً . ووافق (Roscher) على هذا التقسيم (منتج ومربح)^(٣) . ويعتبر (شارل جيد) الاسهم والسندات المالية رؤوس أموال مربحة إذا عبرت عن أعمال البورصات وأما اذا عبرت عن أعمال منتجة كالمناجم والسكك الحديدية والمصانع والمصارف فأنها رؤوس أموال منتجة^(٤)

٥—رأس المال الثابت ورأس المال الدائر

رؤوس الاموال ليست خالدة بمعنى أنها لا تبقى دائماً في حيز الوجود . لانها تتلاشى بمجرد استعمالها في الانتاج أو قد تتجدد بعد زمن طويل ولذلك يميز بين رأس المال الثابت (fixe) ورأس المال الدائر (circulant) قال (مالتس)^(٥) (أن رأس المال الثابت هو الجزء المخصص من الثروة للأعمال المنتجة أربحاً مع عدم زواله . وأن رأس المال الدائر

(١) كوفيس — موجز في الاقتصاد السياسي — جزء أول ص ١٢٢ طبعة ١٨٧٩

(٢) De la nature du capital et du revenu - 1911

(٣) Traite d' economie politique - t.l.p.82

(٤) محاضرات في الاقتصاد — ١٤٠ طبعة ١٩١٣

(٥) Malthus - Definitions - N. 16.17

هو الجزء المخصص من الثروة للأعمال المنتجة أرباحاً مع زواله (أى أن رأس المال الثابت لا يستهلك في أعمال الانتاج ، بينما رأس المال الدائر يستهلك عند استعماله للانتاج ويقول (Mac Culloch) ^(١)) (إن رأس المال الدائر هو الجزء السريع الاستهلاك من الثروة كالأكولات والملبوسات وغيرها من ضروريات المعيشة . وأما الحيوانات والمنازل والمكينات والآلات التي تستعمل في الانتاج فأنها رؤوس أموال ثابتة) فروس. الاموال الدائرة أو المتداولة هي التي لا يمكن استعمالها غير مرة واحدة ، اذ لابد من زوالها بمجرد استخدامها في أعمال الانتاج . فاما أن تتحول هذه الاموال إلى شيء جديد أو تستهلك كالقمح الذي يندر في الحقول والاصمدة التي تستعمل لتقوية الاراضى الزراعية والغنم الذى يستهلك في الوقود والقطن الذى يستعمل للقفشة . وأما رؤوس الاموال. الثابتة فأنها عبارة عن الاموال التي تستعمل مراراً في الانتاج دون استهلاكها في الحال. ولكنها قد تستهلك بعد زمن طويل كالالات الميكانيكية والمنازل وقد لا تستهلك كالارض ومع ذلك فان ثبات وعدم ثبات رؤوس الاموال موقوف في كثير من الاحوال على طريقة استخدامها . فالالات يعتبرها أصحابها رؤوس أموال ثابتة بينما يعتبرها العمال الذين صنعوها رؤوس أموال دائرة لانهم متى أتوا صنعها يعرضونها في الاسواق للبيع . وكذلك النقود تكون رؤوس أموال دائرة اذا استخدمت في دفع أجور العمال الذين يشتغلون في أمور الانتاج ولكنها تعتبر رؤوس أموال ثابتة اذا استخدمت في التسليف . ويظهر مما تقدم أنه لا يمكن وضع حد حاسم لفصل رؤوس الاموال الثابتة عن رؤوس الاموال الدائرة لانه يجوز اعتبار كل منهما محل الآخر حسب طريقة الانتفاع بهذه الاموال والتمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال الدائر لا يتخلو من فائدة . وتنحصر هذه الفائدة في ثلاثة أمور ^(٢) :-

- ١ - لابد وان يوجد في كل أمة تناسب بين رؤوس أموالها الثابتة ورؤوس أموالها الدائرة . واذا وجهت أمة من الامم عنايتها الى الاكثار من رؤوس الاموال الثابتة مثل مد السكك الحديدية وانشاء الترع والاقنية فأنها ترتكب شططا عظيماً ، لان شدة اهتمامها بنوع واحد من أنواع الانتاج تحرم أعمالاً أخرى قد لا تكون أقل أهمية من السابقة من الانتفاع بهذا المال . وبالعكس اذا صرفت أمة من الامم كل جهدها في زيادة رؤوس.

أموالها الدائرة دون الاهتمام بتكوين رؤوس الاموال الثابتة فإنها تخطيء كل الخطء لانها تحرم غيرها من الانتفاع بمزايا رؤوس أموالها الدائرة اذ لا فائدة من انتشار الحديد والفحم في أمة من الامم اذا لم يكن لديها شىء من وسائل النقل

٢ — رؤوس الاموال الثابتة ورؤوس الاموال الدائرة لا تخضع لقاعدة واحدة بل لكل منهما قواعد خاصة فلا تشترك رؤوس الاموال الدائرة في الانتاج الا بشرط انتقالها من يد إلى أخرى ، بمعنى انها تزول من يد مالكها بمجرد استعمالها في الانتاج . ثم تكون ثانية أى انه يجب على المنتج الحصول على ثمن الفحم الذى استهلكه لادارة الآلات وعلى ما دفعه من أجور العمال وجميع المصاريف الاخرى الثرية ، وعلى قليل من الارباح ليخصص جزءاً منها لاسترداد ثمن الآلات والادوات التى استعملتها في الانتاج ويحفظ جزءاً آخر ليعضفه إلى رأس ماله الاصلى ليزيده . واذا لم يتيسر للمنتج الحصول على كل ذلك فلا فائدة من استخدام أمواله في أعمال لا ينتظر الاستفادة منها

وأما رؤوس الاموال الثابتة كالالات وغيرها من لوازم الصناعات فاتها تنتج انتاجاً مستمراً ولا يقل الانتفاع بها الا بعد زمن طويل . ولذلك يسهل على صاحبها استعاضتها بما جمعه من الارباح فرأس المال الدائر يتجدد في مدة وجيزة بينما يتجدد رأس المال الثابت بعد زمن طويل . وتختلف طول هذه المدة وقصرها باختلاف مدة الفائدة المنتظرة من رأس المال

ولقد فقد كثير من رؤوس الاموال كل فائدة يرجى منها بسبب اختراع رؤوس أموال أخرى حديثة أكثر فائدة وأسهل استعمالاً من الاولى . فاذا انشئت طرق مواصلات هوائية منظمة سهلة فاتها تسىء كثيراً إلى المواصلات الحديدية ، كما أساءت وسائل النقل الحديثة (الاوتوموبيلات) إلى وسائل النقل القديمة (دواب الحمل) من قبل . وكذلك ادخل الآلات الميكانيكية في الصناعات ، وفي بعض الزراعة قد توقف حركة كثير من رؤوس الاموال العتيقة . فلهذه الاسباب يجب عدم الاندفاع في زيادة رؤوس الاموال الثابتة لان خطرهما عظيم إذا بطلت فائدتهما

٣ — يوجد فرق بين رؤوس الاموال الثابتة ورؤوس الاموال الدائرة من جهة الاستعمال ، لأن رؤوس الاموال الدائرة قابلة للاستعمال في أمور عديدة بعكس رؤوس الاموال الثابتة المحدودة الاستعمال . فيصح استخدام المواد الاولى والفحم والفحم وغيرها في

فروع مختلفة من فروع الانتاج، وإنما لا يمكن تغيير استعمال المناجم والمحاجر. اذ لا يمكن الاستفادة منها بغير مخصصة له ولذلك أطلق (causes) ^(١) اسم الاموال الموقوفة أو المشغولة ^(٢) على رؤوس الاموال الثابتة ولهذا لا ينتظر من رؤوس الاموال الثابتة ارباحاً عظيمة مثل ما ينتظر من الاموال الدائرة

٦ - كيفية توزيع رؤوس الاموال على فروع الانتاج

إن القاعدة المتبعة في توزيع رؤوس الاموال على فروع الانتاج هي نفس قاعدة توزيع العمل على هذه الفروع. ويميل رأس المال بطبيعته الى أكثر الأعمال ربحاً ويتعد عن الأعمال غير الربحية. فيؤخذ من ذلك أن الاموال تنوزع من نفسها على أنواع الانتاج حسب كثرة وقلة الارباح المنتظرة منها، ولا تسرى هذه القاعدة على جميع أنواع رؤوس الاموال، لأن الاموال الثابتة مضطرة بطبيعتها الى العمل في دائرة محدودة من أعمال الانتاج، إذ يتعذر عليها الانتقال من أعمال إلى أخرى أكثر ربحاً من التي خصصت لها وبالعكس فإن رؤوس الاموال الدائرة قابلة للانتقال بسهولة من عمل إلى آخر دون أن ينالها ضرر بل قد تحصل على فائدة.

وفي الواقع لا تنطبق القواعد السابقة الذكر بكل دقة إلا على رؤوس الاموال الجديدة التي لم يسبق لها الدخول في ميدان الانتاج، ولكن متى اشتركت في نوع من أنواع الانتاج فليس من السهل تحويلها إلى عمل جديد.

٧ - قانون الايراد غير المتناسب أو قانون الدخل المتزايد والمتناقص ^(٣)

لا شك في أن كمية الانتاج محدودة لأن عواملها محدودة أيضاً وتظهر هذه الحقيقة جلياً في الصناعات الاستخراجية (Industrie extractive) كاعمال استخراج الفحم من المناجم والاسماك من البحار والأنهار، لأنه متى استخرجت جميع كميات الفحم الموجودة من منجم

(١) وجيز في الاقتصاد السياسي — جزء أول ص ١٨٨ طبعة ١٨٧٩

(٢) immobililes ou engages

(٣) La loi du rendement non proportionnel ou la loi du rendement croissant et

decroissant

من المناجم أو استخرجت جميع الاسماك من البحار والأنهار فلا بد من إيقاف عملية استخراج السمك والفحم إذ لا فائدة من الاستمرار في عمل لا إنتاج فيه . وكثيراً ما تقف عملية استخراج الفحم وصيد الاسماك قبل استخراج جميع ما اشتعل عليه المنجم من الفحم وما احتواه البحر أو النهر من السمك عند ما يتضح أن نفقات الاستخراج تزيد عن الفائدة المنتظرة

ولقد اندثرت أو قلت صناعة صيد الطيور التي كان لها أهمية عظيمة في العصور الاولى إذ صار لا يرجى منها فائدة تستحق الذكر . وكذلك صيد الاسماك . فبعد أن كانت الاسماك كثيرة على شواطئ البحار والأنهار أصبحت نادرة ، بل صار الصيد في حاجة إلى البحث عنها داخل البحر والنهر وصارت تكلفة هذه الطريقة نفقات ومشاق كثيرة ، لدرجة أن هذه المصاريف والمشاق أصبحت تزداد شيئاً فشيئاً ، وربما أتى اليوم الذي تكون فيه نفقات الصيد ومتاعبه أكثر مما ينتظر الحصول عليه من المكاسب وعندئذ تكون الارياح غير متناسبة مع النفقات ، وفي هذه الحالة تتناقص الارياح وتزداد نفقات الانتاج

وتظهر جلياً نظرية الدخل أو الإيراد غير المتناسب في الاعمال الزراعية لان الانتاج الزراعي يتحدد مقداره حسب كمية العناصر المعدنية التي تحتوى عليها الارض الزراعية فكل أرض مهما كانت درجة خصبها تحتوى على كمية معينة من (الازوت والبوتاس والاسيدفوسفريك) وتستهلك كل زراعة جزءاً من هذه العناصر الضرورية لغذاء النباتات وكذلك تحتاج هذه الاراضى الى أسمدة طبيعية أو كىاوية لتقويتها رغم ذلك فان مقدرة الارض على الانتاج محدودة حسب معدنها أى حسب المكان وقابلية الارض على الانتاج محدودة حسب الزمان اذ لابد لحصد القمح من زمن معلوم بعد بذر الحبوب ولا بد لجمع القطن من مدة معينة بعد بذره مع ملاحظة الفصول والتقلبات الجوية عند بذر الحبوب أو غرس الأشجار . فالزراعة خاضعة للقوانين الطبيعية التي يتحكم على الزارع ملاحظتها . وأما الاعمال الصناعية المؤسسة على قوانين وأنظمة من وضع الانسان فسهل تغييرها لأنها لا تخضع للقوانين الطبيعية غير القابلة للتغيير

إن فى استطاعة الزارع تحسين أرضه بتقويتها بالمواد أو الأسمدة الطبيعية أو الكىاوية لا كثار محصولها ، وهذا إلى حد معلوم إذا تعداه اضطر الى تحمل نفقات عظيمة . وإذا فرضنا أن فداناً أنتج خمسة عشر أردباً من القمح وكانت هذه الأردب نتيجة عناية

ومجهود مائة يوم ويقدر هذا المحصول بمبلغ ٣٠٠ قرش صاغ . فإذا أريد إنتاج ضعف هذه الكمية من نفس الأرض فلا بد من أن يكلف الزارع نفسه مشقة ومصاريف تزيد على ضعف ما صرفه في إنتاجه الأول ، بل ربما احتاج الى ثلاثة أمثال ما أنفق سابقا . وهذا ما يثبت لنا قانون الإيراد غير المتناسب مع نفقات الإنتاج . وهذه الحقيقة مشاهدة في كل يوم إلى درجة أننا إذا سألنا زارعا ما عما إذا كان في استطاعة الأرض إنتاج أكثر مما تنتجه الآن أجاب : (إن ذلك ممكن إذا سبخت الأرض ووضع فيها أسمدة أكثر مما يوضع فيها عادة وحرثت حرثا جيدا وطهرت من جميع الأعشاب الغريبة وبذرت كل حبة من الحبوب بكل دقة وعناية وحافظ على سنابل القمح من اعتداء الطيور عليها) وإتمام من الصعب اتباع هذه الخطة لأنها تحتاج إلى عناء عظيم ومال كثير دون الحصول على نتيجة تعادل هذا المجهود وهذه النفقات .

ففي الأعمال الزراعية نقطة توازن لا يجوز أن يتعداها الزارع وإلا ازدادت نفقات إنتاجه عن أرباحه . وليس الزارع مصلحة في الاقدام على هذه الخسارة بل إنه يتجنبها جهد المستطاع . ولو أمكنه مضاعفة محصوله بمضاعفة مجهوده لما تأخر ، بل لا كفى بزراعة قطعة صغيرة من الأرض وحصر كل مجهوده في مضاعفة المحصول باجهد الأرض على إنتاج أكثر مما يمكنها إنتاجه بواسطة تقويتها بالأسمدة ، ولكن لا يتبع الزارع هذه الطريقة الزراعية لأنها تكافئه أكثر مما ينتظر الحصول عليه من الأرباح .

ويؤكد بعض علماء^(١) الاقتصاد أنه إذا استخدم رأس مال قدره ألف جنيه في الصناعات فانه يحصل على إيراد قدره ألف ومائة جنيه تقريبا ، وإذا ضاعف رأس المال وجعله ألفي جنيه فانه يحصل على إيراد قدره ألفان وخمسمائة جنيه تقريبا ، وهكذا كلما ازدادت نفقات ومجهودات الإنتاج في الاعمال الصناعية فالزيادة الإيراد تكون دائما أكثر . وهذا عكس ما سبق الكلام عليه في الاعمال الزراعية ، ولذلك سمى هذا القانون باسم : (قانون الدخل المتزايد أو المتناقص) أى المتزايد في الصناعات والمتناقص في الزراعة .

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين الاقتصادية التي وضعها علماء الاقتصاد (ريكاردو وستيوارت مل) وإن كان (تيرجو) قد لاحظ من قبلهما في الاعمال الزراعية حين قال : (متى قربت الأرض من إعطاء كل ما في استطاعتها من المحصول فان ما يصرف عليها

من النفقات بعد هذا الحد لا يزيد المحصول الا قليلا^(١) . وقال أيضا : (لا يمكن أن ينتظر من مضاعفة النفقات الحصول على مضاعفة الايراد^(٢) .

ولتأتون الدخل غير المناسب مع نفقات الانتاج من الوجهة العملية تيجتان :

١ — رفع أسعار المحصولات الزراعية لان رغبة الزراع في زيادة الانتاج تحتاج إلى نفقات أكثر من النفقات المعتادة ، ومتى ارتفعت نفقات الانتاج فلا بد من أن المنتج يرفع أثمان بضاعته ليتحمل المستهلك النفقات غير الاعتيادية .

٢ — هبوط أسعار الانتاج الصناعي ، لانه كلما ازدادت الجهود والنفقات المخصصة للصناعات ازدادت كمية الانتاج ، ومتى كثرت عرض المصنوعات في الاسواق هبط ثمنها لقله طلبها . ولما كان قانون الدخل غير المناسب يختلف أثره في الزراعة والصناعة فلا بد من التحفظ في قبوله وإدخال تعديلات عليه^(٣) لانه اذا أريد زيادة المحصول الزراعي فإن استعمال كمية عظيمة من الاسمدة قد تضر بالزرع وبالأرض نفسها ضرراً بليغاً ، وكذلك اذا أريد زيادة سرعة آلة من الآلات البخارية المستعملة في الانتاج الصناعي وأعطى لها كمية كبيرة من الفحم أو سلطت عليها قوة كهربائية عظيمة فقد تتلف هذه الآلات . وفي مثل هذه الأحوال يجب على الزارع أن يبحث عن قطعة أرض جديدة ليحييها ويستثمرها وينتفع بزيادها الطبيعية الجديدة . واذا صح ذلك في الأعمال الزراعية فالأجدر بأصحاب الصناعات أن يستخدموا رؤوس أموالهم الجديدة في أعمال جديدة^(٤) .

٨ — الاشتراكيون ورأس المال

ظهر مما تقدم أن رؤوس الأموال جزء من الثروة المستعملة في أعمال الانتاج . والانسان يعمل من قديم الزمان للانتاج ، ولذلك يرجع عهد تكوين رؤوس الاموال إلى العصور الماضية ، ولو أنها كانت على أشكال مخالفة لأشكالها الحالية . فكانت تستعمل الاحجار كسلاح للقطع ، أو كألة للعمل . وصارت رؤوس الاموال تتغير أشكالها كلما تقدمت المدنية والحضارة وانتشر العمران . فاستبدلت هذه الاحجار القاطعة أو التي كانت تستعمل

(١) Turgot - Oeuvres - t. 1. p. 420u

(٢) Gide et Rist - Histoire des doctrines économiques - 1. 169 ed. 1989

(٣) Cauwès - Précis d'économie politique t. 1. No. 259, 3 ed. jet. Gide — Cours d'économie politique — p. 120 i, 1 ed. 1926

(٤) بيرو — محاضرات في الاقتصاد السياسي — جزء أول ص ١١٤ طبعة ١٩١٤

في الصناعات والآلات الميكانيكية والكهربائية المستعملة الآن . ومع أن رؤوس الاموال تنيرت أشكالها بتغير الزمان والمكان فان مهمتها في الانتاج ثابتة، وهي مساعدة الانسان في إنجاز أعماله ، ولذلك تعتبر رؤوس الاموال فئة من الفئات الاقتصادية

واللاشتراكين خصوصاً (الجماعيين) منهم نظرة خاصة إلى رؤوس الاموال فهم يعتبرونها فئة تاريخية (catégorie historique) أى أنها تكونت لحالة اجتماعية معينة لا بد من زوالها بمجرد انقلاب أو تغيير نظام الهيئة الاجتماعية وزيادة على ذلك فانهم يعتقدون أن رؤوس الاموال تعطى لأصحابها أرباحاً دون تكليفهم أى عناء وأن هذه الارباح مأخوذة من مجهود الغير أى أنها نتيجة عناء العمال المأجورين

ولا يعتبر الاشتراكيون آلة الفنان والصانع والارض رؤوس أموال ينما يعتبرون الآلات الميكانيكية رؤوس أموال إذ بفضلها أمكن صاحب المصنع تشغيل عدد كبير من العمال الذين يكونون بمجهوداتهم رؤوس الاموال . وكذلك يعتبرون النقود رؤوس اموال إذ يدفع منها اجور العمال . فيستنتج من نظرية الاشتراكين الخالصة برؤوس الاموال ان رؤوس الاموال موجودة في جميع الازمان اذ لم يكن للعمال المأجورين وجود الا نادراً لا انتشار العبيد في العصور القديمة والمستعبدين في القرون الوسطى وكذلك في أواخر القرون الوسطى كان لا يشتغل العامل الحسابه الشخصى وكان يبيع مصنوعاته مباشرة للمستهلكين وبناء على هذا الاعتقاد لم تظهر رؤوس الاموال الا منذ انتشار المعادن الثمينة بفضل اكتشاف العالم الجديد (امريكا) لان النقود لا تستعمل فقط للتبادل في الاعمال التجارية بل وتستعمل أيضاً لشراء عمل الغير أى استئجار قوة الاشخاص العملية عند دفع أجور العمال . ومن هذا الوقت ظهرت المأجورية

وكان لا انتشار الصناعات الكبيرة تأثير عظيم على العمال إذ جمعت هذه الصناعات عدداً كبيراً منهم داخل دائرة واحدة، وهي دائرة تحريك الآلات الميكانيكية وبمباشرة سيرها . ومن هنا بدأ استبعاد العمال، أو بعبارة أخرى استعبدت الرأسمالية (capitalisme) المأجورية (salarie) ولكن يعتقد (كارل ماركس) أن نظام الرأسمالية لا بد من اندثاره متى انتشرت المأجورية في جميع الصناعات الكبيرة وانحصرت هذه الصناعات في دائرة واحدة بفضل قانون التركيز (concentration) وحينئذ تصبح هذه الاموال ملكاً للجميع^(١)

الباب الثانى

تنظيم الانتاج

اختلف علماء الاقتصاد فيما اذا كان يصح اعتبار تنظيم الانتاج كعامل انتاج مستقل عن عوامل الانتاج الأخرى (الطبيعة — العمل — رأس المال) أو النظر اليه كفرع من فروع العمل . وكثير من أساطين علماء الاقتصاد فى فرنسا مثل (رومى — جارنييه بلوك — كوفيس — شارل جيد — بيرو) لا يدخلون تنظيم الانتاج ضمن عوامل الانتاج بل يعتبرونه قائماً بذاته . وفى الوقت نفسه لا يعتبرونه عاملاً رابعاً لعوامل الانتاج وخالفهم (مارشال) فى هذا الرأى لأنه يعتبر عوامل الانتاج أربعة اذ أضاف الى الثلاثة العوامل المتقدمة المذكورة عاملاً رابعاً هو (تنظيم الانتاج) . وذهب بعض علماء الاقتصاد إلى اعتبار عوامل الانتاج خمسة وهى : (الطبيعة والعمل ورأس المال ووسائل الانتاج وأخطار العمل) ولكننا نقرر أن عوامل الانتاج ثلاثة (الطبيعة والعمل ورأس المال) وأما تنظيم الانتاج والأخطار التى تنشأ عن العمل فالتى تدخل ضمن العمل .

الفصل الاول

المشروعات والانتاج

- ١ — المشروعات المستقلة والمشاركة فى الانتاج ٢ — أنواع المشروعات المشتركة (شركات الافراد — شركات الاموال — جمعيات التعاون الصناعى — جمعيات التعاون الزراعى)

١ — المشروعات المستقلة فى الانتاج والمشاركة

سبق لنا الكلام على عوامل الانتاج الثلاثة وظهر لنا أنها مرتبطة بعضها ببعض كل الارتباط فى أعمال الانتاج أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وقد يتوافر وجود هذه

العناصر الثلاثة في يد منتج واحد فتمكنه من القيام بعملية الانتاج وحده دون اشراك الغير معه ، ويكتفى في انتاجه بالاستعانة بما لديه من الادوات والمواد الاولية وهذا هو حال الفلاح ذى الملك الصغير أو الصانع المستقل بصناعته فاتها يتولى بأنفسها عملية الانتاج الزراعى أو الصناعى ، وإذا احتاجا الى المساعدة فاتها يلجأ آن الى أفراد العائلة غير كائهم في أعمالها ولا يشاطرها أحد في مكاسبهما أو خسارتهما . وهذا النوع من المنتجين هو ما يسمونه بالمنتج المستقل لأنه مستقل في جميع مشروعاته الانتاجية .

وقد كاد يندثر المنتج المستقل لاتساع نطاق الانتاج وانتشار الصناعات الكبيرة إذ لا يتسنى لفرد واحد امتلاك عناصر الانتاج الثلاثة اللازمة لإدارة حركة انتاج متسعة ولذلك أصبح من الضروري — حسب التطور الاقتصادى — لكل من أراد الانتاج بشكل واسع أن يشرك معه غيره سواء أكان ذلك في الزراعة أو الصناعة : فيقوم البعض باحضار رؤوس الاموال اللازمة لسير العمل الذى يقوم به العمال المأجورون ، ويتمهد البعض الآخر بتوريد المواد الاولية والآلات الميكانيكية . هذا فيما يختص بأعمال الصناعات أما في الاعمال الزراعية فقد يقدم البعض الارض اللازمة للزراعة ويتولى البعض الآخر تقديم رؤوس الاموال الضرورية لإدارة حركة الزراعة ولشراء الحبوب والآلات الزراعية ولدفع أجور العمال

وكثيراً ما تتكون شركات لمباشرة المشروعات الكبيرة كما حصل عند فتح قناة السويس وقناة باناما ، وكما يحصل في استغلال المناجم والحاجر وانشاء السكك الحديدية ولا يقدم على مثل هذه المشروعات الاقتصادية الخطيرة إلا المنتجون الراسخون في فهم ادارة حركتها ومراقبة سيرها سيراً منظماً يضمن عدم ضياع رؤوس الاموال التى أودعت في هذه الاعمال . ولذلك لا يصح أن يعهد بمثل هذه الاعمال العظيمة إلى من لا دراية له بها ، إذ المعلومات السطحية قد تسبب هبوط المشروع . فحسن اختيار مديري حركة المشروعات الاقتصادية هو الحجر الاساسى لنجاحها

إن فكرة الاشتراك في الاعمال قديمة يرجع عهدها الى الأزمان النابرة فلم يجدها الرومان . وكانت معروفة عندهم باسم (Societas Vectigallum) وهى التى تتولى زرع الارض ودفع الضرائب^(١) وقال (Toubeau) فى القرن السابع عشر فى كتابه (Les droits consulaires)

ان الشخص المنفرد لا يقوى على القيام بأعمال تجارية ذات شأن يذكر، وإنما باشتراكه مع غيره يتمكن من أداء خدمات جليلة للعموم ولمصلحته الخاصة . وقال (باستيا) ان حلجاننا تزيد عن مجهوداتنا اذا انفرد الانسان في عمله وتزيد مجهوداتنا عن حلجاننا عند الاشتغال بجماعة ^(١)

ويعتقد (فورييه) بوجود قانون لتنظيم أعمال الانتاج الاجتماعية حيث قال سنة ١٨١٨ (عثرت اليوم — يوم الجمعة المقدسة — على سر الجمعية العامة) ^(٢) ولقد بالغ في اعتقاده لأنه لا يوجد قانون عام لتنظيم الهيئة الاجتماعية على شكل جمعية وإنما توجد قوانين وضعية لتنظيم الشركات والجمعيات ويوجد أيضاً قوانين لتنظيم سير الحيوانات كتضامن الثقل ^(٣) والنحل في معيشتها ، وكذلك تضامن الكواكب للعمل بانتظام مع الشمس والقمر والنجوم وتسير مشروعات الانتاج حسب قوانين وضعية يسنها أعضاء الشركة ولكن هذا لا يمنع من احتياج الناس بعضهم إلى بعض وضرورة تضامنهم في كثير من الاحوال

٢ — أنواع المشروعات المشتركة

تكون المشروعات مستقلة أو فردية متى كان التمام بأعمال الانتاج فرداً واحداً مستقلاً في عمله أو في حلة ما اذا اشرك معه بض العمال المأجورين . وقد لا يتسنى لفرد واحد القيام بجميع ما يحتاج اليه الانتاج من عمل ورأس مال ومواد أولية وقد لا يستطيع فرد واحد تحمل أعباء مسئولية الانتاج خصوصاً في أحوال الخسارة إذ تتجزء على الاعضاء بنسبة ملهم من المصالح في الشركة فتكون وطأة الخسارة خفيفة الخطر ولذلك كثيراً ما تكون الشركات للقيام بالمشروعات الانتاجية الكبيرة ^(٤) وتنحصر هذه الشركات في ثلاثة أنواع :

١ — شركات الافراد

٢ — » الاموال

٣ — جمعيات التعاون

(١) بلافشار — محاضرات — جزء أول ص ١٧١ طبعة ١٩٢١

(٢) شارل جيد — محاضرات ص ٢٣٣ جزء ١ — ١٩٢٦ (association universelle)

(٣) M. Espinas — Societes Animales

Paul Pic — Fonctions economiques du contrat de societe - Revue d' eco. pol. 1907 (٤)

وقسم الاستاذ (كوفيس) ^(١) الشركات ذات الغرض الاقتصادى الى نوعين :

١ — شركات كاملة (Parfaite)

٢ — » غير كاملة (imparfaite)

فالشركات الكاملة عبارة عن اتحاد عدد من الناس للحصول على غاية واحدة والدفاع عن مصالحهم مثل أنظمة الطوائف الحرة والتقابات . وقد تكون هذه الشركات صناعية أو تجارية أو مالية . وأما الشركات غير الكاملة فلها عبارة عن اتفاق نفر من الناس للدفاع عن مصالحهم ضد مزاحمتهم مثل شركات المنتجين (corners trusts, cartels) وسيأتى الكلام عليها وسنتبع في شرح هذا الموضوع التقسيم الثلاثى سابق الذكر

١ — شركات الأفراد

الشركات ضرورية كلما زادت أعمال الانتاج عن طاقة الفرد الواحد ولكن لاتتكون الشركات كلما كانت الأعمال شاقة وعظيمة المسئولية فقط ، بل كثيراً ما تشكل جمعيات للاهتمام بمسائل الرياضة الجسمية والعقلية أيضاً . ويرى (فورييه) أن تكوين الجمعيات من أهم الأمور التي تجعل العمل جذاباً . ويقول (Bucher) في كتابه (Etudes economiques) إن العمل الذى تقوم به الجماعة مشجع على الاستمرار فيه ولا يرضى أحد أفرادها البقاء بلا عمل

لقد نشأ ميل الانسان إلى الزواج عن فكرة اقتصادية اجتماعية وهى تآزر الزوجين فى العمل العائلى وتحمل اعباء المعيشة الزوجية . وكان كلما سئل أحد هنود أمريكا عن السرفى شدة ميلهم الى الزواج يجيب : (لان نساءنا يجهنز الطعام ويجلبن الأخشاب والماء) ^(٢) وكلما سئل الفلاح عن السبب الذى يدعوه إلى تعدد الزوجات أجاب : (لأنهن يساعدننى فى معيشتى الداخلية وفى أعمالى الخارجية الزراعية) فهن شريكات له فى جميع أطوار حياته الاجتماعية والاقتصادية ولو أن هذا التضامن لايجوز اتخاذه سبباً لتعدد الزوجات المعقوت

(١) كوفيس — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ١٢٠ طبعة ثالثة

(٢) جيد محاضرات — ٢٣٤ جزء أول سنة ١٩٢٦

إن فكرة العمل جماعة غريزية عند الانسان وبعد أن كانت طبعية أصبحت — بفضل تطور الهيئة الاجتماعية — الزامية أيضاً . ففي الدصور الاولى كان السادة يلزمون العبيد بانجاز جميع أعمالهم صناعية كانت أو زراعية وحرية كانت أو سلمية ، ثم تبع هذا النظام نظام آخر في القرون الوسطى وهو نظام الاستعباد (servage) ومع ذلك فكثيراً ما كلن يندمج العبيد والمستعبدون ضمن عائلات ساداتهم . إما عن طريق الزواج أو بواسطة التبني . ولما تقدمت الهيئة الاجتماعية في المدنية فكت قيود العبودية والاستعباد وأخذ (الالتزام للعمل جماعة) شكلاً جديداً في أواخر القرون الوسطى ، اذا اتحدت كل أفراد طائفة من طوائف الصناعات — على أكبر معانيها — للعمل سوياً بالمصلحة صناعتهم عامة ولمنفعتهم خاصة واستمر هذا التطور الاقتصادي يتقدم حتى أصبح نظام العمل حراً ولكن ليس القصد من هذه الحرية أن ينفرد كل صانع بصناعته ، بل صار من لوازم هذه الحرية أن يشترك عدد كبير من أصحاب صناعة واحدة للعمل سوياً للقيام بالمشروعات الاقتصادية النافعة

وتتكون شركات الافراد من أشخاص يتعهد كل منهم إما بمساعدة الشركة بماله أو بأعماله أو بهما معاً . وتوزع الأرباح أو الخسارة عليهم حسب نسبة يتفق عليها الاعضاء في عقد تأسيس الشركة . وكل فرد من أفراد الشركة مسئول عن جميع أعمال الشركة وتكون أملكه ضامنة لهذه الأعمال . واذا أصاب المشروع الفشل فيتحمل الخسارة جميع الاعضاء وبنسبة اشتراكهم مادياً ، كذلك ينال شخصيتهم شيء من هذه الخسارة أدبياً بمعنى أنه إذا أعلن قضائياً إفلاس الشركة فإن هذا الحكم — ولو بحل الشركة فقط — يالحق بشخصية كل عضو من أعضائها ، وقد يحرمهم من بعض حقوقهم المدنية اذا كان الافلاس مصحوباً بالتدليس

والاعتبارات الشخصية ذات أهمية كبيرة في تأسيس هذه الشركات ، ولذلك لا يمكن تكوينها إلا من أفراد يثق بعضهم ببعض حق الثقة ، وزيادة على ذلك فانه محظور على أى فرد من أفرادها التنازل لغيره عن نصيبه فيها . وتنحل الشركة بمجرد وفاة أحد الأعضاء وتسمى هذه الشركات (شركات الافراد) ^(١) لما لأهمية الفرد فيها . وتعرف هذه الشركات

قانوناً — حسب القانون التجارى — باسم (شركات التضامن)^(١)
 وشركات التضامن هي أبسط أنواع الشركات التجارية التي قال عنها (Tourbeau)
 في كتابه إنها شركات طبيعية أكثر من غيرها وهي أقرب الشركات التجارية إلى
 الشركات المدنية التي نص عليها القانون المدنى الفرنسى (من المادة ١٨٣٢ لغاية ١٨٧٣)
 والتي ذكرها القانون المدنى المصرى (من المادة ٤١٩ لغاية ٤٦٢) وهي عبارة عن
 شركات مكونة من أشخاص كالشركات المدنية . ويتبع عن هذا التضامن أمران :
 ١ — لا يجوز للشركة بطريق التنازل استبدال شريك بدل الآخر إلا اذا وافق
 على ذلك جميع الاعضاء
 ٢ — تنحل الشركة بموت أحد الشركاء

٢ — شركات الأموال

شركات الأموال عبارة عن اتحاد الأفراد على القيام بعمل أو مشروع لغرض مالى
 أى للمنفعة المادية وهي نوتان : (١) شركات المساهمة^(٢) (٢) وشركات التوصية^(٣) .
 وسنتكلم على كل منهما باختصار مناسب لمقام المباحث الاقتصادية^(٤)

١ — شركات المساهمة

الحكم في هذه الشركات لرؤوس الأموال وحدها لأنها تتحمل جميع أعباء الشركة
 وتقوم بكل مسؤولياتها بمعنى أن مسئولية كل مساهم محصورة في عدد أسهمه فتقع عليها
 الخسارة وتؤخذ بنسبتها الأرباح فعليها الغرم ولها الغنم بنسبة محدودة ولا تتعدى مسئولية
 المساهم إلى أملاكه الخاصة التي لم يدخلها صاحبها ضمن أموال الشركة . وجميع أملاك
 العضو التي لم تشارك في ميدان المساهمة حرة طليقة من كل قيود الشركة كما دامت بعيدة عنها

(١) Societes en nom collectif

(٢) Societes anonymes ou Societes anonymes par action

(٣) Societes en commandite par action

(٤) يرجع الى كتب القانون التجارى المطولة مثل (ليون كان) و (ثاير) اذ أريد التوسع

في هذا الموضوع

ولما كان أساس تكوين هذه الشركات مادية محض فإنها لا تهتم باختيار المساهمين وإنما كل ما يهمها هو توزيع أسهمها على من أمكنه دفع ثمن سهم من أسهمها . وللمساهمين الحرية التامة في البيع أو التنازل أو إعطاء ما لديه من الأسهم لمن شاء ، ولا تأثير لهذا البيع أو التنازل أو الاعطاء في كيان الشركة . وكثيراً ما يجهل الشركاء بعضهم بعضاً لكثرة عددهم ولا تساع نطاق عملية توزيع الأسهم ولعدم الاهتمام بأشخاص المساهمين ، ولذلك سميت : (شركات بلا إسم ، أو شركات مساهمة بلا إسم) . وكانت هولاندا أول الأمم في ابتداء هذا النوع من الشركات في القرن السابع عشر .

٢ - شركات التوصية

تجمع شركات التوصية بين صفات شركات التضامن وشركات المساهمة ، إذ يعتمد فيها على الأفراد ، أى على شخصية الشركاء ، كما يهتم بجمع الأموال بواسطة توزيع أسهم الشركة . ويسهل ضمن هذه الشركة نوعان من الشركاء : تسمى الفئة الأولى منهما الموصيين (Commandites) وهم عبارة عن الشركاء الذين يتولون أمر إدارة أعمال الشركة وعليهم مراقبة سير أعمالها ، ولا يشتركون غالباً في هذه الشركة بأموالهم بل بما اشتهروا به من المقدرة على تسيير أعمال الشركات سيراً حسناً ناجحاً ، لأن هذه الصفة تعتبر رأس مالهم^(١) الوحيد الذى يدخلون به في الشركة كأعضاء عاملين ، ولا شك أنهم ركن الشركة الحصين لإدارة جميع أعمالها . أما نصيبهم في الأرباح فيقدر حسب شروط تأسيس الشركة وتقع عليهم المسؤولية الكبرى إذا اختلفت أعمالها .

ويسمى الفريق الثانى من المشتركين : بالموصيين (Commanditaires) وهم عبارة عن الشركاء الذين يدخلون الشركة بفضل ما يشترونه من أسهمها ولا يتحملون من الخسارة إلا بقدر ما لديهم من الأسهم ، وكذلك لا يحصلون على الأرباح إلا بنسبة أسهمهم . ويتضح مما تقدم أن هذا النوع من الشركات يشمل الصفات اللازمة لتكوين كل من شركات التضامن وشركات المساهمة . وتقتصر هنا على ما قدمناه ، لأن الإطالة فيه من اختصاص القانون التجارى .

(١) ويسمى رأس مالهم (capital intellectuel) أو (capital moral) بـ (capital materiel)

٣ — جمعيات التعاون أو جمعيات التعاون الصناعية

يجوز لغة استعمال كلمة (جمعيات) محل كلمة (شركات) ولا يجوز هذا في عرف القانون المدني الفرنسي ، لأن المادة ١٨٣٢ فرقت بينهما وخصصت لكل منهما معنى قائماً بذاته . فكلمة جمعية (association) لا تطلق إلا على فئة من الناس اجتمعت بصفة مستمرة للقيام بأعمال غير مادية أى أنها لا تنظر في عملها الى الكسب المادى ، بل إن جل مهمها القيام بأعمال نافعة منفعة أدبية أكثر منها مادية . وكلها في الغالب ذات غرض إصلاحى خيرى . وأما كلمة شركة (société) فهي خاصة للدلالة على كل فئة من الناس اجتمعت بشكل مستمر لتأدية أعمال ذات مكسب مادى لتوزيع الارباح على أعضاء الشركة . وتمسكاً بهذا التمييز بين المعنيين وعملنا بهذا التقسيم أصبحت كلمة (جمعيات) تطلق على كل جماعة اتفقت على القيام بعمل من أعمال التعاون ، لأن أساس وروح التعاون ^(١) هي المساعدة الأدبية الخالية عن الماديات ، لان الجمعيات التعاونية لا تعمل إلا للمعاونة والتآزر والمساعدة ، فلا تشوب أعمالها الاغراض المادية لأنها اذا اشتغلت بالماديات خرجت عن الغرض الذى تأسست لتحقيقه وأصبحت شركات تجارية مخفية تحت ستار التعاون . ورغم هذا التفريق القانونى والاقتصادى بين الغرض من الجمعية والشركة فانه كثيراً ما تستعمل كلمة شركة محل جمعية خصوصاً فيما يتعلق بأعمال التعاون . وأهم جمعيات التعاون ثلاثة :

١ — جمعيات التعاون للانتاج

٢ — « « للاستهلاك

٣ — « « للتسليف

١ — جمعيات التعاون للانتاج :

إن الغرض من هذه الجمعيات هو اتحاد عدد من عمال حرفة واحدة للعمل معاً لاتاج ما يمكنهم إنتاجه من المصنوعات تحت رقابة إدارة مسئولة عن تنظيم سير الجمعية . والفكرة الاساسية التى يرمى اليها أعضاء هذه الجمعيات هي الحصول على جميع ثمرات

(١) تالير — القانون التجارى — من ٤٣٤ طبعة ١٩٠٠ وشارل خيد — جمعيات التعاون للاستهلاك ١٩١٣ وكتابنا — روح التعاون ١٩٢٢

بمجهوداتهم لتقسيمها بينهم حسب عمل كل منهم . وعندئذ يمكنهم الحصول على إيراد أوفر مما يحصلون عليه في حالة اشتغالهم عند أصحاب الاموال وأصحاب الصناعات الكبيرة .
٢ — جمعيات التعاون للاستهلاك :

جمعيات التعاون للاستهلاك : عبارة عن اشتراك عدد من الناس للتعاون على شراء لوازم معاشهم بالجملة ليوزعوها على الاعضاء حسب طلباتهم . وأصدق مثل لهذا النوع هي الجمعيات المشهورة باسم : (The Rochdale Pionneers) التي تأسست في بلدة مجاورة لمانشستر سنة ١٨٤٤ . والتي سارت على نظامها الجمعيات المسماة (Wholesales) أى جمعيات البيع بالجملة . وتقسم الارباح — وهذه ليست مكاسب حقيقية مادية حصلوا عليها عن طريق التجارة بل هي ما اقتصدته الجمعية لمصلحة الاعضاء بفضل تعاونهم على شراء حاجاتهم — حسب ما يشتره كل عضو . فكلما كثرت مشتريات العضو كثر نصيبه في الارباح ، لان الجزء الاكبر من هذه المبالغ المقتصدة مأخوذة من الاعضاء أنفسهم ولذلك ترد اليهم .

٣ — جمعيات التعاون للتسليف :

جمعيات التعاون للتسليف عبارة عن اشتراك عدد من الناس — أو عمال حرفه واحدة — للتعاون على إقراض الاعضاء المال اللازم لهم في إنجاز أعمالهم . وللأعضاء نصيب في الارباح بنسبة ما يتسلفونه من قود الجمعية ، وأحسن مثل لهذه الجمعيات هي الجمعيات التي أسسها في ألمانيا (Raiffeisen) و (Schultz - Delitzch) وهي عبارة عن مصارف مالية صغيرة لأقراض صغار التجار أو صغار الملاك .

٤ — الجمعيات الزراعية أو جمعيات التعاون الزراعية

تكلمنا فيما تقدم على شركات الافراد وشركات الاموال وجمعيات التعاون بكل إيجاز ونخص هذا البحث للكلام على (جمعيات الارض) أو (الجمعيات الزراعية) التي تهتم بأعمال الارض وزراعتها والعناية بها ، لان الارض جزء من الطبيعة التي هي أول عامل من عوامل الانتاج الثلاثة .

ليس من السهل جمع كل الاراضى الزراعية التابعة لمالك واحد في دائرة واحدة مجاورة بعضها لبعض ولكن من الممكن جمع هؤلاء الملاك في دائرة أو جمعية واحدة لغرض معين

وهو خدمة مصالحهم الزراعية الخاصة والعامة . والسبب في صعوبة توحيد أملاك هؤلاء الملاك هو أن أكثر أراضيهم الزراعية مجزأة ومشتتة في جهات مختلفة بعيدة بعضها عن بعض ، وزيادة على ذلك فإن أصحابها قد لا يرون فائدة من العمل جماعة خصوصاً أصحاب الزراعات الكبيرة

ومع أن الجمعيات الزراعية الكبيرة التي تهتم باصلاح حال الزراعة قليلة أو تكاد تكون معدومة فإن الجمعيات الزراعية الصغيرة التي تهتم باصلاح حال الزراعة على وجه خاص موجودة وناجحة في أعمال زراعية معينة وفي دائرة محدودة . وهذه الجمعيات الزراعية لا تخرج عن كونها جمعيات زراعية للتعاون . ويوجد في فرنسا نحو ٣٢٥٠٠ جمعية موزعة كالآتي : ٩٠٠٠ قابة للشراء و ٢٠٠ للبيع و ٣٨٠٠ جمعية للانتاج و ٦٥٠٠ للتسليف و ١٣٠٠٠ جمعية للتأمين (حسب الموجود سنة ١٩٢٤) ^(١) وزيادة على ذلك فيوجد فيها نحو ٨٠٠ مخبز تعاوني زراعي . أما في ألمانيا فتزيد هذه الجمعيات عن الموجودة في فرنسا بنسبة قليل ولكن الزيادة عظيمة في جمعيات التسليف حيث بلغت ٢١٠٠٠ سنة ١٩٢٢

جاء في نشرة الاتحاد التعاوني الدولي عن سنة ١٩١١ أن تعداد الجمعيات الزراعية التعاونية في سبع عشرة أمة من أكبر الأمم بلغ نحو ٩٣٥٦١ ولم يسجل ضمن هذا الاحصاء الجمعيات الزراعية الموجودة في روسيا وأسبانيا والبرتغال . ولذلك يصح القول بأن عدد هذه الجمعيات الزراعية يزيد عن مائة ألف جمعية . ومع ان إنجلترا تعتبر أول الأمم في انتشار الجمعيات التعاونية الصناعية فهي في مؤخرة الدول فيما يختص بجمعيات التعاون الزراعي . وقد يرجع سبب ذلك الى انتشار الملك الواسع لأن الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم مساحة شاسعة من الاراضي الزراعية فلا يميل الى تكوين هذه الجمعيات التي لم تؤسس في الواقع الا للدفاع عن أصحاب الملك الصغير والزراعات الصغيرة . ورغم ذلك فانه يوجد في الدولة البريطانية نحو ألف جمعية زراعية أكثرها في إيرلندا التي انتشر فيها التعاون الزراعي .

وجمعيّات التعاون الزراعى عديدة^(١) الاشكال متحدة الغايات — العمل لمصلحة الزراعة والزراع — وأهم أنواعها خمسة وهى :

١ — جمعيّات شراء المواد والأدوات اللازمة للزراعة

٢ — » بيع المحاصيل الزراعية

٣ — » التأمين ضد أخطار الزراعة

٤ — » التسليف الزراعية

٥ — » تنفيذ المشروعات الزراعية المفيدة للمصلحة العامة

وستستكمل بكل اختصار عن هذه الجمعيّات — كما فعلنا ذلك فى جمعيّات التعاون الصناعى — لتكون عند القارئ فكرة مجملة عنها :

١. — جمعيّات الشراء

تتم جمعيّات الشراء الزراعية بشراء المواد وكل ما يلزم للأعمال الزراعية وهى معروفة فى فرنسا بالنقابات الزراعية (syndicats agricoles) ولقد انتشرت فيها هذه النقابات انتشاراً عظيماً منذ صدر قانون سنة ١٨٨٤ الذى أعلن حرية تأسيس الجمعيّات . و يبلغ عدد ما فيها من النقابات نحو ٦٠٠٠ نقابة ينتمى إليها نحو ٩٠٠.٠٠٠ عضو وتقوم هذه الجمعيّات بخدمات جليلة للزراعة الفرنسية لأنها تبذل كل عنايتها لنشر الطرق والآلات الحديثة فى أعمال الزراعة . وكثيراً ما كان التجار يشعرون الاسمدة قبذلت هذه النقابات جهدها فى محاربتهم بتحليل هذه الاسمدة وطلب محاكمة هؤلاء التجار . وكانت تشتري الاسمدة متى ثبت لها عدم غشها لتوزعها على الزراع ، وبعد قليل من الزمن شرعت هذه النقابات فى صناعة الاسمدة الكيماوية فى معاملها الخاصة ، وكان ذلك من أقوى الاسباب فى تخفيض أسعار الاسمدة التى كانت تباع للزراع فى الاسواق ، فاستفادوا جميعاً من هبوط الاسعار حتى الذين لم ينتموا الى هذه النقابات .

(٢) ظهرت اول جمعية زراعية فى مصر سنة ١٨٩٨ وهى (الجمعية الزراعية الملكية) التى لها الفضل فى احياء الزراعة المصرية والتى شجعت الحكومة على تأسيس وزارة الزراعة التى انشئت سنة ١٩١٣ . وتستمر هذه الجمعية حتى الان على تضيق ونشر النقابات الزراعية ومساعدة الزراعة والزراع اظهر كتابنا — المسألة الاقتصادية الزراعية فى مصر — باريس سنة ١٩١٩

وتتولى هذه النقابات مقاومة أمراض الزراعة وأوبئتها القتالة، وكذلك تشتري الآلات الزراعية لمساعدة الزراع لاداء أعمالهم بسرعة وبكل دقة واقتان . ولكن لا يصح الخلط بين هذه النقابات وقابات العمال الذين يستأجرون للاعمال الزراعية لأن قابات الزراع لا تتكون إلا من أصحاب الأملاك الزراعية والمستأجرين ، بينما تهتم قابات العمال الزراعية — التي يدخل تحت سلطانها عمال اليومية الذين يشتغلون في الزراعة — بتحسين أجورهم وأحوال معاشهم الصحية والاجتماعية . ولقد حاول البعض الجمع بين هذه النقابات بتأسيس قابات زراعية مختلطة تجمع بين جدرانها عمال الزراعة وأصحاب الأملاك الزراعية للعمل معاً فيما يعود عليهم جميعاً بالفائدة ورغبة في توحيد مجهودات هذه النقابات بدلاً من بقائها مشتتة فلم يكمل هذا المسعى بالنجاح .

٢ — جمعيات البيع

تهتم جمعيات البيع الزراعية ببيع وتصريف مزروعات الاعضاء ، وهي قليلة الانتشار . مع أنها مفيدة لأصحاب الأملاك الصغيرة إذ تساعدهم على مكافحة أصحاب الاملاك الكبيرة ، وتتولى مسئولية عرض المحصولات الزراعية في الأسواق ولا تبيعها بأثمان قلة . عن أثمان محصولات الأملاك والزراعات الكبيرة ، وزيادة على ذلك فإنها تحمي الزراع من شر الاندفاع في بيع محصولاتهم بثمن بخس لشدة حاجتهم إلى المال الضروري لمعاشهم . وتندبر أمرهم وتساعدهم مادياً وأدبياً حتى تباع محصولاتهم حسب سعر الأسواق المعتدلة الاثمان . وتنقسم هذه النقابات الى أنواع عديدة : منها ما تهتم ببيع جميع المحصولات الزراعية ، ومنها ما تهتم ببيع البذور فقط ، ومنها ما تهتم ببيع الألبان . وهكذا تخصص كل قابة ببيع صنف معين . وجميع هذه النقابات متحدة في غاياتها ، وهي تسهيل توزيع الانتاج الزراعي ومساعدة الزراع .

٣ — جمعيات التأمين ضد أخطار الزراعة

تتم هذه الجمعيات بتأمين الزراعة ضد الأخطار التي تصيبها من حريق أو فيضان أو اعتداء أو وباء . فتتعهد برد الخسارة التي تصيب الزراعة نظير دفع قسط يحدده قانون تأسيس الجمعية . ولقد بلغ عدد هذه الجمعيات في فرنسا نحو ١٢٠٠ منها ٩٠٠٠ للتأمين على المواشي والباقي للتأمين ضد الحريق ^(١) .

٤ — جمعيات التسليف

إن نظام جمعيات التسليف الزراعية هو نفس نظام جمعيات التعاون للتسليف السابقة الذكر إلا أن هذه الأخيرة تتم بتسليف عمال الصناعة ، بينما تتم الأولى بتسليف عمال الزراعة لمساعدتهم على إنجاز أعمالهم الزراعية . ولقد نجحت هذه الجمعيات في ألمانيا نجاحاً عظيماً ، إذ انتشرت في جميع قرراها حتى وفي مدنها .

٥ — جمعيات إنجاز الأعمال الزراعية المفيدة للصحة العامة ^(٢)

تتم هذه الجمعيات بالحفاظ على الزراعة من الفيضان وتجفيف المستنقعات وتنشئ المجارى وتقوم بكثير من الاعمال الضرورية للصحة العامة ، وكذلك تنشر السكك الحديدية الزراعية وتسهل نقل المحصولات الى الاسواق بجميع وسائل النقل الحديثة .

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ٢٥٥ جزء أول ١٩٢٦

(٢) شارل جيد — محاضرات — ص ٢٥٦ جزء أول ١٩٢٦

الفصل الثانى

تقسيم العمل^(١)

١ - تطور تقسيم العمل

- ١ - تقسيم العمل بين الأفراد والأسر ٢ - التخصص وفصل المهنة بعضها عن بعض ٣ - تقسيم العمل بين القرى والمدن والأمم ٤ - أنواع تقسيم العمل ٥ - شروط تقسيم العمل ٦ - نتائج تقسيم العمل ٧ - فوائد تقسيم العمل ٨ - مضار تقسيم العمل

٢ - الآلات الميكانيكية وتقسيم العمل :

- ١ - إدخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات ٢ - فوائد إدخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات ٣ - مضار إدخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات

٩ - تطور تقسيم العمل

إن تقسيم العمل ليس مقصوراً على النظام الاقتصادى فحسب ، بل يتناول تركيب أعضاء جسم الانسان ، لأن لكل عضو من الأعضاء وظيفة خاصة : فتتفرد العين بالمشاهدة ، والاذن بالسمع ، والانف بالشم ، واللسان بالنطق ، والاسنان بالمضغ ، والارجل بالمشى ، والايدي بالعمل . وهكذا اختص كل جزء من أجزاء الجسم بعمل معين حددته له الخلق ، وليس فى استطاعة الانسان أن يبدل أو يعدل فى هذا التقسيم الطبيعى .

وتقسيم العمل موجود أيضاً فى الامور السياسية ، ويظهر ذلك فى انفصال السلطات

(١) اختلف علماء الاقتصاد فى فرنسا على تسمية هذه النظرية (تقسيم العمل) فسمها (J.B.Say) فصل الاعمال (separation des travaux) . وسمها (A. Clement) التخصص (specialisation) . وسمها (Bastiat) تقسيم الاشغال (partage des occupations) . وسمها (Cherbuliez) توزيع الاعمال (repartitions des travaux) . وسمها (Courcelle - seneiul et Cauwes) التعاون (cooperation) انظر كتاب (M. Block) — تقدم الاقتصاد السياسى من عهد آدم سميت الى الان — الجزء الاول من ٥٣٤ — ١٨٩٧

بعضها عن بعض ، فاختصت السلطة التشريعية بالتشريع ، ونيطت السلطة القضائية بتطبيق القوانين التي وضعتها الهيئة التشريعية ، وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم . ومع أن أعمال هذه السلطات الثلاث متسلسلة ومرتبطة ارتباطاً كلياً بعضها ببعض فقد كلفت كل منها بعمل مخصوص لا يمكنها أن تتعداه .

ولقد انفصلت العلوم بعضها عن بعض ليستقل كل منها في بحوثه ونظرياته العلمية عن الآخر ، فكان علم الاجتماع يشمل علوم الآداب والحقوق والفلسفة والاقتصاد وأكثر من ذلك فإن الاقتصاد السياسي نفسه تجزئ إلى جملة علوم اقتصادية مأخوذة منه : فيوجد الآن علوم الاقتصاد الاجتماعي ، والاقتصاد الزراعي ، والاقتصاد الصناعي ، والاقتصاد المنزلي . وكلها مستنبطة من علم الاقتصاد السياسي الذي لا زال الحجر الاساسي لهذه الفروع الاقتصادية الحديثة .

فتقسيم العمل أمر طبعي واجتماعي واقتصادي ، وتكلم عنه علماء اليونان في العهد القديم لا كنظرية قائمة بذاتها بل كجزء من المباحث العلمية التي كانوا يفحصونها . وكان (زونفون) أول من أشار الى تقسيم العمل في كتابه (Economique) في المحاوراة التي دارت بين (Ischomachus) وزوجته بخصوص تقسيم أعمالها اليومية بينهما فخصص لزوجته الاعمال المنزلية واحتفظ لنفسه بالشئون الخارجية . وتكلم (زونفون) عن تقسيم العمل أيضاً في كتابه المسمى (Cyropedie) أو كتاب نهديب (Cyrus) الذي وضعه في الاخلاق . في القرن الرابع قبل المسيح فدكر فيه : (أن العامل كان يشتغل في المدن الصغيرة بصنع السرر (السرير) وفي الوقت نفسه يصنع الابواب والمحاريث واللائث ، وكثيراً مايشارك أيضاً في أعمال المعمار من بناء المنازل وغيرها . فكان لا يتقنها لكثرة تنوعها . وكان الامر بعكس ذلك في المدن الكبيرة ، إذ كان العامل يكتفي بالاشتغال في حرفة واحدة لكسب معاشه ، وأحياناً لا يشتغل إلا في صنع جزء من صناعة . فيختص بعض صناعات الاحذية بصنع أحذية النساء وبعضهم يهتم بصنع أحذية الرجال أو الاطفال . ومنهم من كان يكسب معاشه عن طريق خياطة الاحذية يلما يكسبها غيره من تفصيلها فقط . فطبقاً لطبيعة الأشياء ينبغ الرجل الذي يهتم بعمل واحد لانه يتفرغ له فيتقنه ولكن لا ينجح من اشتغل بأعمال عدة مختلفة (١) .

وقال (أفلاطون) في (جمهوريته) عن تقسيم العمل : (إن أهم حاجات الانسان الغذاء والسكن ، والملبس ولكن كيف تستطيع الحكومة القيام بهذه الضروريات ؟ أليس من الواجب أن يكون أحد الناس زارعاً والآخر مهندساً وغيرهما ناسجاً ولنصف اليهم صانع الأحذية وغيره من أصحاب الحرف) ثم قال : (إن المصنوعات تصنع باثقتان وسهولة متى اشتغل كل عامل بالعمل المخصص له) .

وكان آدم سميث أول من تكلم وكتب عن تقسيم العمل كنظرية إذ خصص لها الباب الاول من كتابه (ثروة الامم) وما ذكره من مزايا تقسيم العمل (ان الفضل في تحسين الانتاج تحسناً عظيماً يرجع إلى تقسيم العمل الذي يرشد العمال إلى الاشتغال بأعمالهم بمهارة وفطنة)^(١) ولو أن (Ferguson) سبق آدم سميث في الكلام على تقسيم العمل ولكن ليس له الفضل في نشر تقسيم العمل كنظرية علمية اقتصادية مستقلة بذاتها

٢ - تقسيم العمل بين الافراد والأسر

إذا كان العمل المراد انجازه بسيطاً كحفر الارض ورفع الانتقال وقطع الاخشاب فانه لا يقبل التقسيم لان كل عملية من هذه العمليات قائمة بذاتها وإذا قسمت إلى أجزاء فاتها واحدة في طريقة التنفيذ وهذا مايسمونه (بالتعاون البسيط)^(٢) أما اذا كان العمل مركباً مشتملاً على جملة حركات مختلفة بعضها عن بعض اذا تجزأت فانه من الضروري تقسيمها حسب أنواعها ويعنى بتنفيذ كل جزء من أجزائها ففر من العمال المخصصين ، وهذا مايسمونه (بالتعاون المختلط)^(٣) فتقسم العمل أو التخصص عبارة عن تميز الأعمال إلى أقسام يقوم بكل قسم منها فئة معينة من العمال ويتولى كل منهم بانجاز ما تخصص له .

قسمت الخلقة الاعمال بين الناس فجمعت منهم الذكر والانثى وخصصت لكل منهما مهمة في الحياة الاجتماعية لا يستطيع أحدهما القيام بعمل الآخر . فالانثى تحمل وتلد وتعنى بأطفالها من تربية وتهذيب ، واختص الرجل بكسب معاشه ومعاش أسرته ، ولذلك تخصص

(١) ثروة الامم الفصل الاول من الكتاب الاول من الجزء الاول

(٢) Cooperation simple

(٣) Cooperation mixte

(٤) شارل جيد — محاضرات — ص ٢٦١ جزء اول ١٩٢٦

قدماء اليونان لكل من الذكر والانثى عملاً معيناً . فكلفت المرأة بالاعمال الداخلية المنزلية بمعنى أنها تتولى أمر نظافة أولادها ومنزلها وتجهز الطعام والملابس اللازمة لها ولأولادها وزوجها . ويقوم الرجل بالاعمال الخارجية أى الصيد والقنص والحروب ولم يؤسس هذا التقسيم على فكرة أن المرأة مخلوق ضعيف لا يتحمل الا الاعمال البسيطة بل كان مبنيًا على روح احتقار المرأة لأنها كانت تعتبر كمتاع من الامتعة التي يملكها الرجل وله حق التصرف فيها كيف شاء ، وكانت تعتبر كاول عبد امتلكه الرجل ولذلك كانت تقوم بأمور النقل (Transport) كدواب الحمل التي تستخدم لنقل الاقال . وكانت تنشط بأعمال الزراعة ولكننا لا نرى غضاضة في اشتغال المرأة في الاعمال الزراعية إذ ليس فيها استعباد أو اضطهاد لها ، بل ان في ذلك تقوية لروح تعاونها مع زوجها لكسب معاشهما واشتغال المرأة بالاعمال الزراعية وغيرها من الاعمال الخارجية يرفع من شأنها . وكانت المرأة تشغل قديماً بالاعمال الزراعية وكان يناط صغار الاولاد برعاية الاغنام ، ويتولى الشيوخ ادارة العائلة وتزويدها بالنصائح التي اكتسبها من خبرتهم ، وكانت لهم كلمة مسموعة وأمر مطاع لتسيير الامور على خير نظام في ذلك الوقت (١)

ويعتقد (Bucher) (٢) أن الاعمال قسمت بين الرجل والمرأة بفضل نفوذ الدين وتأثير العادات في الانسان فخصص لكل من الجنسين عمل معين دون مراعاة ضعف المرأة أو قوة الرجل : فاهتم الرجل بالحصول على لوازم الغذاء أى بصيد الطيور والاسماك واختصت المرأة بهيئة وبناء الاكواخ للسكنى والعناية بالاطفال . ولقد تغير ذلك الآن وقد سدت الحضارة وانتشرت المدنية إلى ان اختصت المرأة بأمور الاستهلاك واختص الرجل بأعمال الانتاج ، ولو ان المرأة كثيراً ما تساعد الرجل في أعمال الانتاج وكان تقسيم العمل موزعاً في قديم الزمان بين أفراد الاسرة فقط فكانت كل أسرة تقوم بصنع جميع ما يلزمها من مأكل وملبس ومسكن اذ لم يكن بين الأسر روابط متينة تربطها بعضها ببعض ولكن لما حلت المعيشة الحضرية مكان المعيشة البدوية اتصلت العائلات بعضها ببعض واستتب الأمن وانتظم التبادل فأصبحت كل عائلة من العائلات

(١) Perreau - Cours - t. p. 145; Bucher - Etudè d'histoire et d'econom. pol. - 1901:

Schmoller - La division du travail au point de vue historique - Revue d'econom. pol. de 1890. p. 227; René Maunier - Division du travail préhistorique - Revue de Sociologie -1908

Bucher Principes d'economie politique p. 30 (٢)

تقدم بصناعة صنف أو نوع معين من الصناعات وتبادل كل منها مع الاسرة المجاورة لها بمصنوعاتها ، ولذلك اختصت كل فئة من الأسر — المهمة بأمور الصناعة — بصناعة معينة. فاشتغلت بعضها بالزراعة، وبعضها بالصيد والقتص ، وبعضها بالحدادة، وبعضها بالتجارة، وبعضها بالتجارة . وبعد أن كان تقسيم العمل محصوراً بين أفراد الأسر فقط أصبح تقسيم العمل موزعاً بين جميع الأسر ورغم ذلك لم يكن تقسيم العمل بين أفراد الأسر مؤسساً على نظريات اقتصادية اجتماعية ، بل وجد من طبيعته

٢ — تقسيم العمل بين القرى والمدن والامم

لما تقدمت الصناعة وكثرت رغب كثير من العمال في ترك الزراعة والاشتغال بالاعمال الصناعية ، ولما كانت الصناعات قليلة الانتشار في القرى وكثيرة الرواج في المدن هجر كثير من العمال القرى وهبطوا الى المدن واستوطنوها طلباً للرزق ورغبة في توسيع نطاق أعمالهم وجأ في الحصول على أرباح أكثر مما كانوا يكسبونها في القرى المحدودة المكاسب ، فانقطع عمال القرى للاعمال الزراعية ، بينما اختص عمال المدن بالصناعة وصاروا يتبادلون معاً كل ما صنعته أيديهم

ولما كانت طرق المواصلات بطيئة الحركة متأخرة الانظمة في بادىء الامر اشتغلت كل مدينة بجميع الصناعات الضرورية لسكانها ، وعندما تقدمت طرق المواصلات وتحسنت ثم انتشرت في جميع الارحاء تخصصت بعض المدن بصناعات معينة: ففي فرنسا اختصت مدينة ليون بصناعة الحرير ، وفي ايطاليا اخص الجزء الشمالى منها بالصناعات ، بينما تفرغ أهل الجنوب بالزراعة . وفي الولايات المتحدة اهتمت المدن الواقعة في شرقها بالنسيج واختص سكان (شيكاغو) بتحضير اللحوم

ولما تقدمت المدنية وانتشرت طرق المواصلات البرية والبحرية والهوائية سهل التبادل بين الامم ، وبعد ما كانت كل أمة تكفى بما تنتجه أرضها ومصنوعاتها اختصت كل منها بصناعة أو صناعات معينة ، وصارت تنتج منها بكثرة لاستبدالها بغيرها مما تخصصت فيه الأمم الأخرى . فصرامة زراعية اشتهرت بزراعة القطن الجيد ^(١) الحريرى المتين .

(١) انظر كتابنا — المسألة الاقتصادية الزراعية في مصر — باريس ١٩١٩

الصلب القنلة . وصارت المعامل الانجليزية تأخذ منها كمية وافرة لادارة حركة صناعاتها القطنية فوق ما تأخذ من أمريكا والمهند ، رغم أن قطنها أقل جودة وصلابة من القطن المصري . ولقد اقتصت انجلترا بالفحم والمصنوعات القطنية والصوفية واشتهرت الولايات المتحدة بصناعة الآلات واستخراج الفحم ، وتفوقت أمريكا وروسيا في توريد الفحم ، وفرنسا بصناعات الخزف والترف والحديد وامتازت البرازيل بما فيها من البن واستراليا بالاصواف

. وكان (Torrens) أول من كتب سنة ١٨١٨ على تقسيم العمل بين الامم فكانت نظريته أكبر معزز لانصار حرية التبادل (libre - echange) ونتج عن هذا التسميم إن اقتصت بعض الامم بالزراعة لدرجة أنها صرفت كل عنايتها في زراعة واحدة كما هو الحال في مصر ، لأنها تضع جل همها في الزراعة ، بل وفي زراعة نوع واحد وهو القطن ، كما تهتم جهات في الهند بزراعة الارز والبرازيل بالبن فقط . فاذا خابت زراعة القطن في مصر والأرز في الهند أو البن في البرازيل في سنة من السنين ، تولى مالية هذه الامم الدمار بسبب الازمة المالية الشديدة التي تنشأ عن فشل الزراعة ، خصوصاً وان حركة مصر المالية وحياتها الاقتصادية رهينة محصول القطن السنوي : فان نجاح وتوزيع في الاسواق انتشر الرخاء وربحت التجارة وعم الهناء جميع القطر ، وان خاب كانت الطامة الكبرى على جميع الناس من تجار وصناع وزراع وغيرهم ، لأن مصر تخصصت في الزراعة واكتفت منها بالقطن ، فمثلها مثل الفلاح الذي لا يملك غير ثور واحد لادارة زراعته ، فان مات وقفت زراعته وساءت معيشته . ولا تعتبر هذه السياسة الزراعية تخصصاً بل قصر نظر وعدم تبصر في العواقب انما التخصص هو أن تقن مصر جميع أنواع الزراعة وتستغلها في أعمال صناعية يمكن القيام بها داخل البلاد في المصانع الاهلية . فلهذا السياسة الاقتصادية الحكيمه التي يجب على مصر اتباعها هي أن تضع نصب أعينها رفع شأن الزراعة على اختلاف أنواعها ثم تعمل على نشر الصناعات ذات العلاقة التامة بمزروعاتها ، حتى اذا فشل زرع من زراعتها قامت الزراعات الاخرى بسد العجز ، وعندئذ لا يخلل اتزان في الاعمال الاقتصادية الزراعية . وأما فيما يختص بالصناعات المتصلة بالزراعة فقد ظهر لمصر ضرورتها عندما اشتعلت نار الحرب العظمى (١٩١٤ — ١٩١٨) اذ انقطعت عنها كثير من المصنوعات الاجنبية اللازمة لها في أعمالها اليومية فظهر لها عندئذ ضرورة إحياء الصناعات المصرية فقامت

حركة سعيدة ومساعد مشكورة لنشر الصناعات الوطنية فيها . وأهم هذه الحركة ما قامت به الحكومة من تأسيس معرض دائم سنة ١٩٢٠ لتشجيع الصناعات الالهية التي لا تستغنى عنها مصر . ولقد أودعت الحكومة مبلغاً سنة ١٩٢٤ على ذمة صغار الصناع لتسليفهم النقود اللازمة لهم في أداء أعمالهم وعند إنجازها يردون ما استعاروه

إن النظام المختلط الخاص بنشر الصناعة والزراعة في كل أمة من الأمم أفضل السياسات الاقتصادية . ومع أن آدم سميت أهم اهتماماً شديداً بتقسيم العمل فإنه لم ينس الإشارة إلى وجوب اتباع نظام الإنتاج المختلط : أي أن تهتم كل أمة بالزراعة والصناعة . ولقد عزز هذا الرأي بعض علماء الاقتصاد ومنهم . (Carey) و (Fredertc List) (١) إذ اعترض الأخير منها على نظام التخصص الدولي لأنه اعتبره ناقصاً . وأحسن الأنظمة الدولية الاقتصادية هي التي ترمي إلى أن كل أمة من الأمم تعمل على نشر الزراعة والصناعة والتجارة والفنون والعلوم وطرق التعليم وغيرها من الصناعات الضرورية لحياة الأمم .

٣ - التخصص وفصل الحرف بعضها عن بعض

لما تعددت حاجات الإنسان بالتشاور المدنية والحضارة وكثرت وتنوعت الحرف استقلت كل فئة بصناعة معينة : فاختصت فئة بالاعمال الزراعية ، وأخرى بالصناعات . وكانت الصناعات عديدة متباينة . ويقال إن أقدمها صناعة الحدادة . وجاء في كتاب الهند المقدس (٢) ٩٠٠ قبل الميلاد أن الحدادة والنجارة كانتا الصناعتين الوحيدتين في الهند ولقد جاء في شعر (هومير) ما يثبت وجود الحدادة والنجارة وصناعة الجلود والفخار في عهده . وكان موجوداً في روما في عهد (نوما) نحو ثمان صناعات مختلفة . ولقد كثر في مصر عدد العمال ذوي الصناعات المختلفة سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد وكثر عددهم في الهند بين ٧٠٠ و ٨٠٠ قبل الميلاد ، وكذلك في اليونان في القرن الرابع قبل الميلاد ، وفي روما في آخر عهد الجمهورية (٣) . وبلغ عدد الصناعات المختلفة في أوروبا سنة ١٨٨٢ نحو ٦١٧٩ حرفة وفي سنة ١٨٩٥ نحو ١٠٢٩٨ حرفة .

(١) F. List - Systeme national d'economie politique - livre 2, ch. v. p. 286, ed. 1857

(٢) (Vedas) اسم كتاب الهند المقدس نسبة إلى (Vyasa) وهو مكتوب باللغة الهندية القديمة

(٣) شمول — مبادئ الاقتصاد السياسي — جزء ٢ ص ٣١٠ — ٣٢٠

وكان لاختراع الآلات الميكانيكية أثر كبير في العمال : فلم يكتف أصحاب المصانع بتقسيم العمل بين العمال حسب اختلاف الصناعات ، بل قسموا الصناعة الواحدة إلى فروع عديدة اختص كل عامل بفرع منها . فاقسمت صناعة الاحذية إلى فروع عديدة واهتم فريق من العمال بأخذ القياس والتفصيل ، واختص آخرون بخياطة الحذاء ، وغيرهم بوضع الزرابي والاربطة ، وآخرون بالتنظيف والتلميع . وإذا كان هناك لوم قارص يوجه إلى نظرية تقسيم العمل فانه يوجه إليها من حيث تجزئة المهنة الواحدة تجزئاً عديداً^(١) وليس بفصل كل مهنة مختلفة عن غيرها كفضل التجارة عن الحدادة .

كانت صناعة الدبايس في عهد آدم سميت مجزأة الى ثمانى عشرة عملية ، أى انه كان يشترك في صنع الدبوس الواحد ثمانية عشر عاملاً يقوم كل منهم بعملية مختلفة . فيمكن صنع ٤٨٠٠٠ دبوس في المصنع الذى يشتغل فيه عشرة عمال فيصنع كل عامل ٤٨٠٠ يومياً وإذا كلف العامل الواحد صنع الدبوس بأكمله فلا يمكنه أن يصنع أكثر من عشرين في يومه . فبفضل تقسيم العمل وتجزئة الصناعة الى عمليات عديدة كثر الإنتاج بنسبة ٢٤٠٠ إلى ٢٠ . وهناك أمثلة أخرى عديدة يظهر منها جلياً فضل تقسيم العمل في الإنتاج . وبما أن فضل تقسيم العمل يفوق ما ينسب الى هذه النظرية من العيوب فقد أصبح اتباعها لازماً لزيادة حركة الإنتاج ولسد حاجات الانسان .

٤ — أنواع العمل^(٢)

يتبين مما تقدم أن تقسيم العمل تطور بتطور الحضارة والمدنية في جميع الامم ، ولذا كان جمل آدم سميت هذه النظرية أساساً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . واستنتج أنصار المذهب التاريخي أن تقسيم العمل يكون على خمسة أنواع :

١ — انحلال أو تفكك العمل (decomposition du travail)

إن هذا أشهر أنواع تقسيم العمل وهو أول ما اهتم بشرحه آدم سميت ثمراً وافياً في

(١) وتظهر هذه التجزئة البديدة في المثال المشهور الذي وضعه آدم سميت في كتابه بخصوص صناعة الدبايس . ولم ينتشر هذا التقسيم البديد انتشاراً عظيماً الا منذ اختراع الآلات الميكانيكية — ثروة الامم — جزء أول فصل أول — وانظر كتاب (كارل ماركس) رأس المال — فصل ١٢

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٨٦ — ١٩٢١

مثله المشهور الخالص بصناعة الدبايس . لقد تقسمت هذه الصناعة التي كان يقوم بها العامل الواحد الى صناعات عديدة مختلفة فأنحلت وتفككت صناعة الدبوس إلى جملة صناعات إذ اختص بعض العمال بقطع الاسلاك التي تستعمل لصنع الدبوس ، واختص آخرون بتقويم وتحديد طرف هذه القطع السلكية ، واهتم بعضهم بتلميع وتنظيف هذه القطع التي صارت دبايس . وأصبحت عملية الدبوس الواحد تحتاج إلى ثمانية عشر عاملا يصنع كل منهم قسما معينا يختلف عن القسم الذي اختص به غيره بعد أن كان يصنع هذه الاجزاء كلها عامل واحد .

٢ — تجزئة الانتاج (sectionnement du la production)

يشاهد هذا النوع من أنواع تقسيم العمل كلما مررشيء من الاشياء على عدة صناعات مستقلة بعضها عن بعض إلى أن تأخذ شكلها النهائي الكامل . فصناعة الازياء (البدل) تحتاج إلى المرور على صناعات عديدة حتى تصير قشرة شالصالصناعة الازياء ، اذ يتولى راعي الأغنام قص الاصواف ليقدمها إلى الغزال لينزلها ، ثم يوصلها إلى النساج لينسجها ، ثم يرسلها إلى المصبغة لتأخذ اللون المطلوب ، وبعدها ترسل إلى التاجر ليوزعها على الخياطين ليصنعوا منها الازياء اللازمة . ورغم هذا التقسيم العديداً فإن كلا من هذه الصناعات مستقلة تمام الاستقلال بعضها عن بعض: بمعنى أن كلا من الراعي والغزال والنساج والصباغ والخياط يبيع بضاعته إلى الآخر لأنها أخذت شكلها النهائي من صناعته . فالراعي يبيع أصواف أغنامه بعد قصها إذ لا يمكنه الانتفاع بها بغير بيعها ، وكذلك الغزال فإنه يغزل هذا الصوف متى أتم غزله لا يمكنه الاستفادة منه إلا يبيعه إلى النساج وهكذا يستمر الحال بالتسلسل إلى أن يبيع الخياط الازياء بعد صنعها وقصصها طبقاً لأجسام طالبيها . وليس الامر كذلك في صناعة الدبايس لأن الدبوس لا يكون صالحاً للاستعمال إلا إذا مر على الثمانية عشر صناعاً ، وإذا لم يمر على واحد منهم (صانع رأس الدبوس مثلاً) فلا قيمة له لأن الثمان عشرة عملية اللازمة لصناعته مرتبطة كل الارتباط بعضها ببعض . وإذا أهملت واحدة منها فسدت صناعة الدبايس .

٣ — تقسيم الحرف (la subdivision des professions)

قد يذهب التقدم يبيع أرباب الحرف إلى التخصص في جزء أو جزئين من صناعته فبعد أن كان الحداد يشتغل بجميع أعمال الحدادة اختص بصنع حادوى الخيول وغيرها

من الحيوانات بينما يهتم غيرهم من الحدادين بصنع المحاريث والنفوس . ويقوم آخر بصنع المسامير والفصلات . وبعد أن كان النجار يصنع جميع أصناف التجارة تخصص بفرع من فروعها . أى أنه يتم هذا الفرع من أوله لآخره . وهذا بعكس تقسيم العمل في النوعين الأولين إذ فيهما يمر الشيء المطلوب صنعه على جملة صناع قبل إتمامه .

٤ — تنقل العمل (deplacement du travail)

يقصد بهذا النوع تنقل العامل من صناعة الى أخرى بسرعة في المعامل الكبيرة : ففي صناعة الاحذية أو الأزياء لابد أن يكون العامل ملماً خبيراً بصنع جميع أجزاء الحذاء أو الزى ليتمكن التنقل من آلة لاخرى لمباشرة سيرهه، ولا بد لأمثال هؤلاء العمال من معرفة كيفية تسير هذه الآلات علاوة على معلوماتهم الفنية الخاصة بصناعتهم ، ومع ذلك فإن هؤلاء العمال لا يجهدون أنفسهم كثيراً في الصناعة بل ينحصر مجهودهم في مراقبة هذه الآلات وضبطها .

٥ — خلق صناعات جديدة

يزداد تقسيم العمل كلما اكتشفت حرف جديدة ومتى خلقت حرف جديدة تنوعت الاعمال : ففي القرن التاسع عشر اخترعت الدراجات واكتشفت آلة التصوير الشمسية واستعملت الطيارات الهوائية والمناطيد ونتج عن هذه الاختراعات زيادة الاعمال والصناعات الجديدة . وباختراع التلغراف السلكي واللاسلكي كثرت الاعمال التلغرافية وتنوعت أشكالها فتمددت فئات العمال بفضل الاكتشافات الحديثة .

٥ — شروط تقسيم العمل

تطلب نظرية تقسيم العمل جملة شروط أهمها :

- ١ — أن يكون الانتاج متسماً ودائرة الاعمال الصناعية كبيرة فيسهل تقسيم العمل ولا يتوافر هذا الشرط الا في الصناعات الكبيرة لان تجزئة الاعمال الصناعية تحتاج الى تشغيل عدد وافر من العمال ، ولا يتحمل مثل هذه التكاليف الا الصناعات الكبيرة . فكلما اتسع نطاق الصناعة ازداد تقسيم العمل بين العمال ، وكلما ضاقت دائرته انحصرت التقسيم في دائرة ضيقة . وكلما كثر تقسيم العمل ازداد الانتاج ، واذا أقل ضاقت حلقة العمل وهبط

الانتاج ولذلك فإن تقسيم العمل يكاد يكون معدوماً في الصناعات الصغيرة وهو معدوم بالفعل في الأعمال الزراعية

٢ — أن يكون العمل مستمر بلا انقطاع، لأنه إذا انقطع عطل العامل، ومتى عطل توقفت حركة الانتاج وتأثرت الاسواق بقلة العرض وزيادة الطلب وإذا وقعت حركة الأعمال أصبح من المتعذر تطبيق نظرية تقسيم العمل على الأعمال غير الثابتة أى المتقطعة. ومنعاً لايقاف حركة الاسواق (عطلة العامل — قلة الانتاج — تأثر الاسواق) يضطر أصحاب المصانع الكبيرة الى تشغيل العمال في أعمال مختلفة لتراد حركة تقسيم العمل

٦ — نتائج تقسيم العمل

من النتائج الظاهرة لادخال نظام تقسيم العمل في الصناعات استقلال كل مهنة عن الاخرى استقلالاً تاماً في العمل. ولقد نشأ عن هذا الاستقلال حادث مشكور وهو توثيق عرى الاتحاد بين كل مهنة وأخرى بفضل التبادل. وأصبحت كل مهنة مستقلة عن غيرها في العمل فقط، مع اتصال كل فئة من العمال بالآخرى اتصالاً تاماً لشدة حاجة كل منها الى مصنوعات الاخرى^(١)

ومن نتائج تقسيم العمل أن اختص كل صانع بعمل معين لا يجيد عنه، ومتى تعمق فيه أتقنه إتقاناً تاماً. فيختص بعض العمال بصناعة الازياء الافرنجية بخياطة (البساطون) فيتنقها أو يختص في نفس الصناعة بعمل (الجاكنه) فيحسنها أيما إحسان. أو يختص بالطبيب في علاج مرض واحد كتطبيب العيون أو يقف بمجوده الطبي على معالجة أمراض الاذن والانف والحنجرة أو الأمراض الباطنية. ولقد سرى تأثير تقسيم العمل بين رجال القانون فاختص بعضهم في فرنسا بأعمال الدفاع أى المرافعة فقط، ونيط بهذه المهمة المحامون، واختص فريق آخر بتحضير القضايا واتخاذ جميع الاجراءات القانونية، وكلف بهذا العمل ما يسمونه (avone) واختصت فئة ثالثة بكتابة العقود وتعرف باسم (الموثق) أو (كاتب العقود) (notaire)

ومن أهم تأثير تقسيم العمل على الانتاج هو إكثاره ، لان كل عامل لا ينتج من صناعته ما يكفيهِ وحده ، بل ينتج أكثر مما يحتاج اليه ويستمر على هذا الانتاج حتى يستطيع استبدال ما زاد عن حاجاته ببعض ما يلزمه مما أنتجه غيره من عمال الصناعات الأخرى ، وبهذه الطريقة يستمر الانتاج بكثرة حتى يتمكن كل عامل من التبادل مع غيره للحصول على جميع لوازم معاشه (ويحفظ جزءاً من ثمره عمله لاستخدامه في تكوين المال الاحتياطي الذي قد يحتاج اليه في المستقبل أو ليستعمله فيما بعد — حسب الظروف — في أمور الانتاج . وكل جزء يخصص من المال لهذا الغرض يسمى رأس مال . فالعمل المقسم المثمر يسهل تكوين رأس المال الذي بدونه تقف حركة التقدم الاقتصادي) (١)

٧ — فوائد تقسيم العمل

فوائد تقسيم العمل كثيرة نكتفي بذكر أهمها:

١ — يحدد تقسيم العمل دائرة عمل العامل فيتفرغ لعمله حتى يتقنه ، وكثرة التكرار مع شيء من النجابة والفتنة توجد عند العامل المجتهد روح الثبات والاختراع . وزيادة على ذلك فانه يفرس في نفس العامل حب التفوق في صناعته . فبينما يصنع الحداد الذي يشتغل بجميع أصناف الحدادة ثلثائة مسمار في اليوم فإن العامل البسيط أو الصبي النجيب المخصص لصناعة المسامير يصنع ٢٥٠٠ مسماراً حسب نظام تقسيم العمل .

وهذه المزية ، أو بعبارة أخرى تفوق التخصص على الاشتغال بجملة أعمال ، مشاهدة في جميع الأمور الحيوية سواء كانت صناعية أو عقلية . فإذا تخصص عامل من عمال الحدادة بصناعة المسامير أو غيرها من فروع الحدادة فلا شك انه يتقنها . وإذا تفرغ صانع الأزياء بصنع أزياء الرجال أو أزياء النساء أو الاطفال فانه يحكم صنعها ، بخلاف ما إذا اشتغل بمحاكاة جميع أنواع هذه الأزياء الثلاثة . وكذلك اذا اشتغل الطبيب بمعالجة الميؤن أو الأذنان أو الأمراض الباطنية فانه يتقنها ، بعكس ما اذا اشتغل بمعالجة جميع الأمراض لأنه يكون سطحياً فيها إذ تشعب مجهوداته العلمية الفنية الى جملة فروع عديدة لا يستطيع إتقان جميعها . وكذلك نخصص خريج مدرسة الهندسة لأعمال الهندسية المهارية أو الكبرائية

أو هندسة الرى يجعله فيها حقها من العناية والدقة، بعكس ما اذا اشتغل بجميع فروع الهندسة
٢ — يسهل تقسيم العمل الانتاج إذ تصبح الاعمال المركبة هينة سريعة الانجاز
اذا تجزأت واختص كل فريق من العمال باتمام جزء منها كما اذا تجزأت صناعة الساعة الى
١٠٢ جزء ونيط بعمل كل جزء منها فريق من العمال، وعندئذ يمكن صنع الساعة بأكملها
في غاية السرعة وبكل دقة وإتقان

ويؤكد آدم سميث أن هذه التجزئة تصل بالعامل الى الاستنباط والاختراع خصوصاً
وأن عدداً عظيماً من الآلات المستعملة في المصانع اكتشفها العمال الذين كانوا يبدلون
قضاري جهدهم للوصول الى أقصر وأبسط وأسرع الطرق التي تمكنهم من إنجاز أعمالهم.
وأكبر دليل على صحة ذلك أن (Arkwright) و (Crampton) و (Hargreaves) و (Watt)^(١) لا يخرجون عن زمرة العمال ولو ان (S Mill) يعارض هذه النظرية .

٣ — بفضل تقسيم العمل أمكن كل عامل اختيار الصناعة التي يميل الى الاحتراف بها
فأصبح يشتغل في مهنته مختاراً لا مضطراً وليس في نفسه اشتزاز ولا ضجر من انجاز ما
أسند اليه من الاعمال . فصار العامل حراً في انتخاب ما يرغب الاشتغال فيه من الحرف .
ولقد فضل بعضهم الاعمال اليدوية البسيطة التي لا تحتاج الى قوة جسمية كبيرة، وبعضهم
فضل الاهتمام بالاعمال العقلية أى التي يكون فيها التفوق للذهن لا للجسم . وبهذه الطريقة
سهل إيجاد عمل مناسب لكل فريق من العمال فلا يعطى أحدهم عن العمل لعدم وجود
صناعة تناسب استعداده الطبيعي

٤ — كان يضيع على العامل المشتغل بجملة صناعات وقت كبير بسبب تنقله من
صناعة الى أخرى ، خصوصاً ما يحتاج اليه من امدد لتعلم الصناعات المختلفة . فبفضل تقسيم
العمل توافر للعامل وقت كبير — والوقت هود كما يقول الانجائز — كان يضيع عليهم
هباء منشوراً ، لانه اذا بدأ العامل الاشتغال بصناعة فإنه لا يحسنها الا بعد امدد معينة تختلف
 باختلاف مهارة العمال . وفي أثنائها فإنه يستمر في انجاز ما كلف بصنعه بلا مشقة ولا عناء
أما اذا كلف بصناعة أخرى واضطر الى تغيير الصناعة التي أثنائها فإنه يحتاج الى وقت

(١) (جيزوات) هو مكتشف الآلات البخارية والذي اجتهد في تحسينها بين ١٧٦٩ و ١٧٨٤
وكان له اليد الطولى في الثورة الاقتصادية . ولقد اخترع (Hargreave) آلة النزل سنة ١٧٦٥
واشترك معه في تحسينها (Arkwright)

حلول حتى يصل الى درجة الاتقان في حرفته الجديدة . وبهذه السكيفية يكون الانتاج حريصاً ولا أمل في نجاحه . وهذا هو السرفى فشل نظرية (فورييه) القائلة إن العمل لا يكون جذاباً الا :

أولاً — اذا كان العمل مقسماً جداً (très divisé) لدرجة أنه ذهب في هذا التقسيم الى حد المبالغة لانه قسم عمال الزراعة الى فئات مختلفة حسب اختلاف انتبانات نخفص البعض لزراعة الكرنب ، والبعض لزراعة اللفت ، والبعض لزراعة الكراث ، والبعض لزراعة الكريز الخ .

ثانياً — اذا كان العمل متنوعاً جداً (tres diversifié) فيخصص كل عامل جزءاً صغيراً جداً من وقته (ساعة أو اثنتين) لكل نوع من أنواع العمل .

٥ — تنوفاً آلات ^(١) عديدة ورؤوس أموال كثيرة بفضل تقسيم العمل لان العامل الذى يشتغل دائماً على آلة واحدة يتقن إدارتها ويحيد استعمالها ، ويتمكن من الانتفاع بها وأما اذا استعملت الآلة فى عمليات عديدة مختلفة فاتها تكون سريعة التلف ، ومتى أتلفت فقد ضاعت الاموال التى صرفت للحصول عليها .

٦ — ينال العمال بفضل تقسيم العمل قسطاً كبيراً من الحرية والاستقلال فى العمل داخل المصانع .

٨ — مضار تقسيم العمل

كما أن لنظرية تقسيم العمل أنصاراً فإن لها أعداءً ينسبون اليها بعض النقص ، منه :

١ — إن تقسيم العمل متلف للعقول السليمة ومهزل للجسام القوية ويمل منه العامل لتكرار عملياته المتشابهة التى يؤديها صباح مساء . وقال آدم سميث : إن الرجل الذى يكرس حياته لعملية واحدة أو حركة معينة لا يغيرها طول حياته ربما يصيبه الخبل والضعف فى عقله وجسمه . وقال (Lemontey) : (من المحزن أن يكرس العامل حياته لصنع الجزء الثامن عشر من الدبوس) ^(٢) وأجاب بعضهم على هذا الاعتراض بأن من يقوم بصناعة

(١) آدم سميث — نزوة الامم — الفصل الاول من الكتاب السادس . جان باتيست ساي — رسالة فى الاقتصاد السياسى

(٢) جوردان — محاضرات فى الاقتصاد — ص ٦٢ طبعة ثانية ثم كوفيس — محاضرات جزء ١ ص ٢٣٠ — ١٨٩٣

الدبوس من أوله لا آخره لا يزيد كآؤه عن الذى يقوم بصناعة قسيم واحد من أقسام الدبوس .
لقد أراد علماء الاقتصاد تخفيف عبء العامل المشتغل بجزء صغير من صناعته طول حياته
فخصوا على أن يكون تقسيم العمل متمشياً مع سير التقدم والمدنية ليستطيع العامل تقليل
ساعات عمله فيستخدم ما توافر منها فى أشغال عقلية يلذ لها وتطيب لها نفسه فيستبسط ما
تقدمه فى عمله من قواه الجسمية والعقلية ، وإذا لم يفعل ذلك فانه يكون مقصراً فى واجباته
نحو نفسه ، وعندئذ يكون هو وجده المسئول عن هذا التقصير ولا لوم على نظام تقسيم العمل .

٢ — إن نظام تقسيم العمل يجعل العامل شديد الارتباط بغيره أو بعبارة أخرى
أسيراً بل عبداً لصناعته ، فإذا تعطلت حرم من عمله وعجز عن كسب معاشه . وأما إذا
كان العامل خبيراً بصناعات مختلفة فلا يعوقه شئ عن كسب معاشه من صناعات أخرى
إذا تعطلت حرفته الأصلية ، فيكون فى مأمن من هذه الحوادث الفجائية . ولقد أجيب على
هذا الاعتراض بأن العامل الذى يختصص فى عمل جزء واحد من صناعة معلومة لا يصعب
عليه الاشتغال فى الأجزاء الأخرى أو فى أعمال غيرها مرتبطة بصناعته ، أو الاحتراف
بصناعة أخرى تشابهها . ولقد تحول كثيراً من سائق العربات الى سائق أوتوموبيلات
لقلة استعمال عربات الركوب . وأكثر من ذلك فان تقسيم العمل يوجد عند العمال حلقة
اتصال بينهم وبين بعض ، وهذا الاتصال المستمر يولد عندهم روح التعاون وحب التضامن
والرغبة فى التآزر .

لم يوجه النقد السابق الى تقسيم العمل أو التخصص فى صناعة من الصناعات كتخصص
الطبيب فى فرع من فروع الطب بل وجه إلى تجزئة صناعة واحدة الى أجزاء صغيرة لا
تقوم كل منها مقام مهنة كاملة مستقلة كتقسيم صناعة الساعات والدبايس الى أجزاء عديدة
ومع ذلك فان هذه الاعتراضات غير وجيهة ولا مأخوذ بها ، بدليل أنه لم توضع نظرية حديثة
أو نظام جديد لايقاظ السير على نظام تقسيم العمل ، بل بالعكس فان هذه النظرية آخذة
فى الانتشار كلما وجدت الى ذلك سبيلاً فى الصناعات والحرف والعلوم .

ولقد وضع (Emile Durkheim) كتابه المشهور (تقسيم العمل الاجتماعى) وجعل
أساسه (قانون التضامن الاجتماعى) الناشئ عن (تقسيم العمل) لدرجة أنه استنتج من
نظريته أن تقسيم العمل أساس الاخلاق لانه يوجد عند العمال حب التآزر والتعاون . ومضى
اجتمعت فيهم هذه الصفات الطاهرة فقد حسنت أخلاقهم واستقامت معاملاتهم وصالح حالهم .

وخالف (Fouillée) نظرية (Durkheim) إذ أسس نظرية التضامن على تكاثر الاتحاد في العمل (Communion Croissante) بينما يؤسس (Durkheim) نظريته على تكاثر التشعب في العمل (differentiation croissante) ومع ذلك فإن هذا الخلاف لم يؤثر في شيء على صلاحية أو عدم صلاحية نظرية تقسيم العمل^(١).

١ - الآلات الميكانيكية وتقسيم العمل

ساعدت الآلات الميكانيكية على انتشار تقسيم العمل انتشاراً عظيماً في الصناعات فكلماً اخترعت آلة جديدة فتح لهذه النظرية باب جديد لتطبيقها، ومع أن تقسيم العمل الطبقي والاجتماعي والاقتصادي كان موجوداً قبل اكتشاف الآلات فقد كان غير منظم وقليل الانتشار. ولذلك سننكلم فيما يلي على تدرج استخدام الآلات الميكانيكية في الصناعات وما لحق هذه الصناعات من الفوائد والمضار باستعمالها

١ - ادخال الآلات الميكانيكية في الصناعات

ليست الآلات حديثة الاختراع إذ يرجع تاريخ استعمالها إلى عهد بعيد واختلف تطور أشكالها باختلاف الزمان والمكان. فأول الآلات التي استخدمها الإنسان في صناعته هي الطواحين الهوائية التي كان الفضل في إدارتها للهواء وحده. ولما تقدم الإنسان في الحضارة والمدنية وانتشر العلم صارت تدار هذه الآلات بقوة ضغط الماء المتساقط من الجبال والانهار أو تدار بواسطة الفحم الأسود ثم بالفحم الأبيض أو الازرق. ولم ينتشر استعمال الآلات الميكانيكية في الصناعات إلا في النصف الأول من القرن التاسع عشر الذي بدأت فيه (الثورة الاقتصادية)^(٢) إذ اتسع استخدام هذه الآلات في كثير من المصانع فوفقت حركة العمال قليلاً لجهلهم في باديء الامر طرق إدارتها. ولقد زاد انتشار هذه الآلات بسرعة غريبة في صناعات النسيج والمعادن وحلت القوة الميكانيكية محل

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ٢٧٥ جزء أول - ١٩٢٦

(٢) qui de Rousiers- La question ouvriere en avgleteve- 1895.

قوى الإنسان الجسمية . وصارت تصنع كل جزء من اجزاء الصناعات ولم تترك للعامل شيئاً يعمل به غير مباشرة حسن سيرها

ولقد نشأ عن استعمال الآلات الميكانيكية فى الصناعات تضرر العمال تضرراً شديداً الى أن وصل بهم الغضب الى حد فقدوا فيه كل روية وتبصر فصاروا يخطمون هذه الآلات كما خطموا المركب البخارية التى جهزها (Papin) وكما أحرقوا المنوال الميكانيكى الذى أدخله (جاكار) فى مصنعه . واستمر هذا التضرر الى عهد قريب ، لان عمال (روان) (Anvers - Marseille - Rouen) المسكفين بتفريغ البضائع من المراكب حرقوا على الآلات الرافعة الميكانيكية فحاولوا تحطيمها وكذلك اقتض العمال فى (Bretagne) على المعامل التى استخدمت الآلات التى اخترعت للحم صفائح المربطة واللحوم المحفوظة فى العلب والصناديق الصغيرة فالتفوا آلاتها

وكانت حجة العمال فى تدمير هذه الآلات هى أن قوة الحصان الواحد من الآلات الميكانيكية تعادل قوة عشرة عمال ، وكلما أدخلت قوة حصان واحد فى احد المصانع فى شكل هذه الآلات استغنى عن خدمة عشرة عمال واذا استمر هذا الحال كان ذلك ضربة قاضية على العمال ، إذ يضطر المطرود منهم الى قبول ما يعرض عليه من الاجور الضئيلة المنخفضة لكسب قوته اليومى فينتج عن ذلك هبوط أجورهم بشكل مريع

٢ - فوائد إدخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات

إن لادخال الآلات الميكانيكية ^(١) فى الصناعات مزايا عظيمة عديدة أهمها تخفيض نفقات المعيشة . وتقليل ساعات العمل . واكثر الانتاج . وفتح أبواب جديدة للرفع ورفع أجور العمال . وتحسين نظام العمل وسنقتصر هنا فى الكلام على هذه القواعد :

١ - تخفيض نفقات المعيشة

إن إدخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات من أهم أسباب هبوط نفقات الانتاج — وهذا فى مصاحبة المنتج ، فنشأ عن ذلك انخفاض أسعار المصنوعات . وهذا من

(١) لم تنتشر الآلات الميكانيكية فى مصر الا فى حلب القطن ولقد بدأت أخيراً فى الانتشار فى بعض أعمال صناعية كالنجارة والنسيج

مصلحة المستهلك - وعندئذ يمكن جميع الناس ، بما فيهم العمال ، من قضاء حاجاتهم بئمن قليل .
فيتضح من ذلك فضل هذه الآلات على الاغنياء والفقراء على حد سواء .

ولقد اعترض (شارل جيد) ^(١) على القول بأن العمال ينتفعون من هذا الهبوط بقوله : إنهم لا يستفيدون منه مادامت المصنوعات التي يصنعونها لا تدخل ضمن لوازمهم اليومية . فعاملات (الدانتلا) لا يستفدن من هبوط ثمنها ، بل ربما كان هذا سبباً في تخفيض أجورهن . وإذا سلمنا جدلاً بأن ما يصنعه العامل قد يدخل ضمن حاجاته اليومية فلا شك أن نصيبه منه ليس إلا جزءاً بسيطاً أو صنفاً واحداً من الاصناف العديدة التي يحتاج إليها في معاشه ، والفائدة التي يحصل عليها العامل من هبوط سعر مصنوعات جزئية لا تذكر بجوار ما يحتاج إليه من اللوازم العديدة . ويؤخذ من اعتراض (جيد) أن العمال لا ينتفعون من هبوط الاسعار الا اذا كان الهبوط عاماً في جميع حاجاتهم ، ولكن لا أمل في هذا الهبوط العام إلا اذا أدخلت الآلات الميكانيكية في جميع الصناعات والامل في ذلك ضعيف أيضاً .

وإذا جارينا الاستاذ (جيد) على اعتراضه السابق الذ كر فسبقى العمال في ضنك دائم وبؤس شديد لعدم إمكان تحقيق الهبوط العام في أسعار جميع لوازمهم اليومية لانه من المستحيل إدخال الآلات الميكانيكية في جميع فروع الانتاج وخصوصاً في الانتاج الزراعي . مع أنه من أهم لوازم الانسان إذ تتوقف عليه حياته ، وكذلك لا يمكن إدخال الآلات الميكانيكية في جميع فروع المعمار فلا يتسنى للعمال الحصول على مساكن رخيصة .

والسر في عدم انتشار الآلات الميكانيكية وتقسيم العمل في فروع الاعمال الزراعية يرجع إلى طبيعة الانتاج الزراعي وصعوبة استخدام الآلات فيه لان المزروعات خاضعة للقوانين الطبيعية أكثر من خضوعها للقوانين الوضعية . والارض معمل لحياة النبات . وللحياة قوانين خاصة لا يمكن تغييرها والانتاج الزراعي مقيد بشروط الزمان والمكان التي تتوقف عليها حياة النبات . والزمان والمكان ثابتان وليس من السهل تبديلها كما يسهل في الانتاج الصناعي تغيير عوامله الفعالة . إذ يسهل في الانتاج الصناعي سرعة الانتاج بفضل الآلات وليس من السهل الاكثار من الانتاج الزراعي بواسطة الآلات الميكانيكية ولا يتيسر ذلك الا اذا اتسع نطاق الزراعة .

وأما السبب في عدم إمكان إدخال الآلات الميكانيكية في جميع فروع المعارف فراجع إلى أنه لم تخترع حتي الآن الآلات التي تقوم بنفسها ببناء القصور والعمارات من أساسها إلى قبتها، وإنما يقوم البنّاؤون حتى الساعة بهذه العملية من أولها إلى آخرها. ولو أنه يوجد الآن آلات رافعة للأحمال الثقيلة تستخدم في أعمال البناء وكذلك آلات الدك والكبس.

٢ - تقليل ساعات العمل

قال (ستيوارث مل) في أواسط القرن التاسع عشر: (إن البحث عن معرفة ما إذا كانت الاختراعات الميكانيكية خفضت مدة تشغيل العمال لبحث جدير بالعناية). حقيقة إن مدة العمل اليومي للعمال خفضت الآن في جميع الأمم الراقية وصارت تسير حسب قوانين وضعها تشريع العمال فمنها ما حددت ساعات العمل بست ساعات يومياً ومنها من حددتها بسبع ولا يسند (جيد) فضل تقليل ساعات العمل إلى إدخال الآلات الميكانيكية في المصانع بل يعزوها إلى أن العامل يكدر وينهك قواه عند اشتغاله مباشرة هذه الآلات أكثر مما كان يبذل من الجهود قبل اختراعها. لأنه يجهد نفسه لاتمام عمل كبير في وقت قصير. فكانت هذه الآلات سبباً في الاكثار من العمال العاطلين. ولكن الواقع يدلنا على عكس ما يزعمه الاستاذ (جيد) لأن العمال كانوا يجهدون أنفسهم قبل اختراع الآلات في إنجاز أعمالهم أكثر من الآن وكانوا يشتغلون عشر ساعات أو أكثر يومياً.

٣ - اكثار الانتاج^(١)

إن القوى المستخدمة الآن لتحريك الآلات الميكانيكية في الصناعات لا تعرف الكلل ولا تشعر بالمشقة وتستطيع الاستمرار على الحركة ليل نهار حسبما يريده المنتج، فمن السهل الانتاج بكثرة، وكلما كثرت الرغبة في الانتاج احتاجت المصانع إلى أيدي عاملة جديدة أي إلى عمال آخرين مباشرة هذه الآلات التي لا تقف عن العمل. ومتى ازداد الانتاج وكثر العرض نقص ثمن المصنوعات المعروضة التي قلت مصاريف إنتاجها، وعندئذ يستطيع العمال الذين حرموا وقيام من العمل العودة إلى أعمالهم الجديدة المستمرة. والدليل على ذلك ما حصل للعمال القليلين الذين كانوا يشتغلون بنسخ الكتب في القرون الوسطى إذ كان عدهم قليلاً لا يذكر ولكن عند ما اخترع (Gutenebey) آلة الطبع ازداد عمال المطابع

(١) كوفيس - محاضرات - جزء أول ص ٢٧٠ سنة ١٨٩٣ وبلاشار - محاضرات - جزء

زيادة عظيمة . وهناك مثل آخر جدير بالذكر : وهو أنه كان في إنجلترا سنة ١٨٣٥ نحو ٢٠٠.٠٠٠ عامل لنسج القطن ، ولما اخترعت آلات النسيج الميكانيكية صار عددهم سنة ١٩١٣ نحو ٧٠٠.٠٠٠ عامل .

ولقد كان (سيسموندى)^(١) أكثر علماء الاقتصاد نخوفاً من كثرة الانتاج فكان يشبه الآلات الميكانيكية بعبيد العصور القديمة الذين كانوا يطعمون سيادتهم كلما أمرهم بالانتاج ويقفون عن العمل كلما أمرهم بالكف عنه . وكان يخشى امتلاء الأسواق بالمصنوعات الكثيرة فتبقى فيها بلا تصريف فتحصل أزمات شديدة لعدم توازن الانتاج مع الاستهلاك ولكن المتخوفين من الأزمات الناشئة عن كثرة الانتاج مبالغون ، لأن هذه الأزمات — على فرض حدوثها — ليست عامة تؤثر على جميع فروع المصنوعات ، بل إنها أزمات محلية محصورة في دائرة ضيقة خاصة بنوع أو نوعين من المصنوعات . وقد يكون سبب هذه الأزمات الحماية الخاصة ناشئاً عن تقدم الصناعة تقدماً سريعاً في النوع الذي حصلت فيه الأزمة ، بينما كانت الصناعات الأخرى متأخرة بطيئة الانتاج ، فيحصل عدم التوازن بين إنتاج المصنوعات المختلفة . وأما إذا كانت الصناعات سريعة ومتقدمة في جميع أنواعها بدرجة واحدة سهل استبدال بعضها ببعض طبقاً لقانون (جان باتيست ساي) المعروف بقانون التصريف^(٢) الذي يتلخص في أن الانتاج يشتري الانتاج . ولذلك فانه من الصعب حصول أزمة عامة في جميع فروع الانتاج ، ولا يمكن توقعها إلا إذا قدمت جميع الصناعات بدرجة واحدة ولكن لا يتحقق هذا الأمر بالسرعة التي يتوهمها المتخوفون من كثرة الانتاج^(٣) .

٤ — فتح أبواب جديدة للرزق :

إن استعمال الآلات الميكانيكية والاختراعات الصناعية الجديدة فتحت أبواباً عديدة جديدة للرزق . ويقول (فردريك باستيا) : إن هذه المسئلة قد بت فيها ولن يعود إليها من درس علم الاقتصاد ، بمعنى أن الفائدة التي تحصل عليها طبقة العمال من هذه الآلات حقيقية لا جدال فيها ولا داعي للعودة الى فحصها ودرسها لأنها صارت من البديهيات .

(١) Nouveaux principes d'économie politique - t. 1.

(٢) سبق شرحه في الكتاب الثاني

(٣) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٦٤ طبعة ١٩١٤

٥ - رفع أجور العمال :

تتوقف أجور العمال غالباً على حسن سير الانتاج ، وبفضل ادخال الآلات الميكانيكية في الصناعات يتحسن الانتاج ، ومتى تقدم الانتاج تحسنت أجور العمال كما هو الحال الآن في الولايات المتحدة التي انتشر إنتاجها وتقدمت صناعاتها .

٦ - تحسين نظام العمل :

كان ادخال الآلات للميكانيكية في الصناعات من أكبر الاسباب الملزمة لوضع قوانين يسير عليها أصحاب المصانع حتى لا يرتبك العمل بسبب كثرتة وانتشاره ، ولذلك سنت قوانين لتحديد ساعات العمل ولتحديد من العمال ، وكذلك وضعت قوانين صحية يجب اتباعها في المصانع دفاعاً عن العمال مما يصيبهم من الامراض والاطوار أثناء تأدية أعمالهم ^(١)

٣ - مضار إدخال الآلات الميكانيكية في الصناعات

كان لاختراع الآلات الميكانيكية واستخدامها في الصناعات لأول مرة وقع سئ على العمال : لجهلهم طرق استعمالها من جهة ، ولاعتقادهم أنها تحرمهم كسب معاشهم من جهة أخرى . ولذلك حاربوها مدة طويلة وحطموها تحطماً لشدة بغضهم إياها واعتبارها مصيبة كبرى حلت بهم . ولقد كان ضرر هذه الآلات وقتياً لجهل العمال كيفية استعمالها ولو أن (Proudhon) يقول في كتابه (المتناقضات الاقتصادية) ^(٢) من يؤكد لنا أن حالة الانتقال من القديم (الآلات القديمة) الى الجديد (الآلات الجديدة) لا تتكرر مرة ثانية اذا اخترعت آلات أخرى أحدث من الآلات الميكانيكية المستعملة الآن فيعمال فيما وقعوا فيه من سوء الحال المؤقت ؟ وللإجابة على هذا الاعتراض نقول : إن الاختراعات لا تكتشف كل يوم حتى يتخوف منها العمال إلى هذه الدرجة . وعلى فرض حدوثها فأنها لا تظهر فجأة . ومتى ظهرت فمن السهل الانتقال تدريجياً إلى الاختراعات الجديدة . وإذا كانت الحركة الصناعية لم تقف عند انتقال العمال من أعمالهم اليدوية إلى الأعمال الميكانيكية فليس من الصعب انتقالهم من الأعمال الميكانيكية إلى غيرها من الأعمال المنتظر اختراعها ^(٣)

(١) انظر كتب التشريع الصناعي تأليف Pic, Capitan, Bry

(٢) Les contradictions économiques

(٣) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٦٥ طبعة سنة ١٩١٤

ويقال : إن الآلات الميكانيكية سدت أبواب الرزق في وجوه العمل وهذا مخالف للواقع ، لأنه كلما اخترعت الآلات الجديدة احتاجت العامل الى عمال لادارتها ، وكلما اتسعت دائرة الصناعة صار طلب الايدي العاملة كثيراً وهذه الحوادث كلها فرص جديدة تفتح للعمال أبواباً جديدة للرزق . فباختراع الاتوموبيلات ظهرت صناعات عديدة مرتبطة بصناعة هذه السيارات ، وصار الآن في فرنسا نحو ١٠٠.٠٠٠ عامل . وهل لا يحتاج اختراع الطيارات الى عمال كثيرين متى اتقن هذا الاختراع الحديث ؟

الفصل الثالث

حرية العمل

١ - تنظيم العمل في الماضي والحاضر

١ - تنظيم العمل بواسطة العبيد في العصور القديمة

٢ - » » » المستعبدين في القرون الوسطى

٣ - » » » الطوائف والنقابات في العصر الحديث

في فرنسا وروما القديمة ومصر قديماً وحديثاً

٢ - حرية العمل والمنافسة

١ - المنافسة

٢ - فوائد المنافسة

٣ - مضار المنافسة

٣ - قيود المنافسة

١ - الاحتكار

٢ - جمعيات المنتجين

تنظيم العمل في الماضي والحاضر

خلق الانسان حراً يختار لنفسه ما يشاء من الاعمال التي يود الارتزاق منها. وتستلزم حرية العمل حرية المنافسة . ولم يظهر هذا النظام (حرية العمل) الا حديثاً اذ كان يقوم بأعمال الصناعات في الأزمان الغابرة العبيد ، وفي القرون الوسطى المستعبدون ، وقبل الثورة الفرنسية الطوائف وبعدها النقابات . ولذلك سنتكلم بكل اختصار على هذه الانظمة

١ — تنظيم العمل بواسطة العبيد في العصور القديمة

كان العبيد يقومون بالأعمال الصناعية في قديم الزمان : اذ كانت تعتبر من الاعمال الحقيرة كالزراعة ، فلا يشتغل بها الا طبقة العبيد ، لانها ليست من الاعمال المشرفة . وكانت طبقة العبيد تمثل قديماً طبقة العمال الآن . فكان يسخرهم الاغنياء في أعمال الانتاج ينما تقوم الارستوكراتية بأمر الدولة . ولما كان الاشتغال بالصناعات مثله وحطة لا يقوم بها الا أسرى الحروب والعبيد فقد أصبح نظام العبيد من الانظمة الاقتصادية الاجتماعية الضرورية للدولة وقتئذ ، ولذلك جذب فلاسفة اليونان — وفي مقدمتهم (أرسطو) — وجود طبقة العبيد حيث كانوا يعتبرونهم كشيء من الأشياء ، أو آلة من الآلات التي يسيرها مالكيها كيف شاء . ويقول (ارسطو) إن العبد ضروري لكيان الهيئة الاجتماعية لانه أدنى من الانسان الحر ، ومن العدل الا تتساوى جميع الطبقات . وكأن الآلات الصناعية لا تتحرك من نفسها فان العبد لا يتحرك الا طبقاً لأوامر سيده . وقسم الآلات الصناعية الى نوعين جامدة (inanimée) وحية (animée) ولا تسير هذه الآلات إلا حسب إرادة صاحبها^(١) وكان العبد عبارة عن سلعة من السلع يباع ويشترى في الاسواق ويتصرف فيه سيده كيف شاء وبأى شكل أراد . فكان هوربه الأعلى لا يسيطر عليه غيره لانه مدين له بحياته وجسمه وجميع ما ينتجه . فأخرج الانسان أخاه الانسان من صفوف البشر وأدخله في عداد الأشياء الجامدة ولا أقول في صف الحيوانات لان للحيوانات بعض الحرية واستمر الانتاج بواسطة العبيد إلى أن حضت التعاليم الدينية والخلقية على استبداله

بأنظمة مناسبة لتطور المدنية . ومع ذلك فقد استمر هذا النظام الى عهد غير بعيد ، اذ أعاد المستعمرون نظامه في مستعمراتهم في القرن الخامس عشر عند ما أرادوا استعمار أمريكا فصاروا يأخذون العبيد من مستعمراتهم الافريقية للعمل على إنتاج الثروة من الدنيا الجديدة ولكن كان هذا النظام مقيداً غير حر ، كما كان عليه العبيد في العصور القديمة فكان محصوراً في استخدام عبيد أمريكا في الاعمال الزراعية لدرجة أن بعض الامم وضعت قوانين خاصة لتنظيم عمل العبيد ، فسنت فرنسا قانوناً خاصاً لهم وهو المعروف بالقانون الاسود (Le code noir) لتنظيم حالم في جزائر (Antilles) ومع أن هذا القانون كانت قاسية غير أنها كانت تخفف من غلواء السادة ولا تطلق لهم العنان للتصرف فيهم بقسوة . وبدأت في القرن التاسع عشر حركة اجتماعية دولية لمنع الرق فخرمته انجلترا في مستعمراتها سنة ١٨٣٣ وفرنسا سنة ١٨٤٨ إلى أن اتحدت طائفة كبيرة من الدول (سبع عشرة) على تحريم تجارة ارقى سنة ١٨٩٠ في معاهدة بروكسل . ولم تتفق هذه الدول على تنفيذ هذا القرار إلا بفضل الحملات الشعواء التي قام بها فلاسفة القرنين الثامن والتاسع عشر مثل (Montesquieu) و (Scholcher) ضد نظام الإنتاج بواسطة العبيد

٢ — تنظيم العمل بواسطة المستعبدين

اختلف نظام العبيد في القرون الوسطى وحل مكانه نظام الإنتاج بواسطة المستعبدين (serfs) لأن أصحاب الاقطاعات والاملاك الطائفة كانوا يسخرون فئة من الناس للعمل في إنتاج جميع لوازمهم والاشتغال بأعمالهم الصناعية والزراعية ، وكان المستعبدون يسخرون في أوقات معينة لاداء أعمال شديدة يطلبها منهم أصحاب الاقطاعات أو يدفعون الى سادتهم ما يوازي قيمة الاعمال التي لا يقدرون على انجامها . وسرى هذا النظام في أوروبا وانتشر انتشاراً عظيماً الى أن ألغى في فرنسا سنة ١٧٨٩ ^(٢) وفي بروسيا سنة ١٨٠٧ وفي روسيا سنة ١٨٦١ ^(٣) وفي إنجلترا

(١) روح القوانين — الفصل ٢ من الكتاب ١٥ من الجزء الاول

(٢) كوفيس — محاضرات — ص ١٠٠ سنة ١٨٩٣

(٣) Edmond Thery - La reforme agraire en Russie- 1913

٣ - تنظيم العمل بواسطة الطوائف والنقابات في العصر الحديث

لما اندثر نظام العبيد والمستعبدين بدأ عمال كل صناعة من الصناعات التفكير في تحسين صناعاتهم والدفاع عن حرفهم فكونوا طوائف^(١) تضم كل منها عمال حرفة واحدة، وكان نظام هذه الطوائف حراً فاستغادت منه الصناعات والعمال في أول الامر، ولكن بعد زمن قليل تغلب رؤساء الاعمال على هذه الطوائف بما لهم من السلطة والنفوذ على العمال فاستأثروا وحدهم بأمر هذه الطوائف واستبدوا في العمال فعمدوا إلى إيقاف حرية المنافسة الناشئة عن حرية العمل، وحددوا عدد رؤساء الاعمال في كل طائفة واحتفظوا بالرياسة ليخلفهم فيها أفراد عائلاتهم بعد موتهم. ولما زاد الرؤساء في غلوائهم تسخت الحكومة في فرنسا في القرن السادس عشر فوسعت نطاق الطوائف وعممته في جميع مدن فرنسا وأصبح العمل حقاً من حقوق المالك (حق ملكي) يوزعه على من شاء وكيف شاء. وصار لا يمكن لاحد الاشتغال بحرفة دون الحصول على أمر ملكي. ونتج عن هذا النظام الجديد خروج الحرف من حالة سيئة إلى أسوأ منها: اذ أصبح الرؤساء ملزمين بدفع ضريبة للحكومة نظير ما تقوم به من مراقبة الصناعات، وزيادة على ذلك فإن (Sully) و (Colbert) تمكنا من إعطاء امتيازات للصناعات التي قبلت نظام الطوائف

وكان نظام الطوائف حسناً مفيداً في بادئ الامر عند الانتقال من نظام عتيق فاسد (العبيد والمستعبدين) إلى نظام حديث نافع (نظام الطوائف) ولما انتهت فترة الانتقال أصبح نظام الطوائف عقيماً لانه صار عقبة كؤوداً في سبيل تقدم الصناعات والاختراعات المناسبة للحالة الاجتماعية، اذ كانت كل طائفة مقيدة بشروط لا تسمح لها بالخروج عن نظام صناعتها فكان الرئيس أو العامل لا يفكر في تغيير طرق الانتاج واستبدالها بما هو أحسن منها. ولما ساء حال الصناعات واختلت نظمها استصدر (تيرجو) في فبراير سنة ١٧٧٦ قانوناً لالغاء هذه الطوائف وإعلان حرية العمل، ولكن لم يعمل بهذا القانون حتى صدر قانون (Loi Chaplier) في ١٤ - ١٧ يونيو سنة ١٧٩١ وعندئذ أصبح لكل فرنسي حق اختيار الصناعة التي يريد الاحتراف بها. وفي سنة ١٨٨٤ صدر قانون

(١) لم يظهر هذا النظام في فرنسا إلا في القرن الثالث عشر وهو من الانظمة التي تركها الرومن في جنوب فرنسا (Etienne Boileau - Livre des metiers)

خاص ببحرية تكوين الجمعيات^(١) فأنس عقب ذلك نظام النقابات واندر نظام الطوائف في فرنسا وفي النمسا سنة ١٨٢٩ وفي بروسيا سنة ١٨٦٩ وفي الجبر سنة ١٨٧٢

وقد يرجع نظام الطوائف إلى عهد الرومان اذ كان في روما نظام للطوائف معروف باسم^(٢) (Collegia) أو (Colléges d'Artisans) . ويقول (Plutarque) : إن الملك (Numa) كان أول من أسسها في روما^(٣) ققسمها إلى ثمانية أنواع ، حسبما لما كان بين عمال الصناعات المختلفة من النزاع ، ثم خصص قسما تاسعا لجميع الصناعات التي لم تسجل ضمن الثمان طوائف الاخرى . ويرى (M. Humbert)^(٤) أن نظام الطوائف تأسس في روما في عهد الملك (Servius Tullius) وكانت تعمل هذه الطوائف للامور الدينية وتنظيم أحوال العامة من الناس المعروفين (Plebs) ويقول (Dirksen)^(٥) إن الحكومة الرومانية كانت لا تشجع ولا تساعد الا الطوائف التي تهتم بصناعات الحروب وأمور الدين . وكان السر في إنشاء هذه الطوائف يرجع إلى ما كان يلاقه أرباب الحرف من العسف والاضطهاد وسوء معاملة الارستوكراتية (Patriciens) فالتحد عمال كل صناعة واحدة للدفاع عن مصالحهم الشخصية والصناعية . واذا كان تاريخ ابتداء تكوين طوائف الصناعات في روما غير معروف بالضبط فن المؤكد وجوده في عهد الملكية (Royaute) اذ كان الناس وقتئذ مقسمين من جهة حقوقهم إلى قسمين : فكان أصحاب القسم الاول يملكون ويتمتعون بحقوقهم الكاملة ، بينما اهل القسم الثاني كانوا محرومين كثيرا من هذه الحقوق (السياسية) وكانوا في شدة الحاجة إلى الحماية بواسطة رئيس من الناس أو من الحكومة ، فتولى الملك حماية الصناع وطوائفهم لدرجة أنه كان يتدخل في تعيين الرؤساء وكانوا يدفعون ضريبة نظير حمايتهم ومن أهم ما حدث للطوائف في روما صدور قانون (الاثنى عشر لوحا)^(٦) سنة ٤٥٠

(١) Waldeck — Rousseau — Associations et Congregations — 1901

(٢) Paul Trouette — Les Colleges d'Artisans à Rome — 1892

(٣) Plutarque — Numa — 17 ed. Diderot 17 d 389

(٤) La Condition Des ouvriers libres chez Les Romains — Recueil de l'Académie de Toulouse — 1898

(٥) Mommsen — Histoire Romaine — P. 262

(٦) T. Drioux — Etudes Economiques et juridiques sur les Associations P. 69 en 1884

قبل الميلاد . اذ سمح لهم بتأسيس هذه الطوائف بشرط عدم الاخلال بالامن العام ولذلك حرمت الجمعيات السرية بقانون (Lex Gabinia) . وكانت الطوائف في عهد الجمهورية حرة إلا فيما يختص بالامن العام . وكانت مقيدة في عهد الامبراطورية فلا تؤسس جمعية من هذه الجمعيات دون مصادقة مجلس الشيوخ . ورغم هذا التشديد فإن ما تأسس منها كان مشفوعاً بكثير من الامتيازات فصار يزاد عددها شيئاً فشيئاً . وكان لسكل من الخبازين والتجارين والحدادين والحمالين والتواصين وأصحاب الفنادق طوائف مستقلة بعضها عن بعض .

ولقد نظم الامبراطور (Trajan) أحوال طوائف الخبازين . وأصلح الامبراطور (Hadrian) أحوال طوائف الممار ومنحها امتيازات خاصة . وصرح (Marc Aurele) للطوائف بقبول الهبات كشخص معتوى . ويقال إن (Alexandre Severe) أنشأ كثيراً من الطوائف ونظمها تنظيماً دقيقاً للعمل لمصلحة البلاد . ولشدة اهتمامه بالطوائف خصص لها قضاة للنظر في مشاكلها ، وإنما اضمحل هذا النظام إلى أن اندثر في أواخر عهده وأما نظام الطوائف في مصر في العهد القديم فقد كان غامضاً اذ لم يترك عنه شيء وإنما يؤكد (M. Maspero) ان العمال كانوا يلتفون حول رؤساء الصناعات في أيام الفراعنة ولما فتح المسلمون مصر وجدوا فيها أثراً من هذا النظام وهو التفاف العمال حول رئيس الحرفة والخضوع لاوامره . ويقول (ناصرى خسرو) : إن نظام الطوائف كان موجوداً في مصر في القرن الحادى عشر وكانت قيادتها محصورة في قبضة (المحتسب) ^(١) المنوط بمراقبة حركة النقل ، ونظام الطرق ، ومنع التلاعب بالمكاييل والموازين ، والحض على اتقان الصناعة ، والنظر فيما ينفع بين العمال والرؤساء من النزاع

وكان يرأس كل طائفة من طوائف العمال رئيس أو (شيخ الطائفة) الذى ينتخبه العمال في حفلة يحضرها عدد عظيم من العمال ، وكان له نفوذ عظيم على العمال ، وله حق التدخل فيما يحصل بين العمال والمشتريين من الخلاف . وكان منوطاً بالبحث عن أشغال للعمال العاطلين مع تقديم جميع المساعدات الضرورية للمستين وذوى العاهات من عمال الطائفة

(١) انظر كتاب الاحكام السلطانية للماوردى وفيه الكفاية على نظام الحسبة والمحتسب

أما فيما يتعلق بتعليم الصبية (Apprentis) الحرف فلم يكن لهذا التعليم نظام خاص وإنما كان يسلم الصبي إلى رئيس الحرفة ليعلمه حرفته، ومتى تعلمها رقى إلى درجة صانع وعندئذ يدخل تحت رياسة (شيخ الطائفة) وإذا أراد الصانع أن يصير (رئيساً) فعليه تقديم طلب إلى رئيس الحرفة الذى يكلمه — بعد قبول طلبه — القيام بعمل قد من أعمال صناعته، ومتى أتمهزه عرضه على جميع رؤساء هذه الحرفة، وإذا حاز لديهم القبول رقى إلى الرياسة في حفلة تشابه الحفلات التى كانت تقام في فرنسا لترقية الصبي إلى درجة زميل.

وجاء في المقررى: « إن نظام الطوائف بدأ في التدهور والانحلال عقب الجامعة التى حصلت في مصر سنة ١٠٦٩ . وبدأ المالك في أحياء نظام الطوائف بين ١٢٤٠ و ١٥١٧ ولكن ساءت أحوال الصناعات في مصر بدخول الاتراك سنة ١٥١٧ اذ كانوا يرسلون الأكفاء من العمال المصريين الى الاستانة لآحياء الصناعات التركية . ولما اختلت الصناعات في عهد الاتراك فسد نظام الطوائف وساءت قواعده . واستمر هذا الحال السئ بين القرن السابع عشر والثامن عشر».

ولما دخل الفرنسيون مصر في حملة (بوناپارت) وجدوا الصناعات تسير تحت قيادة (مشايخ الحرفة) الذين كانوا تحت سلطة (شيخ مشايخ الطوائف) وأخذت سلطة هؤلاء المشايخ في الاضمحلال الى أن أصبحت ألقابهم صورية ووهمية إلى أن جردوا من كل سلطة في عهد محمد على باشا وحرّم عليهم في عهد سعيد باشا مراقبة العمال . وأما إسماعيل باشا فقد استبدل هؤلاء المشايخ بموظفين يعينهم لتحصيل الضرائب المحددة على الصناعات ومع ذلك فقد اندثر نظام المشايخ في مصر من نفسه .

ولما شعر العمال أخيراً بما ينالهم من الاضطهاد اعتصب عمال السجاير سنة ١٨٩٩ واضربوا عن العمل طلباً لتحسين أجورهم وحاولوا انشاء نقابة للدفاع عن مصالحهم فلم ينجحوا، وفي سنة ١٩٠٣ أعادوا الكرة وأضرب معهم جميع عمال السجاير في القاهرة فوققوا الى تكوين نقابة في ٢ اغسطس سنة ١٩٠٨ خاصة بعمال شركة ماتوسيان . وبعدئذ تأسست نقابة عامة في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨ لجميع عمال السجاير بالقاهرة، وفي السنة نفسها أضرب عمال التزام طالبين رفع أجورهم وتخفيض ساعات أعمالهم ولكنهم خابوا في مسعاهم^(١)

(١) عبد الرحمن الراعى — نقابات التعاون الزراعية — ١٩١٤ — وكتائبنا — روح التعاون — ١٩٢٢

وهذه النقابات ليست فى الواقع الا نوعاً حديثاً من أنواع طوائف الحرف القديمة

٢ - حرية العمل والمنافسة

حرية العمل هى أن يترك الرأى لكل عامل فى اختيار العمل الذى يرغب الارتزاق منه ، ومن نتائج هذه الحرية فتح باب المنافسة على مصراعيه . ولقد اختلفت أنصار الاشتراكية وزعماء المذهب الحر فى نظرية حرية العمل فقال الاشتراكيون : إنها تنشر الفوضى والارتباك فى الصناعات ، إذ من المحتمل أن يشتغل عدد كبير من العمال والرؤساء فى صناعة واحدة ويهملوا صناعات أخرى هامة ضرورية للبيئة الاجتماعية . وزيادة على ذلك فإن أصحاب الحرفة الواحدة قد يتنافسون فيها حتى يقتل بعضهم صناعة الآخر . فنعاً لهذا الحال السى رئى ألا بد من وضع نظام يقيد هذه الحرية ويقف هذه الفوضى محافظة على الصناع والصناعات . فأجاب على ذلك أنصار المذهب الحر فى مقدمتهم (فردريك باستيا) : أن الصناع لا يختار صناعة إلا متأثراً بالوسط الذى يعيش فيه ، وقليل ما يشتغل الصناع فى حرفة لم يرها فى البيئة التى شب فيها . ولا شك أن لقانون العرض والطلب مفعولاً كبيراً فى تحديد عدد عمال كل صناعة ، لانه إذا كثر عدد العمال فى صناعة كثر إنتاجها ، ومتى كثر عرض الانتاج فى الاسواق هبط السعر الى حد الخسارة وعندئذ يضطر بعض عمال هذه الصناعة إلى الانسحاب منها للاشتغال بصناعة أخرى أكثر ربحاً وأضمن مكسباً فيقل عدد عمال هذه الصناعة . ويتم هذا الانتقال والتعديل من نفسه دون الحاجة الى قوانين تنظمها . وكذلك اذا كان عدد عمال صناعة من الصناعات قليلا فإن إنتاجها يكون ضئيلا والمعروض منها فى الاسواق قليلا فيرتفع ثمنها ، وهذا الارتفاع وحده يجذب الى هذه الصناعة عمال الصناعات الاخرى القليلة الكسب ، وعندئذ تهبط الاسعار الى الحد المناسب ، ويتوازن الانتاج بين الصناعات المختلفة

١ - المنافسة

إن من لوازم حرية العمل المنافسة ، ومن متميات المنافسة أن يتحمل العامل عواقبها : فله الغنم وعليه الغرم : لان حرية العمل تضطر عمال الصناعة الواحدة الى المسابقة فى شكل

المنافسة . ولا شك أن المستهلك يفضل المصنوعات الحسنة الصنع المنخفضة الثمن عن غيرها ، وعندئذ لا ينجح في هذا المضمار الا المهرة من العمال . وأما غيرهم ممن لم يتقنوا الصناعة فيسوء حالهم لعجزهم عن تصريف مصنوعاتهم ويكونون أردأ حالا وأقبح مآلا من عبيد العصور القديمة اذ كان العبد مطمئناً على قوت يومه بينما العامل الحر الضعيف في صناعته لا يضمن لنفسه هذا القوت ^(١) . فتعيد المنافسة (حق الأقوى) أى أنها تقرر حق الكفاية والمجادة .

ويمجد (فرديك باستيا) ^(٢) نظام المنافسة ، إذ يعتقد أنه نظام طبعى لا يجوز فيه التعديل والتبديل . وجاء في قاموس الاقتصاد السياسى ^(٣) (ان المنافسة شديدة الارتباط بالحياة الاجتماعية وأنها عظيمة راقية . وكما أنه لا يمكن إخفاء نور الشمس فلا يصح تحريم المنافسة التى هى للصناعة كالشمس للطبيعة) وقال (ستورات ملي) ^(٤) : إن كل ما يقيد المنافسة شر ، وكل ما ينشرها خير . وكان (فورييه) من أكبر المعارضين لنظرية المنافسة وكان يحض على تحريمها

٢ — فوائد المنافسة

تقتضى المنافسة أن يعرض عدد من المنتجين بضاعة من نوع واحد على الجمهور ليختار ما طالب له منها لحسن صنعها وعدم المبالغة في ثمنها . والمنافسة فوائد بصح حصرها في أربعة أمور هامة وهى :

١ — تحفظ المنافسة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ولا يمكن تحقيق ذلك الا بمباشرة حركة الاسواق التى يجتمع فيها المنتج والمستهلك أى العارض والطالب . فاذا كثرت كمية نوع من أنواع الصناعات فى الاسواق وكان طلبها قليلا فلا بد من هبوط أسعارها ، وقد تنزل الى حد الخسارة اذا لم يتجنب المنتج هذه العاقبة السيئة بتقليل الكميات المعروضة فى الاسواق أو يحول دفة انتاجه نحو صناعة أخرى . وهذه التوجات

(١) كوفيس — محاضرات — ص ١١٧ — ١٨٩٣

(٢) F. Bastiat - Les harmonies économiques

(٣) M. M. Coquelin et Guillaumin - ed. 1852

(٤) S. Mill - Principles . Book 5 ch. 7

في الاسعار والحركات الاقتصادية علامة لتنبيه العمل ورأس المال الى ضرورة البحث عن نوع آخر من أنواع الانتاج

٢ — تخفيض المنافسة الاسعار لان الآلات الميكانيكية سهلت الانتاج وخفضت نفقاته ، وبما أن المنتج يحدد غالباً أسعار بضاعته حسب نفقات إنتاجها بعد إضافة ربح بسيط فلا بد من تخفيض أسعاره بنسبة هبوط نفقات الانتاج . والمنافسة تستدعي الانتاج بكثرة ، والانتاج بكثرة يقلل الاسعار . ومتى هبطت الاسعار استطاع كل إنسان الحصول على حاجاته دون عناء ولا مشقة . وأما اذا استمر المنتج على رفع أسعار بضاعته فللمنافسة توقف حركتها في الاسواق إذ يعرض عنها المستهلك ويستعيضها بغيرها

٣ — تقضي المنافسة على الصناعات الرديئة وتمضد المتقنة منها ، فهي دواء لتطهير الصناعات من الغامد منها قتل حركتها حتى تتوارى عن الانظار ولا تجسر على الدخول في الاسواق فلا يعرض فيها الا الطيب من الصناعات التي تستطيع مجاراة تيار المنافسة . فللمنافسة تساعد على تقدم وتحسين الصناعات وتجعلها مناسبة لحالة تطورا الهيئة الاجتماعية . ومن لوازم تحسين الصناعة أن يتبع صاحبها الطرق الصناعية الحديثة ويسير عليها سيراً حسناً حتى يكون إنتاجه مناسباً للزمان والمكان . واذا لم يراع المنتج هذه الاعتبارات من إدخال الآلات المستحدثة واتباع الطرق العصرية في صناعته فإن المنافسة تطرده حطراً من الميدان وتقضي على بضاعته بالكساد

٤ — للمنافسة أثر في جعل المكاسب متناسبة بين العمال ورؤساء الاعمال ، ولا يظهر هذا التناسب الا في رفع أجور العمال . وكثيراً ما يشترك رؤساء الاعمال عمالهم في المكاسب علاوة على أجورهم وذلك باعطائهم نسبة مئوية من الارباح الصافية

٣ — مضار المنافسة

ولقد اعترض على مزايا المنافسة السابقة الذكرو بدلاً من اعتبارها من محاسن المنافسة اعترضت من عيوبها وهي :

١ — لا تحفظ المنافسة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، لان التوازن الناشئ عن توجهات العرض والطلب ليس نظامياً : أى أنه لا يسير حسب قانون عام ثابت ، وهذا التوازن غير مضمون دائماً خصوصاً اذا كثر الانتاج بفضل انتشار الصناعات الكبيرة ولا تناسع

دائرة الاسواق التي يجتمع فيها المنتج والمستهلك . وبعد أن كانت الاسواق لا تتعدى حدود الدولة فقد اخترقت هذه الحدود وأصبحت أسواق التجارة دولية ومفتوحة لجميع أنواع البضائع الاهلية والاجنبية . وإذا كان من السهل فيما مضى التغلب على الاسواق الاهلية طبقا لقواعد العرض والطلب فانه أصبح من الصعب الآن تتبع توجات الاسواق الدولية ، ومن المتعذر حفظ التوازن بين المنتج والمستهلك أى بين العرض والطلب . ولقد أصبح المنتج لا يشتغل حسب طلب المستهلك بل صار يعمل الآن طبقا لطلبات الوسيط ، لانه الصلة بين المنتج والمستهلك . ولا يقدر الوسيط طلباته حسب رغبة المستهلك بل يقدرها على وجه التقريب مع مراعاة حركة توزيع البضائع فى السنين الماضية وتطورات الافراد . وإذا أخطأ الوسيط فى تقديراته فقد ينشأ عن هذا الخطأ أزمة عظيمة .

وليس من السهل تنقل رؤوس الاموال والعمال من صناعة هبطت مكاسبها إلى عمل جديد يؤمل منه الربح لأن رأس المال الذى اشترك فى عملية من عمليات الانتاج غير الناجحة يتعذر خروجه منها ، ولا يتم له ذلك الا اذا أخلى من المسئولية . وكذلك العامل الذى اشغل مدة طويلة فى صناعة معينة ونظم معيشته حسب ما يكسبه منها ليس من السهل انتقاله الى غيرها ، ولا بدلاقتها من وقت طويل . وهذا أمر غير مرغوب فيه فى أكثر الأحوال

٢ — لا تساعد المنافسة على تحسين الصناعات بل إنها تقسدها وتهدم الصالح منها لأن المنتج الذى لا يستطيع مجاراة تيار المنافسة ولا يرغب فى تغيير صناعته ، يسعى فى استبدال المواد الغالية أو المتينة بمواد أولية أخرى وضعية . ولقد أساء أصحاب الصناعات استعمال قانون الاستعاضة (la loi de substitution) لانهم استعاضوا الصالح بالطالح والجيد بالفاسد ولا شك أن سريان هذه الروح السيئة فى نفوس العمال قد أضر بالصناعات ولم يدفعهم إلى التحايل على هذا القانون الاقتصادى إلا شدة انتشار المنافسة ورغبة أصحاب الأموال فى عدم ضياع رؤوس أموالهم . ومن هنا انتشر الفساد والتلاعب فى الصناعات فأصبح من الممكن صنع نبيذ جيد لذيذ من غير أن يدخله عصير العنب . وضع المربية دون أن تدخلها الفواكه والسكر . وضع الاقمشة الحريرية دون أن يدخلها الحرير النقي ولذلك اضطرت جميع الامم الراقية الى وضع حد لهذه المنافسة الخبيثة فسنت قوانين لمعاقبة من استعمل الفساد فى صناعته .

وليس من المؤكد أن المنافسة تمحو الصناعات الرديئة بل قد تمحو الشريعة التي لا تقوى على الكفاح في هذا المضمار ولا تقبل استعمال الغش فتفضل الكف عن الانتاج تخلصاً من هذا الوسيط الخليث

٣ — ولا ينتج عن المنافسة هبوط الاسعار، بل إنها من أكبر أسباب ارتفاعها . حقيقة ان المنافسة تحاول جعل الاسعار معادلة لنفقات الانتاج باكثر الانتاج وزيادة عدد المنتجين ، ولكن هذا لا يؤدي الى تخفيض أسعار المصنوعات لأنه كثيراً ما يتفق المنتجون الحديثون على رفع الاسعار الى حد يسمح لهم جميعاً بالحصول على أرباح عظيمة وأشهر مثل جدير بالدكر هو ازدياد عدد الخبازين بشكل مريع في فرنسا إذ بعد أن كان لكل مدينة عدد محدود من الخبازين وكان الخبز رخيصاً عند ما كان في باريس خباز واحد لكل ١٨٠٠ شخص . أما الآن ففيها خباز واحد لكل ١٣٠٠ وإذا حسبنا عدد فروع الخبازين أصبح لكل ثمانية سكان خباز واحد ، ولذلك ارتفع ثمن الخبز لان كل خباز لا يوزع من خبزه الا قليلاً فتضطره قلة التوزيع الى رفع أسعاره ليعوض ما قد يخسر من قلة تصريف بضاعته ^(١)

٤ — وأما كون المنافسة تسوى بين مكاسب أصحاب المعامل وأجور العمال فهذا منطوق معكوس ، لأن المنافسة تستدعي المسابقة : وهذه تستلزم تشغيل العمال بأقل ما يمكن من الأجور حتى يتيسر لأصحاب الأعمال تخفيض نفقات الانتاج . وليس القصد من الحروب الاقتصادية مساواة القوى بالضعيف ، بل تغلب القوى على الضعيف . وليست المنافسة الا صورة مصغرة من هذه الحروب

ولا شك أن المنافسة ضارة بمصالح العمال لأنها عبارة عن (نظام الابداء) ^(٢) كما سماها (Louis Blanc) ^(٣) لأن تخفيض الاسعار يستلزم تخفيض مصاريف الانتاج ولا يمكن ذلك دون مساس أجور العمال ، ولذلك يلجأ أصحاب الصناعات الى هذا الباب توصلاً الى زيادة أرباحهم . ولاحظ (سيسموندى) ^(٤) إن المنافسة تضر بالعمال لأنها

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٨٨ سنة ١٩١٤ ويعتبر (بيرو) ان مشكلة الخبز امر استثنائي لا يقاس عليه

(٢) Regime d'extermination

(٣) Louis Blanc — L'organisation du travail - 1848

(٤) Nouveaux pincipes d'économie politique

تضطر أصحاب المصانع إلى زيادة ساعات العمل واستخدام النساء والاطفال في معاملهم ،
بأجور منخفضة لتقل نفقات الإنتاج وتزداد أرباحهم

هـ — والمنافسة نفسها تلزم المتنافسين أن يتطلع بعضهم صناعة بعض إلى أن تتلاشى .
ويحل محلها نظام الاحتكار الفعلي (monopole de fait) إذ يسقط من الصناعات التي
تدخل ميدان المنافسة مالا يقوى على مقاومة هذا التيار الشديد ، لأنه كثيراً ما يلجأ
بعض أصحاب المصانع الكبيرة إلى طرق شيطانية لقتل صناعات غيرهم فيكتفون بالربح
القليل ، ومنهم من لا يطلب ربحاً مطلقاً ومنهم من يبيع بضائعه في أول الأمر بخسارة وفي
تمكن من قتل الصناعات الأخرى التي كانت تنافسه رفع أسعار إنتاجه حيث صار حراً
في تحديدها وأصبح المحتكر الوحيد لهذه الصناعة . وربما بقي في ميدان المنافسة عدد
قليل من رؤساء الصناعات ، وعندئذ يتفوقون فيما بينهم على احتكار الاصناف التي يشتغلون
فيها فيرفعون أسعارهم بدرجة فظيعة لتعويض ما ضحوه من الأموال في مضار المنافسة .
وهذا ما حصل في أمريكا إذ اتفق المنتجون على تكوين جمعيات سموها (trusts) وكما
حصل في ألمانيا حيث كونوا جمعيات سموها (cartels) . وسنتكلم فيما يأتي على هذه الجمعيات
التي وضعت حداً للمنافسة

١ — قيود المنافسة

لما كانت المنافسة الحرة قاسية شديدة الوطأة على الصناعة والتجارة والزراعة الصغيرة
فكر قادة الحركة الاقتصادية ، خصوصاً الصناعية منها ، في وضع حد لهذه الفوضى الناشئة .
عن حرية العمل التي كثيراً ما تنقلب إلى عكس المقصود منها (تشجيع العمال ونشر روح
الابداع والاختراع) ولذلك قيدوها بأمرين :

١ — الاحتكار

٢ — جمعيات المنتجين

١ - الاحتكار

الاحتكار عكس المنافسة ، وهو عبارة عن حقوق يعطيها القانون لفرد أو لآفراد دون سواهم للقيام بعمل من الأعمال ، ويسمى بالاحتكار القانوني (*monopole de droit*) ، ويوجد نوع آخر يعرف بالاحتكار الفعلي (*monopole de fait*) وهو الذى لا يعززه القانون . وإنما يعتمد على (الأمر الواقع) ، لأنه عند ما تندر كثير من الصناعات بفضل المنافسة فلا يبقى إلا أقواها وأقدرها على الإنتاج فتحسرك من نفسها هذه الصناعة . وقد يكون عاماً إذا كان المحتكر هى الحكومة ، وخاصة إذا كان متعلقاً بالآفراد .

والاحتكار العام فى فرنسا هو ما تقوم به حكومتها من أعمال الإنتاج مثل احتكارها صناعة الكبريت والدخان والفرقعات الضرورية للحروب وأعمال الجيش . وأما فى مصر فتحسرك الحكومة استغلال السكك الحديدية ، عدا القليل منها الخاص بالطرق الزراعية المعروفة بخطوط السكك الحديدية الزراعية الضيقة التابعة لشركات أجنبية .

وأما الاحتكار الخاص فهو ما تقوم به الآفراد أو الجماعة من احتكار إحدى الصناعات خصوصاً إذا اخترع أحد الآفراد شيئاً وأراد التفرد باستغلاله فإن الحكومة تمنحه حقوق المخترع أو رخصة المكتشف التى يعبر عنها فى فرنسا باسم : (*brevet d'invention*) وليس لأحد سواه حق الانتفاع بها : مثل احتكار بنك فرنسا إصدار ورق النقد الفرنسى والبنك الأهلى فى مصر لإصدار ورق النقد المصرى . ولقد منحت الحكومة المصرية امتيازات خاصة لشركات «الترام» و«المترو» التى تحسرك استغلال هذه الخطوط .

ولا شك أن نظام الاحتكار فضلاً ، وعيوباً . فمن محاسنه ما يأتى :

١ - تخفيض نفقات الاعلان عن المصنوعات المحتكرة ، فبعد أن كان كل صاحب مصنع يعلن عن مصنوعاته على انفراد ، أصبح الاعلان عنها عاماً لجميع الصناعات التى تضمها إدارة الاحتكار ^(١) .

٢ - إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ^(٢) :

١ شمول - مبادئ الاقتصاد السياسى - جزء ١ ص ١١٧

٢ بلانشار - محاضرات - جزء ١ ص ٣٣٣ - ١٩٢١

وأما ما يوجه إلى نظام الاحتكار من النقد فمحصور فيما يأتي :

١ — يضع الاحتكار المستهلك تحت رحمة المنتج ، إذ يضطره إلى قبول الأسعار التي يطلبها ثمنًا لمصنوعاته . وفي الواقع أنه ليس في استطاعة المحتكر الحازم السير على هذه الطريقة ، لأنها تقود صناعته إلى الكساد ، إذ من مصلحة المنتج ترغيب المستهلك في مصنوعاته ، ولا يتسنى له ذلك إلا إذا كانت أسعاره مناسبة يقبلها المستهلك عن طيب خاطر ، ولذلك ليس في استطاعة المحتكر المبالغة في رفع أسعاره ، خشية فقور المستهلك وإعراضه عنها .

٢ — إن الإحتكار يحرض المنتج على الخمول والكسل ، ويدعو إلى تأخر الصناعة ، لأنه متى ضمن لنفسه عددًا من المستهلكين كف عن إقناعاته وعدل عن مراقبتها وأهمل إدارتها فتضمحل صناعته ، ولكن هذا الاعتراض غير وجيه أيضًا ، إذ الأجدر بالمحتكر الذي يتشبع بهذه الأفكار أن يفتح أبواب صناعته ، فذلك خير له من الاستمرار في الانتاج ، لأن المحتكر الذي لا يهتم بصناعته ينفر الناس منها ويجعلهم يعرضون عنها لعدم إقناعها ، وليس من المعقول أن يحتكر إنسان عملاً بقصد التفوق فيه ثم يدعه يموت بسبب الإهمال .

٢ — جمعيات المنتجين

لما انتشرت مبادئ حرية العمل كثر التنافس البريء والخبيث ، ولما خشى المنتجون ضرر الحرية المطلقة التي سارت عليها المنافسة الخبيثة عمدوا إلى إيقاف تيارها الجارف الذي يسوق الانتاج الصالح إلى الهاوية ، فاتفقوا فيما بينهم على تأسيس جمعيات لحماية الانتاج والمنتجين من هذا الشر المبين . وهذه الجمعيات على ثلاثة أنواع وهي :

١ — الحلقات أو الأركان (Rings or Corners) .

٢ — جمعيات المنتجين الألمانية (cartels)

٣ — جمعيات المنتجين الأمريكية (trusts)

٤ — الفرق بين الكارتلز والترستس

١ — الحلقات أو الأركان

إن الغرض من جمعيات المنتجين المعروفة بالحلقات أو الأركان هو الاتفاق فيما بين المنتجين على حبس بضائهم عن الأسواق وحفظها في حلقة أو ركن أو دائرة واحدة لرفع أسعارها ، فإذا قل عرضها ازداد طلبها ، وإذا كثرت رغبة الحصول عليها ارتفع ثمنها . ولكن إذا انحلت هذه الحلقة أو انهدم هذا الركن المتأمر على المستهلكين انخفضت أثمان هذه البضائع دفعة واحدة ، لأن الاتحاد الاصطناعي على رفع الأسعار في الأسواق يكون قد انقصت عراه .

وكان تجار الولايات المتحدة أول من فكروا في هذه الطريقة ، وتبهم في ذلك تجار ألمانيا وفرنسا . ولقد وصلت جرأة كبار التجار إلى تكوين هذه الحلقات في أمم مختلفة وجعلها دولية للتغلب على أسعار الأسواق الدولية مثل حلقات القمح والسكر والزيت والصوف والحديد . وقد يبالغ التجار في تكوين هذه الحلقات إلى حد يعود عليهم بالخسران كما حصل في فرنسا سنة ١٨٨٩ عند ما تأسست نقابة المضاربين الذين أرادوا رفع أسعار النحاس في الأسواق ، ولما تم لهم ذلك صاروا يبالغون في إنتاجه إلى أن طفحت الأسواق به ، فشلت النقابة .

والغاية الأساسية من هذه الجمعيات هي ربط الأسواق وتبجيل حركة تجارتها للتأثير في الأسعار ، ولما كانت مقاصد هذه الجمعيات خبيثة وكان ضررها أشد خطراً على الصناعات من فوائدها فكر المشرعون في أمم كثيرة لوضع حد لهذا التضليل ، فسنوا قوانين^(١) لمعاقبة كل جمعية غرضها التأثير في الأسعار في الأسواق تأثيراً غير طبعي .

٢ — جمعيات المنتجين الألمانية (كارتلز)

١ — الغرض من جمعيات (الكارتلز) :

اشتقت كلمة (cartels)^(٢) من (charte) أو (contrat) وهي عبارة عن تعاقد تجارى

١ انظر المادتين ٤١٩ و ٤٢٠ من قانون العقوبات الفرنسى
٢ جيد — محاضرات. — ص ١٨٧ جزء أول — ١٩٢٦ Syndicat de producteurs ou entente commerciale

يعتقد المنتجون فيما بينهم للدفاع عن مصالحهم ومصالح صناعاتهم . وكانت ألمانيا أول من فكر في تأسيس هذه الجمعيات خوفاً من هبوط الاسعار ونجس أثمان مصنوعات في الاسواق بسبب تطرف المنافسة والاكثر من الانتاج . ويقال إن أقدم هذه الجمعيات هي جمعية الحديد التي تأسست في ألمانيا سنة ١٨٦٢ وصار عددها يزداد من سنة الى أخرى بهذه الكيفية :

٤ في سنة ١٨٧٠ — ١٤ في ١٨٧٩ — ١٣٧ في ١٨٩٠ — ٥٠٠ في ١٩٢١

وأهمها جمعيات الفحم والمعادن .

وتختلف هذه الجمعيات عن التي تعرف بالحلقات أو الاركان في أن الاولى تعمل بصفة دائمة وبنية شريفة للتغلب على الاسعار خدمة للصناعة والصناع ، بينما تعمل جمعيات الحلقات لانفساد السعر في الاسواق ورفعه فوق الحد المقبول . والغرض من جمعيات المنتجين الألمانية التضامن لتحديد نظام المنافسة وتقييدها .

وتبين أنظمة هذه الجمعيات ببيان مقاصدها ، فمنها :

١ — جمعيات تعمل على تخفيض نفقات الانتاج بتخفيض أجور العمال أو بتخفيض أسعار المواد الأولية أوهما معاً .

٢ — جمعيات تعمل على تحديد أسعار المصنوعات التي يعرضها الأعضاء في الاسواق للبيع . وقد يعترض البعض على ذلك بأن قانون العرض والطلب هو أكبر عامل لتحديد الأثمان . ويصح الرد على هذا الاعتراض بأن فضل هذه الجمعيات هو وقفها مفعول هذا القانون باتفاق المنتجين على عدم بيع مصنوعاتهم بأسعار تقل عن المتفق عليها ، وعندئذ يضطر المشتري إما للخضوع لهذه الأثمان ، وإما إلى قضاء ما يلزمه من الخارج . وبأن قضاءه من الخارج يكلفه نفقات كبيرة فانه يضطر إلى قبول أسعار هذه الجمعيات .

ولا تؤثر هذه الجمعيات في أسعار الاسواق المحلية الاهلية فقط بل وفي أسعار الاسواق الدولية . إذ تنع خطة غريبة لبيع مصنوعات في الخارج ، فبيعهما في الاسواق الخارجية الدولية بأثمان تقل عما تباع به في الاسواق الداخلية الاهلية بحجة تخفيف وطأة كثرة هذه البضائع على الاسواق الاهلية ولتنافس مصنوعات الامم الاخرى للتغلب على أسواقها ولقد اعترض على هذه الطريقة الاقتصادية المعروفة بطريقة التبريق أو التخفيض (Dumping system) بأن ما تخفضه هذه الجمعيات من أثمان بضائعها المرسلة للبيع في

الخارج يضاف الى أثمان بضائعها التي تباع في الاسواق الاهلية ، وبهذه الكيفية يتحمل الاهالي ارتفاع الاسعار بدون مسوغ ينمنا ينتفع الاجانب من تخفيضها بلا حق ، ولذلك فان الرأي العام ضد هذه الطريقة ، بل ويحاربها بكل ما أوتي من قوة .

(٣) وجميعيات تهم بتحديد الانتاج لمنع المنتجين من المبالغة ، لانه اذا كثرت مصنوعاتهم لا بد من وقوع أزمة بسبب هذه الكثرة فتعبط الاسعار هبوطاً مريعاً . ولذلك تمده هذه الجمعيات نصيب كل عضو في الانتاج السنوي وتوزع عليهم طلبات الانتاج لاسيما ما هم منها بتكوين الاسواق الاهلية . وقسم طلبات الانتاج على الاعضاء بواسطة الجمعية بنسبة حسب مقدرة انتاج صناعة كل عضو . وزيادة على ذلك فان المنتجين مضطرون الى عدم بيع مصنوعاتهم بغير الأثمان التي حددتها لهم الجمعية وألا يعرضوا في الاسواق الا الكميات والاصناف المحددة لكل منهم

وكثيراً ما تحدد هذه الجمعيات مناطق انتاج كل صناعة ويحرم عليها التعدي على مناطق غيرها ، ولا توزع بضائعها الا داخل دائرتها . وقد يكلف الاعضاء أحياناً بوقف حركة انتاجهم مدة من الزمن مناعاً لتكاثر البضائع في الاسواق . وقد تنشئ هذه الجمعيات مكتباً يسمى (مكتب البيع المشترك)^(١) لمراقبة حسن سير التوزيع ، وكثيراً ما يتولى بنفسه هذه العملية فيوزع المصنوعات التي تنتجها الصناعات المتحدة فتقدم اليه جميع طلبات الشراء ليوزعها على مصانع الاعضاء حسب نسبة اتساع نطاق صناعاتهم . وقد يتبع هذا المكتب خطة أخرى لتصرف مصنوعات الاعضاء فيشتري جميع المصنوعات بأثمان يتفق عليها مع الاعضاء ، وعندئذ لا يتدخل الاعضاء في حركة التوزيع بل يقوم بها مكتب البيع وحده . ومتى تم بيعها وحصل على شيء من الربح فانه يوزعه على الاعضاء بنسبة ما اشتراه هذا المكتب منهم

ورغم كل هذا التدخل في اعمال الانتاج فان شخصيات أصحاب الصناعات وحريةهم في ادارة أعمالهم لا تمس بشيء مطلقاً وهم أحرار في جميع تصرفاتهم ما عدا ما ارتبطوا به عند تأسيس الجمعية . وتفيد هذه الجمعيات المنافسة ولكنها لا تمحوها لانها تبقى مستمرة في الصناعات التي لم تخضع لنظام جمعيات المنتجين

١ وفي هذه الحالة تكون هذه الجمعيات شبيهة بجمعيات التعاون في الانتاج — جيد محاضرات —

٢ - مفوائد الكارتلز

لا تخلو هذه الجمعيات من فوائد منها :

(١) أنها تنظم الانتاج وتجعله مناسباً لحركة الطلب ، وتقي انتظم العرض أصبح من الصعب التلاعب بالاسعار

(٢) انها تخفف نفقات الاعلانات فبعد أن كان يعلن كل صاحب مصنع عن مصنوعاته أصبحت الجمعية تقوم بهذه النفقات وتكتفي باعلان واحد عن الصناعات كلها .

(٣) أنها تخفض نفقات الانتاج لأنها تشتري المواد الاولية بالجملة وبأسعار رخيصة ، بينما كان كل مصنع يشتريها على حدة وبأثمان مرتفعة لقلة الكمية المطلوبة .

(٤) انها تشتري تجارتها في الأمم الاخرى ، لان في استطاعتها تحمل نفقات التصدير بينما لا تستطيع كل صناعة على حدها القيام بمثل هذه النفقات .

٣ - شروط نجاح الكارتلز :

(١) لا تنجح هذه الجمعيات إلا إذا كان عدد المنتجين محدوداً ومحصوراً في دائرة واحدة . وأما اذا كثر عدد المنتجين الخارجين عن هذه الجمعيات فمن المتعذر سير أعمالها سيراً ناجحاً . وهذا هو سبب فشلها في الاعمال الزراعية ^(١) خصوصاً في مصر ، لان كثيراً من منتجي القطن في غنى عن سرعة توزيع أو بيع قطعهم ، وفي الوقت نفسه توجد طبقة أخرى من الزراع في أشد الحاجة إلى سرعة توزيع قطعهم لدرجة أن منهم من يبيعهم قبل نضجه (على الكونترات) . ولقد صادفت هذه الجمعيات الزراعية في ألمانيا فشلاً كبيراً ولم ينجح منها إلا جمعيات الالبان التي تأسست سنة ١٩٠٣ .

(٢) ولا بد من أن يكون نظام الجمارك مساعداً على عدم قبول المصنوعات الاجنبية بسهولة ، لانها اذا دخلت البلاد التي انتشرت فيها هذه الجمعيات فاتها تؤثر في حركتها الصناعية ، وقد تضطربهم الى تعديل الاسعار التي اتفقوا عليها للبيع بضائعهم ولذلك لا تنجح جمعيات المنتجين في نظام حرية التجارة .

٤ - انتشار الكارتلز الدولي :

لم تمكن جمعيات المنتجين الالمانية (كارتلز) من الانتشار في فرنسا ، لان المادة ٤١٩ من قانون العقود الفرنسية تحرم كل اتفاق غرضه التأثير في الاسعار . ولقد أخذت

هذه الجمعيات شكلا آخر منذ سنة ١٨٨٤ إذ سميت : (نقابات البيع) ومع ذلك فانها كانت قليلة الانتشار بسبب ما وضع في طريقها من القيود . وفي سنة ١٨٧٦ تأسست جمعية مشهورة باسم : (Le comptoir Longwy) فكانت تتصرف في رأس مال قدره ١٧٧ مليون فرنك لانتاج الفولاذ . وتأسس في إنجلترا جمعيات معروفة باسم : (Pools)^(١) وهي عبارة عن اتحاد تجارى بين المنتجين لتنظيم بيع المعادن .

ولست هذه الجمعيات مقصورة على المنتجين الاهليين ، بل امتدت مبادئها الى البلاد الاخرى ، إذ تأسست جمعيات دولية بين المنتجين . ففي سنة ١٩٠٧ اتحد رؤساء مصانع الزجاج في ألمانيا وبلجيكا وهولندا وفرنسا والنمسا ، وتمهدوا ألي انافس بعضهم بعضا ، وسبب ذلك أن (Owen) اخترع آلة لصناعة الزجاج من مبادئ سرعة الانتاج . فأتحد أصحاب معامل الزجاج للدفاع عن صناعتهم . وفي سنة ١٩٠٦ تأسست جمعية دولية لبيع البترول ، وكذلك اتحاد جمعيات المنتجين الانجليزية الالمانية الخاصة بانتاج الانايت والفضبان الحديدية ، واتحاد جمعيات المنتجين البلجيكية الالمانية الخاصة بانتاج الفحم^(٢) .

٣ - جمعيات المنتجين الامريكية (الترستس)

١ - الفرض من جمعيات (الترستس) :

إن كلمة (trust)^(٣) الانجليزية معناها (ثقة) واستعملت في أمريكا للدلالة على الهيئة المشكلة من أصحاب صناعة واحدة للتغلب على حركة السوق لقيادة الاسعار ومنع تأثير المنافسة عليها . وهذه الجمعيات الامريكية كثيرة التشابه بالجمعيات الالمانية السابقة الذكر في الغاية ، ولكنها تختلف عنها في الوسيلة ، لان الجمعيات الالمانية حرة التصرف في إدارة شئونها بشرط عدم إخلال الاعضاء بتعهداتهم نحو الجمعية . ولا تتمتع الجمعيات

(١) بلانتشار — محاضرات — جزء أول ص ٢١٨ — ١٩٢١

(٢) بلانتشار — محاضرات — جزء أول ص ٣٢٢ — ١٩٣١

(٣) اذا كان نظام هذه الجمعيات اخترع في أمريكا من الوجهة الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر فإن كلمة (trust) وجدت لنويا في فرنسا قبل ظهورها في أمريكا . والدليل على ذلك وجود كلمة trustee في اللغة الفرنسية التي كان معناها في القرون الوسطى (من يثق بالأخر)

انظر — جرمان مارتان — محاضرات في الاقتصاد السياسي ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩١٠

الامريكية بهذه الحرية ، إذ تخضع الصناعات المتحدة لاوامر الجمعية فيما يختص بكيفية الانتاج داخل وخارج المصانع .

ولقد تطورت أشكال هذه الجمعيات في أمريكا وتقلبت على أنواع عديدة مختلفة : أهمها ثلاثة : فكانت هذه الجمعيات في بادئ الامر عبارة عن مجرد اتفاق بسيط بين كبار المضار بين للتغلب على الاسعار في الاسواق بخصوص إنتاج معين ، قشترى الجمعية جميع المصانع والورش التي تشتغل في الصناعة المطلوب السيطرة عليها ، ولما اتضح أن هذا الاتحاد مقيد لحرية التجارة أصدرت الحكومة سنة ١٨٩٠ القانون المعروف (Sherman Act) الذى أعلن حرية التجارة والصناعة في جميع الولايات المتحدة في الخارج والداخل ومعاقبة كل من سعى في تقييد حرية المنافسة . ورغم صدور هذا القانون فكر المنتجون في وضع نظام جديد للتغلب على الاسعار في الاسواق دون الخروج على هذا القانون وسموه بنظام الجمعيات المتحدة (Consolidation trusts) أو الجمعيات المندمجة (Fusion trusts) وهى عبارة عن إدماج الصناعات بعضها في بعض حتى تصبح صناعة واحدة بدلا من جملة صناعات ويعتبر صاحب كل مصنع من هذه المصانع المندمجة كسهم في شركة يعطى له أسهم تعادل نصيبه في هذا الاتحاد الصناعى ، ولما ضيق القانون نطاق أعمال هذه الجمعيات المتحدة عدلت عن هذا النظام وابتدعت نظاماً ثالثاً معروفاً في أمريكا بالجمعيات الحاكمة أو المسيطرة (Holding trusts) وهى عبارة عن اتحاد عدد من أصحاب الاموال لشراء أسهم الصناعات المطلوب السيطرة عليها فيصبحون بفضل تملكهم الجزء الاكبر من أسهم هذه الصناعات أصحاب السلطة الفعلية يتصرفون فيها كيف شاؤوا . فأكبر هذه الجمعيات الامريكية جمعية البترول التي يدخل تحت نفوذها نحو عشرين جمعية . ويسمى رؤساء هذه الجمعيات بالملوك . فيوجد في أمريكا ملك البترول (Rockefeller) وملك الفولاذ (Morgan) وملك السكك الحديدية وهما (جولد وفاندرفلد) وملك الاوتوموبيلات (فورد) وهما اختلفت أشكال هذه الجمعيات فتنها تقييد حرية هذه الصناعات بخلاف ما لها من الحرية في نظام جمعيات المنتجين الالمانية ، وكذلك تندثر المنافسة كلية في نظام (الترستس) بينما تبقى في نظام (الكارتلز) .

(١) التغلب على الاسعار في الاسواق وتوحيد الائمان التي يريد بها أعضاء الجمعية لتوزيع مصنوعاتهم .

(٢) حسن تقسيم العمل لان هذه الجمعيات توزع الانتاج بين الصناعات التي تحت إدارتها .

(٣) تعمل على تخفيض الاسعار إلى حد مقبول يتحملة المستهلكون ومن بينهم العمال أى أن هذه الجمعيات تعمل لخدمة العمال ، وفي الوقت نفسه تشتغل لمصلحة المنتجين ، فبهذه العملية توفق بين مصالح العمال ورؤساء الاعمال . ولا شك أن من مصلحة هذه الجمعيات عدم المبالغة في رفع الاسعار ، لان المستهلكين يعرضون عنها ويعملون على محاربتها واستبدالها بغيرها ، وحيث إن من مصلحة هذه الجمعيات تصريف مصنوعات الاعضاء فيجب عليها تخفيض الاسعار إلى حد مناسب لتفقات الانتاج فيضمن لهم ربحاً قليلاً مستبجراً وذلك خير من مكسب كبير وقى .

٣ — مضار الترسس^(١)

(١) لو سلمنا جدلاً بأن (الترسس) خفضت الاسعار في الاسواق فانها أيضاً مهدت الطريق لعدد قليل من الاغنياء للاستيلاء على هذه الصناعات وجعلتهم يسيطرون على أموال طائلة كما حصل ذلك في إنتاج البترول إذ استولى (روكفلر) على جميع ينابيعها ، وكذلك استأثر (مورجان) بإنتاج الفولاذ . ولا شك أن حصر الاموال الطائلة في أيدي قليلة خطر عظيم ، لانهم قد يسيئون الى الصناعات الاخرى غير الخاضعة لشروطهم كان ينافسوها منافسة شديدة . وقد يلجأون في بعض الاحيان الى المنافسة غير المشروعة فيخفضون أسعار مصنوعاتهم عن قيمة نفقات الانتاج (sous - vendre) حتى ولو اضطروا الى بيعها بخسارة ، ومتى تمكنوا من قتل الصناعات غير المنتمية الى جمعيتهم يرفعون أثمانهم أو على الأقل يحددون الاسعار التي يرغبونها . ورغم ذلك فان هذه الجمعيات لا تستطيع رفع أسعارها الى حد المبالغة ، لانها لا تملك إلا الاحتكار الفعلي ، وإلا انفض المشترون من حولها وعمدوا إلى قضاء حاجاتهم من الصناعات الاخرى غير الخاضعة لجمعيات (الترسس) .

(٢) أما القول بأن هذه الجمعيات تشتغل لمصلحة العمال فهذا أمر مشكوك فيه ، إذ كثيراً ما تسعى هذه الجمعيات لتخفيض أجور العمال رغبة في تقليل نفقات الانتاج

وقد تستغنى أحياناً عن كثير من العمال أو عن جميع العمال متى تبين لها أن صناعة من صناعاتها غير متوافرة فيها شروط المتانة والدقة والربح . ولقد حصل مراراً في ألمانيا أن اشترت المصانع الكبيرة المصانع الصغيرة وضممتها إليها بعد الاستغناء عن عمالها الاصليين . وهذا مضر بالعمال .

٤ — انتشار الترسنس الدولي :

وهناك جمعيات يتحد فيها منتجو دول مختلفة مثل الاتحاد الدولي لمنتجي الديناميت الذى أسسه (نوبل) سنة ١٨٨٦ ، واتحاد الكبريت سنة ١٩٠٠ ، واتحاد النيكل ^(١) . وإنما الاتحاد الاهلى بين منتجى أمة واحدة أكثر انتشاراً من الاتحاد الدولي . وأهم هذه الجمعيات الامريكية هى جمعيات الزيت التى أسسها (روكفلر) سنة ١٨٨٣ فكان يسيطر سنة ١٩١٢ على ٩٧ فى المائة من إنتاج البترول الامريكى وبلغت أرباحه السنوية نحو مليارين من الفرنكات . وكانت الولايات المتحدة تستخرج ثلاثين مليون طن من البترول ، بينما أن ما تستهلكه جميع الامم لا يزيد عن خمسين مليون طن . وأما جمعيات الفولاذ التى أسسها (مورجان) سنة ١٩٠٢ فقد احتكرت إنتاج هذا النوع . ولقد ظهر من البحث الذى قامت به لجنة التحقيق البرلمانية سنة ١٩١٣ أن جمعيات (مورجان وروكفلر) تملك نحو ٣٦ فى المائة من الثروة العاملة في الولايات المتحدة ، ويسيطر هذان الملكان على رأس مال قدره ٢٤٦٨٦ مليون ريال موزع على جملة مشاريع مختلفة .

٤ — الفرق بين (الكارتلز) و (الترسنس)

إن بين الكارتلز والترسنس تشابهاً عظيماً وفروقاتاً جدية بالاعتبار . أما وجه التشابه بينهما فهو ما يأتى :

- (١) تشابههما فى التكوين ، لأن كل منهما مؤسس على شكل شركات المساهمة ولو أن عدد مساهمى الترسنس قليل وعدد هم فى الكارتلز كثير .
 - (٢) تشابههما فى طريقة تصريف مصنوعات الاعضاء .
- وأما الفرق بين الكارتلز والترسنس فهو ما يأتى :

(١) ترمى جمعيات الانتاج الامريكية (ترستس) الى التغلب على حركة السوق فيما يتعلق بمصنوعاتها وأما جمعيات الانتاج الالمانية (كارتلز) فترمى الى توحيد الاسعار

(٢) لا تهتم الترسس الا بمحو منافسها بجميع الطرق حتى غير المشروعة ولا يبقى في الاسواق الا الاقوى، بينما ان الكارتلز لا تنظر الا الى وضع حد للمنافسة غير المشروعة. وتنتهى المنافسة في هذه الجمعيات الاخيرة الى التحالف لتسيير الاسواق سيراً منتظماً

(٣) تعمل الترسس على قتل جميع الصناعات المنافسة لها بينما الكارتلز تبذل جهدها للتوفيق بين الصناعات

(٤) لا تتدخل الكارتلز في ادارة أعمال الصناعات بل تتركها حرة بينما تتدخل الترسس في ادارتها.

الفصل الرابع

تركيز العمل أو الانتاج الكبير^(١)

١ - أنواع التركيز

١ - التركيز في الصناعة : فوائده ومضاره

٢ - التركيز في التجارة : فوائده ومضاره

٣ - التركيز في الزراعة

٢ - نضال الصناعة والتجارة والزراعة الكبيرة مع الصغيرة من كل منها

١ - نضال الصناعة الكبيرة مع الصغيرة

٢ - نضال التجارة الكبيرة مع الصغيرة

٣ - نضال الزراعة الكبيرة مع الصغيرة

١- أنواع التركيز في الانتاج

التركيز هو حصر جميع الجهود المنتجة في أيد معدودات فينبذل المنتج الكبير جهده للاستيلاء على جميع فروع الانتاج المرتبطة بمهنته ، صناعية كانت أو تجارية أو زراعية فيسيطر عليها لتتسع دائرة أعماله شيئاً فشيئاً الى أن يصل بفضل المنافسة إلى قتل أعمال غيره في الصناعة أو التجارة أو الزراعة الصغيرة. ومتى تمكن من ذلك أصبحت السوق في قبضته فيحدد الأسعار التي يريد لها لتوزيع صناعته

وإذا فحصنا الاحصاءات ^(١) السنوية لأمة من الأمم علمنا كيفية توزيع الصناعات على الأيدي العاملة وعرفنا نصيب كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة في مضمار الانتاج. كان في فرنسا من المصانع الكبيرة التي تشغل أكثر من خمسين عاملاً نحو ١٣٣ سنة ١٨٤٠ و ٤٥٦ سنة ١٨٩٦ و ٦٢٧ سنة ١٩٠٦ بمعنى أن الصناعات الكبيرة زادت خمسة أضعاف ما كانت عليه في ٦٦ سنة تقريباً ، بينما كانت نسبة عمال الصناعات الصغيرة والكبيرة كالتالي :

الصناعات الصغيرة (من عامل واحد الى خمسين) كانت نسبتها سنة ١٨٤٠ ٧٤ في المائة وسنة ١٩٠٦ ٥١ في المائة .

الصناعات الكبيرة (أكثر من خمسين عاملاً) كانت نسبتها سنة ١٨٤٠ ٢٦ في المائة وسنة ١٩٠٦ ٤٩ في المائة

فيتضح مما تقدم أمران :

- ١ — أن عدد الصناعات قل عما كان عليه سابقاً لمصلحة الصناعات الكبيرة.
- ٢ — أن عدد العمال زاد عما كان عليه في الماضي لمصلحة الصناعات الكبيرة أيضاً ، إذ يشتغل في معمل (creusot) الفرنسي نحو ٢٥ ألف عامل ، ويشغل مثل هذا العدد في شركة المناجم الفرنسية ، وأما في شركة السكك الحديدية (باريس ليون مارسيليا) فيشتغل فيها نحو ٦٠ ألف عامل . فيستدل مما تقدم على أن الصناعات الصغيرة تندثر أو تندمج شيئاً

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٩٢ جزء أول — ١٩١٣ La concentration ou la grande-production

فشيئاً بعضاً في بعض لتتسع دائرة أعمال الصناعات الكبيرة . وجميعيات الكارتلز والترستس من أهم عوامل التركيز وقد سبق الكلام عليها .

٩ - التركيز في الصناعات أو الصناعات الكبيرة ^(١)

إذا أريد الكلام على التركيز في الصناعة فلا يقصد من ذلك إلا بحث حالة الصناعات الكبيرة ، وإن من أهم خواص التركيز في الصناعة : حصر جميع فروع صناعة معلومة في دائرة واحدة للإنتاج منها بكثرة ليحصل أصحابها على مكاسب لا يستهان بها . فصناعة الساعة متنوعة بتنوع أصناف الساعات ، إذ يوجد ساعات صغيرة للجيب ، وأخرى للحائط ، وغيرها من الأنواع المدينة المختلفة . ولكل نوع من هذه الساعات صناعات مختلفة وصناع مختلفون عن غيرهم ، فإذا بذل أحد أصحاب المصانع جهدهم لجمعها داخل مصنع واحد كبير فإنه يسعى لتركيز هذه الصناعة في يده . وكلما أضاف إليها صناعات أخرى متممة لصناعة الساعات فإنه يزيد تركيز إنتاج الساعات .

ويشتغل معمل (Krupp) الألماني بصناعة جميع لوازم الحروب : فيصنع الأسلحة والمدافع والمواد المفرقة ويهتم باستخراج المعادن والفحم ، ويعنى بكثير من وسائل النقل براً وبحراً ، ويبنى مساكن لسكنى عماله البالغ عددهم نحو ٧١٢٢١ عامل ^(٢) ، لأن كل هذه الأعمال من متمات لوازم الحرب . وكذلك تهتم جمعية الترستس الأمريكية البترولية بصنع البراميل وعربات نقل السوائل ، ولها أسطول تجارى عظيم لان جميع هذه الأعمال من متمات استخراج البترول .

ويرجع فضل نجاح التركيز في الصناعة إلى سهولة استخدام الآلات الميكانيكية فيها وإلى سرعة وسائل النقل الحديثة التي سهلت للصناعات توزيع مصنوعات في الداخل والخارج . وكان في فرنسا نحو ٢٤٠٠ مصنع للفزل والنسيج ونحو ٤٥٧٠٠٠ ريشة (broches) سنة ١٧٤٧ ونحو ١٠٥٠ مصنع للفزل والنسيج سنة ١٨٧٣ . فصار فيها نحو ٩٥٠ مصنع فيها

(١) Paul de Rousiers - Les grandes industries modernes - 4 volumes en 1924 - 1925 - 1926 .

(٢) شارل جيد - محاضرات - ص ١٩٧ سنة ١٩١٣

نحو ٧٠٠٠٠ ريشة ميكانيكية (كرارية) سنة ١٨٩٠ . ولقد كانت هذه الصناعات الكبيرة من أكبر أسباب اندثار الصناعات الصغيرة شيئاً فشيئاً .

والصناعات الكبيرة في مصر معدومة^(١) تقريباً ، ولا يوجد فيها إلا الصناعات الصغيرة التي تقدمت قدماً محسوساً أثناء الحرب لعدم استطاعة البضائع الأجنبية الدخول فيها . وما هو الحد الفاصل بين الصناعة الكبيرة والصغيرة ؟ وكيف تقرر أن هذه صناعة كبيرة وتلك صغيرة ؟ للوصول إلى هذه الغاية لا بد من أمرين^(٢) :

١ — إن للصناعات الكبيرة هيئة مكلفة بإدارة حركة الانتاج مستقلة عن الهيئة التي تقوم بالانتاج : أي أن هناك انفصالاً تاماً بين الإدارة والعمال . أما في الصناعات الصغيرة فتندمج الإدارة في الهيئة العاملة ، لأن صاحب المصنع يقوم بعملية الإدارة والانتاج ، وقد يشرك معه في العمل بعض العمال إذا لم يستطع الحصول على مساعدة زوجه وأولاده .

٢ — تنتج الصناعات الكبيرة باستمرار كميات عظيمة لتوزيعها على الأسواق الأهلية والدولية ، بينما تكتفي الصناعات الصغيرة بانتاج مقادير صغيرة لتزويد الأسواق المحلية فقط ولا تنتج إلا حسب ما يقدم إليها من الطلبات .

وقد يكون ما تقدم من البيان حيداً للتمييز بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ، ولو ان الواقع يخالف ذلك أحياناً ، إذ أن بعض المصانع الكبيرة لا تصنع شيئاً إلا حسب ما يطلب منها ، بينما أن بعض الصناعات الصغيرة لا تكف عن الانتاج بل تستمر فيه ولو ببطء رغم عدم طلب ما تصنعه من الأصناف .

والصناعات الكبيرة فوائدها كما لها مضار . فمن فوائدها ما يأتي :

١ — إن من السهل على الصناعات الكبيرة الانتاج بكثرة وبنفقات أقل مما تنفقه الصناعات الصغيرة ، لأن الآلات الكبيرة تستهلك نسبياً من الفحم أقل مما تستهلكه^(٣) الآلات الصغيرة لأنها تحسن استعمال آلاتها . فإذا جمعنا عشرين صناعة صغيرة لكل منها آلة ميكانيكية قوتها عشرة خيول ، ولكل من هذه الآلات عامل يديرها . فعندئذ يكفي لإدارة حركة هذه الصناعات مندبحة آلة واحدة قوتها مائتا حصان يديرها عامل واحد

(١) وقد يجوز اعتبار صناعات السجائر ولحج القطن والسكر من الصناعات الكبيرة في مصر

(٢) Léon Polier - Cours d'économie politique - p. 219.

(٣) ينفق على الآلة الميكانيكية التي قوتها حصان واحد أربعة أو خمسة سنتيمات في الساعة في الصناعات الصغيرة وتنخفض هذه القيمة إلى سنتيم أو نصف سنتيم في الصناعات الكبيرة

ولا شك أن ثمن الآلة الميكانيكية الكبيرة يقل بكثير عن ثمن العشرين آلة ، وزيادة على ذلك فإن العشرين صناعة كانت تشغل عشرين محلاً خاصاً ، فباندماجها لا تحتاج إلى الأماكن العديدة التي كانت تشغلها سابقاً فيتوافر جزء كبير مما كان ينفق في الأيجارات وكذلك كان لابد للعشرين مصنعاً من عشرين مديراً وعشرين عاملاً فيتوفر أكثرها متى انضمت بعضها إلى بعض . وعلى تمكنت الصناعات الكبيرة من تخفيض نفقات الإنتاج فلا بد أنها تخفض أسعار مصنوعات بنسبة ما توافر لديها من النفقات .

٣ — إن في استطاعة الصناعات الكبيرة الحصول على جميع لوازم الصناعة من مواد أولية وآلات ميكانيكية حديثة ، لأن لديها من المال الوافر ما يمكنها من إدخال التحسينات الحديثة في جميع فروع الصناعة . وعلى العكس ليس في إمكان الصناعات الصغيرة تتبع طرق الإنتاج الحديثة إذ أنها لا تملك من المال إلا قليلاً .

٣ — إن الصناعات الكبيرة تساعد على سرعة انتشار نظام تقسيم العمل ، بينما تقف في طريقة العقبات في الصناعات الصغيرة ، وعلى انتشار تقسيم العمل في الصناعات سهل إتقانها وتمكن أصحابها من التفنن فيها والوصول إلى درجة الاختراع .

٤ — إن الصناعات الكبيرة تشتري لوازمها من المواد الأولية وغيرها رخيصة لأنها تشتريها بالجملة ، بينما تدفع فيها الصناعات الصغيرة أثماناً مرتفعة لأنها تشتريها بجزءة وبكميات صغيرة ولذلك يتوافر لدى الصناعات الكبيرة مبالغ كثيرة .

٥ — إن الصناعات الكبيرة تستفيد من كليات وجزئيات الخدامات التي تستعملها في الإنتاج فلا تترك منها بقايا دون الانتفاع بها^(١) بينما لا تستفيد الصناعات الصغيرة من هذه البقايا فتخسرها .

٦ — إن المال الذين يشتغلون في الصناعات الكبيرة يضنون لانفسهم شروطاً أوفق وأجوراً أحسن مما لو اشتغلوا في الصناعات الصغيرة . فتصرف لهم أجور مرتفعة ويسمح لهم بأوقات كافية لراحتهم وتجهز لهم أماكن صحية للاشتغال فيها ، وكثيراً ما تبني لهم دوراً لسكنائهم . ورغم فوائد الصناعات الكبيرة السابقة الذكر فإن أصحاب الصناعات الصغيرة يكافحونها خشية منها ونهباً من الوقوع في سلك المأجورية إذا اضطرتهم الظروف للانضمام إليها ولذلك ينسبون إليها العيوب الآتية :

١ — لا تنقطع حركة الانتاج في الصناعات الكبيرة ، وقد ينشأ عن الانتاج المستمر ازدياد الاسواق بمصنوعاتهم قهبط اسعارها لاختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك أى بين العرض والطلب . وكثيراً ما تضطر هذه الصناعات الكبيرة الى بيع بضائعها بدون مكسب وربما ألزمتها الظروف توزيعها بأسعار أقل من نفقات انتاجها لاسترداد شيء من الاموال التي استخدمت في انتاجها وتهربا من الوقوع في أزمة بسبب الاكثار في الانتاج (surproduction)

واذا حاول أصحاب هذه الصناعات الكبيرة وقف حركة انتاجهم فقد ينشأ عن ذلك خسارة كبيرة للعمال بسبب إغلاق أبواب الرزق في وجوههم ولو مؤقتاً . وخسارة أخرى تعود على أصحاب المصانع أنفسهم بسبب تعطيل رؤوس اموالهم عن الانتاج أثناء هذه الهدنة . ولقد خسرت معامل (Creusot) الفرنسية ملايين عديدة من الفرنكات سنة ١٨٩٩ عند إضراب العمال عن الانتاج إلا اذا تحسنت شروط تشغيلهم

٢ — ان تخصيص رؤوس أموال كثيرة لإدارة حركة الصناعات الكبيرة قد يدفع هذه الصناعات الى المحاطرة في الانتاج والاكتثار منه على أمل توزيعه في الاسواق الدولية بفضل سرعة المواصلات الحديثة . وقد ينتج عن هذه المجازفة الاختلال بالتوازن الذى يجب توثيق عراه بين الانتاج والاستهلاك ، ولكن اذا اختل التوازن بين العرض والطلب ارتبكت الأعمال في الاسواق ، وهذا الاضطراب يؤثر في حركة البلاد المالية ويعرض مآليتها للخطر

٣ — تؤدي الصناعات الكبيرة إلى نظام الاحتكار الفعلي وعندئذ تنعدم حرية العمل . وكان هذا هو السبب الاكبر الذى دعا كبار المنتجين في أمريكا وألمانيا إلى تأسيس جمعياتهم المعروفة باسم (الترستس) و (الكارتلز)

٤ — كثيراً ما تتكون هذه الصناعات في شكل جمعيات مساهمة فلا تضع نصب أعينها الإرضاء المساهمين ، وعندئذ نهمل كل الاهتمام مصالح العمال من جهة ، ولا تهتم بتحسين الصناعة من جهة أخرى . ولقد اشتهرت الصناعات الكبيرة بأنها تعمل لمصلحة أصحاب الاموال دون الاهتمام بطلبات العمال ، ولذلك فاتهم يكرهونها . وكثيراً ما يقع بين العمال وأصحاب الاموال نزاع شديد

٢ - التركيز في التجارة أو التجارة الكبيرة

يظهر التركيز جلياً في التجارة بفضل المحال التجارية الكبيرة التي تسحق التجارة الصغيرة بمنافستها الشديدة ، إذ يشتغل كثير من المحال التجارية الكبيرة مثل اللوفر والبون مارشييه والبرانتان في باريس و (Whiteley) في لنبردا ببيع جميع لوازم الانسان من مأكل وملبس ومشرب ، وكذلك حركة التركيز عظيمة في البنوك ولو أنها تختلف باختلاف الامم : فكانت منافسة البنوك الكبيرة في فرنسا وانجلترا شديدة لدرجة أنها تحت عدداً كبيراً من المصارف المحلية الصغيرة بفضل انتشار فروعها في كثير من المدن الفرنسية والانجليزية . وأما في ألمانيا فقد أدت منافسة البنوك الكبيرة إلى ادماج البنوك الصغيرة فيها .

وتمتاز التجارة الكبيرة عن الصغيرة بما يأتي :

١ - الاقتصاد في العمل : إذ تستطيع التجارة الكبيرة بفضل تقسيم العمل أن تقتصد عملاً كبيراً ، لانه اذا انضم عشرون محلاً تجارياً صغيراً بعضها إلى بعض توافرت عمليات صغيرة عديدة متكررة كان لابد منها لحسن سير أعمال التجارة الصغيره ، بينما لا فائدة منها في التجارة الكبيرة .

٢ - الاقتصاد في النفقات : لانه اذا انضم ثلاثون محلاً تجارياً صغيراً بعضها إلى بعض فلا بد من تخفيض عدد المديرين والعمال الذين كانوا يقومون بأعمال التجارة الصغيرة . وكذلك لا تحتاج أعمال التجارة الكبيرة إلى أما كن عديدة فتتوافر الايجارات البديدة ويكتفى منها بتأجير مكان واحد فسيح لا يزيد ايجاره عن ايجار محلين أو ثلاثة من ايجارات المحلات الصغيرة . وكان ايجار أصغر دكان في باريس سنة ١٩١٣ (لا تزيد حركة أعماله عن خمسمائة فرنك يومياً) يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ فرنكاً سنوياً بينما ايجار محل البون مارشييه بباريس ^(١) (الذي لا تقل حركة أعماله اليومية عن ٥٠٠.٠٠٠ فرنك) لا يزيد عن مليون فرنك في السنة ، مع العلم بأن حركة أعماله تزيد ألف مرة عن حركة أعمال المحال التجارية الصغيرة . وزيادة على ذلك فان المحال التجارية

الكبيرة تشتري خاماتها بالجملة فتأخذها بأثمان رخيصة بينما تدفع فيها المحال التجارية الصغيرة أسعاراً مرتفعة لأنها تشتريها بالتجزئة وبكميات صغيرة مناسبة لحركة أعمالها

٣ — توفير الوقت على المشتري : إذ تحتوى المحال التجارية الكبيرة على جميع أنواع حاجات الانسان فلا يضطرون الى التنقل من دكان الى آخر لشراء ما يبحثون عنه كما هو الحال عند ما يريد الانسان قضاء لوازمه من المحال التجارية الصغيرة . وزيادة على ذلك فإن أسعار بضائع المحال الكبيرة محددة ثابتة فلا يحاول المشتري طلب تخفيضها يعكس ما في المحال التجارية الصغيرة قاتها كثيراً ما تنخفض أسعار بضائعها إذ ألج المشتري عليها ، ولا شك أن في ذلك ضياع وقت للمشتري والبائع وعدم ضمان الاسعار ، إذ كثيراً ما يرفضها التاجر الصغير فوق ثمنها الحقيقي ثم يخفضها عند اللزوم . وهذه الحيلة التجارية كثيراً ما تضر بالمشتري لأنه يسر عند ما يخفض له التاجر ثمن البضاعة المرغوبة وهو لا يدري حقيقة الامر ، لأنه لو علم أنه اشتراها بأكثر من ثمنها الحقيقي للمعاد إلى هذا المحل مرة أخرى .

٤ — حسن انتظام الاعمال التجارية في التجارة الكبيرة يعكس سوء سيرها في التجارة الصغيرة إذ ينتشر فيها البيع إلى أجل أكثر من انتشارها في المحال التجارية الكبيرة ، ولا شك أن البيع بهذه الكيفية مضر بالمشتري والبائع في آن واحد ، لأن البائع يبيع له بضاعته بأسعار مرتفعة لا يمكنه رفضها لشدة حاجته اليها ، وكذلك يكون البائع في خطر اذا لم يدفع له المشتري ما عليه في الميعاد المحدد للدفع

٥ — ان سرعة تصريف البضائع في المحال التجارية الكبيرة يجعلها تجدد أصنافها أولاً بأول فلا تفسد لبقائها في الدكان مدة طويلة . وأما في المحال التجارية الصغيرة فتبقى فيها الاصناف مدة طويلة لقلة حركتها التجارية ولبطء تصريف بضائعها ورغم ما تقدم من مزايا المحال التجارية الكبيرة قاتها لا تخلو من عيب اذ ينسب اليها ما يأتي : —

١ — تقل التجارة الكبيرة المحال التجارية الصغيرة لشدة منافستها فتسعى إلى صغار التجار والعمال : إذ يضطر صاحب التجارة الصغيرة إلى الاشتغال في الاعمال التجارية الكبيرة كعامل بعد أن كان رئيساً حراً في تجارته ، ولكن هذا الاعتراض غير دقيق لأن صاحب التجارة الصغيرة قد يصير أسعد حظاً عند اشتغاله كعامل في التجارة الكبيرة مما كان عليه في تجارته الصغيرة لأنه يتقاضى أجراً لا بأس به ومضموناً . وأيهما أوفر حظاً

من الآخر : صاحب المحل التجارى الذى لا يكسب شيئاً أو يكسب قليلاً ، أو العامل فى التجارة الكبيرة الذى يضمن لنفسه أجراً يتناوله فى آخر كل شهر ؟ .

٢ — يقول علماء الاخلاق : إن المحال التجارية الكبيرة تفسد الاخلاق لأن بعضها تغرى المشتري وتعرضهم على الشراء — خصوصاً السيدات — اذ تسهل لمن طريقة الشراء قسملهن ما يروق فى أعينهن تحت شرط رده إلى المحل اذا لم يرينه موافقاً لذوقهن ، ومتى أخذ المشتري البضاعة واختبرها ووجدتها لا تناسب طلبه فكثيراً ما ينجل من ردها واسترداد ثمنها بل يكتفى باستبدال الصنف بصنف آخر إذ يقول فى نفسه : بما أن النقود قد صرفت فعلا فسيان عندى صرفها فى هذا الصنف أو فى غيره . وإن أشق شئ على التاجر هو الوصول إلى التأثير فى المشتري لاختراجه نقود من جيبه للشراء ، ومتى أخرجها فأن المشتري لا يهتم بردها . ولذلك يبذل أصحاب التجارة الكبيرة قصارى جهدهم فى ابتداء واختراع جميع الطرق لجذب نقود المشتري وترغيبه فى الشراء . وأما نقطة النقص فى هذه الطريقة فهي أن بعض السيدات يشترين مؤقتاً زياً من الازياء اللطيفة الجميلة لحضور حفلة من الحفلات ليراهن الناس مرتدية رداءً أنيقاً لطيفاً جميلاً ، ومتى انتهت الحفلة تسرع إلى رد هذا الزى إلى المحل التجارى بحجة عدم موافقته لنوقها وعندئذ يتولد عند السيدات الكذب والخداع وحجب الظهور بمظاهر أكبر من حقيقة مراكرهن الاجتماعية . ولا شك أن فى هذه الامور مفسدة للاخلاق .

٣ — يقال إن شدة إقنان طرق النشر والاعلان عن البضائع والتفتن فى عرضها على المشتري يدفع ضيفي الارادة — خصوصاً من السيدات — إلى ارتكاب السرقات ونشل بعض ما تصل اليه أيديهن من البضائع البعيدة عن المراقبة لعدم مقدرتهن على شرائها فيقعن فى جنحة ^(١) يحاكمن عليها قانوناً ، ولا نزاع فى أن مثل هؤلاء السيدات يقعن فى شباك هذه الاعلانات المنمقة المشوقة . ولكن هذا الاتراض غير صحيح لأن الابداع والجمال والتفتن لا يمكن أن تكون أسباباً للتحريض على ارتكاب السرقات .

٣ — التركيز في الزراعة أو الزراعة الكبيرة

بقدر ما ينجح التركيز في الصناعة والتجارة فإنه يفضل في الزراعة . وتنقسم الزراعة في فرنسا ^(١) من حيث كبرها وصغرها كما يأتي :

كانت نسبة الزراعة الصغيرة جداً (التي لا تزيد عن هكتار واحد) إلى المساحة العمومية $\frac{27}{100}$ سنة ١٨٨٢ و $\frac{27}{100}$ سنة ١٨٩٢ .

كانت نسبة الزراعة الصغيرة (التي تتراوح مساحتها بين ١٠ و ١٠٠ هكتار) إلى المساحة العمومية $\frac{29}{100}$ سنة ١٨٨٢ و $\frac{29}{100}$ سنة ١٨٩٢ .

كانت نسبة الزراعة المتوسطة (التي تتراوح مساحتها بين ١٠٠ و ٤٠٠ هكتار) إلى المساحة العمومية $\frac{29}{100}$ سنة ١٨٨٢ و $\frac{29}{100}$ سنة ١٨٩٢ .

كانت نسبة الزراعة الكبيرة (التي تزيد مساحتها عن ٤٠٠ هكتار) إلى المساحة العمومية $\frac{45}{100}$ سنة ١٨٨٢ و $\frac{45}{100}$ سنة ١٨٩٢ .

فيتضح مما تقدم أن الزراعة الكبيرة الفرنسية لم تزد بين ١٨٨٢ و ١٨٩٢ (أى في عشر سنوات) إلا نصفاً في المائة من المساحة العمومية كما ازدادته الزراعة الصغيرة جداً أما في ألمانيا فإن مساحة الزراعة الصغيرة والمتوسطة (التي لا تزيد مساحتها عن عشرين هكتاراً) كانت في سنة ١٨٨٢ نحو $\frac{44}{100}$ بينما بلغت الزراعة الكبيرة نحو $\frac{55}{100}$ وكانت النسبة في سنة ١٨٩٥ نحو $\frac{45}{100}$ وللزراعة الصغيرة و $\frac{54}{100}$. وللزراعة الكبيرة . فيتضح من ذلك أن الزراعة الصغيرة جداً (التي تقل مساحتها عن عشرين هكتاراً) ازدادت $\frac{1}{100}$ من المساحة العمومية المزروعة . وهذا مخالف لقانون التركيز الذي ينص على زيادة مساحة الزراعة الكبيرة وتقصان مساحة الزراعة الصغيرة . وهذا دليل على أن التركيز مستحيل في الزراعة .

أما في إنجلترا المشهورة بزراعتها الكبيرة فإن مساحة الزراعة الصغيرة لا تزيد عن أربعين هكتاراً . وكانت نسبة الزراعة المتوسطة (التي تتراوح بين ٤٠ و ١٢٠ هكتاراً) نحو $\frac{56}{100}$ في سنة ١٨٨٢ و $\frac{57}{100}$ في سنة ١٨٩٥ بينما كانت نسبة مساحة زراعتها

الكبيرة (التي تزيد عن ١٢٠ هكتاراً) نحو ٢٨٪ سنة ١٨٨٢ و ٢٧٪ سنة ١٨٩٥
 فيتبين لنا من ذلك أيضاً أن الزراعة الكبيرة قلت نسبتها بينما زادت نسبة الزراعة المتوسطة.
 وأما في أمريكا فبلغت زراعتها الكبيرة (التي تزيد عن ٢٠٠ هكتار) سنة ١٩٠٠
 نحو ٣٢٪ من عموم المساحة المزروعة ومنها ٢٤٪ عبارة عن نسبة مساحة الزراعة التي
 تزيد عن ٤٠٠ هكتار . وكانت نسبة مساحة الزراعة المتوسطة والصغيرة ٦٨٪ . فلذلك
 لا ينتظر نجاح التركيز الزراعي في أمريكا .

وأما في مصر فتوزع أراضيها الزراعية على الطريقة الآتية ^(١) :

السنة	المساحة أقل من فدان			المساحة من فدان لغاية خمسة أفدنة			المساحة من ٥ لغاية عشرة أفدنة		
	عدد الملاك	مساحة	المتوسط	عدد	مساحة	المتوسط	عدد	مساحة	المتوسط
١٩١٠	٧٨٣٦٣٩	٣٦٤٢٩٠	٤٧	٤٦٤٤٤٢	١٠٠٣٢٢	٢١٦	٧٦١٣٩	٥٣٠٢٣١	٦٩٦
١٩١٤	٩٥٠١٤٣	٤١٢٩٨٢	٤٣	٤٦٨١٧٥	١٠١٤٦٧٥	٢١٦	٧٦٧٢٥	٥٣٠٧٤٦	٦٩٢
١٩١٨	١١٠٠٧٠٢	٤٦٤٤٤٩	٤٢	٤٨٧٩٠٤	١٠٣٨١٦٤	٢١٣	٧٨٠٤٦	٥٣٥٤٥٠	٦٨٧
١٩٢٢	١٢٥٧٧٣٩	٥١٤٥٩٥	٤١	٥١٨٧٠٧	١٠٨٧٨٢٧	٢١٠	٨١٣٠٠	٥٥٥٩٨٥	٦٨٤

المساحة			من ٥٠ — ٣٠ المساحة			من ٣٠ — ٢٠ المساحة			من ٢٠ — ١٠ المساحة			السنة
المتوسط	المساحة	عدد	المتوسط	المساحة	عدد	المتوسط	المساحة	عدد	المتوسط	المساحة	عدد	
١٩٨,٠٥	٢٤٥٨٥٧٤	١٢٤١٤	٣٨,٦٠	٣٢٣٨٨٣	٨٣٩٠	٢٤,٤٣	٢٧٤٤٣٩	١١٢٣٣	١٣,٨١	٥٠٧٠٥٠	٣٦٧٠٧	١٩١٠
١٩٣,٦٣	٣٣٩١٨١٤	١٢٣٥٣	٣٨,٦١	٣٣٠٥٢٥	٨٥٦٠	٢٤,٣٠	٢٦٩٩٩٠	١١١٠٨	١٣,٨٣	٥٠٧٢٥٢	٣٦٦٥٩	١٩١٤
١٨٣,١٢	٢٣٢٠٠٦٣	١٢٦٦٩	٣٨,٣٨	٣٤٢٧٣٠	٨٩٣٠	٢٤,٣٠	٢٧٥٥٠٢	١١٣٨٤	١٣,٦٩	٥١٢٧٦٦	٣٧٤٥٩	١٩١٨
١٧٦,٧١	٢٢٥٠٠٣٧٦	١٢٧٣٥	٣٧,٩٨	٣٦٢٠٤٣	٩٥٣٢	٢٤,٢٣	٣٨٩٦٤٠	١١٩٥٤	١٣,٥٧	٥٣٥٢٤١	٣٩٤٥٠	١٩٢٢

ولا يدخل ضمن المساحة السابقة الذكر الاملاك الاميرية ولا اراضى الوقف ولا الأراضى المعافاة من الضرائب.

ويتضح مما تقدم أن الزراعة الصغيرة (التي لا تزيد عن عشرة أفدنة) ازدادت بنسبة أسرع مما ازدادته الزراعة الكبيرة (التي تزيد مساحتها عن ثلاثين فداناً) بينما أن الزراعة التي تقل عن فدان واحد ازدادت بسرعة هائلة إذ كانت مساحتها ٣٦٤٢٩٠ فداناً سنة ١٩١٠ يملكها ٧٨٢٦٣٩ فلاحاً فأصبحت مساحتها ٥١٤٠٥٩٥ فداناً سنة ١٩٢٢ يملكها ١٢٥٧٧٣٩ فلاحاً . ولذلك لا أمل في تحقيق نظرية التركيز الزراعى في مصر أيضاً .

ويرجع السبب في عدم نجاح التركيز في الزراعة إلى أن الزراعة خاضعة للقوانين الطبيعية أكثر من خضوعها للقوانين الأخرى ، بعكس الصناعة والتجارة . وليس في استطاعة الانسان تغيير أو تعديل القوانين الطبيعية ، وأن الأرض خاضعة لقانون الايراد غير المتناسب مع نفقات الانتاج ، إذ كلما زاد الانسان في الاتفاق عليها فاتها لاتعطى ربحاً مناسباً لهذه الزيادة . وقد يأتى عليها وقت لا تعطى لقاء هذه النفقات فائدة مطلقاً ، بل تكون خسارة على صاحب الأرض ، وهذا بعكس ما يحصل في الصناعة والتجارة لانه كلما ازدادت النفقات الخاصة باكثر الانتاج ازدادت الارباح . فالزراعة خاضعة لقانون الايراد المتناقص بينما الصناعة والتجارة خاضعتان لقانون الايراد المتزايد . ولا تخضع الزراعة لنظام تقسيم العمل ولا تنجح فيها الآلات الميكانيكية مثل نجاحها في الصناعة .

ويوجد نوعان من الزراعة : الزراعة الكثيفة (intensive) والزراعة الواسعة ، أو الفسيحة (Extensive) فالأولى عبارة عن حصر العمل ورأس المال في دائرة زراعية صغيرة : فيهتم الزارع بزراعته مع بذل كل مافى وسعه من مجهود ومال للحصول منها على أكثر ايراد ممكن وإنما يضطر إلى الكف عن الاتفاق عليها متى ظهر له أن زيادة النفقات والجهود لا تزيد ايراده بنسبة ماينقعه عليها . وعندئذ يبحث عن قطعة أخرى ايزرعها . وأما الزراعة الواسعة فهي أن يهتم صاحب الأرض بزراع مساحة كبيرة بدلاً من حصر مجهوده وماله في دائرة ضيقة

٢ — نضال الصناعة والتجارة والزراعة الكبيرة مع الصغيرة منها

تناضل الصناعة والتجارة والزراعة الكبيرة غيرها من الصناعة والتجارة والزراعة الصغيرة بفضل حرية العمل وحرية المنافسة : فتارة تنجح الاعمال الكبيرة في استئصال الاعمال الصغيرة كما حصل في كثير من الاعمال الصناعية والتجارية . وقد تفشل الاعمال الكبيرة فلا تستطيع التغلب على الصغيرة ، كما يحصل في الزراعة . ولذلك سنتكلم على كل من هذه الامور فيما يأتي :

١ — نضال الصناعة الكبيرة مع الصغيرة

٢ — نضال التجارة الكبيرة مع الصغيرة

٣ — نضال الزراعة الكبيرة مع الصغيرة

١ — نضال الصناعة الكبيرة مع الصغيرة

تناضل الصناعة الكبيرة الصغيرة منها منافسة شديدة ، ولما تعجز عن المقاومة : فلما أن تندمج في الصناعات الكبيرة ، ولما أن تنضم جملة صناعات صغيرة بعضها إلى بعض وتؤسس صناعة كبيرة . ولا شك أن الصناعة الصغيرة ضعيفة لا تستطيع الوقوف في طريق الصناعات الكبيرة وكثيراً ما يصبها الفشل كلما حاولت مزاحمتها .

ويعتقد كارل ماركس^(١) أن الصناعات الصغيرة تقف في طريق الصناعات الكبيرة فتعوقها عن التقدم برهة من الزمن ، ولذلك حاول في غير نجاح تحقيق نظريته التي حض فيها على نشر التركيز بأوسع معانيه لحصر الصناعات في أيدي قلائل ، وعندئذ يسهل على العمال الاستيلاء عليها فتصبح ملكاً لهم ، ولكن لا بد لتحقيق ذلك من محاربة الصناعات الصغيرة ومحوها

ولقد خالفه في هذا الرأي (M. Bernstein)^(٢) لأنه يدافع عن الصناعات الصغيرة ويحض على نشرها وينفر الناس من التركيز في الانتاج ، إذ يسير بالعالم الصناعي إلى حصر

(١) في كتابه — رأس المال فصل ٢٥ و ٢٨ — جيديورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية ١٩٠٩ — ٥٣٥

(٢) ملانشار — محاضرات — جزء أول من ٢٥٢ — ١٩٢١

الثروة في أيدي معدودة كما هو الحال في أمريكا . وإذا نتجحت غلبة التركيز فقد شلت الأعمال الصغيرة التي لا بد من وجودها لحسن نظام الهيئة الاجتماعية ، فلا يتحكم عدد صغير من الناس في قوس عديدة تضطر وتبتد للخضوع لأوامرهم كما كان يخضع العبيد لسادتهم .

بقيت على قيد الحياة صناعات صغيرة رغم منافسة الصناعات الكبيرة لها بالطرق المشروعة وغير المشروعة كما يبناه فيما تقدم عند الكلام على جمعيات المنتجين (الكارتلز والترستس) . والصناعات الصغيرة الباقية حتى الآن عبارة عن مصانع صغيرة يرأسها أصحابها ، وقد يساعدهم في أعمالهم عدد قليل من العمال أو أفراد عائلاتهم . فيتأزرون ويتعاونون على الإنتاج الصغير وفي دائرة محدودة . ولا شك أن هذه الصناعات الصغيرة محرومة من الآلات الميكانيكية الحديثة لقلة رؤوس أموالها وليس في استطاعتها اتباع نظام تقسيم العمل لضيق دائرة أعمالها

ويوجد بجوار الصناعات الصغيرة صناعات أخرى صغيرة يقوم بها عمال ، ولكن في منازلهم وهي المعروفة بالصناعات المنزلية (Industrie à domicile) التي ظهرت في فرنسا في القرن السابع عشر في صناعة الحرير ، وفي إنجلترا في صناعة الصوف . وكانت هذه الصناعات المنزلية في بادئ الأمر مجاورة للأسواق لقلة حركة الانتاج والضعف الاسواق الاهلية . ولما اتسعت هذه الأسواق وصارت دولية تعذر على الصناعات المنزلية الاتصال بها ، ولذلك تكونت فئة من الناس — الوسطاء ^(١) — لربط هذه الصناعات بالأسواق . فصار الوسطاء ينظمون إنتاج الصناعات المنزلية حسب ما يقدمونه لها من الطلبات . وبعد أن كانت تباع هذه الصناعات أعمالها مباشرة للأسواق صارت تباعها للوسطاء فيوزعونها على الأسواق كيف شاءوا فانخفضت مكاسب الصناعات المنزلية ويسمى (Le Play) هذه الصناعات بمصانع الجماعة (Fabriques Collectives) ^(٢)

(١) Intermediaires

(٢) يتراض الأستاذ شارل جيد على هذا الاسم إذ يفهم منه تأزر جماعة من العمال للعمل في مكان واحد . مع أن صناعات المنازل تدل على عكس ذلك لأنها عبارة عن اشتغال جملة عمال لمصلحة صاحب مصنع أو تاجر ، وإنما يشتغل كل هؤلاء العمال على حدة في منزله . ولذلك يستحسن تسميتها بالمأجورية في المنازل — Le salariat à domicile — جيد محاضرات ص ٢٩٨ جزء أ — ١٩٢٦ . ولكننا نقبل اسمها الأصلي (الصناعة المنزلية) لأنها أقرب إلى فهم هذه الصناعة ومنمنا لخطها بخدمة المنازل

أو (فابريكات جماعية) لأن كل مصنع من المصانع يستخدم جماعة من العمال للاشتغال لحسابه فينجرون هذه الاعمال في منازلهم ، ويزعم البعض أن هذه الصناعات المنزلية تسير حسب نظام الصناعات الكبيرة : إذ كثيراً ماتشتغل لحساب صناعة أو تجارة كبيرة فلهذه ارتباطها بها تضطر إلى الخضوع لانظمتها من أجور وخلافه ، غير أن عمال الصناعة المنزلية يؤدون أعمالهم في منازلهم ، بينما يشتغل عمال الصناعات الكبيرة في جملة أمور سنوضحها فيما بعد

ويقوم السيدات غالباً بالصناعات المنزلية إذ يفضلن البقاء في دورهن لمباشرة واجباتهن المنزلية ، وفي الوقت نفسه يرغبن كسب شيء من المال ليساعدهن على معاشهن . وكثيراً ما يلجأ أصحاب المصانع والتجار إلى أعمالهن تخلصاً من الأجور المرتفعة ، لانهن يقنعن بالأجر القليل ، وتجنباً من صرف إيجار المكان ومصاريف الاثارة وغير ذلك من النفقات الضرورية لفتح مصانع كبيرة . ولكن كثيراً ما يسئ أصحاب المصانع استخدام عمال الصناعات المنزلية — إذ لا رقابة عليهم تمنعهم من الاجحاف بحقوق الصناعات المنزلية — فيشغلونهم فوق الطاقة وبأجور منخفضة . ولقد تذمر الناس في إنجلترا من هذه المعاملة التي سموها طريقة الارهاق (sweating system)^(١) ولا زال هذا الضجر باقياً حتى الآن فيها وفي الولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا وفرنسا ، ولذلك فكر أصحاب الصناعات المنزلية في تأسيس جمعيات تعاون فيما بينهم لوضع حد لهذا الارهاق والظلم . وهذه الجمعيات على ثلاثة أنواع :

١ — جمعيات تلحزن المصنوعات والسعي في بيعها بأسعار مناسبة لمصاريف إنتاجها ولم تظهر هذه الجمعيات في فرنسا قبل سنة ١٩١٤ ، ولو أنها وجدت قبل ذلك في ألمانيا باسم : (Magazingenossen's chaften) أى جمعيات التخزين الخاصة بصناعة الساعات في برلين وبصناعة الاثاث في (Munich)^(٢) .

٢ — جمعيات لشراء المواد الاولية والآلات الضرورية للصناعات المنزلية . ويوجد

كثير من هذه الجمعيات في فرنسا وألمانيا وبلجيكا وروسيا .

٣ — جمعيات التسليف التي تقرض أصحاب الصناعات الصغيرة المال اللازم لمكافحة الصناعات الكبيرة .

(١) M.Gemahling - Travaillours au rabais ou les concurrences ouvrières

(٢) Ch. Gide - Les institutions du progrès social - p. 482 ed 1912

ولم يبق على قيد الحياة من الصناعات الصغيرة غير المنزلية إلا التي عجزت الصناعات الكبيرة عن منافستها كأعمال العمار والصناعات الضرورية للغذاء مثل الخبازين والجزارين وكذلك الصناعات التي تهتم بأمور الزى والزخرف كصناعة البرانيط ولباس السيدات وأعمال التطريز والغسلات وأشغال الحلى والمجوهرات . والسبب في عدم اندثار بعض الصناعات الصغيرة هو ما يأتي :

١ - تقوم الصناعات الصغيرة بأعمال جزئية ودقيقة لا تستطيع الصناعات الكبيرة القيام بها لما تحتاج اليه من الدقة والاقان وعدم الاسراع مثل التطريز ولوازم الحلى وإذا استطاعت الصناعات الكبيرة صنعها فلا تتقنها كاتقنها الصناعات الصغيرة . وأكبر دليل على ذلك ما هو مشاهد في صناعة (الدانتله) إذ يزيد ثمن المصنوع منها بالأيدي عن المصنوع منها بالآلات الميكانيكية في المصانع الكبيرة

٢ - يسير عمال الصناعات الكبيرة في أعمالهم كما يسير الجنود في معسكراتهم فحريتهم معدومة لانهم مسخرون كآلات التي يقومون بأدائها بينما يتمتع عمال الصناعة الصغيرة بكثير من الحرية

٣ - تفتح الاختراعات الجديدة أبواباً عديدة لنشر الصناعات الصغيرة إذ نتج عن اختراع الفوتوغرافية واللاتومبيلات والطائرات والدراجات والكهرباء إنشاء صناعات عديدة صغيرة لا يمكن استبدالها بالصناعات الكبيرة

٢ - فضال التجارة الكبيرة مع الصغيرة

يقوم التاجر بتقريب المنتج من المستهلك . فهو الوسيط بينهما نظير ربح بسيط . فيشتري التاجر بضاعته من المنتج ليعرضها على المشتري . وتختلف حركة الشراء والبيع باختلاف اتساع نطاق التجارة وضيقها . ومن هنا تكونت التجارة الكبيرة والصغيرة قهراً الأولى بتقديم جميع لوازم الانسان ، بينما تختص الثانية بتقديم أصناف معدودة محدودة . ولقد حاول كبار التجار حصر عملية التجارة بين أيديهم وحرمان التجارة الصغيرة مما تحصل عليه من الفوائد الضئيلة فلم تنجح مثل نجاحها في تركيز الصناعة الكبيرة . وكثيراً ما تفشل التجارة الكبيرة في القرى لأنها ترمى الى التوزيع بكثرة بينما أن حركة التجارة في الجهات ضعيفة بطيئة فلا تستطيع الاستمرار فيها لزيادة فقائها على إيرادها

ومن أكبر المحال التجارية في العالم : محال اللوفر ، والبون مارشييه ، والبرانتان ، ولافايت والسامارينين في باريس . ولقد تراوحت حركة تجارة المحلين الاولين بين ١٥٠ و ١٨٠ مليون فرنك قبل سنة ١٩١٤ . وكانت حركة أعمال تجارة (Siegel Cooper Company) وكانت حركة أعمال (Siege Coope coria) في شيكاجو نحو ٩٠ مليون فرنك وتحصل (Marshal Field) نحو ٩٠ مليون فرنك أيضاً . وأما في لندن فقد بلغت حركة أعمال تجارة (Whiteley) نحو ٥٠ مليون وبلغت حركة أعمال محل (Wertheim) في ألمانيا نحو ٤٠ مليون فرنك^(١) وابتدعت التجارة الكبيرة طريقة جديدة منافسة التجارة الصغيرة ، فبدلاً من حصر أعمالها التجارية في مكان واحد كبر صارت توزعها على فروع عديدة منتشرة في المدن والقرى وفي البلاد الأجنبية أحياناً كما يفعل ذلك في فرنسا محل (Felix Potin) إذ له محال عديدة البقالة في باريس وفي كثير من مدن وقرى فرنسا . وكذلك يتبع في إنجلترا محل Lipton هذه الطريقة

أما في مصر ، فإن حركة التجارة الكبيرة والصغيرة محصورة في أيدي الأجانب الا القليل منها التي بدأت في الظهور من عهد قريب . ومن المرجح أن التجارة الصغيرة أكثر انتشاراً في مصر منها في الامم الاخرى ، لضعف المنافسة فيها . ولقد سبق الكلام على فوائد ومضار التجارة الكبيرة والصغيرة عند بحث التركيز ، ولذلك نكتفي هنا بالإشارة إلى أن التجارة الكبيرة تنجح في المدن على محاربة التجارة الصغيرة وتقتل في القرى . وليس المقصد من نجاحها في المدن أنها تمحو كل التجارات الصغيرة ، بل إنها تشل حركتها . ولذلك فكرت التجارة الصغيرة في تأليف نقابات للدفاع عن مصالحها ضد التجارة الكبيرة

٣ - نضال الزراعة الكبيرة مع الصغيرة

يختلف نضال الزراعة الكبيرة مع الصغيرة عما رأيناه في الصناعة والتجارة ، إذ فازت الصناعة الكبيرة على الصغيرة فوزاً تاماً ونجحت التجارة الكبيرة بعض النجاح على التجارة الصغيرة . وأما الزراعة الكبيرة فقد فشلت كل الفشل ولم تستطع التغلب على الزراعة

الصغيرة لعدم إمكان التركيز في الاعمال الزراعية التي تسير طبقاً للقوانين الطبيعية .

ولقد ظهر من الاحصاءات السابقة الذكر (التركيز في الزراعة) أن الزراعة الكبيرة قلت نسبتها عن الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة ^(١) وفي فرنسا وانجلترا وألمانيا وبلجيكا ^(٢) ومصر . وان في ذلك أكبر برهان على تغلب الزراعة الصغيرة على الكبيرة إذ من السهل العناية بزراع مساحة صغيرة من الأرض ، ومن السهل أيضاً الاتفاق عليها فيما أنه كثيراً ما تتعذر العناية بالمساحات الزراعية الشاسعة التي تحتاج إلى نفقات عظيمة ولذلك فاتها تتجزأ دائماً بفضل نظام الميراث الذي يقسم الاملاك الكبيرة إلى عدة أجزاء حسب عدد الورثة

ولا شك أن من أكبر العراقيل التي تقف في طريق الزراعة الصغيرة هي كيفية تصريف محصولاتها لبعدها عن الأسواق وشدة احتياج أصحابها إلى المال الضروري لمعاشهم . ولقد عولج هذا النقص بإنشاء جمعيات وقابلات زراعية لتدارك هذه العيوب ، وقد سبق الكلام عليها في مبحث الجمعيات الزراعية

(١) The thirteenth census of the United States vol .V' 1910

(٢) Annuaire statistique de la Belgique et du Congo Bealge - p. 313 en 1912

الفصل الخامس

تحديد الانتاج

١ — تحديد الانتاج حسب تعداد السكان

١ — علاقة السكان بالانتاج ونظرية مالتس

٢ — حركة السكان في بعض الامم

٣ — حالة المواليد والوفيات في بعض الامم

٤ — المهاجرة

٢ — تحديد الانتاج منعاً للازمات

١ — الازمات الخاصة (الزراعية والصناعية)

٢ — الازمات العامة (التجارية والمالية)

٣ — أسباب الازمات وعلاجها

تحديد الانتاج حسب السكان

الفرض من تحديد الانتاج هو الحصول على جميع ما يحتاج اليه الانسان في معاشه . ولا بد لحسن سير الانتاج من المحافظة على توازن العرض والطلب ، ولا يتيسر ذلك الا اذا نظم تعداد السكان حسب الانتاج أو تمحدد الانتاج حسب السكان ، وبما أنه لا يمكن وضع حد لزيادة السكان لان هذه الزيادة طبيعية لا يجوز الوقوف في طريقها ، فلذلك لا بد من تحديد الانتاج حسب تعداد السكان بشرط الا يتعداه ولا ينقص عما يلزمه خشية الوقوع في الازمات التي تنتج عن كثرة أو قلة الانتاج . ومالتس نظرية مشهورة في إمكان تحديد السكان حسب الانتاج أى التغلب على القوانين الطبيعية بواسطة قوانين وضعية وشرح ذلك في نظريته المشهورة باسم (قانون تعداد السكان)

١ — علاقة السكان بالانتاج ونظرية مالتس

سبق لنا الكلام في الكتاب الاول عن تاريخ مالتس ، وسنقصر كلامنا هنا على بحث نظريته من حيث الانتاج وفيما بعد سندرسها من حيث الاستهلاك في كتاب الاستهلاك قال مالتس في كتابه ^(١) : إن تعداد السكان يزداد طبقاً لنظام متواليات هندسية بينما لا يزداد حاجات المعيشة (الانتاج) الا حسب متواليات حسابية ^(٢) والمدة التي بين الفترة والفترة ٢٥ سنة ^(٣) يزداد فيها السكان بالمضاعفة، بينما يزداد الانتاج بمقدار واحد عن الفترة التي قبلها أى بالتسلسل كما يأتي :

متواليات هندسية خاصة بالسكان : ١-٢-٤-٨-١٦-٣٢-٦٤-١٢٨-٢٥٦

متواليات حسابية خاصة بالانتاج : ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩

تكون نسبة السكان إلى الانتاج بعد جيلين كنسبة ٢٥٦ إلى ٩ وبعد ثلاث أجيال

كنسبة ٤٠٩٦ إلى ١٣ وسيكون الفرق خارقاً لحد التصور بعد آلاف من السنين

ولو أن مالتس كان شديد التشاؤم من سرعة ازدياد عدد السكان غير أنه قال : إن

هذه الأرقام ليست الافتراضات (Suppositions) ^(٤) . وقد تكون الأمور المفروضة غير

صحيحة أحياناً . ولقد لاحظ أن التخوف من تكاثر السكان ليست مسألة يومية، بل إنها

قديمة اهتم بها الناس في الماضي والحاضر ومبني بها في المستقبل أيضاً

وليس من المستطاع المحافظة على التوازن بين زيادة السكان والانتاج الا بفضل

ما يحدث من وقت لآخر من الحروب والأوباء والجائعات والبؤس وأن هذه المصائب

لا تحدث من نفسها بل إنها صادرة عن قوانين إلهية ضرورية لوقاية الاصلح من العنصر

الانساني ^(٥) والقضاء على العناصر الضعيفة الفاسدة ^(٦)

(١) The Principle of Population and its Effects on Human Society

(٢) Arithmetical and geometrical Progressions

(٣) انه حدد هذه المدة عند خمسة تعداد سكان الولايات المتحدة (انظر كتابه ص ٩)

(٤) رسالته في تعداد السكان ص ١١ طبعة Guillaumin سنة ١٨٤٥

(٥) شارل جيد — محاضرات في الاقتصاد — جزء ٢ ص ٥٦٣ — ١٩٢٥

(٦) ان المولود الذي يتقدم للجلوس على مائدة الطيعة دون أن يكون له مكان فيها تلزمه

العودة من حيث أتى ولا تتأخر في تنفيذ حكمها — انظر رسالته ص ١٥ — ١٨٤٥

وربما صار حظ الانسان في المستقبل أسعد مما هو عليه الآن اذا استبدلت طرق القمع (Repressive) بوسائل الوقاية (Preventive) أى استعاضة الحروب بتنظيم أمور الزواج فلا يقدم عليه إلا من كانت له المقدرة على تحمل أعباء المعيشة الزوجية المشروعة^(١) وهذا ما سماه مالتس بالرادع الادبي (Moral Restraint) ولم يقصد مالتس بذلك وضع عراقيل للزواج ، بدليل إن أحد أنصاره (ستيوارت مل) شرح ذلك في كتابه (مبادئ في الاقتصاد السياسي)^(٢) فقال :- (يجب على حكومة كل أمة ملاحظة ألا يولد طفل دون موافقتها) أى دون عقد زواج شرعى . (وأن كل من أوجد طفلا على سطح الارض وعجز عن غذائه أصبح مسئولا عن بؤسه).

وطلب مالتس الغناء الضرائب التى كانت تنجي في إنجلترا الفقراء حسب قانون الفقراء (Boor Law) ولكنه حض على تعليم أولاد الفقراء مجانا . ولقد وجد في قوانين ولايتي (Hesse) و (Wartemperg) في ألمانيا قبل صدور القانون المدنى الالماني سنة ١٩٠٩ أنه يجب على كل من أراد الزواج اثبات طرق معاشه . وكانت تكفى ولاية (Saxe) بتكليف الزوجين اثبات عدم فقرهما ، فكانت نتيجة هذه القوانين أن ازداد عدد المواليد غير الشرعية

ولقد بالغ أنصار مالتس في تخوفهم من زيادة السكان عن الانتاج لدرجة أن (هربرت مبنسر) حرم الصدقة على اختلاف أنواعها ، لان البؤس طريقة إلهية مقدسة لتطهير الهيئة الاجتماعية من أدرانها الخبيثة حتى لا يبقى على الارض الا العنصر الانسانى الصالح . والاحسان حجر كؤود يعرقل سير القانون الطبيعى الذى يحض على بقاء الاصلح . واعتمد أنصار الاشتراكية على نظرية مالتس واستغلوا لنشر مبادئهم بحجة أن نظام الهيئة الاجتماعية الحالى مختل سقيم لابد من استبداله بنظام حديث قوي

ولقد دلت الحوادث على أن الانتاج ازداد زيادة عظيمة عن السكان : فكانت الاسواق قبل الحرب غاصة بالمحاصيل الصناعية والزراعية ، لدرجة أن أقامت الحكومات حدوداً لمنع دخول البضائع الاجنبية في أسواقها دون دفع ضريبة ، ووقع التجار في ارتباك

(١) جيد روست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٣٨ لغاية ١٥٩ — ١٩٠٩

(٢) عرياه الى الفرنسية — Dussard et Courrelle Seneuil — جزء أول ص ٤٠٧

وبلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٣٣٨ سنة ١٩٢١

شديد لعدم إمكانهم توزيع مصنوعاتهم بسهولة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن تعداد السكان أخذ في النقصان حتى قبل الحرب خصوصاً في فرنسا ، وذلك لقلة المواليد (١) بسبب قلة الزواج وسعى كل عائلة في تحديد عددها بمعنى أنها تتخذ جميع الوسائل لتخفيض تناسلها

٢ - حركة تعداد السكان في بعض الأمم

إذا صح تشاؤم (مالتس) من سرعة زيادة السكان لما بقي على سطح الأرض شبر واحد خلو من السكان ، بل لم كانت مساحة الأرض كافية لسكن أهلها ولكن الواقع يخالف ذلك لان الأرض الفضاء الخالية من السكان فيسيحة وفيها منيع لاكثر من عشرة أمثال سكانها . ومن المشاهد أنه كلما انتشرت المدنية في أمة اعتدل فيها نظام المواليد بحيث أصبحت العائلات الراقية لا تناسل إلا حسب مكاسبها . ففي فرنسا لا يقدم أحد على الزواج إلا إذا تأكد من قدرته على تحمل أعباء المعيشة الزوجية ، ولذلك يسير التعداد فيها سيراً بطيئاً بخلاف ما هو حاصل في الأمم الأخرى

ازداد تعداد الأمم في ٢٥ سنة على النسبة الآتية : (٢)

فازداد تعداد فرنسا ٩٪ بين ١٨٥٨ و ١٨٨٣ ونسبة ٤٪ بين ١٨٨٣ و ١٩٠٨ بسبب انفصال الأتراس واللورين عنها سنة ١٨٧٠ . وكانت الزيادة في ألمانيا بنسبة ٢٦٪ بين ١٨٥٨ و ١٨٨٣ ونسبة ٣٧٪ بين ١٨٨٣ و ١٩٠٨ . وكانت النسبة في إنجلترا في المدتين ففهما ٢٥٪ و ٢٦٪ . وأما في النمسا والمجر فكانت الزيادة بنسبة ١٧٪ ثم ٣٠٪ في السنين السابقة الذكر . وفي إيطاليا بنسبة ١٣٪ و ١٧٪ وفي روسيا بنسبة ٢٩٪ و ٥١٪ وفي اليابان بنسبة ١٠٪ ثم ١٣٪ . وكانت نسبة الزيادة في الولايات المتحدة عظيمة جداً لدرجة أن تعدادها تضاعف في المدة التي بين ١٨٩٦ و ١٩٠٥ فصار (٧٦٩١٤٩٠٠٠) بينما كان (٣١٩٤٤٣٠٠٠) بين ١٨٥٦ و ١٨٦٥ وبلغ تعداد مصر (٣) سنة ١٨٠٠ نحو ١٤٦٠٢٠٠ حسب احصاء الحملة الفرنسية

(١) جيد - جزء ٢ ص ٥٦٤ - ١٩٢٥ - جيد ورست - تاريخ المذاهب الاقتصادية -

١٥٨ - ١٩٠٩

(٢) بيرو - محاضرات - جزء أول ص ٢٣٩ و ٢٤٠ - ١٩١٤

(٣) الاحصاء السنوي العام للسنين المذكورة

ونحو ٢٥٣٦٤٠٠ سنة ١٨٢١ حسب كشف الضرائب . ونحو ٤٧٦٤٤٠ سنة ١٨٤٦ حسب تعداد المساكن ونحو ٦٨٣١١٣١ سنة ١٨٨٢ ونحو ٩٧٣٤٠٥ سنة ١٨٩٧ ونحو ٩٥٩٣٥٧٢٨١ سنة ١٩٠٧ ونحو ١٢٣٥١٠٠٠ سنة ١٩١٧ ونحو ١٣٥٥١٠٠٠ سنة ١٩١٢ ونحو ١٤٦٨٧٥٦ سنة ١٩٢٧ ويستنتج من الاحصاءات السابقة أن نسبة زيادة السكان في القطر المصرى سنوياً بين ١٨٠٠ و ١٩١٧ هى ما يأتى :

١٨٤٥ فى الألف بين ١٨٠٠ و ١٨٢١

٢٢٩٨ » » » ١٨٤٦ و ١٨٢١

١١٨١ » » » ١٨٨٢ و ١٨٤٦

٢٣٨٩ » » » ١٨٨٢ و ١٨٩٧

١٤٩٠ » » » ١٨٩٧ و ١٩٠٧

١٢٢٦ » » » ١٩٠٧ و ١٩١٧

وتبلغ مساحة القطر المصرى نحو ٩٣٠٠٠٠ كيلو متر مربع وإنما جزء كبير من هذه المساحة عبارة عن صحراء ، وأما الجزء المزروع منها تبلغ مساحته نحو ٣١١٤٠ كيلو متر مربع ولذلك لا بد من تحديد نسبة السكان حسب هذه المساحة الأخيرة فيخص الكيلو متر المربع الواحد نحو ٣٦٢ شخصاً ^(١) وعلى ذلك فإن الاراضى المصرية (القابلة للسكن) أكثر الامم سكاناً بالنسبة لغيرها من الامم إذ تفوق بلجيكا التى تعد أ كثف البلاد سكاناً إذ يخص الكيلو متر المربع فيها نحو ٢٥٢ شخصاً . وأما إذا أخذنا النسبة دون صرف النظر عن صحراء مصر فيخص الكيلو متر المربع نحو ١٢ شخصاً

لقد بلغ تعداد سكان العالم نحو ١٦٢٣ مليوناً فى سنة ١٩١٢ وكانوا يشغلون من الكرة الارضية مساحة قدرها ١٣٨ مليون كيلومتر مربع أى يخص الكيلو متر المربع ١٢ شخصاً ^(٢) . وبلغ تعداد أوروبا ^(٣) نحو ١٧٥ مليوناً فى أول القرن التاسع عشر . وكان نحو ٢١٦ مليوناً سنة ١٨٣٠ و ٢٨٩ مليوناً سنة ١٨٦٠ و ٣٣١ مليوناً سنة ١٨٨٠ و ٤٥٠

(١) احصاء سنة ١٩٠٧

(٢) بلانشار - محاضرات - جزء أول ص ٣٤٧ - ١٩٢١

(٣) ولقد خففت الحرب الكبرى (١٩١٤ - ١٩١٩) هذا التعداد بنحو ١٠ ملايين

مليوناً سنة ١٩١٢ يشغلون مساحة قدرها ١٠٠٩٩٢١٦ كيلو متر مربع ، أى بمعدل ٤٥ شخصاً لكل كيلو متر مربع . وأما في باجيكافينخص الكيلو متر المربع ٢٥٢ شخصاً وفي إنجلترا يخص ٢٣٩ شخصاً وفي اسكتلاند يخص ٦٠ شخصاً ، وفي أيرلاند يخص ٥٢ شخصاً ، وفي إيطاليا يخص ١٢١ شخصاً ، وفي ألمانيا يخص ١٢٠ شخصاً ، وفي فرنسا يخص ٧٤ شخصاً

وأما أفريقيا فقد بلغ تعدادها نحو ١٣٦ مليون سنة ١٩١٢ يشغلون نحو ٣٠٤٠٦٠٠٠ كيلو متر مربع أى بمعدل خمسة أشخاص لكل كيلو متر مربع . وأما آسيا فبلغ تعدادها ٨٠٣ مليون سنة ١٩١٢ يشغلون نحو ٤١٧٩٥٠٠٠ كيلو متر مربع أى بمعدل ١٩ شخصاً لكل كيلو متر مربع . وأما سيبيريا فكانت مهمة حتى عهد قريب إذ بدأ يزداد تعدادها ببطء . وأما الصين ففيها جزء عظيم مشغول بالصحراء ، والجزء الآخر مزدحم بالسكان ، ويخص الكيلو متر المربع فيها نحو ٢٩ شخصاً

وأما أمريكا فقد ازداد تعدادها زيادة عظيمة في القرن التاسع عشر بفضل المهاجرين إليها لا بفضل زيادة واليديها ، فكان تعدادها سنة ١٧٩٠ نحو أربعة ملايين وارتفع إلى ٦٢ مليون ونصف المليون سنة ١٨٩٠ وإلى ٩٢ سنة ١٩١٠ وإلى ١٠٢ من الملايين سنة ١٩١٧ .^(١) ويسكن أمريكا نحو ١٨٠٢٤٠٠٠ شخص يشغلون مساحة قدرها نحو ٤٣٠٥٤٣٠٠٠ كيلو متر مربع أى بمعدل أربعة أشخاص لكل كيلو متر مربع .

وأما الاقياوسية L'océanie ففيها نحو ٥٣ مليون ونصف مليون شخص يشغلون مساحة قدرها نحو ١١ مليون كيلو متر مربع أى بمعدل ٤٧ كيلو متر مربع^(٢)

٢ — المواليد والوفيات في بعض الامم

المواليد والوفيات هما العاملان الاساسيان لمعرفة زيادة وقص التعداد ، ويجب توازن الانتاج حسب تمولجاتها . ولذلك سنتكلم على حالة المواليد والوفيات في بعض الامم :

١ — المواليد

كان عدد المواليد في فرنسا سنة ١٨٠١ نحو ٩٠٤٠٠٠ وفي سنة ١٨٥١ نحو

(١) جميع هذه الاحصاءات مأخوذة من بلائشار — محاضرات — جزء أول ص ٢٤٧ — ١٩٢١

(٢) بلائشار في الاقتصاد — ١٩٢١ ص ٣٤٨

٩٧١.٠٠٥ وانخفض إلى ٨٥٨.٠٠٠ سنة ١٩٠١ وإلى ٧٧٤.٠٠٠ سنة ١٩٠٧ وإلى ٧٤٢.٠٠٠ سنة ١٩١١ فكانت نسبة المواليد إلى التعداد العام ٢٧١ في الألف وانخفضت إلى ٢٢ سنة ١٩٠١ وإلى ٢٠.٢ سنة ١٩٠٨ وإلى ١٨.٧ سنة ١٩١١

وأما في ألمانيا ^(١) فكانت نسبة المواليد إلى التعداد نحو ٣٤.٥ سنة ١٨٥١ و ٣٥.٧ سنة ١٩٠١ و ٣٢.٧ سنة ١٩٠٨ و ٣١ سنة ١٩١٠ وكانت النسبة في النمسا سنة ١٩٠٧ نحو ٣٣.٩ في الألف وفي المجر نحو ٣٦ وفي إنجلترا ٢٥.٥ وفي إيطاليا ٣١.٥ . أما في روسيا فكانت النسبة ٤٨ سنة ١٩٠١ وفي اليابان ٢٩ سنة ١٩٠٦

فيتبين من الإحصاءات السابقة هبوط تعداد المواليد لشدة رغبة الاسر في النسل القليل، خصوصاً في فرنسا، لدرجة أن كثيراً من الاسر في أوروبا تتخذ جميع الطرق المشروعة وغير المشروعة لتجنب الخلف تخلصاً من النفقات الكبيرة التي تحتاج اليها الاطفال . وإذا استمر الحال على ذلك فلا بد من أن يقل تعداد الامم الاوروبية بنسبة سريعة، وعندئذ تحتاج إلى أيد أجنبية عاملة . ويظهر مما يأتي كيفية هبوط المواليد : كان عدد المواليد السنوي في إنجلترا بين ١٨٧٤ و ١٨٧٦ نحو ٣٥٩ عن كل عشرة آلاف ساكن ، ونحو ٢٥٩ بين ١٩٠٨ و ١٩١٠ وبلغ في نفس المديتين وبالنسبة نفسها في ألمانيا نحو ٣٩٣ و ٣١٦ وفي النمسا نحو ٣٨٨ و ٣٣٢ وفي إيطاليا نحو ٣٧٠ و ٣٢٩ وفي بلجيكا نحو ٣١٨ و ٢٤٣ وفي السويد نحو ٣٠٣ و ٢٥٤ وفي أسبانيا نحو ٣٥٨ و ٣٣٥ وفي فرنسا نحو ٢٥٣ و ١٩٨ وكان الامر بعكس ذلك في روسيا : إذ بلغ عدد المواليد السنوي نحو ٤٨٠ وفي رومانيا نحو ٤٠٠ ^(٢) عن كل عشرة آلاف ساكن . فكانت نسبة المواليد تزداد سنوياً في روسيا ورومانيا بينما كانت تهبط في البلاد الاخرى

وأما في مصر فكانت نسبة زيادة المواليد إلى التعداد العام هي ٤٤٪ سنة ١٩١٣ و ٤٢.٢٪ سنة ١٩١٧ و ٤٠.٧٪ سنة ١٩١٨ . وكان عدد مواليد الوطنيين نحو ٤٦٩ سنة ١٩١٣ و ٤٣٣ سنة ١٩١٧ و ٥٠٩ سنة ١٩١٨ بينما كان عدد مواليد الاجانب نحو ١٩٧٣ سنة ١٩١٣ و ٢٢٨٩ سنة ١٩١٧ و ٢٠٠١ سنة ١٩١٨ ^(٣)

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٢٤١ — ١٩١٤

(٢) L'Economiste francais t. II P. 46 en 1913

(٣) أولاً : معر فلا تشكو من انخفاض تعدادها لانه في ازدياد دائم

ولما كانت فرنسا أكثر الام تآثراً من انخفاض تعداد سكانها اهتمت بالبحث عن أحسن الوسائل الموصلة إلى زيادة تعدادها ، فاقترح أنصار مذهب الإصلاح أو مذهب (LePlay) إلغاء نظام تقسيم الميراث تقسيماً متساوياً بين الورثة من القانون المدني واستبداله بقانون جديد يعطى لرئيس الاسرة حرية التصرف في أمواله فيوصى بها لمن شاء . وبهذه الطريقة يضمن المحافظة على ثروته من الضياع بعدم تجزئتها ، ولكن لم ينظر الى هذا الرأي بعين العناية لما فيه من الاجحاف بجميع أفراد العائلة الذين يحرمون من حقوقهم الشرعية بلا ذنب . وقد يكون من استولى على الارث كله أفسد أفراد الاسرة وأميلهم الى الاسراف والتبديد . وبما يثبت فساد هذه النظرية وجود تقسيم الميراث بالتساوي في ايطاليا وبلجيكا والنمسا دون أن يكون لهذا النظام تأثير في هبوط أو زيادة تعدادها وأما في انجلترا وأمريكا فلرئيس الاسرة حق التصرف في أمواله فله أن يوصى بها لمن شاء ومع ذلك فإن تعدادها لا يزيد عن تعداد الامم التي تتبع نظام المساواة في تقسيم الميراث وفي الحقيقة ليس لهذه الاعتبارات القانونية تأثير على حياة الاسر المؤسسة على نظام العادات

ولقد فكر (Colbert) في فرنسا في معاقبة الاسر العديدة الاطفال من الضرائب ، فأصدر سنة ١٦٦٦ قانوناً بمنح معاشاً قدره ألف فرنك للاسر التي فيها عشرة أطفال وألفين لتي فيها اثنا عشر طفلاً . وفي سنة ١٧٩١ صدرت قوانين تحتم على العزاب دفع ضرائب معينة . وفي عهد الامبراطورية الفرنسية ^(١) كانت تتولى الحكومة تربية طفل من أطفال الاسر التي يزيد أطفالها عن سبع . وفي ١٧ يولييه سنة ١٨٨٥ صدر قانون بمعاقبة الاسر التي فيها أكثر من سبعة أطفال من الضرائب . وطلب (Paul Leroy Beaulieu) من الحكومة الفرنسية تفضيل رؤساء الاسر التي فيها ثلاثة أطفال عن غيرهم عند رغبتها في استخدام بعض الناس في وظائفها العامة ، وتخفيض مدة الخدمة العسكرية .

٢ — الوفيات :

كلما قلت الوفيات ازداد التعداد ، وكلما ازدادت قص التعداد . ورغم قلة مواليد فرنسا فإن عدد وفياتها قليل لانتشار الأنظمة الصحية وتقدم الطب وشدة عناية الحكومة والافراد بالاطفال . والحال بعكس ذلك في مصر ، لأنه رغم كثرة مواليدها فإن وفياتها

كثيرة جداً ومنتشرة بين الاطفال لعدم توافر الامور الصحية خصوصاً في القرى .
 وكانت نسبة الوفيات في فرنسا ٢٢٫٣ في الالف سنة ١٨٥١ و ٢٠٫١ سنة ١٩٠١
 و ١٩ سنة ١٩٠٨ . وفي ألمانيا ٢٧٫١ سنة ١٨٥١ و ١٨ سنة ١٩٠٨ وكانت نسبة الوفيات
 سنة ١٩٠٧ في النمسا ٢٢٫٧ وفي المجر ٥٢٫٢ وفي ايطاليا ٢٠٫٧ وفي انجلترا ١٦٫٦ وكانت
 في روسيا ٣٢٫٣ سنة ١٩٠١ وفي اليابان ١٩٫٨ سنة ١٩٠٦ وكان عدد الوفيات في مصر
 بين الوطنيين سنة ١٩١٣ نحو ٣٠٧٣٣٥ أى بنسبة ٢٦٫٨ في الالف . وفي سنة ١٩١٨
 نحو ٥٠٩٥٤٦ أى بنسبة ٤١٫٤ في الالف ، بينما كان عدد وفيات الاجانب في مصر
 سنة ١٩١٣ نحو ١٢١٦٤ أى بنسبة ١٢٫٣ في الالف . وفي سنة ١٩٠٨ نحو ٢٠٥٥٤ أى
 أى بنسبة ١٢ في الالف . والجزء الاكبر من الوفيات في مصر خاص بالاطفال لعدم
 العناية بهم .

ومتوسط الاعمار في فرنسا ٤٥ سنة ونصف و بين ٤٤ و ٤٥ في ألمانيا وانجلترا . وقبل
 الاربعين في الولايات المتحدة و ٥٥ في الدانمارك و بين ٤٠ و ٣٥ في مصر .

٤ - المهاجرة

المهاجرة هي أن يترك الناس أوطانهم لسكنى بلاد أخرى ، طلباً للرزق غالباً . وقد
 يهاجر الانسان من القرى إلى المدن، أو من أمة إلى أخرى : فتسمى الاولى مهاجرة داخلية ،
 والثانية مهاجرة خارجية دولية . فللمهاجرة من القرى إلى المدن خطر عظيم على الزراعة والاملاك
 الزراعية والحياة الزراعية ، لأن الزراعة أحوج الصناعات إلى أيد عاملة لتعذر إدخال
 الآلات الميكانيكية في جميع أعمالها . اذ يوجد أعمال زراعية لم يتخرب لها آلات ميكانيكية
 ولا شك أنه من الصعب اختراع آلات تنمى الحبوب وهي في بطون الارض ، لان هذا
 من أعمال الطبيعة التي لا يمكن التغلب عليها ، وكذلك لا تنتج الآلات الميكانيكية في
 عمليّة الحصد ولو انه قيل بوجودها لجنى القطن في أمريكا ولكن هذه الآلات
 ثقلة وتفسد فلتته

واذا هجر الفلاحين القرى بكية عظيمة انحطت الزراعة وأصبحت الارض ضعيفة

الاتاج فتقل فئدتها ، ومتى قلت هبطت قيمتها . ولذلك حاول أصحاب الاملاك الزراعية في أوروبا اصلاح هذا الحل باستدعاء عمال من الامم الاخرى ^(١) لاهياء زراعتهم ، ورغم ذلك لم يكف الزراع عن مهاجرة القرى والسكنى في المدن لما فيها من المكاسب الكثيرة والحياة الراقية وتوافر أسباب المعيشة الطيبة .

لم تقع مصر حتي الآن في أزمة قلة عمال الزراعة بسبب مهاجرة الفلاحين إلى المدن وليست مصر في حاجة إلى عمال أجنب للقيام بأعمالها الزراعية ، ولكن يهاجر فقر غير قليل من قراء الصعيد إلى القاهرة طلباً للمكسب الوافر . وهناك أمل في العدول عن هذه المهاجرة اذا اتسعت أعمال الري وتحسنت حالة الزراعة في القرى .

ولقد كان للمهاجرين من جميع الامم فضل عظيم في إحياء وترقية الصناعة والزراعة والتجارة في أمريكا (الولايات المتحدة) اذ استوطنها عدد كبير من الرجل العاملين النازحين اليها طلباً للرزق ، فأفادوها واستفادوا منها وغمروا العالم بما فيها من انبثارت الطبعية الصناعية وجعلوها من أرقى الامم مدنية وحضارة وثروة وصناعة وزراعة وتجارة بعد ما كانت منحلة متأخرة لا يستطيع سكانها الاصليون إصلاح شأنها لقلة عددهم وخولهم . وهذا هو حال الجمهورية الفضية والبرازيل الآن اذ يهاجر اليها عدد كبير من الطليان والالمان والسوريين لحياتهم والانتفاع بما فيهما من انبثارت الطبعية ، وكثيراً ما تشجع هذه الامم الجديدة المهاجرين فمنحهم قطعاً من الارض فيستثمروها ويستفيدوا منها مع معافاتهم من الضرائب ، وقد يكون للمهاجرين أثر سيء اذا زاد عددهم عن الحد المطلوب لتعمير البلاد الجديدة ، ولذلك وضعت الولايات المتحدة حداً لهذا السيل الجارف الذي يتدفق عليها من جميع الامم ، فصار لا يسمح بدخولها الا لمن توافرت فيهم شروط صحية ومالية مينة حتى لا ينتشروا فيها فيملأوها أمراضاً ولا يعيشوا في أرضها فساداً وقد يدخل ضمن المهاجرين بعض الهاربين من وجه القضاء لما ارتكبه من آثام وجرائم في بلادهم . فاذا لم تضع كل أمة حدوداً أو قواعد لمراقبة من يدخلونها فلا بد وان تسوء العاقبة

كثيراً ما يخوف العمال من تأثير المهاجرين إلى بلادهم على أجورهم مع أنه لا خطر عليهم إذا كان المهاجرون يأتون من بلاد لا تقل في المدنية عن البلاد التي يهاجرون إليها وإنما الخطر كل الخطر عند ما يأتى المهاجرون من بلاد تقل في الحضارة والمدنية عن البلاد التي يقصدون المعيشة فيها والاكتساب منها مثل مهاجرة سكان الصين إلى أمريكا وأستراليا . وهذا هو ما يسمونه بالخطر الاصفر ، لأن الصينيين يتقنون بالأجر القليل اذ يكتفون بخمس أو سبع أجر العامل الأمريكي أو الأوروبي ولذلك اتخذت أمريكا جميع الطرق لايقاف هذا الخطر فحرمت دخول الصينيين أرضها منذ سنة ١٨٨٨ اذ بلغ عددهم نحو ٣٥ ألف سنة ١٨٨٢ وكذلك حرمت استراليا دخولهم أرضها سنة ١٩٠٤ واتبعت باناما هذه الخطة وحرمت دخول الصينيين والأتراك أرضها سنة ١٩٠٤ خوفاً من مزاحمتهم لاطنيين في حفر القنال ، وكذلك حاولت الترانسفال تقليل عدد الصينيين الذين يشتغلون في مناجم الذهب

ولقد تأثرت اليابان من معاملة الولايات المتحدة لليابانيين ومنعهم من دخول أرضها اذ صدر سنة ١٩٠٧ (The Immigration Bill) قانون يسمح لرئيس الجمهورية بمنع أى مهاجر من دخول الولايات المتحدة حتى ولو كان حاملاً لتصریح قانونى بخوله الدخول ولكن تم الامر بين الامتين بمعاهدة تجارية فى ٢١ فبراير سنة ١٩١١ أعلنت فيها الولايات المتحدة مساواة اليابانيين بالامريكيين مع إعطائهم حرية الدخول في الولايات المتحدة والخروج منها . ولقد هاجر إلى أمريكا من الاوروبيين بين ١٨٢٠ و ١٨٨٠ نحو ١٢ مليوناً منهم عشرة استوطنوا الولايات المتحدة^(١)

ولقد هاجر من إنجلترا بين ١٨٨٠ و ١٨٩٣ نحو ٢٤٠.٠٠٠ سنوياً ، ومن ألمانيا ١٤٠.٠٠٠ سنوياً ، ومن إيطاليا نحو ١٠٠.٠٠٠ سنوياً ، ومن النمسا والمجر نحو ٥٠.٠٠٠ سنوياً ، ومن اسبانيا والبرتغال واسكاند نيفيانحو ٦٠.٠٠٠ سنوياً . ثم إنه هاجر من إنجلترا سنوياً بين ١٨٩٤ و ١٩٠٠ نحو ١٤٠.٠٠٠ ، ومن ألمانيا نحو ٣٠.٠٠٠ ، ومن اسكاند نيفيانحو ٢٠.٠٠٠ ومن ايطاليا نحو ١٥.٠٠٠ ، ومن روسيا نحو ٣٠.٠٠٠ . وهاجر من إنجلترا سنة ١٩١٣ نحو ٤٧.٠٠٠ ، ومن ألمانيا نحو ٢٦.٠٠٠ ، ومن ايطاليا نحو ٨٧.٣٠٠ ، ومن النمسا

نحو ١٩٤٠٠٠ ، ومن الجر نحو ١٢٠٠٠٠ ، ومن الروسيا نحو ٢٠٩٠٠٠ : ومن اسبانيا نحو ٢١١٠٠٠ . وكان عدد المهاجرين من فرنسا سنة ١٨٥٧ نحو ١٩٠٠٠ وبين ١٨٦٣ و ١٨٨٧ نحو ٦٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ وفى سنة ١٩٠٨ نحو ٥٠٠٠٠ وفى سنة ١٩١٣ نحو ٥٠٠٠٠ . أما فى مصر فان الحكومة تفكر الآن (إذ لديها مشروع فتحه وزارة الحفانية) فى وضع قانون للمهاجرين ، إذ يأتيها كل عام عدد كبير من تشردى الامم الأخرى فينتشرون فى البلاد ويثون فيها الفساد . ولقد بلغ عدد سكان القطر المصرى سنة ١٩٠٧ نحو ١١٢٨٧٣٥٩ ، منهم ٥٦٧٣١ يونانى و ٤٠١٩٨ ايطالى و ١٦٩٣ اسبانيولى ٧٠٦ هولاندى و ٢١٢٧٠ فرنسى و ٤٢٢٥ روسى و ٢٧٨٩ نمساوى و ٥١٤ أمريكى و ١٥٧ ألمانى أى نحو ١٥٣٧٧٠ أجنبي . وكان تعدادها سنة ١٩١٧ نحو ١٢٧٥١٠٠٠ منهم ٥٦٧٣١ يونانى و ٤٠١٩٨ ايطالى و ٣٠٧٩٧ تركى و ٢٤٣٥٤ انجليزى و ٢١٢٧٠ فرنسى و ٢٧٨٩ نمساوى و ١٥٧ ألمانى و ٢٩٦٥٣ جنسيات متنوعة أى نحو ٢٠٥٩٤٩ أجنبي . فبلغت زيادة الأجانب فى مصر من سنة ١٩٠٧ لغاية سنة ١٩١٧ نحو ٥٢١٧٢ و بما أن عدد مواليد الأحناب لا يزيد فى هذه المدة عن ٢٠٠٠٠ فلباق وهو ٣٢١٧٢ هو عبارة عن عدد المهاجرين فى العشرة السنوات المذكورة أى بنسبة ٣٠٠٠ مهاجر سنوياً يدخلون مصر (١) .

٥ - الاستعمار (٢)

المهاجرة مسألة فردية لا علاقة لها بمسائل الاستعمار ، إذ يهاجر الفرد بحض إرادته طلباً لتحسين معاشه ، ولم يدفعه الى ذلك غير رغبته وميله إلى ترك بلاده التى ضاقت فيها أبواب الرزق إلى بلاد أخرى كثر فيها طرق الكسب . وأما الاستعمار فتلجأ اليه الدول القوية طمعاً فى الاكثار من ينابيع ثروتها أو مد نفوذها وسلطانها على الامم الضعيفة . وقد يتخذ أنصار الاستعمار مسألة نشر المدنية والحضارة حجة ومبرراً للاعتداء على الأبرياء من الامم الصغيرة ، فيذلون أهالها ويسلبون مالها ويتصرفون فى أملاكها وعقائدها وعاداتها وفى لنتها ، ولم يدفعهم الى هذا الاعتداء إلا جشعهم وظلمهم وكرهم للانسانية الحرة

(١) لم تتكمن من معرفة عدد المهاجرين الى مصر بالضبط لحلو الاحصاءات العامة من هذا البحث

(٢) Paul Leroy - Beaulieu - Colonisation chez les peuples modernes

وتجاهلهم المبادئ الحقّة والعدل والاخوة والمساواة التي يذكرونها في دساتيرهم ومعاهداتهم . ولم يعدم الروس أرضاً يعيشون فيها لما لديهم من المساحات الواسعة المهجورة ، ولكن لرداءة أرضها وسوء حالتها الاقتصادية كانت لا تترك فرصة الا استغلالها لشن الغارة تلو الأخرى على الأتراك لسلخ جزء من أراضيهم الخصبّة الصالحة للزراعة . ولم تشتعل نار الحرب العظمى التي شبت بين سنة ١٩١٤ و ١٩١٩ لضيق الأراضي بالسكان ، بل لأسباب اقتصادية واستعمارية .

ويظهر من الجدول الآتي ممتلكات المستعمرين ونسبتها إلى مساحات بلادهم ، ولو أن هذه الأرقام تنهت بعد الحرب العظمى (١٩١٤ — ١٩١٩) إذ وزعت المستعمرات الألمانية بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ^(١) .

المستعمرون	كيلو متر مربع	مساحة مستعمراتها	نسبة المساحة إلى المستعمرات
إنجلترا	٣١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	١ إلى ٩٥
بلجيكا	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١ « ٨٣
هولاندا	٣٣٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١ « ٦٠
البورتغال	٨٩٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١ « ٢٢
فرنسا	٥٣٦٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠	١ « ١٨
ألمانيا	٥٤٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	١ « ٥

إن من الصواب أن يوفر المستعمرون سفك الدماء ونفقات الحروب التي تصرف على الغزو والفتوح ، يتركوا الأفراد يهاجرون إلى حيث فتحت في وجوهم أبواب الرزق فيحتلون بكل هدوء وسكينة جزءاً من أراضي البلاد التي تستثمر ثروتها ، ولكن رغم التعاليم الخلقية ومبادئ الحضارة والمدنية فإن أوروبا لازالت تبذل جهدها لاختضاع شمال أفريقيا فتعهت فرنسا باخضاع الجزائر وتونس ، واهتمت فرنسا واسبانيا باذلال مرا كش ، وغنيت إيطاليا باستعمار طرابلس ، وتحاول إنجلترا للحصول على القطر المصري والسودان .

ترتكب أوروبا هذه الأعمال الاستعمارية مع شدة تمسكها بالمبادئ السياسية والاقتصادية المعروفة باسم : (حرية تقرير المصير) و (الدفاع عن حقوق الأمم الصغيرة) في هيكل

(جمعية الامم) . وكل هذه الأنظمة والمبادئ المستحدثة عقب الحرب الكبرى وهمية أكثر منها حقيقية ، لأن روح الاستعمار مستحكم في نفسية الشعوب القوية . وهذه القوة تزيدهم ظلماً وخروجاً عن مبادئهم الدولية ، ولا أمل في نزع روح الاستعمار من قلة سياسة هذه الامم ، لأن الامم كالأفراد كلما ازداد الفرد ثروة وقوة ازداد طمعاً وجبروتاً وحباً في الاستزادة . ونحتفظ أطم الاستعمار لأفرادها بأحسن الأراضي المستعمرة وتمنحهم امتيازات عدة لمد السكك الحديدية واستغلال المناجم وغيرها من ينابيع الثروة . وتضع جميع العراقيل لمنع غيرها من أفراد الأمم الأخرى — بطريق خفي — عن الانتفاع بخيرات مستعمراتها وتبقي إنجلترا سياسة استعمارية حرة ، بمعنى أنها لا تضع يدها على جميع خيرات مستعمراتها بل تترك جزءاً كبيراً منها للأهالي ، وتدع بعض أفراد الأمم الأجنبية ينتفعون بثروة هذه البلاد . وكذلك لا تتدخل ولا تحاول التأثير في دين وعادات ولغة مستعمراتها بل تترك لهم الحرية التامة في هذه الأمور الثلاثة . وهذا هو السرف في اتساع نطاق مستعمراتها ونجاحها فيها ، ولكن رغم هذا المعاملة الحسنة فإن أهل البلاد المستعمرة غير راضين بل ناقرين من هذه الأمم التي تغتصب بلادهم وأموالهم . ويتمنون أن ترحل هذه الأمم عنهم وتركهم في سلام يرتعون في بحبوحة الحرية الطبيعية ، لأن حرية المستعمرين منيفة لا تلبث قليلاً إلا وينكشف ما انطوت عليه من خديعة وقصد تخدير أعصاب هذه المستعمرات ليخلو لهم الجو فيذهبوا في استعمارها إلى منتهى آمالهم الاستعمارية . والاستعمار على أنواع مختلفة ، أهمها ما يأتي :

١ — الاستعمار الحربي :

يرمي الاستعمار الحربي إلى الاستئثار ببلاد معينة لأغراض حربية . ولقد وضعت إنجلترا يدها على بواغيز جبل طارق وعدن وسنجاور وقنال السويس للانتفاع بها في أوقات الحرب وإحراج مركز العدو بقفل هذه الطرق البحرية في وجهه ، وعندئذ يسهل عليها تعطيل حركاته البحرية . واختارت إنجلترا جزائر مالطة وقبرص وغيرها من جزر البحر الأبيض المتوسط لتكون محطات حربية لتموين أسطولها في وقت الحرب ، ولراقبة الملاحه في وقت السلم . وتسميت إنجلترا في عدم ترك قنال السويس لانه مفتاح الهند فإذا ضاع منها ضاعت هندها .

٢ — مستعمرات الجزر :

ولقد تختار بعض الأمم بلاداً بعيدة لتكون منفى للجزيرين لتطهير بلادهم من هذه العناصر الخبيثة. فيبعدون عن الهيئة الاجتماعية القتلة والسفاكين فاختارت إنجلترا مستعمرة في جنوب استراليا وتاسمينا ، ثم انها عدلت عن ارسال الاشرار اليها عند ما احتج أهلها على إنجلترا لانها احتلت بلادهم للاصلاح لا للافساد . وكذلك اختارت فرنسا (La Guyanne) في شمال أمريكا الجنوبية و (Nouvelle Calédonie) لهذا الغرض واختارت روسيا سيبيريا لمنفى للمجرمين السياسيين . ولاشك أن فكرة الاستعمار بقصد نفى جرائم الفساد إلى هذه المستعمرات فكرة سيئة ومخالفة للحضارة والمدنية اذ كيف تقبل إنجلترا أو فرنسا أن تكون عوناً على نشر الاوبئة الاجتماعية ، بينما يجب عليها محوها من كل جهة احتلتها؟! ولذلك يجب اذن على كل أمة تحمل مجرميها وتخصيص سجون لهم في بلادها حتى لا تتحمل الامم الاخرى ثنائص غيرها

٣ — الاستعمار التجاري :

هذا الاستعمار عبارة عما يؤسسه تجار الامم المستعمرة من المحال التجارية في المستعمرات لتوزيع بضائعهم التي زادت عن حاجات بلادهم . ولا يحتاج التجار لتصريف مصنوعاتهم إلى مستعمرات واسعة بل يكفيهم القليل منها مثل ما هو حاصل الآن في (Saint Thomas) الواقعة في جزائر (الانتيل الدانماركية) أو في (هون كونج) الواقعة على شواطئ الصين

٤ — وأما مستعمرات الاستغلال^(١) فاتها على جملة أنواع :

١ — قد تستعمل البلاد للاتفاف بمحصولاتها الزراعية ، فكثيراً ما يؤخذ منها الخضار والسكر والبن والقطن والاشخاب والكاوتش والصوف . ولما كان جو هذه المستعمرات لا يناسب صحة المستعمرين فلم يسكنها منهم الا العدد القليل لمباشرة هذا الانتاج . ويصح تسمية هذا النوع (بالمستعمرات الزراعية) لان أكثر الاصناف التي يأخذها المستعمرون منها عبارة المحصولات الزراعية

ب — وهناك بلاد أخرى تستعمل لما احتوت عليه شواطئها من الأسماك وتسمى مستعمرات الصيد (Colonies de pêche) مثل جزائر (Greenland) و (Iceland) و (Newland) ولما يستطع أهالي هذه الجزائر استهلاك ما يستخرج من شواطئها من الاسماك فإن الجزء الأكبر منه يرسل إلى البلاد المستعمرة

٥ - ويوجد نوع ثالث من المستعمرات وهي التي تستعمر لما فيها من المناجم مثل (Alaska) التي استعمرتها الولايات المتحدة لما احتوت عليه من المناجم . وكذلك استعمار روسيا لسبيريا ، واستعمار إنجلترا الجنوب افريقيا لما فيها من مناجم الذهب والاحجار الثمينة

وكثيراً ما كانت تستعمر مستعمرات الاستغلال في بادئ الامر بواسطة الشركات الكبيرة ثم يؤول أمرها إلى حكومات هذه الشركات متى انتهت مدة امتيازاتها

٥ - مستعمرات التعمير^(١)

يحتل مثل هذه المستعمرات عدد كبير من المستعمرين لاستثمار خيراتها وكثيراً ما يتغلب المستعمرون على المستعمرين فينقرض نوعهم أو يخفى أهلها في جهات بعيدة عن المستعمرين لعدم تحملهم العادات والانظمة الجديدة التي أراد المستعمرون إدخالها في بلادهم كما حصل في الولايات المتحدة وفي أمريكا الجنوبية اذ لم يستطع هنودها اتباع اصلاحات المستعمرين فأخلوا لهم السبيل وعكفوا إلى أقصى الجهات. ولا ينجح هذا الاستعمار الا اذا كان معززاً بقوة حرية للتغلب على الالهالي ولنشر الاصلاحات والانظمة الجديدة التي يراد إدخالها ولقد حصل ذلك عندما احتلت إنجلترا الولايات المتحدة وأستراليا ، وعندما احتلت فرنسا (Canada) والجزائر وتونس ومراكش ، وعندما احتلت إيطاليا طرابلس ، وعندما احتلت أسبانيا المكسيك وجنوب أمريكا الجنوبية

٦ - المستعمرات المختلطة

يدخل في هذا النوع جميع المستعمرات التي لا يمكن درجها ضمن المستعمرات السابقة الذكر ، أو التي تجمع بين أنواع مختلفة من المستعمرات . فكثيراً ما تتحول المستعمرة الحربية إلى مستعمرة تجارية أو مستعمرة للتعمير فتأخذ صبغة من هذه وتلك ، وهذا ما حصل لانجلترا في الهند وفرنسا في الجزائر وتونس . فالهند الآن مستعمرة إنجليزية للتجارة والاستغلال ، كما أصبحت الآن الهند الصينية مستعمرة فرنسية للتجارة والاستغلال أيضاً ، وكما صارت تونس والجزائر عبارة عن مستعمرتين فرنسيتين للتجارة والتعمير والاستغلال نكلمنا فيما تقدم على أنواع المستعمرات وبقي علينا الآن بيان طرق الاستعمار وهي ثلاثة :

١ — الاستعمار بواسطة الافراد^(١)

٢ — الاستعمار بواسطة الشركات

٣ — الاستعمار بواسطة الحكومات

١ — الاستعمار بواسطة الافراد

الاستعمار بواسطة الافراد هو أبسط أنواع الاستعمار، اذ لا تشترك فيه الحكومة لابلها ولا بجيشها بل يقوم به الافراد دون تحرير أو تشجيع حكوماتهم . فلهم الغنم وعليهم الغرم . وطريقة الاستعمار الفردى هي أن يرسل بعض التجار إلى جهات أجنبية لتوزيع تجارتهم فيدخلون (بالطرق التجارية) مكاناً يعرضون فيه بضائعهم على الاهالى ولا يتدخلون في مسائل الحكم ولا في نظام هذه البلاد ، لأن غرضهم الوحيد هو الاستعمار التجارى . وقد تنقلب هذه المستعمرات التجارية إلى مستعمرات للاستغلال اذا انتشرت تجارتهم في هذه البلاد وكانت في حاجة إلى قوة لحماية تجارتهم من اعتداء الوطنيين عليها ، فعندئذ فقط يتحول الاستعمار الفردى التجارى إلى استعمار حكومى للاستغلال . وكثيراً ما تفشل هذه المستعمرات الفردية اذا رفضت الحكومة تعريضها

٢ — الاستعمار بواسطة الشركات

لم يكن الاستعمار بواسطة الشركات أكثر خطراً من الاستعمار بواسطة الافراد ، ولو ان الشركات كانت محبوبة في بادىء الامر من أهل البلاد المستعمرة ، ولكنها لما بالغت في سوء معاملة الاهالى والضغط عليهم ومحاربة غيرها من التجار حاربوها وقاطعوها فاندثرت . شركات الاستعمار في القرن التاسع عشر ، وكانت قد ظهرت في القرن السابع عشر . ولا شك أن وجود هذه الشركات كان أكبر معرقل لنشرة التجارة اذ كانت تحتكر الاتجار مع هذه المستعمرات . وكانت شركة الهند الانجليزية أكبر هذه الشركات وكان لها حق اعلان الحرب والسلام ، ولذلك كان لها جيش خاص بها تستخدمه متى شاعت وكيف أرادت للغزو . ولم يكن للحكومة الانجليزية على هذه الشركة من السلطة الا الرقابة الاسمية ، وقد انحلت هذه الشركة سنة ١٨٥٧ كغيرها من قبل مثل شركة الهند الهولندية

ولقد ظهر في فرنسا نوع من هذه الشركات ولكنها كانت أقل أهمية ونفوذاً من الشركات الاخرى . وبدأ ظهورها في عهد (Sully) و (Richelieu) وكان غرضها تعميم

(كندا) و وادى (الميسيسي) و حؤل (colbert) انشاء شركات استثمارية للتجارة مثل الشركات الهندية والهولندية فلم يفلح . هذا فيما يخص بشركات الاستثمار القديمة ولكن هناك شركات عصرية للاستعمار ظهرت فى انجلترا وفرنسا وغيرهما من الامم .
 وأما شركات الاستثمار الحديثة المعروفة باسم (Compagnies à chate)^(١) فلها عبارة عن شركات تؤسس لأغراض استثمارية خاضعة لأوامر حكوماتها . والشركات الانجليزية هى أهم أنواع شركات الاستثمار العصرية منها شركة (North - Borneo) وشركة (The Royal Niger) ول هذه الشركات حق إدارة الجهات التى تستعمرها ، ولها أن تقرر ضرائب على الاهالى والقيام بالحكم على شرط أن تكون مهمتها سامية ، اذ ليس لها حق إعلان الحروب لانه من حقوق الحكومات التابعة لها . وإذا أرادت شركة ضم جهة من هذه الجهات الى مستعمرات أمتها فلا بد من موافقة حكومتها على ذلك . وتسير الشركات البرتغالية التى تعمل فى جنوب أفريقيا على شئ من هذا النظام . وأما الشركات الفرنسية التى تعمل فى بلاد (الكونجو) فليس لها حق امتلاك الاراضى التى تصلحها الا طبقاً للشروط الموضحة فى الرخصة الممنوعة لها من الحكومة . ولا تخرج مهمة هذه الشركات عن كونها اقتصادية محضة . ورغم حسن الانظمة التى تدخلها هذه الشركات فى البلاد المستعمرة فلها تحبس التجارة لانها تحتكر التوريد لاسواق هذه الجهات فلا تقبل فيها إلا المصنوعات التى تأتينا بفائدة

٣ - الاستثمار بواسطة الحكومات

الاستثمار بواسطة الحكومات معلوم، وهو: استيلاء أمة قوية على أمة ضعيفة لضمها اليها واستثمارها بالقوة. وإنما يوجد نوع جديد أو اختراع حديث من أنواع الاستثمار وهو ما اخترعته (جمعية الأمم) عقب الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٩) ويعرف الآن باسم (الانتداب السياسى) فانتدبت عصبة الأمم انجلترا فى فلسطين والعراق ، وفرنسا فى سوريا لتدير شئون هذه البلاد . وفى تم للام المنتدبة القيام بهذه المهمة تترك البلاد لأهلها وتخرج منها بسلام . لاشك ان هذا النظام مغر ومشوق اذا نظر اليه سطحياً ولكن اذا دققنا النظر فيه ظهر لنا أنه الاستثمار بأجلى معانيه من جملة وجوه :
 أولاً : من الذى أعطى لجمعية الأمم حق انتداب أمة لإدارة أمور أمة أخرى .

ولماذا تفضل أمة عن الأخرى للقيام بهذه المهمة ؟

ثانياً : لم يقبل نظام (عصبة الأمم) أمم كثيرة أهمها الولايات المتحدة وذلك لانخضع لأوامرها . وإذا لم يكن القوانين التي تصدرها جمعية الأمم قوة التنفيذ على جميع الأمم فلا شك أن كل ما تصدره هذه الجمعية عرضة لعدم الاحترام والاهمال . وما هي قيمة القوانين التي لا تحترم ؟

ثالثاً : إذا كانت أوامر هذه العصبة هدفاً للقبول أو الرفض فهل من المعقول أن أمة من الأمم مثل إنجلترا وفرنسا تنظم فلسطين أو العراق أو سوريا ثم تتركها لاهلها بعد ما كابدهت من النفقات المالية والمادية وما ذهب من الجنود الانجليزية والفرنسية ضحية هذا النظام ؟

لا ريب في أن نظام الانتداب السياسي ليس الا صورة حديثة من صور الاستعمار اخترعته (جمعية الأمم) عقب نشر مبادئ رئيس جمهورية الولايات المتحدة (Wilson) في القرن العشرين بمناسبة الحرب العظمى . فالاختلال والحماية والانتداب مؤدية كلها الى غرض واحد وهو الاستعمار ولو اختلفت الاسماء . وليس العبرة في السياسة بالالفاظ وإنما الحكم للواقع

يبرر (شارل جيد) ^(١) الاستعمار الحكومي بحجة أن كثيراً من الناس في حاجة إلى البحث عن أبواب للارتقاء منها ، وليس من العدل ترك الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة المملوءة بالخيرات الطبيعية دون استثمارها والانتفاع بها مادام أهلها غير قادرين على استغلالها ولذلك يصبح نزاع ملكيتها من أصحابها لمنفعة العالم أجمع . ولكننا لا نرى هذا الرأي ، إذ لا معنى لتطبيق نظرية نزاع الملكية للمصلحة العامة ^(٢) على نزاع ملكية الأراضي المستعمرة لمصلحة العالم . والفرق شاسع بين الاثنين ، لأن نزاع الملكية في الحالة الاولى لا يتم إلا بعد اتفاق الحكومة مع صاحب الملك ، وبعدها تؤخذ الأرض نظير شيء من الثمن المتفق عليه في العقد ، وزيادة على ذلك فإن هناك قوانين لنزاع الملكية تسري على الجميع . وليس في هذا النزاع عسف ولا إجبار . وكذلك سينتفع صاحب الأرض المنزوعة من المشروعات التي أخذت لها هذه الأرض كانشاء متنزهات أو فتح شوارع جديدة لتحسين المدينة ، أو غير

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٤٥ جزء أول — ١٩٢٦

(٢) Expropriation pour utilité mondiale - Expropriation pour utilité publique

ذلك من التحسينات التي تستدعيها المدينة والعمران . أما في حالة نزع الملكية لمصلحة العالم فلا يتم إلا بالقوة دون قوانين تبرره . ومتى انعدمت الارادة في التعاقد فسد العقد ويكون الربح للمستعمرين وحدهم . وأى تعويض يناله أهالي البلاد المستعمرة خير الاستيلاء على خيراتهم وابتزاز أموالهم تارة بالحيلة والدهاء ، وأخرى بالشدة والعنف ، ولذلك لا مبرر مطلقاً للاستعمار في القرن العشرين قرن الحضارة والمدينة والتقدم والعمران . وكل ما يمكن التسامح فيه هو قبول المهاجرة الطاهرة الشريفة ، أى قبول الاجانب الذين لا غبار عليهم من جهة الاخلاق وغير الجزبيين منهم الذين يتكون بلادهم طلباً للرزق والكسب الشريف المشروع وخضوعهم لقوانين البلاد التي يستوطنونها .

٢ — تحديد الانتاج منعاً للأزمات

تنشأ الأزمات عن كثرة الانتاج أو قلته حتى يختل التوازن بين الاستهلاك والانتاج فنشأ للوقوع في هذه الازمات يجب أن يراقب المنتج الزراعى أو الصناعى توجعات الاسواق ويلاحظ طلبات المستهلكين فلا يعرض في الاسواق لأكثرو ولا أقل مما هو مطلوب منه ، وإن لم يعمل حساباً لذلك فقد يناله ضرر عظيم اذا ظهرت الازمة لعدم تناسب العرض مع الطلب .

وإذا كثرت الانتاج الزراعى أو الصناعى فإن المعروض منه في الاسواق يكون كثيراً فتهبط الاسعار حتى تقل عن نفقات الانتاج فيضطر عدد من المنتجين الى الانصراف عن هذا الانتاج والبحث عن باب رزق جديد يضمن لهم مكسباً . وإذا قل الانتاج في صنف من الاصناف ارتفع ثمنه ارتفاعاً عظيماً يتعذر على المستهلك الحصول عليه فيتحول عنه الى صنف آخر فتتفق حركة توزيع الصنف المرتفع القيمة ، ولذلك لا بد من المحافظة على التوازن بين الانتاج والاستهلاك حرصاً على عدم الوقوع في الازمات .

ولقد وجدت الازمات في جميع الازمان ، إذ تكلم (P. leroy - Beaulieu) في كتابه^(١) عن الازمة التي حصلت في (قارطاجنه) عند ما حاصرها القائد الرومانى (Scipion)^(٢) ، وكذلك أزمة (فلورانس) التي حصلت سنة ١٣٤٥ عند ما فشلت بنوك

(١) الاقتصاد — جزء ٤ ص ٤١٥

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٥٠١ — ١٩٢١

الواردات، ثم أزمة المعادن التي هبط سعرها عند اكتشاف أمريكا وما فيها من المناجم العديدة . وتنقسم الازمات إلى خاصة وعامة : فيدخل في الأولى الازمات الزراعية والصناعية وتتضمن الثانية الازمات التجارية والمالية . وسنفحص الازمات كالاتى .

١ — الازمات الخاصة فى الزراعة والصناعة .

٢ — الازمات العامة فى التجارة والمالية .

٣ — أسباب الازمات وعلاجها .

١ — الازمات الخاصة فى الزراعة والصناعة

تحدث الازمات الخاصة عند اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك فى فرع من فروع الانتاج ، وقد يكون هناك إنتاج كثير أو قليل ، كما يكون هناك استهلاك قليل أو كثير ، فإذا صادف الانتاج الكثير الاستهلاك الكثير ، أو الاستهلاك القليل الانتاج القليل فلا أزمة هناك ، لان التوازن محفوظ بين الانتاج والاستهلاك . وأما اذا صادف الانتاج الكثير الاستهلاك القليل فهناك أزمة لكثرة الانتاج ، وأما اذا صادف الانتاج القليل الاستهلاك الكثير فهناك أزمة لقلّة الانتاج . ولقد وقعت الأزمة فى الحالتين لاختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك . وتحدث هذه الازمات فى الزراعة كما تحصل فى الصناعة .

١ — الازمات الزراعية :

ليس من السهل على الانسان التقليل من لوازمه الغذائية لانها ضرورة لمعاشه ، وكذلك لا يستطيع أن يستهلك منها أكثر مما يلزمه ، إذ لا تتحمل معدته غذاء أكثر مما تحتاج اليه ، ولذلك يأكل الانسان حتى يشبع ومتى شعر بالشبع لابد من كف يده عن الاكل للحصول على الكفاية منه . فلا تحصل الازمات الزراعية عن قلة أو كثرة استهلاك الانسان للواد الغذائية الزراعية بل تحدث عن قلة أو كثرة المحصول الزراعى . فلا إنتاج فى هذه الحالة هو العنصر الاساسى للازمات ، لانه اذا قل المحصول عن المطلوب للاستهلاك يقع الناس فى ضنك شديد إذا لم يلجأوا الى محاصيل الامم الاخرى . وكان لهذه الازمات تأثير شنيع فى العصور القديمة ، فتحصل مجاعات قاسية لعدم توافر طرق المواصلات . وقد حصلت فى الجزائر سنة ١٨٦٨ مجاعة كبيرة وكذلك فى الهند وفى الصين سنة ١٩٠٦ وفى

روسيا سنة ١٩٠٧ . وكانت مثل هذه الأزمات تحدث في مصر من حين إلى حين في العصور القديمة (١).

وأما الأزمات الزراعية التي تنتج عن كثرة الانتاج الزراعي فلها تأثير عظيم في تخفيض أسعار المحصول ، فإذا زادت المعروضات الزراعية عن طلبها هبط ثمنها الى حد الاضرار بأصحابها فيتعذر عليهم الحصول على ما أنفقوه من المصاريف لانتاج المحصول الزراعي المعروض في الاسواق .

وقد تحصل الأزمات الزراعية من سوء توزيع الزراعة : كأن يهتم الزارع بزراعة نوع واحد من المزروعات كما هو الحال في مصر ، إذ يعني الكثير من الزارع بالقطن ، فإذا كثر عرضه في الاسواق فلا بد من هبوط سعره ، وبتى هبط سعر القطن المصرى تعطلت جميع حركة مصر الاقتصادية والمالية والتجارية ، لأن القطن هو المحور الذي تدور عليه حياة مصر الاقتصادية ، مع أنه من السهل تدارك هذا الخطر بتنوع الزراعات فلا يخصص الفلاح كل عنايته تقريباً لزراعة القطن (٢) بل يهتم أيضاً بالقمح وغيره ، إذ دلت الاحصاءات

(١) H. Brusch - Histoire d'Egypt - p. 177 ed. 1875

(٢) تبلغ مساحة الاراضى المصرية الصالحة للزراعة ٧٢٠.٧٤٠.٨٠٠ فداناً حسب احصاء ١٩٢٢

١٩٢٣ وبيانات كالآتي

المساحة غير المزروعة القابلة للزراعة	٢٠٦٨٦٦٨٧ فداناً
المساحة المزروعة	٣٨٧٣٨٥ فداناً
ويخصص من المساحة المزروعة	١٠٠ و ٨٨٨ فداناً للقطن
والمساحة الباقية موزعة على زراعات مختلفة كالآتي :	

زراعة القمح	١٠٩٩٣
الرعي	١٤٥٢٥٣
الارز	١٤٨٨٢٦
القمح	١٤٨٠٦١٨
الفول	٤٧١٠٩٦
الشعير	٣٨٥٥٢٠
القمح	٥٥٩٦٣

نباتات العليق وأصناف أخرى متنوعة

الحداثى والمنزعات والمحاصيل

(١٩ - اقتصاد)

على أن محصول القمح المصرى لا يكفي لغذاء أهلها فتستعين بقمح الامم الاخرى (١) وكذلك التوسع فى الزراعات الاخرى والاهتمام بالمراعى وتربية الحيوانات الضرورية للزراعة والغذاء ، لان هذه الاصناف المصرية قليلة لا تكفى لغذاء أهلها . كل هذا قص كبير لا يغتفر لامة زراعية قبل كل شىء بل يجب إصلاحه .

وتحصل مثل هذه الأزمات الزراعية فى جنوب فرنسا ، لان أهلها لا يهتمون إلا بزراعة العنب ، ومتى كثر عرضه فى الاسواق هبط سعره فتنشأ الازمة مثل ما حصل سنة ١٩٠٥ وأما اذا أصابت العنب آفة المروفة باسم : (Phylloxera) فان المحصول يفسد ويقل استخراج النبيذ ، وعندئذ يرتفع ثمنه فيلجأ صناع النبيذ الى طرق الغش إذ يخلطون عصير العنب بمواد كيميائية وماء كثير فخلصاً من الازمة . ومع ذلك فان هذا العلاج الوقى غير المشروع لا يحول دون وقوع الازمات كما حصل فى فرنسا سنة ١٩٠٠ (٢) .

وقد يؤدى هبوط أسعار محصولات الزراعة إلى تخفيض أجور العمال فيضطرون إلى هجر أعمالهم الزراعية فى القرى ثم يذهبون إلى المدن للبحث عن أعمال صناعية أكثر كسباً وأهنأ عيشاً

٢ — الازمات الصناعية

تنتج الازمات الصناعية غالباً عن كثرة الانتاج ، بعكس الازمات الزراعية فلها تنشأ فى أكثر الاوقات عن قلته . ويرجع سبب الاكثار من الانتاج الصناعى إلى انتشار الصناعات الكبيرة بفضل الآلات الميكانيكية الحديثة السريعة الانتاج . فلا يراعى أصحابها نظام الاسواق بل ينتجون باستمرار ، وبكثرة ، إلى أن تقص الاسواق بمصنوعاتهم فتقف حركة توزيعها لزيادتها عما يحتاج اليه المستهلكون . ومتى اختل التوازن بين العرض

(١) كان مقدراً ما استهلك من الذرة فى سنة ١٩١٨ نحو ٣٠٢ ٩٨ ٥٠٠ من الاطنان وفى ١٩١٩ نحو ١٥٥ ٥٢ ٠ ١٢٠ وفى ١٩٢٠ نحو ٥٨٠ ٥٨ ١٧١ وفى ١٩٢١ نحو ٧٤ ٥٠ ٦٣ ١٠ وفى ١٩٢٢ نحو ٢٠٧ ٢٩ ٢٦ ١٠ وكان مقدار المحصول المصرى فى ١٩١٨ نحو ٩٤ ٩٦ ٠ ١٢٠ . وورد من الخارج زيادة على هذه الكمية نحو ٥٥٣ ٥٠٠ وفى ١٩١٩ نحو ٧٣ ٥٥ ٩٦ ٠ ١٢٠ . وورد من الخارج وفى ١٩٢٠ نحو ٢٠ ٥ ٧٢ ٢٢ ٠ مضاف اليه ١٦ ٣٠ من الخارج وفى ١٩٢١ نحو ٦٣ ٧ ١٦٣ مضاف اليه ٣٢٨ ٠ من الخارج وفى ١٩٢٢ نحو ٦٩ ١٦ ١٩ ٠ مضاف اليه نحو ٣١ ١٠ طناً من الخارج (احصاء ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ص ١٧٠)

والطلب أى بين الانتاج والاستهلاك ، فلا بد من وقوع الازمة الصناعية لأن كثرة البضائع فى الاسواق تهبط أسعارها هبوطاً يجعلها أقل من نفقات الانتاج ، ومتى اضطرت الصناعات الى توزيع مصنوعاتها بأثمان أقل مما أفق عليها فقد ظهرت بشائر الازمة . وكثيراً ما يخضع أصحاب الصناعات الكبيرة فيبالغون فى الانتاج اعتماداً على توزيعها فى الاسواق الدولية . ويقول (سيسموندى) إن تقدم الآلات الميكانيكية وكثرة انتشارها فى الصناعات سبب وقوع العالم فى أزمت دائمة ^(١) . ولا شك أنه مبالغ فى اعتقاده لأنه متى وقعت الصناعة فى أزمة لكثرة الانتاج فلا بد من توقيف الانتاج حتى توزع البضائع المخزونة ثم يبدأ الانتاج بهدوء وانتظام إلى أن تزداد حركة الانتاج فتتكرر الازمة .

فلازمات ليست بدائمة بل تتكرر من حين الى آخر فى فترات محدودة تقريباً . وقد تنشأ الازمات الصناعية عن إدخال نظام جديد على الصناعات كما حصل عند ما أدخلت الآلات الميكانيكية عليها . وكذلك لما اخترعت الاوتوموبيلات حدثت أزمة كبيرة فى صناعة عربات الركوب ، فاستبدل هذه العربات بالوتوموبيلات خلق أزمة شديدة فى صناعة العربات اذ اضطر أصحابها إلى الكف عن الاشتغال بها وإما استبدالها بصناعة الاوتوموبيلات . وفترة الانتقال من صناعة لآخرى هى مدة الازمة إذا حصلت أزمة فى صناعة من الصناعات فلا بد أنها تؤثر فى غيرها لتضامن الصناعات فإذا حصلت أزمة فى صناعات الاغذية كما حصل أثناء الحرب العالمية الكبرى (١٩١٤ - ١٩١٩) فالناس تفضل الحصول على لوازمهم الغذائية رغم غلوها ، وتكف عن شراء طجات الزخرف وغيرها من الكماليات فتتعطل حركتها أكثر مما تعطل حركة الصناعات الغذائية

٢ - الازمات العامة فى التجارة والمالية

لا تؤثر الازمات العامة فقط على فرع من فروع الصناعة أو الزراعة ، بل على جميع فروع الانتاج ، لانها تنشأ عن حوادث تجارية ومالية . وكثيراً ما تنشأ هذه الازمات العامة لعدم وجود الاموال الضرورية لتكوين الصناعة والزراعة وتعريف إنتاجهما بواسطة التجارة وإذا حبست الاموال عن الاسواق فى أمة من الامم فلقد وقعت الازمة التى لا بد من

تأثيرها في كثير من الأمم المرتبطة بها إذ أصبحت الاسواق دولية بفضل طرق المواصلات الحديثة بعد أن كانت محلية

يقول (clément Juglar) في كتابه^(١) : إن الازمة تتطور على ثلاثة أطوار إذ تكون التجارة في أول الامر ناجحة نجاحاً باهراً فتستمر الصناعات الكبيرة في الانتاج بكثرة دون ملاحظة التوازن بين الانتاج والاستهلاك إلى أن تتراكم البضائع في الاسواق فتقف الحركة بسبب أزمة كثرة الانتاج ، وعندئذ تنقل إلى الدور الاخير من الازمة فتتغير الصناعات توزيع المصنوعات المخزونة وتصفي الازمة ، ثم تبدأ في الانتاج ببطء حتى تكسب ثقة الجمهور في الاسواق ، وحتى حصلت على هذه الثقة اندفعت إلى الانتاج بكثرة فتتكرر الازمة .

ولاحظ (Stanley Jevons) أن الازمات تتكرر في أوروبا كل عشر سنوات بسبب سوء المحصولات ووضع نظريته المشهورة باسم : دورية الازمات (la Periodicite des crises) لان الازمات توات في القرن التاسع عشر الواحدة بعد الاخرى في ١٨١٥ — ١٨٢٧ — ١٨٣٦ — ١٨٤٧ — ١٨٥٧ — ١٨٦٦ — ١٨٧٣ — ١٨٨٢ . ويقال : إنه استنتج نظريته من دورية بقعات الشمس^(٢) ١٨٩٠ — ١٩٠٠ — ١٩٠٧ . ولكن ليس لعلوم الفلك رابطة بالمرء بوقوع الأزمات لان الشمس تسير حسب قوانين طبيعية . وأما الازمات فتتبع أموراً وأحوالاً اقتصادية وضعية تنتج عن سوء تصرف الانسان في أحواله الصناعية والزراعية والتجارية والمالية . ولقد جاءت أزمة ١٩٠٧ فكذبت ضرورة حدوث الازمات كل عشر سنوات ، لان الازمة التي سبقتها حصلت سنة ١٩٠٠^(٣) ولذلك فلاحقة لدورية الازمات كل عشر سنوات ولا علاقة لها بعلم الهلك ، ولسكن من المؤكد تكرار الازمات في فترات تتراوح بين سبع واثني عشرة سنة . وليس هذا التحديد قانوناً يؤخذ به بل إنه ترجيح لحدوث الازمات بين هذه المدة . ورغم إطلاق نظرية (جفونس) فقد كتب ابنه مقالاً في مجلة (The contemporary

(١) Des crises commerciales et de leur retour periodique - ed. 1889

(٢) Le periodicit  des taches du soleil

(٣) Lescure - Des crises g n rales et periodiques de surproduction - 1910; Ritalion -

Les crises periodiques de surproduction - 1913; Gide - Cours - p. 170; Perreau - Cours. 272 d.

عدد أغسطس سنة ١٩٠٩ شرح فيه علاقة حدوث الازمات بحركة الشمس لما لها من التأثير في الاعمال الصناعية .

ولقد حصلت في هولندا أزمة عامة من ١٦٣٤ لغاية ١٦٣٧ وفي إنجلترا في ١٧١١ — ١٧٢٢ — ١٧٣١ — ١٧٦٣ — ١٧٧٣ — ١٨١٠ — ١٨٢٥ — ١٨٣٧ وفي فرنسا في ١٧٢٠ — ١٧٩٩ — ١٨٠٤ — ١٨١١ — ١٨٨٢ — ١٨٩٠ وحصلت بين ١٨٥٦ و ١٨٥٧ أزمة كبرى أصابت فرنسا وإنجلترا والمانيا وحصلت في ١٨٦٦ أزمة في إنجلترا وفرنسا وفي ١٩٠٠ حصلت أزمة أصابت المانيا وأزمة أخرى سنة ١٩٠٧ نشأت في الولايات المتحدة وأصابت أكثر الامم حتى مصر^(١)

يقول (de laveleye) : إن الازمات للبيئة الاجتماعية كالامراض لجسم الانسان التي قد تتكرر بانتظام أو بغير ترتيب فبعضها طويل الاجل وبعضها قصير . ويثبت بعضها في مكان واحد وبعضها سرع العدى . وبعضها لا يشفى فيميت المريض وبعضها غير مميت . ولكن تشبيه الأزمات بالامراض تشبيه عقيم لأن المرض قد يميت المريض فلا حياة بعد الموت ، بينما الهيئة الاجتماعية التي أصيبت بأزمة لا بد أن ترجع إلى حياتها الاقتصادية لان الازمة غير دائمة بل وقفية . أما الموت فدائم لا علاج له .

يعرف قرب الازمات عند ما تزداد حركة الاعمال زيادة غير طبيعية في البيع وايداع الاموال واعمال الخصم والتسليف وارتفاع أسعار البضائع ومن حركات البورصات وارتفاع أجور العمال . كل هذه الامور علامات تنذر بقرب وقوع الازمة . وتأخذ هذه البوار في الاتساع الى ان تحدث الازمة فتقلب الحركة التجارية والمالية السريعة إلى حركة هادئة إذ تهبط الاسعار هبوطاً مريعاً فتعلن تفاليس محال تجارية عديدة . وأما من جهة رؤوس الاموال فاتها تحتجب عن الاسواق فلا يستطيع أحد الحصول عليها كما حصل ذلك في نيويورك سنة ١٩٠٧ لأن البنوك أوقفت الصرف فتعذر على أغني الامريكيين الحصول على شيء من ماله المودع في البنوك الا عندما وصلها نحو ٥٠٠ مليون من الذهب من أوروبا ففرجت الأزمة

تحصل جميع الأزمات تقريباً بطريقة واحدة أو بطرق فيها شيء من التشابه : ففي وجد عند فئة من الناس مال كثير — فضل التوفير والاقتصاد — تتولد عندهم فكرة

استثماره بتشغيله في مشروعات ذات ربح وافر فتدخل في أعمال صناعية . وكلما ازدادت الارباح اشتدت الرغبة في الاكثار من الانتاج دون مراعاة قانون توازن الانتاج مع الاستهلاك ، ومتى اتسعت الصناعات وكثرت أعمالها احتاجت الى مواد أولية بكميات كبيرة ومتى ازدادت أعمال شركات المواد الأولية — من معادن ومناجم — فلا بد من ارتفاع أسهمها فينشأ عن هذا الارتفاع صعود قيمة هذه الاسهم ، وعندئذ يتزاحم الناس عليها وتستمر حركة الصعود على جميع خطوط الانتاج . وهذا الصعود نفسه يشجع أصحاب الصناعات على الاقتراض لتسيير أعمالهم بشكل أوسع فلا تتأخر البنوك عن إخراج أموالها وعندئذ تقل أموال البنوك فترتفع فوائدها ثم تستمر هذه الحركة وتندفع البنوك في التسليف — لارتفاع فائدة أموالها — الى أن تخرج كل مالديها من الاموال ما عدا الاحتياطي فتخلل الحركة المالية إذ استبدلت الاموال التي كانت في البنوك بالآلات الميكانيكية فأصبحت رؤوس الاموال الدائرة ثابتة لا يمكن الانتفاع منها بفائدة الآلات ، وعندئذ تلجأ البنوك إلى مالها الاحتياطي لصرف فوائد النقود المودعة عندها . ومنعاً لوقوع البنك في أزمة شديدة — اذا نفذ المال الاحتياطي — يطلب من الجمهور تقوداً ، وكثيراً ما يحصل عليها بزيادة عدد أسهمه . وهذا هو ما حصل في الازمة الامر يكية سنة ١٩٠٧ لانها نتجت عن المبالغة في الاعمال المعدنية (النحاس) إذ تأسست شركات كانت رؤوس أموالها ممثلة بأسهم تزيد قيمتها عن القيمة الحقيقية اللازمة لمشروعاتها .

وكثيراً ما تساعد البنوك الكبيرة في الازمات غيرها من البنوك الصغيرة كما ساعد في فرنسا (la Banque de France) بنك (le comptoir d'Escompte) سنة ١٨٨٩ وكما ساعد بنك (Bank of England) على تصفية بنك (Baring) في إنجلترا سنة ١٩٠٢ وكما ساعد في المانيا (Banque d'Allemagne) كبار التجار لهبوط سعر النحاس في أزمة سنة ١٩٠٧ . وأما في مصر فلم تتبع البنوك الاجنبية التي كانت موجودة فيها أثناء أزمة سنة ١٩٠٧ هذه الخطة لأنها لم تساعد كبار التجار على تحمل الازمة ، بل حبست عنهم جميع الاموال فاشتدت الازمة واستمر الضنك في مصر سنين عدة مع أنه لا يصح استمرار تأثير الازمات في الحياة الاقتصادية أكثر من سنتين ^(١) .

وقد ينتج عن الأزمات المالية العامة أزمات في النقود المتداولة (crise monétaire)^(١) إذ تقل النقود المتعامل بها فلا تكفي للمعاملات . وكثيراً ما يساعد التعامل بالكيبالات والحوالات والشيكات على تحمل هذه الازمة وقتياً ، ولكن متي ضاعت ثقة الناس بهذه الاوراق المالية يسمى أصحابها في تحصيل قيمتها في الحال قدماً ، وعندئذ يندفعون جميعاً إلى البنوك للحصول على قيمتها ، وإذا عجز البنك عن صرفها لقلّة ما لديه من النقود ظهرت الازمة كما حصل في الولايات المتحدة سنة ١٩٠٧ رغم ما كان لدى البنوك الأمريكية من الاموال ، إذ كانت تملك وقتئذ نحو سبعة أو ثمانية مليارات من الذهب وسبعائة مليون من الفضة وثلاثة مليارات من الاوراق المالية الخاصة بالبنوك المتحدة ونحو ١٨٠٠ مليون من الاوراق المالية الخاصة بالحكومة . وكانت هذه الاموال كافية لتسيير حركة البنوك الأمريكية في الظروف الطبيعية وعندما كان الناس يثقون بقيمة الاوراق المالية ، ولكن بمجرد فقد هذه الثقة صارت قيمة هذه الاوراق مشكوكاً فيها ، ولذلك طلب أصحابها تحصيل قيمتها في الحال .

٣ - أسباب الأزمات وعلاجها

بحث علماء الاقتصاد عن أسباب الازمات على اختلاف أنواعها للوصول إلى طرق علاجها ، فوضعوا نظريات عدة . أهمها :

١ - نظرية جان باتيست ساي المشهورة بنظرية : *theorie des débouchés*

وتتلخص هذه النظرية في أن الانتاج يشترى الانتاج كما شرحها واضعها . وبما أن الازمات تنشأ عن الانتاج الكثير^(٢) لعدم إمكان تصريف المصنوعات وتراكمها في الاسواق فلا بد من توسيع دائرة الانتاج وعدم حصره في نوع واحد من أنواع الصناعات ومتى تنوع الانتاج وكثرت المصنوعات المختلفة سهل تبادلها ، ولا خطر عليها إذا كثرت إنتاجها ، وإنما لا بد من الانتاج بكثرة في جميع أنواع الصناعات محافظة على توازن التبادل

(١) ملانشار — محاضرات — جزء أول ص ٥١٦ — ١٩٢١

(٢) يعتقد شارل جيد (محاضرات ص ١٧٤ — ١٩١٣) أن كثرة الانتاج هي السبب الاساسي

لحدوث الازمات . انظر محاضراته في الاقتصاد — ص ٢٢٥ جزء ١ — ١٩٢٦

بين المنتجات . وأما إذا كثرت الانتاج في صناعة وقل في غيرها فلا بد من اختلال التوازن إذ يتعذر تصريفه ، فيجب إذن إصلاح الصناعات القليلة الانتاج لتكثر من إنتاجها ولذلك أراد (جان باتيست ساي) نشر الصناعات الكبيرة منعاً للازمات .

وقد يصح الاعتراض على هذه النظرية بأنها ضربت صفحاً عن قيمة النقود وما لها من الأهمية في التبادل ، مع أنه إذا قلت النقود وكثرت البضائع في الاسواق على اختلاف أصنافها كان من الصعب تصريفها ، لأن التبادل بطريقة المقايضة (troc system) قد يطل العمل به في أسواق الامم الراقية ولم يبق أثره إلا في أواسط أفريقيا ومجاهل استراليا ، وزيادة على ذلك فليس من السهل تبادل البضائع على حد المساواة بين أمة وأخرى لما قد تضعه بعضها من الضرائب الجمركية الفادحة على البضائع الاجنبية لحماية صناعاتها الاهلية . أما توسيع نطاق الانتاج في جميع فروعه فليس من المستطاع تحقيقه ، لأن هناك صناعات صغيرة لا يمكن تحويلها الى صناعات كبيرة . وإذا فرضنا إمكان ذلك فان من الخطر العظيم على الحالة الاقتصادية والمالية تحويل جميع الصناعات الصغيرة الى صناعات كبيرة إذ تتركز بضائهم في الاسواق ويتعذر على المستهلكين شراؤها لزيادتها عن حاجاتهم .

٢ — حدوث الازمات لأمر تتعلق بتداول الثروة :

يعتقد بعض علماء الاقتصاد أن الازمات تحدث بسبب أمور مرتبطة بتداول الثروة (La circulation) قليل : إنه كلما كثرت النقود في الاسواق سهل تصريف المصنوعات لقلة قيمة هذه النقود . وكلما قلت النقود قل تصريف المصنوعات لارتفاع قيمة النقود . ويقول بلاشار^(١) : إنه لا تأثير لقلة أو كثرة النقود في تصريف البضائع ، ولا دخل لقلة أو كثرة النقود في حصول الازمات الناشئة عن الاكثار في الانتاج ، مع أن وجود النقود في الاسواق يسهل توزيع المصنوعات ويمنع تراكمها في الاسواق

ويقول (Clement Juglar) : إن الازمات تحدث لسوء التصرف في التسليف^(٢) فبعد ما يظهر للمنتجين رواج بضائعهم يكثر من إنتاجها زيادة أرباحهم فيضاعفون مجهوداتهم ويصرفون على هذه الاعمال جميع أموالهم ثم يلجأون الى الاقتراض بواسطة الكيبيالات وغيرها من طرق الاقتراض القانونية وغير القانونية (مثل سندات التواطؤ)^(٣)

(١) بلاشار — محاضرات — جزء أول ص ٥٢٠ — ١٩٢١

abus de credit (٢)

Effets de complaisance (٣)

ومتى كثرت طلبات صرف هذه الاوراق والتعهدات المالية فلا بد من أن تقف حركة بنك من البنوك لعجزه عن الدفع فتبتدى الأزمة التى تؤثر فى البنوك الأخرى شيئاً فشيئاً حتى تصير عامة . لا شك أن لهذه النظرية فضلاً فى إظهار الدور الذى تلعبه المضاربات فى إحداث الازمات العامة ، ورغم ذلك فإن هذه النظرية ناقصة إذ حصرت أسباب الازمات فى سوء نظام التسليف ، مع أن هذا وحده غير كاف لإحداث الازمات ، لأنه كثيراً ما تحصل أزمات عن المضاربات دون إحداث أزمات عامة . وهناك أزمات تقع لأسباب أخرى غير المضاربات ، وزيادة على ذلك فلا توضح هذه النظرية دورية الازمات ولا تبين كيفية تكرارها من وقت لآخر .

وإذا كانت الأزمة تفصل من المضاربات وسوء سير التسليف فمن السهل إيقاف تيارها ، إما باسقاط البنك الذى لم يحسن التسليف ، أو بخلق المحال التجارية التى فتحت أبواب المضاربة . وعندئذ ترجع الأمور الى مجاريها الطبيعية الاقتصادية والمالية لتوطيد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وبما أن الأمور لا ترجع الى مجاريها الطبيعية إلا ببطء فليست المضاربة إذن هى سبب الأزمة ، بل هناك أسباب أخرى ذات تأثير عظيم فى الانتاج والاستهلاك ، ولذلك بحث بعض علماء الاقتصاد عن أسباب الازمات فى علاقة الاستهلاك بالانتاج .

٣ — نظرية قلة الاستهلاك ^(١) :

يعتقد الاشتراكيون أن الازمات تنتج عن سوء نظام الرأسمالية ، وهذا الاعتقاد عبارة عن نظرية قلة استهلاك الجماعات ^(٢) انى عزرها (Sismondi) و (Rodbertus) و (Proudhon) و (Engels) و (Karl Marx) و (Düring) و (Hertzka)

إن الجزء الأكبر من المستهلكين — العمال — لا يملكون قوياً كافية لشراء ما يلزمهم من المصنوعات التى يكسبها المنتج فى الاسواق ، ويرجع ذلك إلى سوء نظام توزيع رؤوس الأموال ، إذ يزيد نصيب رؤساء الاعمال فى المكاسب بسرعة عن نصيب العمال الذى يرتفع بكل بطء فلا يتيسر للعامل الحصول على جميع حاجاته الضرورية لمعاشه ، ولذلك يقلل باب عظيم فى وجه تصريف المصنوعات المتراكمة فى الاسواق . ولا بد من تكرار الازمات مادامت أجور العمال لا تسمح لهم بالحصول على جميع لوازمهم ، وأما إذا تحسنت

أجورهم فانها تفتح أبواباً جديدة ذات قوة عظيمة في الاستهلاك لتصرف البضائع التي تملأ الأسواق فتتفرج الازمة .

لا شك أن لهذه النظرية قيمة اقتصادية اجتماعية ولو انها مخالفة للواقع لان أجور العمال كانت دائماً غير متناسبة مع مكاسب رؤساء الاعمال ، ولذلك كان يجب أن تكون الازمات دائمة ومستمرة مع أنها على اختلاف أنواعها وفتية ومتكررة . وقال كارل ماركس : إن هذه الازمات ليست دائمة بل تتكرر كلما تجددت رؤوس الاموال الثابتة : أى كل عشر سنوات ، أو كلما هبطت فوائد الاموال . ولم يلاحظ أن الازمة تعقب كثرة الانتاج أو قلة الاستهلاك . فمكاسب أصحاب الاموال ترتفع قبيل ظهور الازمة ، ومتى ارتفعت مكاسبهم ازدادت أموالهم فيؤخذ من ذلك أن رؤوس الاموال تتجدد قبل الازمات لا بعدها كما يقول كارل ماركس .

وإذا كان العمال لا يملكون الأجر اللازم لمعاشهم ، والذي يمكنهم من استهلاك كمية عظيمة من مصنوعات المنتجين فإن أصحاب الأموال يملكون أموالاً طائلة وفي استطاعتهم شراء كميات وافرة من هذه من البضائع . وعندئذ يتيسر للمنتجين تصريف مصنوعاتهم (١)

٤ — حدوث الأزمات بسبب نفاد وسائل الانتاج

لما ظهر قصص نظرية حدوث الازمات بسبب قلة الاستهلاك وضع أحد الاشرافيين (Toughan Baranowski) نظرية (نفاد وسائل الانتاج) (٢) وعززه فيها (Schmoller) (٣) و (Spiehoff) . يعتقد أنصار هذه النظرية أن الأزمات تحدث عن نفاد رأس المال المخصص للانتاج وينكرون نظرية وقوع الأزمات لقلة الاستهلاك ويعتقدون بصحة نظرية التصريف التي وضعها (جان بانست ساى) فلا تبدأ الأزمة عامة في جميع فروع الانتاج ، بل في صناعة من الصناعات التي أكثر انتاجها ثم تؤثر شيئاً فشيئاً في غيرها ، لما بين الصناعات من التضامن . ولذلك تنشأ الأزمات جزئية أو فرعية أو خاصة ثم تصير عامة ، وهذه الأزمات شديدة الخطر اذا أصابت الصناعات التي تهتم بأمور الانتاج مثل المناجم

(١) بلانشار — محاضرات — جزء اول ص ٥٢٢ طبعة ١٩٢١

(٢) Epulissement des moyens de productions

(٣) محاضرات في الاقتصاد السياسي — الجزء الخامس ص ٣٧

والمعادن ولوازم المعار ، لأن الصناعات الأخرى موقوف حسن سيرها ونجاحها على انتظام الصناعات الأساسية . أما اذا اختلت فلا بد من أنها تصيب جميع الصناعات التابعة لها أى التى تستمد منها حياتها

وتمتاز هذه النظرية عن غيرها بشدة اهتمامها بالصناعات الأساسية التى لولاها لوقفت حركة جميع الصناعات الفرعية ، ولكن قد يصح الاعتراض على هذه النظرية بأنها لاتهتم بتأثير الصناعات الصغيرة الفرعية فى الصناعات الكبيرة الأساسية مع أنه اذا تعطلت الصناعات الفرعية فاما تكف عن طلب خاماتها من الصناعات الأساسية كالمناجم مثلا ، وعندئذ تحصل الأزمة بعينها . فيؤخذ من ذلك أن للصناعات الفرعية تأثيراً عظيماً فى الصناعات الأساسية وسواءً بدأت الأزمة فى الصناعات الأساسية أوفى الفرعية منها فلا بد من تأثير بعضها فى بعض .

ويعترض (بلانشار)^(١) على هذه النظرية لأنها أهملت العامل الادبى القائل بأن الأزمات تظهر من اندفاع أصحاب الصناعات الى الاكثار فى الانتاج حباً فى الكسب ولا تستند نظرية (Baranowski) إلا على الواقع وهو الكف عن انتاج لوازم الانتاج^(٢)

٥ - حدوث الأزمات لطول مدة الانتاج الرأسمالى^(٣)

وضع (Aftalion) نظرية (حدوث الأزمات بسبب طول مدة الانتاج الرأسمالى) فقال إن الانتاج الواسع — الخاص بلوازم الاستهلاك — يحتاج إلى أدوات عديدة من آلات ومعامل . وإذا أريد الحصول عليها فلا بد لتحضيرها وجعلها صالحة للانتاج من وقت . فاذا فكر انسان فى الحصول على حاجات جديدة نشأت عن اختراعات حديثه أو رغب فى تغيير حاجاته الأولية بحاجات أخرى عصرية فلا يمكنه ذلك فى الحال بل لابد من اعطاء الصناعات الوقت الكافى لتحضيرها إذ قد تضطر إلى فتح مناجم أو انشاء معامل أو تجهيز طرق للمواصلات : ولا شك أن هذه الاعمال تحتاج الى وقت

(١) محاضرات فى الاقتصاد الساسى — جزء أول ص ٥٢١ — ١٩٢١

(٢) L'epuement periodique du capital Prêt à fabriquer des moyens de production
qui causerait les crises - L. Polier - Cours d'econ. pol. - t. 11. p. 180

(٣) Aftalion - Les crises périodiques de surproduction - t. 11. p. 356

طويل . ففي الفترة التي ينتظر فيها الانسان حاجاته الجديدة ترتفع أسعار الاصناف الموجودة في الاسواق إذ تقل بسبب الاعراض عن الانتاج منها . ويستمر هذا الحال حتى ينتهي أصحاب الاموال من تهية المعامل الجديدة وجعلها صالحة للانتاج الحديث ، وعندئذ ترسل إلى الاسواق الكميات الوفرة من المصنوعات الجديدة المطلوبة ، ثم تزداد في الاكثار منها إلى أن تتراكم في الاسواق فتحصل الازمة فيبدأ المنتجون في تعطيل الانتاج في بعض الفروع لتقل هذه الاصناف فيرفعوا أسعارها فتتكرر الازمة .

اهتمت هذه النظرية بتبازها فضل الآلات الميكانيكية وتأثيرها في الحياة الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق بلوازم الاستهلاك . واذا كانت هذه هي أسباب حدوث الازمات فلماذا لا يتم التوازن بين الانتاج والاستهلاك بسرعة ؟ ولماذا لا تقوم الصناعات المستمرة في الانتاج — بعد مدة الاضطراب التي نتج عنها زوال الصناعات المبالغة في الانتاج — بتقديم كل ما يحتاج اليه المستهلكون ؟

وعلى الرغم من أن هذه النظرية شرحت كيفية تكرار الازمات الحديثة فانها لم توضح أسباب تعمم هذه الازمات التي يسندها (افتاليون) إلى الهبوط العام الذي يحصل في أسعار لوازم الاستهلاك

٦ — حدوث الازمات بسبب عامل أدبي (facteur moral)

وضع (بلانشار) نظرية جديدة ^(١) لشرح أسباب الازمات فقال إن تنابع زيادة الانتاج والضغط على الاسواق نائج — قبل كل شيء — عن عامل أدبي وهو (الثقة العمياء في النجاح) وهذه الثقة هي التي تحرض الناس على الشراء وتدفع المنتج إلى الانتاج ، ويستمر وقت الرخاء زمناً قصيراً حتى اذا ما ضاعت هذه الثقة شلت حركة توزيع المصنوعات المتراكمة في الاسواق ووقعت الازمة .

لم تبين لنا نظرية (بلانشار) كيف نشأت هذه الثقة المبالغ فيها ، وكيف فقدت وحل محلها عدم الثقة ؟ لقد نشأت هذه الثقة العمياء عن توه حسن سير الحركة التجارية وكثرة المكاسب ، ولذلك فإن أقل حركة مالية تضعع هذه الثقة وتخل بالاعمال في الاسواق . أما الثقة الحقيقية ذات الدعام القوية فتؤسس على ملاحظة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، ومتى تأكد أصحاب الصناعات والاموال من ثبات التوازن بين العرض والطلب استمر

الكسب باعتدال وأصبح من المتعذر ضياع هذه الثقة ، وعلى ذلك فاتها تبقى ما بقي التوازن وتقعد باختلاله .

لا شك أن للازمات أسباباً عديدة : منها ما ذكرناه ، ومنها أسباب أخرى كثيرة لم نذكرها ، ولو أن لجميع النظريات التي وضعت قيمة علمية اقتصادية غير أنها ليست كاملة إذ وجهت لكل منها اعتراضات لتفنيدها . ومن هنا يظهر أنه لم تكتشف بعد النظرية الحاسمة التي تمنع منعاً باتاً وقوع الازمات ، ولكن هناك طرق عدة لتخفيف وطأتها ومنع سرعة انتشارها وتكرارها وهي :

١ — المحافظة على توازن الانتاج والاستهلاك بفضل اطلاع المنتجين على احصاءات متينة توضح لهم حركة الاستهلاك فيسهل عليهم الانتاج حسب حاجات المستهلكين .

٢ — تنظيم أعمال البورصة ومراقبتها بمعرفة الحكومة مراقبة شديدة منعاً للتلاعب فيها للاخلال بالتوازن في الاسواق .

٣ — أن تراقب الحكومة أعمال شركات الانتاج والتجار لعدم الاندفاع في الانتاج بطريقة تخل بنظام التوازن في الاسواق .

٤ — العمل على تحقيق تضامن الأسواق بعضها مع بعض ، ولا يتسنى ذلك الا اذا انتظمت التجارة الدولية وتقدمت طرق المواصلات بين جميع الامم حتى يتيسر للامة التي قل إنتاجها الحصول على ما ينقصها من الامة التي كثر فيها الانتاج .

الفصل السادس

تدخل الحكومة فى الانتاج

- ١ — كيفية تدخل الحكومة فى الانتاج :
- ١ — تدخل الحكومة فى الانتاج بطريقة غير مباشرة : أى بمراقبته .
- ٢ — تدخل الحكومة فى الانتاج بطريقة مباشرة : أى بالاشتراك فيه .
- ٢ — المذاهب الاقتصادية وتدخل الحكومة فى الانتاج :
- ١ — المذاهب الاقتصادية المعضدة لتدخل الحكومة فى الانتاج .
- ٢ — المذاهب الاقتصادية المادية لتدخل الحكومة فى الانتاج .
- ٣ — المذاهب الاقتصادية المتوسطة بين تدخل الحكومة وعدمه فى الانتاج .

١ — كيفية تدخل الحكومة فى الانتاج^(١)

تتدخل الحكومة فى الانتاج بمراقبتها الاعمال الفردية مراقبة تمنع كل عبث بالمستهلكين: فتحتّم على المنتجين احترام القوانين التى تضعها لتنظيم الانتاج بشكل عام . وقد تنافس الحكومة الافراد بما تنتجه بمعرقها وتسمح لهم أن ينتجوا مثلها . وقد تحتكر نوعاً من أنواع الانتاج فتحرم على الافراد أو الشركات منافستها فيه . وما تقدم يظهر أن الحكومة تتدخل فى الانتاج الفردى إما بطريقة غير مباشرة وهى بمراقبة الانتاج ، وإما بطريقة مباشرة وهى الانتاج الحكومى .

١ — تدخل الحكومة بطريقة غير مباشرة

يظهر تدخل الحكومة فى الانتاج الفردى بطريقة غير مباشرة عند ما تصدر قوانين

Dupont White — L'individu et l'Etat — 1865; Paul Leroy — Beaulieu l'Etat (١)

moderne et ses fonctions — 1900; Jourdan et Villey — Du rôle de l'Etat dans l'ordre économique; Cauwes — Cours d'écon. politique — 1893

أو لوائح تحتم على المنتجين اتباعها . وتختلف درجة هذا التدخل باختلاف سياسة الحكومة الاقتصادية ، فإذا كانت متمسكة بتعاليم المذهب الحر أو الفردى فإنها لا تهتم في أعمال الانتاج إلا بملاحظة احترام المتعاقدين لما تعاقدوا عليه فيما بينهم . وأما إذا كانت الحكومة متشبعة بالتعاليم الاشتراكية فإنها تتدخل في كل ما له علاقة بالعمل ورأس المال ، أو بعبارة أخرى تهتم بعلاقة رأس المال بالعمل : أى بأصحاب الاموال والعمال .

وسواء أكانت الحكومة حرة المذهب أو اشتراكية فإنها تتدخل في الانتاج ، إما بطريقة مباشرة ظاهرة ، أو بطريقة غير مباشرة خفية . فتتدخل الحكومة في الانتاج بما تضعه من القوانين لتنظيم الصناعات الكبيرة والشركات والجمعيات الخاصة بالانتاج ، وتعنى بتنظيم طرق المواصلات . فللحكومة تتدخل في الواقع في كل صغيرة وكبيرة من أعمال الانتاج الفردية لدرجة أنها تهتم بحالة العمال الصحية إذ وضعت قوانين للعناية بصحتهم وذلك بتحتم تشييد مصانع ومعامل صحية ، وسنت قوانين لتنظيم أيام الراحة الاسبوعية للعمال وعدد ساعات العمل التى لا يجوز تجاوزها ، وأخرى لحماية العمال مما يصيبهم من الأخطار أثناء تأدية أعمالهم . ويظهر تدخل الحكومة جلياً في تشريع العمال أو التشريع الصناعى ^(١) .

وكثيراً ما تدير الحكومة بقوانينها حركة الانتاج الفردية خصوصاً في أوقات الحروب . إذ تحتم على المنتجين الاهتمام بانتاج صنف من الاصناف دون غيره لشدة حاجة الناس اليه . وللحكومة طرق غير مباشرة أخرى للتدخل في الانتاج منها : تشجيعها للصناعة أو للتجارة أو للزراعة بمدها بشيء من المال أو المساعدات الادبية كوضع قوانين جمركية شديدة لمنع البضائع الاجنبية من الدخول في أسواقها خوفاً من منافستها للصناعات الاهلية ، أو تخفيف الضرائب على نوع من الصناعات أو الزراعة .

وقد تتدخل الحكومة بطرق الضغط والارهاب لما لديها من السلطة والنفوذ ، فلها أن تتعرض لأعمال الأفراد غير المشروعة فتمنع منها ما كان مضرّاً مثل التلاعب والغش في الانتاج . ونحرم على التجار المبالغة في رفع أسعار بضائعهم عن الحد المعقول خصوصاً ما يتعلق منها بلوازم الغذاء . وقد تحدّد لهم الأثمان ، وإذا ثبت لها أن بعض المنتجين خرج عن قوانينها أو عصاها تعاقبه وتحاسبه على ما فرط منه .

وتتدخل الحكومة في الانتاج بطريقة غير مباشرة عند ماتضع شروطاً معينة للاحتراف ببعض المهن فلا تسمح لأحد الاشتغال بالطب أو المحاماة دون الحصول على شهادات معلومة ، وكذلك عند ما يكتشف مكتشف شيئاً جديداً فإنها تمنحه امتيازاً خاصاً في شكل رخصة أو حق (Brevet d'invention) يحدد له نظام استغلاله لهذا الاختراع وحده دون أن يعتدى عليه الغير .

أما تدخل الحكومة المصرية في مراقبة الانتاج والاهتمام بمسائل العمال فقليل لا يذكر بالنسبة لاهتمام الحكومات الاوروبية والامريكية (الولايات المتحدة) وأما تشجيعها للصناعات الأهلية فمحصور فيما يعرض منها في المعرض التجارى والصناعى الدائم الذى أسسته سنة ١٩٢٠ ، وكذلك ما تقوم به من تسليف النقود لبعض أصحاب هذه الصناعات . والاسباب التى تدعو الحكومات الى التدخل فى الانتاج الفردية بطريقة غير مباشرة هى المحافظة على الامن العام والتوفيق بين المنتج والمستهلك وتنظيم الانتاج بطريقة مشروعة عادلة فالحكومة تودى للانتاج أعظم الخدمات وتزيده نشاطاً وإتقاناً .^(١)

٢ - تدخل الحكومة بطريقة مباشرة فى الانتاج

تدخل الحكومة بطريقة مباشرة فى الانتاج هو اشتراكها الفعلى فيه . ولا شك أن قيام الحكومة بأعمال الانتاج فائدة كبيرة . والاسباب التى تدعو الحكومة الى هذا التدخل الفعلى محصورة فى ثلاثة أمور :

١ - أسباب مالية — قد يكون ما تجبیه الحكومة من الضرائب غير كاف لسد جميع ما لديها من النفقات فلجأ الى هذا المخرج لزيادة إيراداتها حتى تستطيع تحمل ما عليها من المصاريف الثقيلة العديدة الضرورية ، فكانت الحكومة الروسية تحصل نحو ١٧٠٠ مليون فرنك من بيعها المشروبات الروحية والمناجم ومما لديها من الأملاك . وكانت الولاية البروسية تحصل نحو ٩٠٠ مليون فرنك من سككها الحديدية^(٢) . وتحصل الحكومة الفرنسية نحو مليار ونصف فرنك من بيع الدخان^(٣) .

(١) Colson - Cours d'economie politique - t. I. p. 205

(٢) جيد — محاضرات — جزء أول ص ٢٤٣ سنة ١٩٢٦

(٣) جيد — محاضرات — جزء أول ص ٣٢٩ — ١٩٢٦

٢ — أسباب اجتماعية — تضطر الحكومة إلى التدخل في الانتاج تدخلًا مباشرًا لسوء تصرف أصحاب الأموال في أمور الانتاج، ويسمى هذا التدخل اشتراكية الحكومة أو بالاشتراكية البلدية (١)

٣ — أسباب سياسية — كثيراً ما تتدخل الحكومة في أعمال الانتاج مباشرة لتوسيع نطاق سلطتها ولتنشر سلطانها على دائرة كبيرة، لأن اشتراكها الفعلي في الانتاج يجعلها تحتك دائماً بالأفراد، وكلما ازداد ارتباطها بهم اتسع نفوذها عليهم.

يتضح مما تقدم أن الحكومة تتدخل مباشرة في الانتاج لزيادة إيراداتها والمحافظة على المستهلكين من المنتجين ولتنشر نفوذها. وأنواع هذا التدخل الفعلي عديدة أهمها اشتراك الحكومة في الاشغال العمومية والتعليم والاحتكار

١ — الاشغال العمومية

تقوم الحكومة بأشغال عمومية واسعة النطاق منها :

(١) إقامة المباني الضرورية للصحة للوزارات والمصالح والمحاكم والمدارس والسجون والقلاع والحصون والمخازن والترع والاقنية . ولا شك في أن هذه المباني ضرورية لسعادة الأمة .

(٢) وتتولى الحكومة إصلاح طرق المواصلات الفاسدة ، وإنشاء أخرى جديدة ومد السكك الحديدية الواسعة والضيقة ، وتنظيم طرق الملاحة ، وإصلاح مالهيا من الموانئ ومد الاسلاك التلغرافية والتلفونية ، السلكية واللاسلكية تسهيلاً للمخابرات الضرورية لحسن سير الانتاج وغيره . وتهتم الحكومات بسك النقود ودمغ المصوغات منعاً للتلاعب . وكذلك تعنى بعض الحكومات باستغلال مالهيا من الينابيع المعدنية كما تهتم فرنسا بتنسيق (فيشي وافيان وشاتل جيون) وغيرها ، وكما تهتم المانيا بما لديها من هذه الينابيع . وفي مصر ينابيع كهريفة في حلوان جديدة نهاية الحكومة لانها في حاجة إلى شيء كثير من الإصلاح والتنظيم وتحسين طرق مواصلاتها .

٣ — وتصلح الحكومات الاراضى غير المزروعة فنبذل جهودها في زرعها رغبة في تحسين الانتاج الزراعى وزيادة ثروة البلاد . ولذلك تقوم بتنظيم أعمال الرى كما تهتم به

الحكومة المصرية ، إذ في وزارة الاشغال قناتيش خاصة بمراقبة سير الري في القطر . وإذا اختل وقت البلاد في أزمة زراعية شديدة .

٤ - وتتهم بعض الحكومات بتوريد الماء النقي للشرب ، بعكس ما هو حاصل في القاهرة والاسكندرية إذ تقوم شركات أجنبية بهذا العمل . أما في بعض المدن المصرية فإن البلديات تقوم بتوريد المياه والنور اللاهالي ومصالح الحكومة

وتتهم بعض المجالس البلدية ، في إنجلترا وإيطاليا وألمانيا وسويسرا ، ببناء منازل للعمال محافظة على صحتهم ومنعاً لانتشار الامراض المعدية بينهم لرداءة مساكنهم ، وتتهم بعض البلديات ، في فرنسا وإنجلترا ، ببيع اللبن النقي المجهز لتغذية الاطفال محافظة على صحتهم . وكذلك تتهم بإنشاء حمامات عمومية واجزخانات . وتتهم بلديات فرنسا وإيطاليا بتوزيع اللوازم الغذائية للعمال بأثمان رخيصة فانشأت لهم مخازن وأسواق ومحال لبيع اللحوم .

وتتهم الحكومات بإنشاء المجارى العمومية الضرورية لوقاية صحة السكان من الامراض

٢ - التعليم

لا تحتكر الحكومات أمور التعليم إذ تشرك معها الافراد في نشره : ولكن كل على حدة ، وانما تحتكر بعض الحكومات منح الشهادات الدراسية : ففي مصر ليس لأى مدرسة من المدارس حق إعطاء شهادات مصرية ذات قيدة رسمية غير مدارس الحكومة . وإنما لتلاميذ وطلبة المدارس الحرة الدخول في امتحانات الحكومة للحصول على شهاداتها . ولقد كانت الجامعة المصرية القديمة تمنح شهادات علمية ولكن الحكومة المصرية لم تعترف بقيمتها رسمياً .

وتتهم الحكومات بتعليم النشء لتمهيد لهم طرق الوصول إلى الانتاج الصالح المفيد . واهتمت حكومات الامم الراقية بنشر التعليم فجعلته إجبارياً ومجاناً في التعليم الاولى . ولقد شرعت مصر في تحقيق هذه الأمنية ، فبلغ عدد مدارسها الاولى التي فتحتها لهذه الغاية نحو ١٣٠٠ مدرسة منها ٧٥٢ فتحت في العام الدراسي الماضي (١٩٢٤ - ١٩٢٥) ونحو ٥٤٨ مدرسة انشئت في العام الدراسي (١٩٢٥ - ١٩٢٦) ^(١)

٣ - احتكار الحكومة لبعض فروع الانتاج :

تحتكر بعض الحكومات أنواعاً من الانتاج فلا تسمح لغيرها بالاستغلال به . فمن

الحكومات من احتكرت السكك الحديدية والتلغرافات والتلفونات والبريد كما في مصر ومنها من احتكرت صناعة الكبريت والدخان كما في فرنسا .

ومن الحكومات من تشغل في الانتاج دون احتكاره ، إذ تترك المجال مباحا للجميع المنتجين كما تفعل الحكومة الفرنسية ، إذ لديها مصانع مختلفة منها من اختصت بصناعة الصيني مثل الموجودة في (Sevres) ومنها من اختصت بصناعة السجاجيد مثل الموجودة في (Gobelins) وقد تمنح بعض الحكومات امتيازات لشركات للقيام بأعمال الانتاج نظير فوائد تحصل عليها ، كما منحت الحكومة المصرية الشركة البلجيكية مد خطوط الترام في شوارع القاهرة وضواحيها . أو كما منحت الحكومة المصرية شركة الاسواق امتيازات تنظيم الاسواق العامة في المدن والقرى . وكثير من الحكومات تملك أوكالا أخرى كالتنابج والآبار البترولية والمطابع فتستغلها لزيادة إيراداتها

وأما في مصر فإن الحكومة تكف يددا عن الانتاج المباشر ، إذ تترك للأفراد . ولا يستفيد من هذه الحرية المطلقة إلا الشركات الأجنبية التي تستغل ثمرات البلاد دون أن تحصل منها الحكومة على شيء يذكر

٢ - المذاهب الاقتصادية وتدخل الحكومة في الانتاج

إن بعض المذاهب تعزز تدخل الحكومة في الانتاج الفردي لأنها تعتبرها أكبر هيئة مكلفة بالناية يشئون الهيئة الاجتماعية . وهناك مذاهب أخرى اقتصادية تحرم تدخل الحكومة لأنه يشل الجهود الفردية ويثبط العزائم ولا يترك مجالاً للنمو وارتقاء المشروعات الفردية . وتنحصر هذه المذاهب في ثلاثة أنواع وهي :

١ - المذاهب الاقتصادية المعضدة لتدخل الحكومة في الانتاج

٢ - » » » المعادية » » »

٣ - » » » المتوسطة » » »

٤ - مضار وفوائد تدخل الحكومة في الانتاج

١- المذاهب الاقتصادية المعضدة لتدخل الحكومة في الانتاج

يوجد نوعان من المذاهب الاقتصادية المعضدة لتدخل الحكومة في الانتاج :
الاولى معروفة بالمذاهب الاشتراكية والثانية مشهورة بالمذاهب الحكومية والتدخلية^(١)
١ - المذاهب الاشتراكية وتدخل الحكومة في الانتاج :

إن المذاهب الاشتراكية، على اختلاف أنواعها، متفقة على تدخل الحكومة في الانتاج لانها تعتبر الاملاك كلها تابعة للمجموع وبما أن الحكومة هي الشخص المعنوى الوحيد الذى يستطيع القيام بهذه المهمة الاقتصادية، وهى أكبر ممثل للجماعة فعليها تدبير هذه الامور الاقتصادية وتوزيع قوى الافراد بين الوظائف العديدة اللازمة لحسن سير الانتاج المتوقعة عليه سعادة الهيئة الاجتماعية . وكذلك على الحكومة تنظيم الانتاج وجعله مناسباً لحاجات الأفراد . ويعتقد الاشتراكيون أنه متى اندثرت المزاخمة واستولت الحكومة على جميع الشئون الاقتصادية فلا بد أن يزول الظلم الناشئ عن سوء توزيع الثروة بين الناس، وعندئذ ينتشر العدل والمساواة فتسعد الهيئة الاجتماعية .
لكن نظرية الاشتراكيين (فيما يخص تدخل الحكومة في الانتاج) عرضة للنقد من جملة وجوه منها :

- ١ - متى توات الحكومة توزيع الانتاج على الافراد فانها لاتوزعه حسب ميولهم واستعدادهم الطبيعى ومقدرتهم على انجازها، ولذلك لا ينتظر الخير من نظام لا يعمل لهذه الاعتبارات حسابها .
- ٢ - واذا قامت الحكومة بادارة شئون الانتاج فعلى أى نسبة ستوزع لوازم الحياة وهل سيتم توزيعها حسب حاجات كل شخص أو حسب مقدار عمله
- ٣ - إن الحوادث التاريخية دلت على عدم نجاح الانتاج الحكومى ، اذ حاول (فورييه) و (أون) و (كابت) انشاء بلاد مستقلة يشتغل فيها جميع الافراد اصلحة الجماعة ففشلوا جميعاً وعدلوا عن الانتاج الادارى الحكومى لأن الفرد الحري ينتج أحسن مما ينتجه العامل المقيد الحرية . وان ما كان يريد تحقيقه هؤلاء القادة لاصلاح الهيئة الاجتماعية هو نفس ما يرمى اليه الاشتراكيون اليوم^(٢)

٢ - المذهب الحكومي التدخلى :

يهتم هذا المذهب بأن تحمل الحكومة شيئاً فشيئاً شمل الافراد فى جميع فروع الانتاج ولقد ظهر هذا المذهب لاول مرة فى مؤتمر (Eisenach) الذى انعقد سنة ١٨٧٢ . ولم تؤثر هذه التعاليم فى كتابات رجال الاقتصاد المنتمين الى مذهب اشتراكية الحكومة فقط ، بل أثرت تأثيراً عظيماً فى بعض الأحزاب السياسية .

وتعتبر الحكومة - حسب هذا المذهب - كأنها عامل ملزم بالمحافظة على نظام الهيئة الاجتماعية ، وفى الوقت نفسه تعتبر كعامل مكلف بنشر المدنية والعمران فى البلاد لان الحكومة تستطيع أكثر من الافراد تقدير مصالح البلاد ، وفى يدها سلطة قوية تساعد على تأدية هذه المهمة ، خصوصاً وأن التطور الاجتماعى يزداد تسخلاً كل يوم ويفتح لها أبواباً عدة للتدخل فى أعمال الانتاج الفردية ، إذ قل (Dupont White) كلما ازدادت طرق المعيشة كثرت الانظمة الاجتماعية . وكما ازدادت القوة كثرت القوانين المنظمة لها . ولا شك أن أنظمة وقوانين الهيئة الاجتماعية تتمثل فى الحكومة ^(٢) فعلاً بهذه القاعدة . يجب على الحكومة أن تحل محل الافراد فى جميع الاعمال التى تحتاج الى تنظيم الحالة العامة للانتاج . ولذلك يطلب أنصار هذا المذهب أن تشتري الحكومة عدداً كبيراً من الصناعات الكبيرة . ولقد نشأ عن هذه التعاليم أن وضعت المانيا وفرنسا قوانين عدة تسمح لها بالتدخل فى كثير من الاعمال الفردية الانتاجية مثل قانون معاشات العمال والتأمين على حياتهم مما يصيبهم من الاخطار أثناء تأدية أعمالهم على اختلاف أنواعها . وهذه القوانين معروفة باسم (المحافظة المشروعة على اعمال) ^(٢)

وتختلف تعاليم المذاهب الاشتراكية عن المذاهب الحكومية التدخلية فى تدخل الحكومة فى الانتاج ، إذ لا تنكر المذاهب الاخيرة - بعكس المذاهب الاشتراكية - الملكية الفردية ولا المشروعات الفردية للانتاج ، وإنما تقتصر على استرداد سلطة الحكومة الاقتصادية فى جميع الامور التى ترى ضرورة مباشرتها حفظاً للادن العام ومنعاً لوقوع البلاد فى أزمات شديدة الخطر على الهيئة الاجتماعية وعلى الحكومة نفسها .

(١) بيرو - محاضرات - جزء أول من ٣٠٩ و ٢٢٣ - ١٩١٤

(٢) A. Jay - La protection legale des travailleurs - 1910

٢- المذاهب الاقتصادية المعادية لتدخل الحكومة في الانتاج

تبذل المذاهب الاشتراكية والحكومية التدخلية جهدها لزيادة سلطة الحكومة بتدخلها في أعمال الانتاج الفردية، بينما يحارب المذهب الحر أو الفردى هذا التدخل بكل ما أوتي من قوة، لانه كلما ازداد تدخل الحكومة في الانتاج الفردى هبطت حركة الانتاج العام. لان الحكومة تضع لها قيوداً تشل بها الجهود الفردية التي تحتاج لجانب عظيم من الحرية. ولذلك يقول (Yves Guyot): (ليس للحكومة ولا للبلديات حق القيام بأعمال الانتاج التي يستطيع الفرد تأديتها) ^(١)

إن تدخل الحكومة في الانتاج يعد، في نظر أنصار المذهب الفردى، ضرراً عظيماً لا بد من إزالته لانه يشبط هم الافراد ويشل حركة الانتاج، مع أن المجهودات الفردية فضلاً عظيم في تحسين حالة البلاد الاقتصادية. وكثيراً ما تكون إدارة الحكومة للمشروعات الاقتصادية سيئة لعدم اختصاص القائمين بها ولعدم اهتمامهم بهذه الاعمال، لانهم يستولون على مرتباتهم نيجحت أعمال الانتاج أو لم تنجح وليست عابهم أية مسئولية. وهذا بخلاف ما يحصل في مشروعات الافراد، لان الفرد يبذل كل قواه المادية والمعنوية لنجاح مشروعه وإذا فشل وقعت عليه وحده الخسارة والمسئولية.

ولقد صادف مصر شيء من فشل الانتاج الحكومى في عصر محمد على باشا حينما أراد إحياء الصناعة ونشرها في البلاد. فرغم ما بذله من الجهود العظيمة وما قام به من الخدمات الجليلة للقطر لم يوفق إلى تحقيق غايته النبيلة في الانتاج الصناعى، وأصاب كثيراً من مشروعاته الصناعية الفشل. ويرجع ذلك إلى أسباب عدة أهمها عدم إخلاص الذين تولوا أمر إدارة هذه الصناعات الاهلية الواسعة، لانهم كانوا يحضون حاكم البلاد (محمد على باشا) على القيام بمشروعات صناعية عدة دون وضع أسس متينة لانجازها. فكانوا يضعون لها أنظمة سطحية وهمية لا يمتضى على ظهورها إلا الوقت القصير حتى تفشل وهي في مهدها تقلة—أو لانعدام—المواد الاولية الضرورية لتسييرها. وهذا الاهمال وعدم التبصر في

(١) Y. Guyot - La gestion par l'Etat et les municipalités 1913

يشتمل هذا الكتاب على امثال عديدة من غلطات فظيمة ارتكبتها الحكومات والبلديات في اعمال الانتاج بعضها بحسن نية وبعضها عن قصد سي غير شريف

العواقب اكبر دليل على عدم اهتمام الذين كفوا بهذه الاعمال الهامة . وهذا كله من اكبر مظاهر عدم الاخلاص للبلاد . وكان لا يهتم مديري هذه المشروعات الخاطئة نجاحها أو فشلها ماداموا يتقاضون مرتباتهم مع إعفائهم من كل مسئولية .

قال (Taine) : الحكومة كريس عائلة غير حزم . وصانع وتاجر وزارع سئ . وموزع ردي للعلم وللحاجات الغذائية . ومنظم غشوم للانتاج والتبادل والاستهلاك . ومحب للخير دون تعقل . ومدير غير كف للهنون الجميلة والعلوم والتعليم والدين . كل أعمالها بطيئة غشومة ومسرقة ^(١) ولا يسمح (Dunoyer) للحكومة بالتدخل في شئ من أعمال الانتاج غير المحافظة على المنتجين . ورغم ذلك فإن بعض أنصار المذهب الحر لا يجردون الحكومة من كل تدخل ، بل يسمحون لها به ولكن في دائرة ضيقة . اذ قال : (Bastiat)
يكفي للحكومة التدخل في أمرين : المحافظة على الامن العام ، وإدارة أملاكها .

٣ — المذاهب الاقتصادية المتوسطة بين التدخل الحكومى وعدمه فى الانتاج

إن تطور الاحوال الاقتصادية العصرية لا يسمح للحكومة بكف يدها كليا عن التدخل فى أعمال الانتاج الفردية كما أراد زعماء المذهب الحر أو الفردى ، ومنهم (Dunoyer) ولا يسمح للحكومة بالتدخل فى جميع أعمال الانتاج الفردى كما أراد زعماء المذاهب الاشتراكية ، ومنهم (Dupont White) ^(٢) و (Wagner) ولا شك أن تطرف النظريتين المعادية والمعضدة لتدخل الحكومة فى الانتاج أساء إلى الغرض المقصود من هذا التدخل . ولذلك ليس من الحزم أن تمتنع الحكومة عن التدخل ، وليس من الحكمة أيضاً أن تبالغ الحكومة فيه . ومن هنا يظهر مركز الحكومة الحرج فى مسائل التدخل فى أعمال الافراد الاقتصادية . ولا بد أن تختلف درجة التدخل باختلاف الزمان والمكان ، لانه قد يحسن التدخل فى أعمال الانتاج فى أمة من الامم بينما لا يحسن فى أمة أخرى . وهذا التقدير موكول إلى بعد نظر الحكومات فى الامور الاقتصادية .

ولقد اعترف آدم سميث بضرورة تدخل الحكومة فى ثلاثة أمور ^(٣) وهى :

(١) Schatz — L'individualisme Economique Social — p. 366 de 1907

(٢) l'individu et l'Etat — 1895

(٣) مباحث عن أسباب ثروة الامم — فصل ٩ كتاب ٤

- ١ — الدفاع عن الوطن عند الاعتداء عليه
- ٢ — حماية الأفراد من اعتداء بعضهم على بعض
- ٣ — القيام ببعض أشغال عمومية ومشروعات اقتصادية ليس في استطاعة الأفراد القيام بها .

إن تدخل الحكومة في الانتاج ضرورى ، ولكن ليس من السهل وضع مبدأ تسيير عليه الحكومة في هذا التدخل ، وانما الامر متروك إلى تدبير الحكومات وسعة اطلاعها في الامور الاقتصادية ، وهي وحدها التي تستطيع تقدير الظروف التي تلزمها بالتدخل أو عدمه .

٤ — مضار وفوائد تدخل الحكومة في الانتاج

لتدخل الحكومة في الانتاج عيوب ، كما أن له محاسن . ولذلك سنتكلم الآن على مضار وفوائد التدخل الحكومى في حياة الافراد لنقف منها على الطريق القويم الذى يجب على الحكومة الرشيدة السير بمقتضاه حسب الزمان والمكان . فلولوصول إلى معرفة مضار وفوائد تدخل الحكومة في الانتاج لابد من فحص ذلك من ثلاثة وجوه : من الوجهة الاقتصادية والمالية والسياسية .

١ — من الوجهة الاقتصادية

ان الانتاج الادارى أو الحكومى أقل اتقاناً ومثانة من الانتاج الفردى ، لأن الفرد يعمل لمعاشه فيهمه أن يكون إنتاجه متقناً حتى يسهل عليه توزيعه . أما المنتج الادارى فلا يهتم بنجاح أو فشل إنتاجه مادام يستولى على راتبه في نهاية كل شهر . وتتبع صناعات الافراد أحدث الطرق الانتاجية وتستخدم أحسن الآلات مع مراعاة الحزم والاقتصاد بينما المنتج الحكومى لا يهتم بتتبع تطورات الصناعات وما أدخل عليها من الاصلاح والتحسين فيستمر في انتاجه غير المناسب للحاجات المستهلكين . ولقد قال بول لروا بولييه إن الحكومة لا تقوى على القيام بأعمال الانتاج لعدم كفايتها إذ ليس لديها روح الابداع والابتكار والتفنن ، ولأن هذا الانتاج ليس من اختصاصها . ولذلك قلنا تسرف في أعمالها الانتاجية مع أنه يجب عليها الانتاج باقل ما يمكن من النفقات حتى لا تكون أسعار مصنوعات مرتفعة عن غيرها ^(١)

وتتبع فرنسا ثلاثة طرق للانتاج الحكومى : إما أن تنتج مباشرة بواسطة عمالها ، وهذا معروف بنظام (la Regie) أو تكلف غيرها من الافراد أو الشركات القيام بأعمال الانتاج بالنيا بة عن الحكومة ، وهو المشهور بنظام المشروعات الحكومية^(١) . وتستفيد الحكومة من النوع الاول أكثر مما تربحه من النظام الثانى لان المكاسب تنجزاً فى النوع الأخير بين الحكومة والافراد أو الشركات . أما فى النوع الاول فان الحكومة تستولى على جميع الارباح .

وهناك نوع ثالث من أنواع الانتاج الحكومى الفرنسى وهو يقف بين النوع الاول والثانى ، بمعنى أن الحكومة تقوم بعملية الانتاج بنفسها ولكنها تعطى جزءاً من الارباح للذين تولوا إدارة هذه الاعمال . وهذا النوع معروف بنظام (la regie interessée)

٢ - من الوجهة المالية

إن مشروعات الانتاج الحكومى أكثر خطراً منها فى الانتاج الحر ، لان مديرى الانتاج الحكومى يتساهلون فى الانفاق على هذه الاعمال بينما لا تصرف الاموال إلا بكل دقة وإمعان وبعد تقديم حسابات مضبوطة ومنظمة فى المشروعات الفردية ، لان الاول يشتغل لمصلحة غيره والثانى يعمل لمصلحته الشخصية . وإذا حصلت خسارة فلا تكلف الاول شيئاً بينما تكون سبباً فى ضياع ثروة المنتج الحر ، لانه يتحمل وحده أعباء الخسارة وتتدخل الحكومة فى الانتاج للحصول على إيرادات جديدة لتنفق منها على مشروعاتها العامة ، ولكن هذا التدخل نفسه يخالف للغرض الاجتماعى الذى تدخلت له الحكومة فى أعمال الافراد الانتاجى إذ لم تتدخل فى أعمالهم إلا بقصد تخفيض أسعار المعيشة حتى يتيسر لكل إنسان الحصول على لوازمه . ومع ذلك فان مصنوعات الحكومة مرتفعة الاثمان .

٣ - من الوجهة السياسية

تزداد الحكومة نفوذاً كلما اتسعت دائرة أعمال انتاجها . ولا شك أن فى هذا الاتساع خطراً عظيماً على الافراد ، لان عدداً ليس بالقليل من أصحاب الصناعات الحرة يقع تحت سلطة الحكومة فيدخل فيها كوظف إذا اشترت الحكومة المشروعات الفردية ، كما فعلت ذلك الحكومة الفرنسية عند ما اشترت بعض خطوط السكك الحديدية إذ دخل تحت

حيطرتها نحو ٣٠٠.٠٠٠ عامل ، أو كما حصل في مصر عند ما اشترت الحكومة المصرية سنة ١٩١٨ جميع الخطوط التلفونية من الشركة . وبهذه الطريقة أصبح جميع عمال شركة التلفونات موظفين ، فازداد عدد الموظفين زيادة كبيرة بسبب هذا الضم . أو كما اشترى مجلس بلدى مدينة السويس وابور النور السكر بلدى الذى كان ملكا لشركة النور الفرنسية . ولما أصبح عمال هذه الشركة بفضل الشراء الذى تم سنة ١٩٢٤ موظفين تابعين للمجلس البلدى ازدادت سلطته فى هذه المدينة . ولكن ليس المهم عملية الضم أو الشراء لتوسيع سلطة الحكومة ، بل الاهم هو أن تسير هذه المشروعات منتظمة بعد وضع يد الحكومة عليها كما كانت حسنة الادارة قبل ذلك .

والخطر العظيم الذى يهدد الانتاج من تدخل الحكومة هو تفشى ^(١) المحسوبية فى الاعمال الحكومية : فيدخل كل عظيم أو كل من له نفوذ أولاده أو أصدقاءه فى أعمال الحكومة الدقيقة دون مراعاة قدرتهم على العمل ، ومتى انتشر هذا الداء فى الانتاج اختلت المشروعات الحكومية . ولا يقف هذا الاضطراب عند هذا الحد بل يتعداه الى الاعمال الادارية ، لدرجة أنه فى كثير من الاحوال تخلق الحكومات الوظائف للشخص المراد إدخاله فى عداد موظفى الحكومة بدلا من أن تختار الحكومة الكفاة للموظائفها وكثيراً ما يذهب سوء اختيار الموظفين إلى حد شنيع لدرجة أن يوضع المهندس موضع المالى ، أو الزارع موضع الادارى ، أو الطبيب موضع السفير أو القنصل . ولا شك أن كل حكومة تركت للمحسوبية العنان لابد أن تهوى الى الخسيف فى جميع أعمالها انتاجية كانت أو ادارية أو سياسية أو فنية إذ يجب على كل حكومة مخلصه لبلادها أن تعمل لما فيه مصلحتها وأن تطرح المحسوبية وراء ظهرها ولا تجعل نصب عينها الإختيار الكفاة الأخصاء كل فى الفرع الذى تخصص فيه . وبهذه الخطة تصل البلاد إلى منتهى التقدم والسعادة لحسن انتظام حركة الانتاج باسنادها إلى أهلها .

وهناك خطر آخر يهدد الانتاج وهو تدخل السياسة فيه مع أنه يجب عدم خلط السياسة بالاعمال الاقتصادية والمشروعات الانتاجية حتى لا تقف حركة هذه الاعمال بسبب المشاكل السياسية الكثيرة التكرار السريعة التغير الشديدة النقلب العظيمة الخطر على الاعمال الاقتصادية التى لا تتحمل هذه التطورات السياسية . فمنعاً لتأثير

السياسة في أعمال الانتاج الحكومى لابد من فصل هذه الاعمال الحكومية الانتاجية عن أعمالها السياسية فصلاً تاماً . وإذا ارادت الحكومة القيام بعمل من أعمال الانتاج وجب عليها تنظيمه كما تنظمه أى شركة من الشركات الحسنة الادارة بمعنى أنه يخصص لاعمال الانتاج الحكومى إدارة ذات شخصية معنوية مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة ويتولى ادارة شئونها مجلس ادارة ينتخب بعيداً عن الهيئات السياسية . ولقد عملت الحكومة الايطالية بهذا النظام عند ما أصدرت قانون ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥

ويجب أن يكون لهذا الانتاج الحكومى ميزانية خاصة بجميع ايراداته ومصروفاته فيسير في أعماله كأنه شركة مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة فلا يتأثر باقلااب الحكومات . وتكون معاملاته للأفراد كعامله الصناعات الحرة لهم أى أنه يخضع الجميع (الحكومة والأفراد) للقوانين العامة ولا تضع الحكومة لانتاجها معاملات خاصة متميزة ولا تستثنى الحكومة من المسئولية

مبين على الرفاعى

مصر الجديدة يناير سنة ١٩٢٨

السطر	الصحيفة	الصواب	الخطأ
٢٣	٢٣	الطرق	الطوق
٨	٢٤	تقاوم	تقوم
٢٥	٢٥	تُحذف	أحد أنصار
٦	٤٧	الاستنتاجية	الاستثنائية
١٥	٤٩	للاقتصاد	الاقتصاد
٣	٨٧	كان يسميه	يسميه كان
—	—	يخص هامش نمرة ١ ص ٩٣	هامش نمرة ٢ ص ٩٢
٢٤	٩٣	هامش نمرة ٢	هامش نمرة ١
٦	١٠٤	ينطبق	ينطق
٢٢	١٤١	تُحذف	الماسه
٢٣	١٩١	تُحذف	وهل يعتمد في هذا التمييز
٢٤	٢٢٢	واذا قل	واذا اقل
٧	٢٢٣	لتزداد	لتزداد
٢٤	٢٣١	Gutenberg	Gutenebey
٤	٢٧٤	تُحذف	Siegel وكانت حركة أعمال
١١	٢٧٨	Wartemberg	Wartemperg
٤	٢٩٣	Compagnies à charte	Compagnies à chate

